الجامعة اللبنانية
المكتبة
فرع العلوم الاجتماعية - الحدث
رقم 23
تاريخ ٢٠٠٥/٠٩

مجلة العلوم الإجتماعية

العلوم الاجتماعية

مجلة دورية متخصصة تصدر عن
مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية

المشرف العام: فردريك معتوق
عميد معهد العلوم الاجتماعية بالتكليف

رئيس التحرير: ملحم شاوول
رئيس مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية

العنوان: بيروت ـ مستديرة الطيونة ـ شارع سامي الصلح ـ بناية كالوت ـ الطابق الأول
تلفون: ٠١/٨٠٩٧٠٦ ـ ٠١/٣٨٧٨٨٩ ـ فاكس: ٠١/٣٨٧٣٨٢
E. mail:Baudar2000 @ hotmail.com.

جميع الحقوق محفوظة

قواعد النشر في المجلة

ترحّب مجلة «العلوم الاجتماعية» بإسهامات الباحثين والكُتّاب في ميادين العلوم الاجتماعية كافة. وتحيطهم علماً أن شروط النشر في المجلة هي:

١ ـ أن يكون الموضوع داخل حقل العلوم الاجتماعية أو متمفصل عليها.

٢ ـ أن لا يزيد حجم المادة عن٢٠ صفحة من المجلة كحد أقصى، أي بين ٦ آلاف وسبعة آلاف كلمة.

٣ ـ أن يكون مطبوعاً على الحاسوب أو الآلة الكاتبة، أو بخط مقروء بشكل جيد جداً.

٤ ـ معيار النشر هو الموضوعية والمستوى العلمي ودرجة التوثيق والإشار إلى المصادر كما هو متبع أكادمياً.

٥ ـ يشترط أن لا تكون المادة المرسلة للنشر قد نشرت أو أرسلت للنشر في مجلة أخرى.

٦ ـ أن تحوز المادة المرسلة موافقة هيئة التحرير عليها.

٧ ـ يجوز لهيئة التحرير أن تطلب إجراء تعديلات على المادة المرسلة.

٨ ـ تحتفظ المجلة بحقها في نشر المادة المجازة وفق خطة هيئة التحرير.

٩ ـ تنشر المواد دون ألقاب أصحابها ودراجاتهم العلمية إذا كانوا من أساتذة الجامعة اللبنانية.

فهرس المحتويات

العلوم الاجتماعية: مجلتنا الأكاديمية المتخصّصة	فردريك معتوق	٧
الافتتاحية: استئناف الأبحاث	ملحم شاوول	٩
التواصل الإعلامي، تكوينٌ ثقافي للمجتمعات المعاصرة؟	سليمان الديراني	١١
طرائقيّة علم الاجتماع المعرفي المعاصر	خليل أحمد خليل	٣٥
موقع المرأة من تطور اقتصاد المعرفة	مرال توتليان	٤٧
طرابلس القديمة: الاقتصاد في المجتمع	عاطف عطيه	٩٥
العلاقة بين المستهلك والمؤسسات العامة	د. مها كيّال	١٥٩
علم السكان ومشكلات مصادر المعطيات في لبنان	سامي عجم	٢٠١
الصراع الإبيستمولوجي في الفكر العربي المعاصر	كميل الحاج	٢٣٣

العلوم الاجتماعية
مجلتنا الأكاديمية المتخصّصة

ماذا تعني لنا مجلة العلوم الاجتماعية؟

تشكّل هذه المجلة بالنسبة إلينا مساحة رصينة لنشر أبحاثنا السوسيولوجية المتخصصة.

كما أنها تُشكّل مجالاً نربط فيه بين مهمّتي التعليم والبحث اللتين ترتكز عليهما هويتنا الأكاديمية.

تسمح أيضاً هذه المجلة لمركز الأبحاث والتوثيق في معهدنا بتفعيل حضوره العلمي عبر المساهمة في تشجيع ونشر إنتاج علمي متقدّم من صنع عقولنا.

تعزّز أخيراً مجلة **العلوم الاجتماعية** شبك الجهود العلمية بين أساتذة وطلاب فروع المعهد كافة.

لذلك كله، نعتبر صدور كل عدد من أعداد هذه المجلة تأكيداً متجدداً لهذه المسؤولية العامة والخاصة الملقاة على كاهل كل فرد منّا.

كما نعتبره رفعاً لتحدٍّ علمي دائم تضعنا أمامه المنافسة العلمية الجامعية والمشروعة مع الكليات الزميلة في الجامعة اللبنانية والجامعات الأخرى في لبنان.

نعتبره أخيراً حجراً فعلياً في بناء لبنان الجديد الذي نريده قلعة للحرية والعدالة والمساواة، وصرحاً علمياً متميّزاً في العالم العربي المعاصر.

فردريك معتوق

عميد معهد العلوم الاجتماعية بالتكليف

الافتتاحية: استئناف الأبحاث

يستأنف مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية إصدار مجلته الفصلية التي تتناول نشر أبحاث الباحثين من أفراد الهيئة التعليمية المعتمدين في المعهد، وتعكس اهتماماتهم وتساؤلاتهم، وتشكّل مجال تواصل وتفاعل بينهم وبين نظرائهم في كليات ومعاهد الجامعة اللبنانية وفي سائر الجامعات.

لذلك، استكمالاً لهذه الوظائف، ارتأت هيئة التحرير أهمية التذكير بفكرة هيكلية المجلة وعناوين أبوابها كي يختار المساهمون في أعدادها (وفي إعدادها بالتالي)، مجالات التعامل معها.

الأبواب التي يمكن أن يساهم الباحثون فيها هي التالية:

الأبحاث والدراسات. هي الأبحاث والدراسات التي تسلَّم إلى هيئة التحرير في مواضيع مختلفة تتعلق بكافة ميادين العلوم الاجتماعية. وترحب هيئة التحرير بمبادرة الباحثين والكُتّاب إلى النقاش معها ما في سوف يعالجون من مادة، دعماً لمبدأ التواصل والنقاش وأيضاً تفادياً لتكرار عناوين ومواضيع وإشكاليات في العدد نفسه.

المحور. يضم هذا الباب عدداً من الدراسات تتمحور حول موضوع محدَّد يجري تناوله بأبعاد مختلفة، من زوايا مختلفة. تقترح هيئة التحرير على الباحثين الذين يودّون إعداد محور في عدد من أعداد المجلة تقديم مشروع بهذا الصدد إلى هيئة التحرير يتضمَّن عنوان المحور وعناوين الأبحاث الفرعية التي يتضمنها وعددها. ويتم تعيين منسق للمحور يتابع مسار العمل ويقدمه منجزاً إلى هيئة التحرير.

التقرير. يقدم التقرير عرضاً لحدث فكري أو علمي أو حقلي يعتبر كاتبه أنه

جدير بالنشر ويشكّل مادة معرفة ونقاش. أعداد من أفراد الهيئة التعليمية في معهد العلوم الاجتماعية لديهم أنشطة لافتت في المؤتمرات والندوات وفي المؤسسات العامة، فمن المفيد برأينا أن يشاركوا زملائهم وطلابهم ليس من زاوية إعلامهم بما جرى فحسب، بل أيضاً من خلال طرح الإشكاليات التي جرى التداول فيها ونظرتهم النقدية لها.

مراجعات الكتب. من بديهيات المجلة المتخصصة تقديم مراجعات لكتب عربية وأجنبية صادرة حديثاً في حقول العلوم الاجتماعية والإنسانية المختلفة. وتعتبر هيئة التحرير أن هذا المحور بمنتهى الأهمية لاطلاع طلاب الدراسات العليا والدكتوراه بما ينشر في الخارج من مواد هامة لأعمالهم ورسائلهم وأطروحاتهم.

إننا وإن كنّا على معرفة تامّة بوجود «مأزق» يتعلق بالكتابة والقراءة والنشر (افتتاحية العدد السابع/أيار ٢٠٠١)، نعتبر أن لا بدَّ لنا بحكم انتمائنا إلى مؤسسة جامعية، وهو انتماء ارتضيناه بملء إرادتنا وحريتنا، إلاَّ أن نعيد الكرّة دائماً لنقترب من هدف يتحرك باستمرار وربما لا يُبلغ.

علينا أن نستأنف ونستمر في عملنا البحثي.

رئيس التحرير

التواصل الإعلامي، تكوينٌ ثقافي للمجتمعات المعاصرة؟

سليمان الديراني(*)

تذهب العلوم الاجتماعية والإنسانية، الآن، لتستقر على صورةٍ هي غير ما كانت عليه حتى وقتٍ قريب. تذهبُ، بلا أدنى تريّثٍ، نحو الاندماج شبه التام مع الحاضن الرئيسي لقوام المجتمعات المعاصرة، ونعني به «التواصلية». والناظرُ في واقع هذه العلوم، اليوم، وفي ما آلت إليه كذلك ظاهرة «التواصل»، لا يتردد في إدراجهما في أفقٍ واحدٍ موحَّد. ولا تعوزنا الشواهد على هذا كثيراً. إذ إن كثرةً من المعنيين بعلوم الإنسان تتخلى حالياً عن ذاك التمييز التقليدي، بين علومٍ تكوّنت، قبل قرنين على وجه التقريب، واستقرّت على نماذج معيارية، فكرية وعملية، لها، هي في أساس ما ندعوه «المعرفة العلمية»، وبين معرفةٍ ناشئة، لكن ليس بدون مقدمات غائرة وعميقة، نسميها «علوم الاتصال والتواصل». وفي هذا، يكتب واحد من هؤلاء المعنيين[1]، في سياق تأكيده على إندراج كلا النوعين من العلوم في السيرورة العامة نفسها، أن العلوم الإنسانية هي التي مهدت طويلاً لظاهرة «التواصلية» وكانت باعثها الأساسي. وإذا شاء مهتمٌ التدقيق والتمحيص في نتاجات الفكر السوسيولوجي، على مدار العقد أو العقدين الأخيرين حول هذا الموضوع، لرأى وتأكد، بيسرٍ، أنها تركزت، بجملتها، على «ظاهرة التواصل»، وذلك، عبر متابعة تأثيراتها وصور تبلورها وآليات تمظهرها وتمثلها، وكل ما يمت بصلة إليها. والغالب على هذه النتاجات السوسيولوجية أنها تعاملت مع «التواصلية»، من ضمن المنطق التجريبي الذي اعتادت عليه، تقليدياً. وغالباً ما تناولت هذه النتاجات السوسيولوجية الظاهرة التواصلية بشيءٍ كثيرٍ من المحاكاة والتقليد، لفرط ما رأت فيها مُكْنَةً محدِّدةً لتغيُّر

(*) معهد العلوم الاجتماعية.

(١) Vattimo, G., La Société transparente, Paris, Desclée de Brouwer, 1990.

مختلف الأوضاع المجتمعية، ولكن بتفاوتٍ طبعاً بين سائر مجتمعات العالم. وحتى لا ننساق في التعميم غير المرتكز إلى تعيين هذه النتاجات، فإننا، في التدرّج التفصيلي لما سيلي في هذه الدراسة وهوامشها، سنأتي على بعض الشواهد على ما نروح إليه، وبالأخص في مجال الدراسات ذات المنحى السوسيولوجي.

لكن، قبل هذا، جديرٌ، في مبتدئ الكلام، طرح تساؤلات، قد يكون أكثرها إلحاحاً، هو معرفة أسباب اختزال «ظاهرة التواصلية» بفنومنولوجيتها، أي بسطوح الظاهرة وجريانها الحدثي، لا سيما بصور وجودها المرئية، ونعني بها الإعلام بمختلف صنوفه وانواعه. وللتحديد في العبارة نسأل: هل أن «التواصلية» هي نفسها **الأحداث المباشرة** والوقائع **الآنية**؟ أم أن الأصل في فهم منطق هذه الظاهرة يتمثّل في تجاوز ما بانَ وظهر منها، تجاوزاً يجعلنا ندركها **إدراكاً نظرياً**، لا يقتصر فقط على توصيف تجلياتها المرئية أو المنظورة؟

يتأتى عن هذا السؤال، وقبل الإجابة عنه، إلزامٌ بأمرين اثنين: تحديدٌ دقيق لما نقصده بـ «التواصلية» في ما اصطلح على تسميته بـ «المجتمع الإعلامي»، وذلك عبر استبيان كيفية تحوّل هذه الظاهرة إلى منظومة من الدلالات والمعاني والرموز، تلتقطها، أكثر من غيرها بكثير، **علوم الثقافة**(*)، وتجعلها، تالياً، موضوعها، أو لنقل حيّز اشتغالها شبه الوحيد، كما هي حال هذه العلوم الآن. والأمر الثاني، الانطلاق من فكرة أن «التواصلية» هي، أولاً وأخيراً، **ظاهرة ثقافية**. وأن المشكلات التي تعترض وتواجه هذه العلوم في قدرتها على فهم «التواصلية» هي نفسها مشكلات هذه الظاهرة.

في سبيل هذين الأمرين، لا مناص، بدايةً، من الاستعادة المختصرة للتبلور

(*) نقصد بـ «علوم الثقافة» العلوم الإنسانية والاجتماعية التي طالما كانت الثقافة، بالمعنيين الأنتروبولوجي والسوسيولوجي، تمثل صدارة اهتماماتها المجتمعية. وفي هذا المجال نحيل إلى دراسة لنا نُشرت تحت عنوان «موقع الثقافة في التحوّلات الراهنة في حقل السوسيولوجيا»، مجلة العلوم الاجتماعية، بيروت، عدد٩ ، تموز ٢٠٠٤.

الاجتماعي ـ التاريخي لـ «المجتمع الإعلامي»، كما تدل عليه حالة المجتمعات الغربية، مع التركيز على ما للإيديولوجيا من إسهام كبير في بلورة «الظاهرة التواصلية». يلي ذلك، وبالتأسيس عليه، النظر في مرتكزاتها الإبستمولوجية وفي المقولات الأساسية التي تقوم عليها، والتي كانت العلوم الاجتماعية والإنسانية حاضنتها الفعلية والأكثر تعبيراً عنها. وأخيراً، تبيان لماذا نعتبر «التواصل» المجتمعي، أولاً وقبل أي شيء آخر، تواصلاً ثقافياً.

الإيديولوجيا والسوسيولوجيا وموقع الظاهرة التواصلية في التطور المجتمعي:

لا مراء في أن «الانتشار» الإعلامي يشكّل الظاهرة الأكثر وقعاً وحضوراً في تشكّل مجتمعات اليوم، خصوصاً لجهة قدرته على اختزال المكان والزمان. وكثيرون يطلقون على هذه المجتمعات، وبفعل هذا الانتشار الكثيف، تسميات مختلفة تتفق جميعها في مقاصدها العامة، كالمجتمع الإعلامي، المجتمع المعرفي، المجتمع الرقمي، وسوى ذلك مما هو قائم من تسمياتٍ، حتى الآن(*). والملفت أن هذا الانتشار التواصلي قد تزامن مع مقولة «نهاية التاريخ» (فوكوياما)(١) التي اعتبرت أن الصيغة المجتمعية التي انتهى إليها تطوّر البشرية، هي صيغة «المجتمع الإعلامي» (الليبرالي) والمتمثلة بالمجتمعات المتقدمة اليوم،

(*) يجري اعتماد تسميات متعددة، أبرزها، «المجتمع الإعلامي»، «مجتمع المعلومات»، «المجتمع المعرفي»، «المجتمع التداولي»، «المجتمع الرقمي». وفي الغرب يضيفون إليها: «المجتمع الما بعد صناعي»، «مجتمع ما بعد الحداثة»، «المجتمع الما بعد تقليدي»... إلخ. ونحن فضلنا، من بينها، تسمية «المجتمع الإعلامي» لاعتبار أن الإعلام يمثل «الموديل» الأبرز والأشمل للمعاني والدلالات المجتمعية القائمة، ولأنه قادر على توضيح (واحتضان) جملة الظواهر والمكونات المجتمعية، لا سيما الاتصال والمعلومات، الممارسات السياسية والاقتصادية والمقولات المعرفية والعلمية. ولكن الخيار هذا لا يعني إسقاطاً لتسميات أخرى، وإنما توضيحاً لزاوية النظر إلى الموضوع.

(١) فوكوياما، فرنسيس، نهاية التاريخ أو الرجل الأخير؟ ترجمة وتعليق د. حسين الشيخ، دار العلوم العربية، ١٩٩٣.

وتحديداً المجتمع الأميركي. وعلى هذا، فإن تزامن كلا الأمرين، الانتشار الإعلامي و«نهاية التاريخ»، واعتبار أن التطور المجتمعي بلغ ذروته ومداركه الأعلى بفضل «التواصل»، يشكّل (التزامن) بالنسبة إلى علم الاجتماع تحديداً، القضية الأساس، مع أل التعريف. وهذا، أصلاً، ليس بمستغربٍ، إذ إن علم الاجتماع، ومنذ بلورته الأولى، قام على قاعدة أنه «معرفةٌ» تسعى وراء جلاء وإيضاح مبدأ تطور المجتمعات و«أشكاله». وإذا كان الكلام في «نهاية التاريخ» يدل على أن التطور قد بلغ تمامه واكتملت صيغته الأخيرة (الآن وفي المستقبل، على ما يذهب إليه فوكوياما)، فهذا يعني أن علم الاجتماع، أو لنقل السوسيولوجيا تسهيلاً، هي المعنية، قبل غيرها من المعارف والعلوم، بدراسة مبدأ التطور التاريخي هذا. بيد أن تخصيص السوسيولوجيا، في النظر بما آل إليه هذا المبدأ، يجافي الحقيقة، إن نحن قصرناه عليها. فبالرجوع إلى مرحلة نشوء السوسيولوجيا (بين القرنين الثامن عشر والتاسع عشر)، نرى أن تناول مبدأ تطور المجتمع، وهو ما أُتفِقَ على تسميته، في الغرب، بمبدأ «الحداثة»، لم يكن حكراً عليها. إذ ظهرت «الإيديولوجيا»، والمصطلح بذاته وُلِد في تلك اللحظة أيضاً، منافسةً لها في النظر إلى تطوّر المجتمعات وفي تناوله وتفسيره. وبالبحث عن المعنى الدقيق للإيديولوجيا، نراه يقضي بأنها نوع من إدراكِ المجتمع لذاته، إدراك هو بمثابة «منظومة أفكار»، لا تستند إلى تجريبٍ ومقايسةٍ ولا إلى نظرية البراكسيس Praxis التي سيطرت في السوسيولوجيا في بداياتها على الأقل، وإنما تستند إلى «جدلية الأفكار» وترابطها ودرجة التماسك فيها.

إن «تزامن» السوسيولوجيا والإيديولوجيا وتساوقهما، أوجد لحظات إحراج ومشكلات عديدة امام السوسيولوجيا، باعتبارها علماً؛ إذ لطالما دخلت الإيديولوجيا إلى مجال «مبدأ التطور المجتمعي» (مجال السوسيولوجيا)، وأخضعته لمقولاتها، وبالتالي، شكّلت تحدِّياً للسوسيولوجيا، وتحديداً لعلمية هذا العلم، وبالأخص الأخص فكرة «الموضوعية» التي ينبني عليها ويتخذها سبباً للتباين والاختلاف عن الإيديولوجيا. إن تفارق هذين الأمرين (التزامن في النشأة

والاختلاف في النظر إلى مبدأ التطور)، يحيلنا إلى القول بوجود منظورين مختلفين لإدراك وتفسير «تاريخ» تطوّر المجتمع، أو ما أتّفق على وضعهما تحت مسمى عام هو «فلسفة التاريخ». فهل أن فلسفة التاريخ هذه، هي نفسها فلسفة تاريخ التفسير الإيديولوجي لمبدأ التطور المجتمعي، وهل هي نفسها، أيضاً، فلسفة مبدأ «التواصل» المجتمعي؟

ان الأخذ بعلامات الاختلاف بين السوسيولوجيا والإيديولوجيا، لا علامات التداخل بينهما، يضعنا، بلا ريب، في أساس الافتراق بين علمٍ، هو السوسيولوجيا، ما برح يجهد في إرساء قراءة «علمية» لمبدأ التطوّر المجتمعي العام (رغم ما في ذاك الجهد الآن من بعثرة أو تنوع، بنسبة من ما تشهده المجتمعات الآن من ديناميات تحوّل غير مسبوقة)، وبين تفسير آخر مختلف، تقدمه الإيديولوجيا. فهذه الأخيرة، في تفسيرها، تنزع نحو الربط «المباشر» بين محمولاتها المعيارية والرمزية والثقافية وبين انتظام المجتمع وآليات اشتغاله المؤسسية. بحيث تصبح الإيديولوجيا بمثابة «شكل تواصلي» بين مختلف المؤسسات المجتمعية وما تحتضنه من ممارسات منتظمة. والإيديولوجيا، بما هي خطاب تسويغي يضفي شرعيةً على المؤسسات الاجتماعية، كما هي قائمة أو كما يفترضها أن تكون، تلبس أكثر لبوسها جهارةً ووضوحاً ومباشرةً، في الخطاب السياسي، الذي يجعلها، بدوره، وسيلة فضلى للبرهنة على أن تناقضات المجتمع مآلها، دائماً، إلى «حل» (إيديولوجي، بطبيعته) وأن لا خوف على مسار التطوّر فيه. ونذكّر، هنا، أن المرحلة التي سبقت ظهور الإيديولوجيا، كخطاب تبريري يُستخدم لفعل السيطرة في المجتمع، والسوسيولوجيا كخطاب علمي لإدراك مبدأ وآليات التطور العام فيه، كانت تحيل مهمتي التبرير والإدراك هذين إلى الدين الذي ما برح ينزلهما من وظائفه منزلة متقدمة. وإذا كانت السوسيولوجيا قد تمكّنت من اختراق الأبوة الدينية، في الغرب الأوروبي، عندما قيّض لها ذلك في نهاية القرن التاسع عشر، فالإيديولوجيا، أيضاً، تمكّنت من الأمر نفسه. وهذا ما حوّلها إلى **«أداة مباشرة»**

من أدوات حلّ تناقضات النظام الاجتماعي. بيدَ أن ما سعت إليه السوسيولوجيا لم يشكّل طريقاً علمياً «ثابتاً» لها، يجعلها على تفارق تام مع الإيديولوجيا. إذ إن علاقتها بالإيديولوجيا، كانت وما تزال تشكّل تفسيراً نظرياً (فكرياً) لها، ومفاده أن كل خطاب إيديولوجي هو **خطاب مرحلة مجتمعية**. ولأنه كذلك، فهو **خطاب انتقالي**، جذره كامنٌ في شروط المرحلة القائم فيها. وعلى هذا، فإن السوسيولوجيا عندما تسعى إلى فهم وتفسير ممارسات وآليات السيطرة في المجتمع، تقترب، أيما ا قتراب، في تفسيراتها، من الإيديولوجيا، لا بل أنهما يتدامجان ويحملان التفسيرات عينها إلى حد الاختلاط، وهذه هي المشكلة الأولى.

أما ثاني هذه المشكلات، فتتمثل في علاقة هذين النمطين من التفسير (والتبرير) وتزاوجهما أحياناً كثيرة، بكيفية مقاربة مبدأ تطوّر المجتمع وطريقة التعامل معه. فالإيديولوجيا، من جهتها، تلجأ إلى الاستدلال عليه **استدلالاً «مباشراً»**، عبر الأحداث والتفاصيل التي يصنعها ويعيشها الناس في المجتمع. بينما تقدم السوسيولوجيا إجابتها بطريقة **«غير مباشرة»**، أي أنها تقدم **إجابة «نظرية»** في تفسيرها مبدأ التطور. بتعبير آخر، تستند الإيديولوجيا إلى الممارسة (السياسية) والسوسيولوجيا تلجأ إلى الفهم النظري. وأهمية التمييز بين هذين المسريين، بل قلْ فائدته، تتجلّى في ما عرفته، على سبيل المثال، مجتمعات عديدة من أنظمة سياسية كلية أو شمولية وسيطرة مجتمعية تقوم على بسط الاستبداد وتداوله فيها. علماً أن مجتمعاتٍ كثيرة وبعضها ممن ننتسب إليه نحن، في هذا الشرق، ما زالت في خضم تجارب من هذا النوع، ولم تبدّل تبديلاً. إن حالة النظام الاستبدادي، الغاشم بطبيعته، تدل على أنه غالباً ما يلوذ بالإيديولوجيا كطريقِ تجدُّدٍ واستمرارٍ له. فهو يقدم نفسه، إيديولوجياً، على أنه الطريق الفعلي والأمثل لحل التناقضات، أو الطريق المحض الوحيد لتحقيق «الأهداف التاريخية» للإنسان. وبموازاة ذلك، يجهد في إلغاء كل «خطاب إيديولوجي» نقيض آخر (أو متمايز عنه، على الأقل). أما كيف يتحول خطابه

الإيديولوجي إلى حاضن لمثالٍ (أو مثالات) منمذجة، فذاك يتأتى عن تحويل كافة الممارسات والأفعال وكل ما يجري في الواقع الاجتماعي، جرياناً يجانس غاياته السلطوية، إلى رؤية إيديولوجية (تملك نسبة أو أخرى من التقديس)، هي ركيزة تجدّده ومصدر شرعيته المفترضة. إن هذه التفاصيل والممارسات والأفعال، لا تذهب عفواً هكذا لدى كل سلطة استبداية، وإنما تلبي وظيفة **الإسهام «المباشر»**، وبطريقة نمطية وموحّدة غالباً، في إعادة إنتاج هذه السلطة لنفسها وفي إعادة تظهير المعنى المجتمعي العام الذي تريده. وفي هذا الحقل، تجلّت عند العرب محاولات عديدة للنظر في الاستبداد السلطوي، استعادت، جميعها، تجربة عبد الرحمن الكواكبي الفريدة في بابها وزمانها، «طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد»[1]. أما في بلدان الغرب، فالنظر في الاستبداد كان أكثف ومكوِّناً هاماً من مكوّنات التغيير كسبيل لإرساء نظم لا تتعارض بجوهرها، مع إباحة الحريات بكل صنوفها والأنواع. ومن بين من كرَّس جملة أبحاثه ومجهوداته في هذا السبيل، حنّة أرندت، التي ركّزت، في «أصول التوتاليتارية»[2]، على أن الإيديولوجيا، في المجتمعات المعاصرة، هي بمثابة وسيط بين المجتمع والتاريخ. بتعبير آخر، الإيديولوجيا تقدم نموذجاً للتطور المجتمعي، يقيس عليه المجتمع ما يسعى إليه ويحققه من تطوّر. وبالتالي، فإن استبعاد الإيديولوجيا ونفي أي أي دور لها، لا بل إزالتها من قاموس التداول الفكري والسياسي، يحمل على السؤال، الآن وفي خضم «العولمة»، عما إذا كانت الإيديولوجيا قد انتهت فعلاً ودَرَس أثرها. إن القائلين بهذا القول كثرٌ، لكن أهمهم فوكوياما (نهاية التاريخ أو الرجل الأخير؟). فهو يقرر أن الإيديولوجيا لم تعد واسطة بين المجتمع والتاريخ، على اعتبار أن تطور مجتمعات العالم (ويقصد المجتمعات الأكثر تقدماً، بالتحديد) قد بلغ، الآن،

---

(١) الكواكبي، عبد الرحمن، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، تحقيق جمال طحّان، دمشق، الأوائل، ٢٠٠٣.

(٢) أرندت، حنه، أصول التوتاليتارية، ترجمة أنطوان أبو زيد، دار الساقي، لندن، ١٩٩٤.

مبلغه وتحققت الصيغة المجتمعية المثلى (الصيغة الليبرالية، الأميركية)، ولم يعد أمام الكلام الإيديولوجي أي متسع لاستبدال هذه الصيغة بأخرى، مستقبلياً. لكن ما يذهب إليه فوكوياما وغيره تذهب بعكسه كافة صور التطور وصيغه القائمة. فالإيديولوجيا لم تعد مجرد مستوى من مستويات الحياة ولا هي مكوّن واحد من مكوّنات الواقع الاجتماعي، وإنما هي الواقع عينه، إذا جاز التعبير. وهذا ما لا يمكن تبيُّنه والتفكر فيه نقدياً وإلقاء نظرة عليه (على هذا الواقع)، إن لم يتم بواسطة التفكير النظري. وللتحديد، ولكي لا يبقى ما نقوله، كلاماً لا يتجاوز حروفه، ننطلق من سيطرة «ظاهرة التواصلية»، وتعبيرها الأكثر وقعاً في جوانب الحياة الاجتماعية كافة وهو الإعلام، لإيضاح ما سبق وتقدم. فالإعلام، اليوم، ليس مجرد ممارسات وبرامج وتخطيطات وأعمال، وإنما هو، أولاً وقبل ذلك، إيديولوجيا؛ بمعنى أنه نمط من أنماط التفسير الإيديولوجي لمبدأ تطور المجتمع، انطلاقاً مما يجري فيه، **تفسيراً مباشراً** لآليات اشتغاله الفعلي والعام. وبالتالي، يصبح هذا التفسير «ضمانة حلٍ» لكل تناقضات المجتمع، ومحققاً لـ «نهاية التاريخ» في مسراه. وإذا كانت «الإيديولوجيا الإعلامية» قادرة على إسباغ صفتها وإلباس لبوسها للمجتمع باعتباره «مجتمعاً إعلامياً»، فإنها تبقى، من وجهة نظر السوسيولوجيا، مجرد إيديولوجيا، لأنها تقدم للمجتمع تفسيراً لتطوره مرتبطاً بلحظة تاريخية معيّنة، وقابلاً للتبدّل في مرحلة لاحقة. ولكن، إذا كان بوسع هذه اللحظة التاريخية أن تمدُّ المجتمع بشكلٍ لتطوره، فمن غير البديهي أن تكون قادرة على تأبيد هذا الشكل أو أن تستنفذ كافة أشكال التطور المحتملة له. بعبارة ثانية، إذا كانت «التواصلية» تسمح لنا، اليوم، بفهم حركة تطوّر المجتمع، فلأن هذا التطوّر، بالذات، هو ثمرة المشروع الإيديولوجي، الذي احتضن بين جنباته كافة الممارسات التواصلية التي انبثت في المسار التطوري للمجتمع القائم حالياً.

إن سياقاً كهذا يؤكد أن الإيديولوجيا الإعلامية، بما هي حصيلة تلك العلاقة المباشرة مع ما يجري من ممارسات تواصلية في المجتمع، غير قادرة

على تجاوز ذاتها. وبالمقابل، فإن السوسيولوجيا، بما هي نظرية لا قِبَل لها في أن تكون مباشرة في خدمة الممارسات التواصلية، تستطيع فهم وتفسير مبدأ التطور وحركته (فكراً وممارسة)، وذلك عبر تمييز نفسها عن الإيديولوجيا الإعلامية، وهذا ما لم يجرِ التركيز عليه كثيراً حتى الآن، على ما نحسبْ ونفترض.

إن التعرّض لهذه النقطة بالذات يُفترض أن يكون على شيء كثير من الدقة. إذ أننا في سياق المتابعة لكتاباتٍ غير قليلة الشأن في هذا المجال، وجدنا أن سوسيولوجيين كثراً اشتغلوا على «السبرنطيقا»، بصفتها فهماً علمياً للظاهرة التواصلية. وذهب بعضهم نحو تأسيس «أنتروبولوجيا» للإعلام، والتواصلية عموماً، مثل ماك لوهان (ماتولار، ١٩٩٤)[١]، الذي عاد إلى التنقيب عن تاريخ الإعلام منذ فجر الحداثة الأوروبية. إن مثل هذه الأعمال، وغيرها، تشكّل، بالفعل، تعبيراً عن مدى تأثير الإيديولوجيا الإعلامية في حقل السوسيولوجيا وتعبّر عن طريقة فهم مجموعة من السوسيولوجيين للممارسات التواصلية في مجتمعات العالم المعاصر؛ أي الممارسات التي تشكّل السند الجوهري لظاهرة العولمة. فهذه الممارسات «المعولمة» أمست من مكوّنات النظام الاجتماعي لكل بلد وشعب، وإن اختلفت تجلياتها وصوّر تسجدها فيه، بحسب أوضاع كل منها.

في كتابه «المجال العام»، يتحدث هبرماس (١٩٩٣، ١٩٧٨)[٢] عن أن أشكال التواصل الإعلامي تطوّرت في الغرب وأصبحت «ظاهرة»، منذ منتصف التاسع عشر تقريباً. وفي تبلورها هذا، لا سيما مع نهايات القرن العشرين، امتلكت طبيعة مؤسسية ومنطقاً خاصاً بها، يقطعان تماماً وجذرياً مع مبادئ تطور المجتمع الحديث، ولا سيما المبادئ الناظمة للمجال العام، أي المستوى السياسي في المجتمع. فمنذ مقولة «المجتمع الجماهيري» (وفرعه «الإعلام

(١) Mattelart, A., L'invention de la communication, Paris, La découverte, 1994.

(٢) Habermas, J., L'espace public, Paris, Payot, 1993 (1978).

الجماهيري») وصولاً إلى المجتمع الراهن، (ومعه الإعلام التفاعلي)، تبلوّرت في سياق هذه المرحلة صيغة مجتمعية قابلة للتوسع والانتشار، تحمل في طياتها انتظاماً جديداً لا عهد للمراحل السابقة به. ويبدو أن التطور الذي عرفته الولايات المتحدة الأميركية، إبان القرن العشرين وخصوصاً في النصف الثاني منه، شكّل النموذج المرجعي أو البراديغمي لهذه الصيغة التي نسميها أسماء شتّى، أبرزها «المجتمع الإعلامي» أو «التواصلي» أو «المعرفي»، كما أسلفنا القول في هامش سابق. فالولايات المتحدة امتلكت، في هذا المضمار وفي سواه كذلك، قوةً مرجعية «نموذجية»، لما عداها من مجتمعات العالم وبلدانه، على أساس أنها وقفت على تجربةٍ غير مسبوقة، جوهرها التجسيد الأمثل للإيديولوجيا الإعلامية، والتي لا سبيل إلى النظر في مبناها إلا من زاوية بعدها «الإمبريالي»، أي من زاوية كونيتها التي تحفزها على التوسع والازدياد وإرساء مثالات للانتظام المجتمعي، على امتداد مجتمعات العالم.

وفي ظني أن الفكرة التي اجتهدت فلسفة ما بعد الحداثة، في إرسائها كتفسير تُنزله منزلة الدليل القاطع على ما وصلت إليه مجتمعات عالم اليوم، وبالأخص بعض المجتمعات الغربية المتقدمة، تقيم تفارقاً، لا بل تعارضاً شديد الدلالة بين «التجربة الأميركية»، بصفتها انتظاماً مجتمعياً ينبني وفق مقتضيات «الإيديولوجيا الإعلامية» ويتطابق مع صورتها، وبين تجربة بلدان أوروبا التي ما برحت تسعى، حثيثاً، لاشتقاق تجربتها الخاصة في هذا المضمار، وتالياً، الحدُّ من مؤثرات «الامبريالية الأميركية» عليها ومن استتباعها لها[1](*).

إن لبَّ فلسفة، ويُقال أيضاً فلسفات، ما بعد الحداثة «الأميركية النشأة والتكوّن» يتجسّد في نظرية الانفصال بين العقل، الذي هو جوهر الحداثة

(١) بونيفاس، باسكال، فرنسا ضد الامبراطورية، القاهرة، ٢٠٠٣.

(*) كثيرة هي النصوص والكتابات الصحافية والدراسية التي تبرز هذا الموضوع، وقد لفتنا، على سبيل المثال لا الحصر، عنوان كتاب صدر مؤخراً يجسد تماماً هذه الوجهة، تحت عنوان «فرنسا ضد الامبراطورية» لباسكال بونيفاس (٢٠٠٣).

(الأوروبية النشأة والتكوّن منذ عصر الأنوار)، وبين «الظواهر الثقافية» (وأهمها، قطعاً، «الظاهرة الإعلامية») التي تعيشها كافة المجتمعات باندفاع لا صورة مماثلة له. هذا الانفصال بين العقل و«الظاهرة الإعلامية»، يجتهد مفكّرون ومنظّرون، وأحياناً كثيرة سياسيون، في الاستدلال عليه مما تشهده أوروبا، في المقام الأول. فالشائع، من كتابات صدرت خلال السنوات الأخيرة في الولايات المتحدة، إن فلسفة الحداثة العقلانية، قد حوّلت العقل إلى مجرد إيديولوجيا، منفصلة، أو أنها لا تتجانس مع الظاهرات الثقافية ـ الإعلامية التي تعيشها المجتمعات نفسها. وهذا، بالتالي، يفضي، كما تذهب الكتابات الأميركية، إلى تفارق بنيوي في بنية المجتمعات الأوروبية، يجعلها في حالة تراجع يصيب بالعمق سيرورة تطورها.

إذن، نظرية الانفصال الما بعد حداثية، تفترض أن المطلوب هو التطابق بين العقل والظاهرة المجتمعية الأساسية، أي الإعلام، بحيث يرتكز إليه مبدأ التطوّر المجتمعي، ويُنتج «عقلاً تداولياً»، بحسب تفضيل علي حرب(٢٠٠٢)[١] للتسمية. وهذا ما لا يأخذ مداه الأوسع مجتمعياً، في الوقت الراهن على الأقل، إلا في المجتمع الأميركي. وهذا ما لا نتلمسه، وفق نصوص أميركية في مجتمعات العالم الأخرى، حتى وإن كانت أوروبا تجهد لتلامس عتبة هذا التطابق المنشود. وبالتالي، أمست «التواصلية» و(الإعلام حجر الرحى فيها) والأنتروبولوجيا الثقافية (ذات التكوين الأنغلوأميركي منذ الأنتروبولوجيين الأوائل)، أمسيا نقطتي ارتكاز ضروريتين لكل إدراك نظري (سوسيولوجي) لتطور المجتمع اجتماعياً وتاريخياً وحضارياً.

هل أن تطور المجتمع، المبني على الموقع الصارخ للعقل الإعلامي (التواصلية والأنتروبولوجيا الثقافية)، انهمّت به، بصيغته هذه، العلوم الإنسانية، وحملته وهناً على وهن، وهي تنظر في مستقبل العالم وفي تبلوره الحضاري

---

(١) حرب، علي، العالم ومأزقه، منطق الصدام ولغة التداول، بيروت، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٢.

المستقبلي؟ وتالياً، هل إن علاقة هذا التطور بالعلوم الإنسانية، أمدّ هذه الأخيرة بنظرة جديدة إلى المشكلات الاجتماعية، الفردية والجماعية، في المجتمع الحديث أو في تلك التي تسعى إلى أن تكون كذلك؟

من المفيد، في خطوة أولى، النظر في كيفية تحوّل «الإيديولوجيا التواصلية» إلى نموذج معياري لتبلور «المجتمع التواصلي».

الإيديولوجيا التواصلية في كنف العلوم الإنسانية:

يقضي الاختلاف الرئيسي بين فلسفتي الحداثة وما بعد الحداثة، كما سبق التلميح إلى ذلك آنفاً، بأن الأولى تأخذ المجتمع على أنه يتأسس على العقل والتاريخ، بينما تأخذه الثانية على أنه يتأسس على التواصل. هذه الفكرة الأخيرة، اندفعت الفلسفة البراغماتية(*)، التي انبثقت عند منعطف القرنين التاسع عشر والعشرين، إلى بلورتها وإظهارها. وجهد الفيلسوف الأميركي جون ديوي، ضمن هذا السياق، في سبيل برهنتها، من خلال مقولته القائلة أن منبت العلاقات الاجتماعية ومصدرها في كل مجتمع هو التواصل، وأن التطور التاريخي فيه تجسّده كافة الممارسات والتعبيرات التواصلية الملموسة (ديوي، ١٩٢٥ ـ ١٩٨١)(١). هذا التفسير استعاده، لاحقاً، جورج ميد (١٩٦٣)(٢)، عندما أبرز أهمية «البعد الرمزي» في قراءة شبكة العلاقات الاجتماعية.

إن هذه الفلسفة البراغماتية كانت قد أفضت (نهاية التاسع عشر) إلى ولادة «الأنتروبولوجيا الثقافية»، التي تولت مدرسة شيكاغو، بدورها، (في ثلاثينات القرن العشرين) بلورتها ورعايتها، عن طريق اهتمامها بدراسة تفاصيل الحياة اليومية والمعاشة للأفراد والجماعات وتقديم مقاربات تأويلية لها، استتبعتها في

(*) إن مصطلح «البراغماتية» Pragmatique يعود إلى الفيلسوف كانط، وأول من استخدمه خارج السياق الكانطي كان الفيلسوف الأميركي بيرس Pierce.

(١) Dewey, J., Experience and Nature, in John Dewey: The later works, 1925-1953, Vol. I, 1981 (1925).

(٢) Mead, G. H., Mind, Self, Society, Chicago, Chicago of University, 1963.

ذلك الأتنوميتودولوجيا حتى وقت متأخر في القرن العشرين. والواضح أن «الأنتروبولوجيا الثقافية»، في سياق تبلورها، تبنت مقولات معرفية مرجعية تتجانس مع التطوّر الاجتماعي ـ التاريخي للظاهرة التواصلية في المجتمع، لكن مقاربتها لهذه الظاهرة كانت، باستمرار، مقاربة وضعية تجريبية. وبالتالي، فإن مجمل فهمها النظري (نظرياتها) للمشكلات التي تنبثق عن السياق التاريخي الاجتماعي للتواصل المجتمعي، استمر، هو أيضاً، محكوماً بهذه التجريبية. علماً أن التجريبية (الوضعية) لطالما كانت السمة الأساسية لفلسفة الحداثة، التي لم تأخذها البراغماتية خلفية لها، وإنما، على العكس من ذلك، ابتعدت عنها، وأدى تخليها عنها، لاحقاً، إلى تطوير نظرية معرفية ما بعد حداثية للمجتمع التواصلي.

لإيضاح هذه المسألة، نعود إلى علاقة البراغماتية بفلسفة كانط. فالبراغماتية تبنت مقولته الشهيرة حول «الاتصال بين الطبيعة، العقل وما وراء الطبيعة» في سياق قراءته المنظومات القيمية والرمزية. إن تبني البراغماتية لهذه المقولة بالذات، جعلها ترفض مشروع الحداثة العقلانية، التي حملت «يوتوبيا» كونية تقوم على أولوية العقل في تطوّر البشرية، وتقرأ، بالاستناد إلى هذه الأولوية، أشكال العقلانية في التطوّر التاريخي للمجتمعات. إن رفض البراغماتية لمبدأ العقلانية، جعلها تفتش عن مبدأ التواصل وتطوره، وبطريقة تجريبية، في شتى صوره وأوجهه المجتمعية. الأمر الآخر المهم، هو أن الحداثة العقلانية كانت تنظر إلى تاريخ تطور كافة المجتمعات (مع استثناءات تؤكد المبدأ) من منظور تطوري آحادي. وهذا ما عبّرت عنه، عموماً، كافة الاتجاهات التطورية، وبالأخص الفكر الماركسي، الذي سعى الماركسيون، بعد ماركس، إلى تعديله، والبعض منهم ذهب إلى حد التخلّي الكامل عن النمذجة الآحادية التي حكمت منطلقاته ومقولاته الأساسية. بينما انطلقت البراغماتية من جهتها، ومنذ البداية، من فكرة التطور التعددي الذي يرفض «النموذج الآحادي». وهذا ما استندت إليه، لاحقاً، فلسفة ما بعد الحداثة بكل تنويعاتها، وأثّرت عميقاً في أعمال

سوسيولوجيين وأنتروبولوجيين، أميركيين عموماً وأوروبيين كثر في المرحلة الراهنة، اهتموا واشتغلوا على «الظاهرة الإعلامية»(*).

إذن، أوجدت الرؤية التعددية (الما بعد حداثية) المنافسة لرؤية الآحادية العقلانية (الحداثة)، تشكيكاً في التفسير السوسيولوجي العقلاني لتطور المجتمع. فالتفسير العقلاني قام، على ما نعلم، على مقولة كونية التطوّر التاريخي، الذي قرأه كانط من زاوية تطوّر العقل، وقرأه هيغل من زاوية أشكال تجسّده التاريخي الفعلي. كما قدّمته أيضاً منظورات أخرى، مثلما فعل ماركس وكونت ودوركايم وغيرهم، ممن تقع نظرياتهم في أساس ولادة السوسيولوجيا الكلاسيكية في بداية تكوّنها.

ومن المحقَّق أن اشتداد عود هذا التيار التعددي المنافس، بدأ مع «نقد العقلانية» (ماكس فيبر). واستمر تبلوره من خلال استمرار هذا النقد المنهجي لتطوّر العقل وللمنظومات الرمزية العامة الأخرى التي تفعل فعلها في العلاقات الاجتماعية، كالأسطورة والدين والتواصل، وذلك منذ مدرسة فرانكفورت مروراً بالمدرسة الدوركايمية وصولاً إلى مدرسة شيكاغو. إن هذه المسيرة النقدية أوضحت أن التيار التعددي كان يبني أسسه المعرفية من خلال بحثه عن تطوّر المنظومات الرمزية الخاصة بكل مرحلة من مراحل تطور المجتمع، وهذا ما يركّز عليه هذا التيار في مرحلة «المجتمع التواصلي» الآن.

لقد احتلت علوم الثقافة والاجتماع في مسيرة تُبلوِّر هذا التيار مساحة واسعة، أساسها «إدراك» التواصل الإعلامي في المجتمع، من خارج دائرة

(*) يمكن، على سبيل التعداد والتذكر، إيراد اسماء مفكرين كبار، يمتلكون سلطة، لا بل سيطرة معرفية لا مجال للشك فيها، اهتموا بالموضوع من زوايا وطروحات مختلفة وأحياناً متباعدة، ومنهم ريجيس دوبريه، برونو لاتور، يورغن هبرماس، وغيرهم الكثير... وإذا كان من فائدة لهذا التعداد، فإنه يثبت كم هي راسخة أهمية الإعلام والتواصلية في «مجتمع» الإعلام والتواصل وفي الموقع المعرفي والفكري في الغرب وعلى امتداد بلدان عديدة في عالم اليوم.

التناول الإمبيريقي المحض أو المقاربة البراغماتية الصرفة. فمن خلال الإشكاليات التي كانت تطرح في سياق رفض «مشروع الحداثة» (العقلانية)، كما قدمه كانط وهيغل (وبرغم تمايزهما، بل اختلافهما الذي استمر بدوره، بين ماركس وكونت ودوركايم)، كان التركيز النظري يتم، ليس على المنظومات الرمزية في المجتمع وحسب، وإنما أساساً على كيفية انتقالها وتواصلها عبر الزمن؛ أي لجهة «انتقالها» وتواصلها من مرحلة تاريخية إلى مرحلة أخرى. ومقاربة الانتقال والتواصل هذين تختلف بحسب تحديدنا لها. فالمقاربة البراغماتية تركّز على الانتقال والتواصل باعتباره انتقالاً **مجالياً**. بينما تنظر فيه علوم الثقافة والاجتماع باعتباره انتقالاً وتواصلاً زمنياً. والجلي، هنا، أن تفسير هذه العلوم للانتقال عبر المراحل الزمنية حصل بطريقة «تأويلية» Heruméneutique، كمنظور معرفي شامل وعام، لطالما استندت إليه. بمعنى آخر، علوم الثقافة بمقاربتها التأويلية هذه، تحدد «الظاهرة التواصلية» تحديداً يتعارض كلياً مع التحديد الوضعي لها، والذي يرى تطوّر الظاهرة من خلال تجلياتها والممارسات المجتمعية المجسِّدة لها(*).

والسؤال الذي يطرح نفسه، هنا، هل أن تحديد «التواصلية» من قبل علوم الثقافة والمجتمع، المختلف عن كل تحديد وضعي لها، هو نفسه «الإيديولوجيا التواصلية» أم أن الأمرين يتعارضان كلياً؟

في موضعٍ سالف، قلنا أن علوم الثقافة والمجتمع قدمت «فهماً نظرياً»

(*) لـ «انتقال المعاني» زمنياً، من حقبة إلى حقبة، يوجد تعريفان: الأول، هو الذي تعتمده علوم الثقافة والاجتماع (والعلوم التأويلية عموماً)، ينظر إلى انتقال المعاني والدلالات الرمزية من خلال **التقليد** (أي من خلال الأشكال الموضوعية للثقافة، كالعادات والموروثات، والمؤسسات الاجتماعية، إلخ، وهذا ما اشتغل عليه كثيرون، أبرزهم بيار بورديو عبر مفهوم Habitus). أما الثاني، وهو الذي تعتمده علوم المعلوماتية، ينظر إلى عملية الانتقال هذه، باعتبارها عملية **تقنية** (بواسطة الأدوات التي تبلورها «مادياً»، كالإعلام والمعلوماتية...). وفي صلب كل من هذين التعريفين، نجد تمييزاً بين ما نسميه «المعاني» و«الدلالات». ولكن في «عالم الاتصالات والإعلام»، اليوم، كل هذه المتعارضات تلتقي وتتعايش ولا مجال للفصل بينها.

للإيديولوجيا والتاريخ وعلاقتهما ببعضهما. وبسبب هذا «الفهم» استطاعت أن تُبرز أهميتها كعلوم وأن تقيم تمايزات، نسبية، بين بعضها. فمثلاً، الأنتروبولوجيا الثقافية (وهي من هذه العلوم)، كان موضوعها الأساسي يتمثل في استكشاف وتبيان الأنماط الرمزية المرتبطة بالأشكال الاجتماعية والتاريخية القائمة في مجتمع معين. ولهذا استطاعت هذه الأنتروبولوجيا أن تقدم فهمها (نظريتها) لتجليات الرموز وأنماطها وعلاقتها بالانتظام الاجتماعي في المجتمع المدروس. وهذا ما يمكن الاستدلال عليه، على سبيل الإشارة فقط، من «الفهم النظري» الذي قدّمه أرنست كاسيرر (١٩٧٣)[١] للأسطورة في المجتمعات الغابرة والبدائية، و«الفهم النظري» الذي قدّمه ماكس فيبر للعقلانية كنموذج للمجتمع الحديث، وهذا أيضاً «الفهم النظري» الذي قدّمه تالكوت بارسونز للسستام الوظائفي، كمبدأ لانتظام المجتمعات المعاصرة، . . .إلخ.

لكن، وبالاستناد إلى ما آل إليه «المجتمع التواصلي» في المرحلة الراهنة، يبدو أن المقاربة الثقافية للظاهرة الإعلامية من جهة والإيديولوجيا الإعلامية من جهة ثانية، أصبحا موضعَ تساؤل، لا بل شك، حالياً. فالدراسات التي تُجرى على التفاعل والتأثير المتبادل بين ما نسميه الثقافات الشعبية والفرعية والهامشية وبين الإيديولوجيا الإعلامية المسيطرة وتجلياتها، في مجتمع اليوم، لتبيان درجة القبول والممانعة والتأثير بين هذه وتلك، عديدة ومتنوعة. وفي هذا الإطار، معروفةٌ «الدراسات الثقافية» الشائعة كثيراً في بريطانيا والولايات المتحدة. وقد بيّنت إحداها (بنيت، ١٩٨١)[٢] مدى تأثير الممارسات الشعبية (التقليدية بطبيعتها) وتعارضها مع الوضع الحالي لـ «التواصل الإعلامي». والسؤال الذي يصدر عن هذا التعارض هو، كيف تتم المصالحة بين «حتمية معرفية» تمثلها، أنتروبولوجياً، التقاليد الموروثة وبين شروط تحققها، وهي شروط «تواصلية» بالضرورة، في مجتمع هو «المجتمع التواصلي»؟

---

(١) Cassirer, E., Philosophie des formes symboliques, Minuit, Paris, 1973 (1972).

(٢) Bennet, T. (dir), Culture, Ideology and Social process, London, Oxford University Press, 1981.

الخروج من هذا التعارض، لا يحصل إن بقينا ننظر إليه على أنه تعارض ثنائي. بل الحرّي أن نتطلع إلى تمفصلهما وإلى أنهما يمثلان، مع بعضهما، كلاً متماسكاً يتشكل من أنماط مترابطة لإعادة إنتاج المجتمع. كلٌ توجد فيه منظومات رمزية تخصُّ إما المجتمع البدائي، أو التقليدي أو الحديث أو ما بعد الحديث، إذا اعتمدنا هذا التحقيب التطوري للمجتمعات، الذي يبقى برأينا تحقيباً يحتكره المسار الحضاري الغربي حصراً. بعبارة أخرى، لا بدَّ من فهم الترابط الجدلي الذي يشكّل البنى الرمزية والمعيارية والثقافية المُمَيِّزة لكل مجتمع. وبالأخص فهم ترابطها وتمفصلها من خلال تجلياتها التي تجسدها المؤسسات الاجتماعية، وبالأخص المؤسسة السياسية فيه.

هذا ما سعى ميشال فريتاغ (١٩٨٦)[١] إلى توضيحه وتبيانه. فهو يقدم نظريته في تحوّلات المجتمع الراهن انطلاقاً من رؤيته لاشتغال بنية المؤسسة السياسية في المجتمع ودورها في إعادة إنتاجه. وعلى هذا، فهو يعتبر أن إعادة إنتاج المجتمع، في المرحلة الراهنة، تأخذ المجتمع، عبر مؤسساته السياسية، نحو أشكال من «التواصل»، تعكس مباشرة انتظامه العام. بمعنى آخر، يصبح «التواصل» (وهو ذو طبيعة إرادوية وعملانية)، بمختلف أشكاله وهيئاته، المجسِّد الأساسي للنظام المجتمعي. ونتيجة لذلك، بحسب فريتاغ مرة أخرى، تُضرب المنظومة القيمية التي نهض عليها المجتمع الغربي الحديث، وهي الدولة والقانون، وأولوية الفرد، والعدالة والحرية... إلخ[٢]. إن خلخلة وحدة المنظومة القيمية والرمزية التي يرتكز إليها المجتمع الغربي، وحلول «الممارسات التواصلية المباشرة» (وبالأخص الممارسات الإعلامية) محلها، باعتبارها الوسيلة الفعلية لفهم المجتمع وكيفية انتظامه، أصبحت بمثابة وجهةٍ للبحث والتفكّر والنظر، تبنتها، لاحقاً، كثرة من السوسيولوجيين، ومنهم على سبيل المثال

(١) Freitag M., Dialectique et société, vol. 2, Montéral, Albert Saint-Martin, 1985.

(٢) Luhman, N., Social Systems, Stanford, Stanford University Press, 1995.

- Essays on self-Reference, New-York, Colombia University, 1990.

نيكلاس لوهمان، لا سيما في كتابين معروفين له (١٩٩٠، ١٩٥)(*).

ذاك هو، عموماً، مضمون نظرية فريتاغ في تحولات المجتمع الراهن وإعادة إنتاجه من خلال الممارسات التواصلية (الإعلامية) المباشرة. فهل أن هذه النظرية تشكّل جوهر «الإيديولوجيا التواصلية» البراغماتية، التي تسم بميسمها «المجتمع الإعلامي»؟ هل بمقدور هذه النظرية أن تقدم لنا فهماً دقيقاً لـ «الإيديولوجيا الإعلامية»؟ وبالتالي، هل نستطيع، عبرها، معرفة كيفية تبلور وتجسُّد هذه الإيديولوجيا، عملياً وواقعياً، من خلال «التواصل» بمختلف أشكاله؟ وما هو مضمون هذه الإيديولوجيا الإعلامية، وما علاقته بالتطور التاريخي للمجتمع؟

نعتقد أن الإجابة عن هذه الأسئلة، أو على الأقل محاولة الإجابة عنها، تضعنا في سياق فهم قيمة «الإيديولوجيا التواصلية» حالياً، وتتيح لنا أيضاً إمكانية الفهم السوسيولوجي لأشكال تجسّدها الملموس.

بداية، لا مناص من الإقرار أنه إذا نظرنا إلى «إيديولوجيا التواصل» من منظور وضعي، وإلى كيفية تعامل هذه الإيديولوجيا مع الظاهرة الإعلامية، فالأغلب أننا سنقع على تحديد إيديولوجي لهذه الظاهرة، يختزلها ويجعلها مجرد «**أداة تقنية**» للتواصل بين طرفين أو أكثر. وبالتالي، يصبح التعرّف على تطوّر الظاهرة التواصلية وما آلت إليه، تعرّفاً على تطوّر «أدوات الاتصال» (تلغراف، راديو، تلفزيون، تلفون، إنترنيت، . . .)، وعلى ارتباطها بتطور مختلف الصعد المجتمعية الأخرى، الاقتصادية والسياسية والثقافية وغيرها. وبالخلاصة، نصبح أمام إلزامٍ يعتبر «الميديا»، بصفتها وسائل وأدوات اتصال،

(*) كثيرون في العالم العربي والإسلامي يسعون، اليوم، إلى تأكيد وجود مثل هذه المنظومات القيمية والمعيارية الغربية في صلب التراث الإسلامي والثقافة العربية. انظر، على سبيل المثال، جدعان، فهمي، «بحثاً عن الإسلام الحضاري»، في «رياح العصر» (٢٠٠٢). وهو يمثل بذلك، دخول كثرة من المثقفين العرب، بعد ١١ أيلول ٢٠٠١، في مسارات نظرية جديدة للبحث في القضايا العربية والإسلامية.

مثالاً نموذجياً لقياس تطوّر المجتمع. غير أن الظاهرة الإعلامية (بتجلياتها الأداتية والتقنية) ليست ظاهرة منفكّة ولا معزولة عن منظومة ثقافية، تتضمن سلسلة من المعاني والدلالات والرموز، قائمة وسابقة بوجودها على وجود تقنيات وأدوات التواصل والإعلام. كما أن الظاهرة الإعلامية هذه، ليست منقطعة عن سياقات اجتماعية منتظمة، أو لنقل تكوين مجتمعي سابق بوجوده عليها أيضاً. لذا، فإن الخلط بين «إيديولوجيا التواصل»، بما هي إيديولوجيا «أداتية» من منظور وضعي، لن تكون سوى الشكل الظاهر لهذه الإيديولوجيا، أي الشكل الأداتي من جهة، وبين محمولاتها الثقافية والرمزية من جهة ثانية، هو، بالضرورة، خلط بين بعدين متمايزين، يمدُّ كل خطاب إيديولوجي قائم بفاعلية وتأثير مباشرين، لم يكونا متوفرين له سابقاً. فالإيديولوجيا، بما تتضمنه من مقولات ثقافية ورمزية غير «حديثة»بالضرورة، تصبح مع تطور أدوات التواصل أكثر وقعاً وتأثيراً، وتتحول هذه الإيديولوجيا إلى منظومة معرفية لم تتطور بنسبة ما تطورت فيه تكنولوجيات ووسائل التواصل والإعلام. ووجه الخطورة، هنا، يكمن في أننا نحصر فاعلية الظاهرة الإعلامية في تمثيلها أو تجسيدها «المباشر» للمعاني والمقولات الثقافية الموروثة، عبر نقلها (بثها) لها. فإذا ما اعتبرنا أن الإعلام قادر على التجسيد «المباشر» للمعاني والدلالات الثقافية، فماذا يمنع تداخله في شتى المجالات السياسية والاقتصادية بالطريقة عينها، أي نقل الموروث وإعادة تجديده عن طريق «التقدم التكنولوجي»؟

من أجل تجاوز كل فهم آحادي لما نسميه التجسيد الإعلامي «المباشر»، في أيٍ من هذه الميادين (السياسية، الإعلام، وغيرهما)، يجدر بنا النظر في المضمون المعرفي (الإيديولوجي) لهذه التجسيد. إذ من الجائز، لا بل من المتوقع، أن يتضمن محتواه المعرفي تعبيرات ومعاني ودلالات ثقافية تنتسب، أنتروبولوجياً، إلى أنظمة ثقافية قديمة تاريخياً، وتحتل، في الوقت نفسه، موقعاً في الماضي، وكأنها دليل على أن نظام الإيديولوجيا الإعلامية الراهن، هو نظام «منفتحٌ» عبر استحضاره لأشكال ثقافية سالفة. لكن، بالمقابل، تطرح علامة استفهام حول «وحدة المعنى» التي يجب أن يمتلكها ويعبّر عنها النظام المعرفي ـ

الإيديولوجي الراهن، انطلاقاً من تضمنه لعناصر فيه، هي نفسها كانت جزءاً من وحدة نظام معرفي سابق.

إذا كانت الممارسات الإعلامية، وهي ممارسات تملك تأثيراً مباشراً وكبيراً على سلوكات الناس، تقوم بنشر الإيديولوجيا بما فيها التواصلية، فإنها، عبر عملية النشر والتداول الإعلامي، تنتج «شرعية» لهذه الإيديولوجيا بما فيها شرعية العناصر الثقافية المستحضرة من الماضي، وبدون التمييز بينها وبين بقية العناصر الأخرى. لذلك إذا كان الإعلام (أو الممارسات الإعلامية) قد حرَّر «خزان الثقافة والتقاليد» من انحباسه التاريخي، وجعل كافة عناصر الإيديولوجيا الإعلامية تبدو «وحدة مترابطة» (وحدة المعنى)، فهذا لم يكن ليتم إلا من خلال الصيغة الإعلامية الأكثر تطوراً، وهي صيغة «الشبكة». إن هذا المفهوم بالذات هو القادر، برأينا، على تبيان البعد الإيديولوجي للإعلام، وهو نفسه أيضاً القادر على جعلنا نتجاوز الإيديولوجيا الإعلامية لنضعها في سياق أعم وأشمل، هو سياق **التطور الحضاري**.

لقد احتلت الإيديولوجيا الإعلامية حيّزاً مهماً في العلوم الإنسانية والاجتماعية في مقاربتها لسياق التطور الحضاري للمجتمعات الغربية ولمجتمعات العالم الأخرى. ولا نعتقد أن المجال يتسع، هنا، لذكر الأعمال والنقاشات والدراسات الي كُرست لهذه المسألة، وهي كثيرة جداً، وأغلبها يقع تحت عنوان «نقد الإيديولوجيا»، إذا جاز لنا وضع عنوان اختزالي كهذا. غير أننا نذكر، على سبيل المثال، النقاشات التي دارت بين يورغن هبرماس (١٩٧٨)[١] وهانز جورج غادمر (١٩٨٢)[٢]، وكذلك ميشال فريتاغ (١٩٩٥)[٣]، وتركّزت

---

(١) Habermas, J., Logique des sciences sociales, Trad., Paris, P.U.F. 1987.

(٢) Gadamer, Hans-Goerg, L'art de comprendre, Trad., Paris, Aubier-Michel, Montaigne, 1982.

(٣) Freitag, M., La société informatique et le respect des formes, Paris, La Découverte, 1995.

حول دور الإيديولوجيا الإعلامية في تطوّر المجتمع الغربي. لقد اتفقت غالبية هذه الكتابات على ضرورة الاعتراف بأن للإيديولوجيا (كنظام مرجعي)دوراً ضرورياً وحيوياً في تطوّر المجتمع المعاصر، وأن لهذه الإيديولوجيا ـ حتى وإن كانت إيديولوجيا إعلامية ـ قوة الإلزام والإجبار (وفق اللغة الدوركايمية) التي يتصف بها النظام الاجتماعي وبناه وأنماط السيطرة والشرعية فيه. غير أن الجديد في ما تذهب إليه هذه الكتابات، هو أن آليات «التواصل» الإعلامي، ليست مجرد آليات ممارسة وحسب، وإنما تحمل في ذاتها بنية، أو ربما بنى، ثقافية وأنماط معرفية، يجري «نقلها» من خلال كل فعل أو ممارسة إعلامية. وهذا بالذات ما يجعل «الإيديولوجيا الإعلامية» ذات صفة معيارية، أو بمثابة «نموذج مرجعي»، على طريقة توماس كون. وللتوضيح أكثر، يمكن القول أن وراء كل تواصل إعلامي، يكمن سياق آخر أكثر عمقاً، هو التواصل الثقافي. وهذا النوع من التواصل هو الذي كان تاريخياً موضع عناية ودراسة من قبل العلوم الإنسانية والاجتماعية، وبالأخص من قبل علم الاجتماع. فهذه العلوم سعت من خلال دراسة ظاهرة التواصل الإعلامي في المجتمع المعاصر، إلى الكشف عن مضمونها المعرفي والإيديولوجي الذي يكمن وراء التعبيرات الثقافية المتداولة إعلامياً في المجتمع المعاصر.

وفي هذا السياق، نكتشف مع كل عملية «نقل» إعلامي للإيديولوجيا، إنها تنطوي على تعابير وأشكال ثقافية ليست من صلبها ولا تعود إليها. ومع ذلك تستمد هذه الإيديولوجيا شرعيتها، ليس من تماسكها واتساقها البنيوي، على افتراض أنه كذلك، وإنما بسبب تداولها الإعلامي وانتشارها، اللذين يحيلانها أمراً مفهوماً ومستوعباً ومقبولاً. لذا فإن النظر في تطور الإيديولوجيا، من زاوية كيفية تجسيد الإعلام لها ونشرها وتداولها يصبح أمراً ممكناً، بدون أن يكون فهمنا للإعلام فهماً أداتياً محضاً.

التواصل الاجتماعي، التواصل الثقافي: التواصل ضد نفسه.

لا ريب في أن انفتاح العلوم الإنسانية والاجتماعية، على الظاهرة التواصلية

والاهتمام بتطورها، يؤمن لهذه الظاهرة رؤية نظرية متقدمة. ولا شك أيضاً في أن مثل هذه الرؤية النظرية، أو لنقل الرؤى والنظريات، تشكّل، هي نفسها، جزءاً هاماً من إيديولوجيا التواصل. غير أن هذه العلوم تأبى أن تكون حبيسة هذه الدائرة الضيقة أو أن تُختزل في «نظرياتها التواصلية». لذلك، فإن هذه العلوم، وبالأخص علم الاجتماع، تسعى إلى كشف وتقصي مسار التطور الثقافي والمعرفي الكامن وراء مختلف أشكال التواصل سواء كان اجتماعياً أو إعلامياً أو غيره. وأن هذا السعي بالذات هو الذي يسمح بتجاوز الإيديولوجيا الإعلامية، للعبور من خلالها إلى «تاريخية» التطور المجتمعي بذاته، واستبيان اللحظة الراهنة منه. وفي هذا الإطار، نعتبر أن التعرّف على السمات الثقافية للظاهرة التواصلية حالياً، يمثل شرطاً ضرورياً لفهم تجدّد الثقافة المجتمعية العامة، وبالتالي، لفهم محددات بناء «المجتمع التواصلي» المعاصر. وهذا بالضبط ما حاوله كثيرون أمثال نيكلاس لوهمان.

يقدم لنا علم الاجتماع، في هذا المجال، نوعين من التفسير: الأول، هو التفسير **الوضعي** للرموز والدلالات والمقولات الثقافية، والذي أينع ونشأ في كنف الأنتروبولوجيا الثقافية، وفق التقليد البراغماتي الأميركي المعروف. والإشكالية الأساسية التي ينبني عليها هذا التوجه التفسيري تقوم على افتراض أن كافة المعاني والدلالات الثقافية لا تتحدد فعلياً وكلياً إلا بمحددات الوسط الاجتماعي المباشر السائدة فيه. وهذا يعني أننا إذا نظرنا إلى هذه الإشكالية من منظور تواصلي، فإن **الوسيط التواصلي**، هو، موضوعياً، الذي يحدِّد انتقال (وتعاقب) المعاني والدلالات الثقافية، ولا فرق إن كان هذا الوسيط اجتماعياً أو إعلامياً. إذ أننا، وفي كل الحالات، لن نرى من عملية انتقال وتعاقب المعاني والدلالات الثقافية سوى بعدها الفنومنولوجي، أي بعدها الظاهر والحدثي. أما التفسير الثاني، فهو التفسير الذي ينبني على **التطوّر الحضاري**، الذي طالما اهتمت به وركّزت عليه علوم الاجتماع. إن هذا النوع الثاني يشدِّد، من ناحية، على تحديد الشكل الفنومنولوجي للتواصل، من أجل معرفة نمط انتقال وتعاقب

المعاني والدلالات الثقافية، لكن من ضمن نظام معرفي أعم وأوسع منها، يشتمل على مجموعة أنماط تاريخية ـ اجتماعية. ومن ناحية ثانية، يركز، عند تفسيره لأنماط التواصل (الانتقال والتعاقب)، على مضامينها الثقافية ومحتواها الذي يعود إلى مراحل تاريخية مختلفة ومتعاقبة. وهذا يدل على أن الأساسي والمهم في التفسير الحضاري، هو ضبط والتقاط **تحوّلات** المعاني والدلالات الثقافية.

إن ما سبق يفضي، في الختام، إلى أن الفهم السوسيولوجي لظاهرة «التواصل»، يمرُّ، بالضرورة، بفهم محتواها الثقافي، وبفهم موقعها وفاعليتها في الانتظام المجتمعي. وأن تعريف الثقافة سوسيولوجياً، أصبح، من الضروري، إعادة صوغه من زاوية تواصلية. إذ إن علوم المجتمع والإنسان والثقافة نفسها تساهم، عبر دراستها الظاهرة التواصلية، في بلورة «الإيديولوجيا الإعلامية»، وفي فهم «المجتمع التواصلي» (الإعلامي) الراهن، فهماً يميّز بين «التواصل الثقافي» و«التواصل الإعلامي **المباشر**».

طرائقيَّة علم الاجتماع المعرفي المعاصر

خليل أحمد خليل(*)

I مُساءلة:

«**لا تَهرِفْ بما لا تعرف**»، تلك هي الخطوة الأولى التي يخطوها الباحث في مجالات علم الاجتماع المعاصر، للفصل بين الذي لا يعلم ويدَّعي علماً (**المتفيهق**: Philodoxe) والذي يسعى بطرائقية (Méthodologie) لإنتاج العلم بعلم (**العالم**: Savant).

«**تعرَّف إلى المكان الاجتماعي**» الذي ستدرسه بطريقةٍ ما، فعلم الاجتماع وُلِدَ في عصر الانتقال من الميتافيزيقا إلى الفيزيقا، ممّا جعل مؤسسه الفرنسي الحديث، **أوغست كونت** (١٧٨٩ ـ ١٨٥٧) يسمّيه بادئ الأمر: **الفيزياء الاجتماعية**. هذه التسمية المتروكة، لمصلحة تركيب (Socius) اللاتيني، و(Logos) اليوناني، كانت تُحيل أولاً إلى **النسبيّة** في درس الطبيعة، وثانياً إلى **النسبيّة الاجتماعية** في تحليل المسارات المجتمعية وسببيَّاتها.

«**حدِّد السببيّة المجتمعية للظواهر أو الوقائع الاجتماعية، الظاهرة سطحاً، والمتشكّلة عُمْقاً**»، هذا التحديد يضع الباحث الاجتماعي أمام مسؤولية استكشاف الواقع وتشخيص (Pronostic) مقوِّماته، معطياته وقيمه البارزة وتعيين نظامه المعرفي، أي نظام معناه أو قوَّته. اللافتُ في هذا المستوى أنَّ بعضنا قد لا يتوانى ـ حتى وهو يحمل لقب دكتور، **Doctor**، اليوناني، بمعنى مالك العالم، أي العلاَّمة ـ عن الخلط بين مصطلحات فلسفية موروثة، ومتروكة في علمنا، مثل (**الحتميَّة**)، (**الجبريَّة**)، (**القدرية**)... إلخ وبين **السببيَّة الاجتماعية**. هذا

(*) معهد العلوم الاجتماعية ـ الفرع الأول.

التخليط نجده بقوَّة، حين ندرس المجتمعات «الدينيّة» على تنوّعها واختلافها، لا سيما المجتمعات «النبويّة»، «الرسوليّة» أو «الرساليّة»؛ وسببه الفلسفي مزدوج: **أولهما التعامل مع الوعي الديني الاجتماعي لا كواقعة تاريخية، بل كوحي** (لا يدرسه عالِم الاجتماع، بذاته، بل يدرس تجلّيه الاجتماعي، أو تسليكه بل توظيفه كثقافة في نسيج اجتماعي معيَّن، وذلك بصرف النظر عمّا إذا كان العالم نفسه مؤمناً بوحي ما، أو غَير مؤمن)؛ **ثانيهما العقبة المعرفية الناشئة من اعتقاد اجتماعي قوامه الظَّن أن المشكلات المجتمعية هي «عيوب» ينبغي التستّر عليها** (على قاعدة الابتلاء بالمعاصي، المترسّخة في ذهنية أو ثقافات الجمهور المُكتسبة)، **وليست مسائل، قضايا، يتعيَّن تحديد إشكالياتها وبث فرضيّاتها، لاستقصائها واستجلاء مساراتها، آلياتها، ومآلاتها، كما يتعيَّن استخلاص عواقبها وتوصيف تحوّلاتها، واقتراح معالجاتها**. وبعد، قد يجد الباحثُ نفسَه أمام عملية إجرائية خطيرة: عملية الانتقال من **الإيديولوجي** إلى **غير الإيديولوجي**(*) (A-idéologique)، بمعنى الفصل الصارم بين معتقده الشخصيّ وبحثه العلمي؛ أيضاً بمعنى فصل الذات عن الموضوع مع حساسيات درس «المقدّس» كموضوع اجتماعي، عاديّ[1]. فهذه المسألة ما زالت مُثارة أحياناً، مؤجّلة، لدرجة أن تخليط السوسيولوجيا كعلم (مع متعلقاتها، وحتى مع بعض معطياتها مثل الإيديولوجيا، الديماغوجيا (الدهماوية)، الجاسوسية، السياسية أو المصلحة) بات يتهدَّد الالإيديولوجيا نفسها، مما جعل **ريجيس دوبريه**[2]، مثلاً، يهرف بما لا يعرف، مدّعياً أن الميديولوجيا في طريقها لجبِّ السوسيولوجيا ـ فيما يدَّعي علمُ الاجتماع أن الإعلام، مهما تطوَّر وسيطر، سيبقى واحداً من موضوعاته الإشكالية، تماماً كما كان حال علم الاجتماع

(*) اللاإيديولوجي لا يعني العداء للإيديولوجيّات، بمعنى الضد: Anti-idéologique.

(١) **شلحت**، يوسف: **مدخل إلى علم اجتماع الإسلام**، تعريبنا؛ بيروت، المؤسسة العربية، ٢٠٠٢، المقدمة.

(٢) **دوبريه**، ريجيس: **علم الإعلام (الميديولوجيا)**، تعريب فؤاد شاهين؛ بيروت، دار الطليعة، ١٩٩٦.

الديني، أقلّه منذ **غابرييل لبرا**[1] (بحوث في علم الاجتماع الديني)، مروراً بـ**مكسيم رودنسون**، **يوسف شلحت**، وأعمالنا[2]، وصولاً إلى الباحثين الجدد.

أما في **المجال الطرائقيّ**، علم المنهجيّات والتقنيّات، فإنّ **مرجعيّات** الباحث الاجتماعي هي التي تحدِّد توجّهه النظري والمنهجي (حيث يكتشف ضرورة **تطابق الإشكالية والمنهجية**، مثلما تتطابق المادة وطاقتها) وتجعله يتحرَّى **دورَه العلمي**، استناداً إلى **موقعه المرجعي**؛ لكنَّه يواجه عقبةً معرفيةً كأداء، في مجاله المدروس عنوانها: الاعتقاد في بعض المجتمعات «الدينية»، شبه المتعلمة (حيث نسبة الأميّة تفوق ٧٠٪)، بأن «المعرفة» الدينية هي العلم كلُّه، وأنَّ «علم الاجتماع»، مثلاً، هو جزء منها؛ فيما يرى عالم اجتماعي كبير مثل **بيار بورديو**[3] أن هذه «المعرفة» الدينية قوامها «الاعتقاد» وأن «الاعتقاد» هو

---

(١) Gabriel Le Bras: **Etudes de Sociologie religieuse,** 2 Vol., Paris, P.U.F, 1956.
انظر أعمال م. **رودنسون** المعرَّبة: **الإسلام والرأسمالية؛ العرب** (تعريبنا، بيروت، دار الحقيقة، ١٩٧٨)، وكذلك أعمال ي. **شلحت**: **بنى المقدّس عند العرب** (تعريبنا، بيروت، دار الطليعة، ط ٢، ٢٠٠٤)؛ **ونحو نظرية جديدة في علم الاجتماع الديني** (تحقيقنا وتقديمنا، بيروت، دار الفارابي، ٢٠٠٣).

(٢) **خليل**، خليل أحمد:.
١ ـ **جدليّة القرآن**، ط٣؛ بيروت، دار الفكر اللبناني، ١٩٩٤ (طبعة أولى، دار الطليعة، ١٩٧٧)
٢ ـ **العقل في الإسلام**؛ بيروت، دار الطليعة، ١٩٩٦.
٣ ـ **سوسيولوجيا الجنون السياسي والثقافي**، بيروت، دار الطليعة، ١٩٩٧.
٤ ـ **شيعة لبنان والعالم العربي، هل هم آخرون؟** بيروت، المؤسسة العربية، ٢٠٠١.
٥ ـ **سوسيولوجيا الجمهور الديني ـ السياسي في الشرق الأوسط المعاصر** (المؤسسة العربية، بيروت، ٢٠٠٥).

(٣) Pierre Bourdieu: **Questions socioligiques:** Paris, 10/18, Quadrige, 1992.
عالم اجتماعي فرنسي (١٩٣٠ـ٢٠٠٢)، مؤسس علم اجتماع **نقد الحداثة**، قوامُه مقاربة جديدة للعالم الاجتماعي انطلاقاً من عزو وظيفة أولى، كبرى، **للبنى الرمزية** (الرأسمال الرمزي، يقابل الرأسمال الاقتصادي) في ميادين التربية، العنف، السياسة. من أبرز أعماله: **إعادة الإنتاج** (١٩٧٠)؛ **التمييز** (١٩٧٩)؛ **بؤس العالم** (١٩٩٣، مع آخرين)؛ **البنى الاجتماعية الاقتصادية** (٢٠٠٠). كان بروفسوراً في **الكوليج دِ فرانس** (١٩٨٢ ـ ٢٠٠١).

«توهيم، أو تضليل (Méconnaissance)»؛ وعليه يرى العالمُ الاجتماعي أن الفكرَ الديني المدروس هو جزء من فكر وضعي، بشري، تاريخي؛ وأنه في معظم الحالات جزء بسيط من الفكر السياسي (حيث يغلب اقتران الدين بالسياسي)، وأن العقل العلمي نتاج مجتمعات عالِمه، هو سيّد العالم ـ من الدولة العالمة، إلى العولمة، بمعنى الشمولية العلميَّة ـ التقنيَّة. ومع ذلك، فإن هذه المسألة الخلافيَّة تستحوذ على اهتمام الباحثين الناشئين، الذين لم يُدرك معظمهم في جامعات الشرق الأوسط المعاصر، أهميّة التفريق بين **العقيدة في النصوص، والعقيدة في السلوكات الجماعيّة**، وربّما يعود هذا إلى قُصُور في التأهيل الأكاديمي، خصوصاً على الصعيد النظري والمنهجي المرتبط به، وإلى تداخل حقول درس الظاهرة الدينية حيث لا يزال بعض الباحثين ـ وغالباً لدوافع إيديولوجيّة ـ لا يفرقون مثلاً بين **علم الإسلام (Islamologie) وعلم اجتماع الإسلام (Sociologie de l'Islam)**. والأخطر هو أن يطمح بعضهم إلى وصف السوسيولوجيا بتوصيفات إيديولوجية، فيقال علم إجتماع إسلامي، كما حدث للفلسفة (إسلامية، عربية، إسلامية ـ عربية، إلخ). إن علم الإسلام مثلاً يدرس الإسلامَ ديناً وأدباً وثقافةً وحضارةً إلخ، بمنهجيّة تاريخية، عمادها التوثيق والتأصيل المزدوج، الفيلولوجيا عموماً، والإبيستمولوجيا نادراً؛ بينما علم إجتماع الإسلام يدرس **مجتمعاً إسلامياً** بكل مكوِّناته أو ببعضها، يدرس حياة المسلمين، وتجليّاتها الشعائرية والفكرية أو المعرفية، لكن بطريقة سوسيولوجية، تتجاوز المستوى الفيلولوجي والإبيستمولوجي، مع استعمالهما عند الاقتضاء. أما وظيفة هذا العلم بطرائقيته الصارمة فهي كشف العلاقة الاجتماعية بين ظواهر مدروسة، مثلاً ظاهرة (حزب اللَّه) في لبنان و(الخمينيّة) في إيران. ولقد تعمَّدت، هنا، هذه المُسَاءَلة، لكي أفترض أن **المقدَّس**، لا يُدرس بذاته في علم الاجتماع الديني، بل من خلال تنزّله الرمزي/التوظيفي في البُنى الاجتماعية. وتقصّدت زحزحة عقبة معرفية جعلت بعض العلماء العامين أو الملتزمين إيديولوجياً، يتخوّفون من درس هذه الظاهرة (المقدَّسة) أو (القدسيّة) وكأننا نعود بعلم الاجتماع إلى ما سبقه من فقه خلافي وعلم كلام وجدالات. والحال، ليس

الأمر كذلك. إذ إن طرائقية علم اجتماعي لا إيديولوجي تتيح للعالم المُقتِدر فرصة البحث في كل مجالات المجتمعات المدروسة، رمزياً كما هو حال الديني، واقتصادياً (مادياً، لا مادوّياً) كما هو حال السياسي/الاجتماعي. لنقلْ إنّ هناك إشكالية في معرفة الصلة البنيوية بين «حزب اللّه» القرآني (أي حزب جميع المؤمنين باللّه، حتى من غير المسلمين) وبين «حزب اللّه» اللبناني (أي حزب جميع المنتمين إليه عضوياً، من رجال دين وغير رجال دين، من ملتزمين، مقاومين، إلخ). ولنفترض أن هذا الحزب اللبناني متصل أو متحدّر بطريقة ما من الخمينيّة، كظاهرة سياسية ـ دينية ثورية (ثورة الجمهور المسلم ـ الجمهورية الإسلامية، غير المسبوقة في التاريخ السياسي لدول المسلمين). وبعد، يتعيَّن على الباحث العلمي الاجتماعي غير الإيديولوجي (حتى وإن كان إيديولوجياً ومتحزّباً) أن يتناول الظاهرة بموضوعية، مثلما يتناولها أيُّ عالم آخر، وأن يستكشف المفارقة بين مفهومي (حزب اللّه) القرآني و(حزب اللّه) اللبناني، ليس فيلولوجياً أو إبيستمولوجياً وحسب، بل سوسيولوجياً أيضاً: أي أن يدرس ميدانياً ظاهرة الخمينية برمزيّاتها ودعوتها ودولتها، وأن يبرهن على تعلّق (حزب اللّه) كما هو بهذه الظاهرة. وهذا يؤشِّر على ضرورة تسلّح الباحث الاجتماعي بعتاد نظري وطرائقي رفيع المستوى وإذا لم يكن كذلك، فسيقع في أفخاخ السطحية والدعائية أو العدائية للظاهرة المدروسة، وهذا على ما نعرف، ليس من العلم بشيء.

II قضيَّة سوسيولوجية:

كيف تتحوّل أية ظاهرة اجتماعية مدروسة إلى قضيّة سوسيولوجيَّة؟ جوابُ هذه المُساءَلة يمكن أن نستعيدَه من خلال **بحثي الميداني**[1] غير المنشور **(التعليم الإسلامي الديني في لبنان ودوره التربوي والاجتماعي والسياسي)** الذي

(١) Khalil Ahmad KHALIL: **L'enseignement religieux musulman au Liban,** thèse de doctorat en Islamologie; Université de Lyon, 1968.

أجريته ما بين ١٩٦٦ و١٩٦٨، وتناولت فيه ظاهرة التعليم الديني لدى ثلاث طوائف مسلمة (السنّة ـ الشيعة ـ الموحِّدون الدروز)، وادّعيت أنَّ هذا التعليم الذي دخل في مدار **الإصلاح الاجتماعي**، منتقلاً من الكتاتيب والحوزات، إلى التعليم الحديث، هو تعليم غير ديني إلا بنسبة ضئيلة (لم تصل بعد استطلاع إلى أكثر من ٥٪ من المواد المدرّسة). هذه النسبة المستفادة في نتائج البحث آنذاك، جاءت نتيجة التحليل الكميّ الكيفي (يوم كان فرز المعطيات يدوياً (Codage à main)، وليس على الحاسوب (الكمبيوتر) كما هو الحال الآن) للمدارس الإسلامية (الإدارة ـ المعلمون والمعلمات، التلاميذ ـ الكتب المدرسية) ولدور النشر (تبيان مكانة الكتب الإسلامية) والمساجد والجوامع (لا سيما خطب الجمعة) والإذاعة اللبنانية (نقل الخطب والأحاديث الدينية) وتلفزيون لبنان والمشرق؛ ومن خلال الصحافة (تحديد موقع الخطاب الديني فيها). وهكذا برزت ظاهرة غير مدروسة في علم الاجتماع الديني في مسارات تحوّلها الاجتماعي من البنية التقليدية إلى البُنى التحديثية للمجتمع اللبناني عموماً، وللتعليم خصوصاً. إذاً، صار اللامدروس قابلاً للدرس، قبل الحرب. ولكنَّ علم الاجتماع الديني، المقرَّر مثلاً في برنامج معهد العلوم الاجتماعية ما برح مُستبعداً حتى اليوم ـ بدعوى إيديولوجية، قوامها التخوّف من إثارة حساسيّات الطوائف المدروسة (مع أنها معطى اجتماعي). لكننا رأينا وما زلنا نرى أن القضيّة السوسيولوجية لا تقع فقط في مستوى درس المعطى الاجتماعي الطائفي وحتى المذهبي أو الحزبي، بل تقع تحديداً في سياسة منع البحث العلمي من كشف **آليات التوظيف السياسي** في مجتمع متعدَّد الطوائف (الثقافات والسياسات)، مع أنّ **إتفاق الطائف** (١٩٨٩) نصَّ على إلغاء الطائفية السياسية. والحال، تتجدّد إثارة القضيّة السوسيولوجية: هل يتمانع النظام الطوائفيّ مع إلغاء النظام السياسي الطائفيّ؟ وتتجدّد إشكاليات البحث الاجتماعي، وفرضيّاته وبشيء من «خيانة» الطرائقيّة السوسيولوجية، تجري «خيانة» البحث العلمي نفسه، وتسود ثقافة إيديولوجية، متزّمتة، متعصّبة، (موحّدة لطائفةٍ ما، مفكّكة

لوطنٍ ما)، تُخفي في طواياها مَنْ تُخفي من لاعبين سياسيين، وما تُخفي من مشكلات اجتماعية كالفساد والسرقة والاحتيال والضرائب... إلخ. وعليه، يبدو لي سوسيولوجياً أنّ المجتمع اللبناني ما برح علمياً **قَيْدَ الدرس** على الرغم من ألوف الرسائل والأطاريح والكتب والنشرات والخطب... فالطائفيّة السياسية المشكو منها لا تشكّل سوى جزءٍ يسير من هموم المواطن اللبناني. ومع ذلك يجري تضخيمها لتسويدها على كل ما عداها. وهذا ما يجعل بعض الباحثين الناشئين يقعون في فخ **الديماغوجية** حتى وهم يتوسّلون بحثاً سوسيولوجياً. هذا في لبنان، أما في بلدان أخرى من الشرق الوسط المعاصر، فقد مُنع علم الاجتماع نفسه، بعدما حُرِّمت أُمُّه التاريخية، **الفلسفة**، ومعهما حُرِّم العقلُ السائل، الناقد بطبيعة تساؤله، وبات «**الرأي**» وهماً، كما ادّعى بيار بورديو إذْ كيف يُنتج رأياً من لا يرى عالمه وحركَته، مجتمعه وتحوّله، ولا يرى موقعه كما هو فيه؟ المعرفة مُسَاءلة! دهشة تساؤلية. ومَنْ لا يسأل بأي جوابٍ سيحظى؟ ومَنْ يُفْرَضُ عليه جواب (موقف) مُسبق، ما جدوى سؤاله؟ هذا المُناخ يؤثّر كثيراً في حرية الباحث الاجتماعي وفي تطوّر أبحاثه وبلوغه أهدافها المُعلنة في استراتيجية بحث. فما حدث في لبنان (زلزال المقاومة سنة ٢٠٠٠) وما حدث في إيران (ثورة الإمام الخميني وقيام الجمهورية) مازالا خارج الدرس ـ عندنا ـ كقضية سوسيولوجية، ناهيكم بما يحدث **لجمهور الدم** في فلسطين المقاومة والعراق المحتَل ـ المقاوم، وأفغانستان. فالسلطان الذي تعولم شيطانياً، كما يُقال، أنتج بنفسه «محور شرّه»، ليفرض مصطلحاً سوسيولوجياً سياسياً، عنوانه «**الإرهاب**»، ومع ذلك لم تتطور عندنا «**سوسيولوجيا العنف**»، علم الحرب وعلم الإرهاب، ليتبيَّن لنا علمياً معنى «**الإرهابي**» من خلال درس بنيته المجتمعية وسياسته الدولانية (الدوّلية)، ومعنى «**الثوري**» من خلال بنيته الممانعة، المُقاومة للإرهاب أكان عدواناً أم احتلالاً.

III وُجهة ونَظَر:

عليه، تضعنا طرائقية العلوم الاجتماعية، كما طوَّرها **لازارسفيلد**[1] في «موسوعة **مناهج علم الاجتماع**» مع ٧٥ عالماً اجتماعياً عالمياً، أمام تحرّي الدّقة البيانية والوثوقية أو الصدقية البحثيّة، وتجعلنا ننتقل، في حال توسّلها واعتمادها، من علم اجتماعي (**رخو**) إلى علم صارم (شديد، كما هو حال الألسنية والألسنية الاجتماعية[2]، مثلاً)، ونتبيَّن أن كل **وجهة** للبحث الاجتماعي تتعيّن أولاً وأخيراً **بنظرة** الباحث نفسه، أي بالنّظر (Observation)، المُعاينة (ومنها **العَيْنة**، من العين) والتعيين، الذي يُقابل التشخيص (Diagnostic) في المهنة الطبية، مثلاً. وعليه كما هو حال العلوم التطبيقية الصالحة لكل البلدان ولكل الجماعات، ما دامت تعالج أموراً واحدة ومشكلات أو أمراضاً متماثلة، فإن علم الاجتماع المعرفي الثقافي (ومنه الديني، بوصفه تجلياً ثقافياً، طالما أن البنية الدينية تتحدّد بوصفها بنية رمزية ثقافية ـ اجتماعية، مقابل البنية الطبقية الموصوفة بأنها بنية اقتصادية ـ اجتماعية، وسياسية في حال توظيفها في الصراع الاجتماعي) يطمح بطرائقيته إلى النظر في المجتمع الديني من زاوية أو وجهة نظرياته المعرفية بالذات، ومنها العتاد النظري للباحث. فالعتاد هذا هو الذي يستلزم اختيار ما يلزم للبحث من العتاد الميتودولوجي، الطرائقي، وتعيين المنهجية وتقنياتها الأنسب لحقل البحث. هذا في مجتمع علميّ، متقدِّم ومترصِّن في سياسة الدولة العالِمة؛ أما في المجتمعات الإسلاميّة، فإن تطوّر العلوم الاجتماعية مرهون بعلميّة الجماعات وسياسات دولها التي تحلِّل أو تحرِّم البحث أي النظر في هذه الظاهرة أو تلك، وخصوصاً مرهون بعلمية الباحث الاجتماعي الذي يتبلّد أو يتخلّف مع مرور الزمن، ومع كبح البحث العلمي نفسه (مثلاً موازنة مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية لا تعادل راتب

---

(١) **لازارسفيلد** (مع آخرين): **موسوعة مناهج علم الاجتماع** (٣ أجزاء)، تعريب شاهين وخليل، بيروت، دار الحقيقة، ١٩٨٠ (الجزء الأول: **تحليل المسارات الاجتماعية**).

(٢) **غارمادي**، جولييت: **اللسانة الاجتماعية**، تعريبنا؛ بيروت، دار الطليعة. ١٩٩٠.

باحث واحد في إسرائيل، البالغ ٦٠ ألف دولار أميركي؛ وكل الباحثين في العالم الإسلامي لا يبلغ عددهم ما يوازي عدد الباحثين في إسرائيل أيضاً، والبالغ نحو ١٤٠,٠٠٠ باحث في مختلف المجالات العلمية). هنا تتكشَّف وجهة البحث العلمي عندنا وعندهم (ناهيكم بالولايات المتحدة الأميركية التي تنتج وحدها نحو ٨٥٪ من البحوث العلمية في العالم). فماذا ننتج نحن في العالم الإسلامي، بالمقابل؟ إنها **معركة العلم**، حرب القوَّة العلمية ـ التقنيَّة، التي لا يمكن خوضها بالإيديولوجيَّات وحدَها، بل بسياسات علمية بعيدة المدى، لخمسين أو لمئة سنة مثلاً. ومن هذه الوجهة، تتعيَّن نظرة العالم الاجتماعي إلى الموقف الأميركي والإسرائيلي من البحث العلمي في جمهورية إيران الإسلامية؛ ولا يمكنه بل لا ينبغي له أن يتناول الظاهرة الدينية الثورية في العالم الإسلامي، بصرف النظر عن المعركة العلمية، معركة القوَّة الرفيعة.

وبعد، فإن أدوات العالم الاجتماعي تتحدّد، عند **كلود ليفي ـ ستروس**[1]، بثلاث **النظر** (العين الناظرة والعاقلة) **والسَّمع** (الأذن المتلقية، السامعة) **والقراءة** (المقرونة طبعاً بكتابة البحث العلمي، بلغة مميَّزة ومتخصّصة ـ وهنا نشير إلى أن لغة البحث العلمي مرتبطة بتطور العلم نفسه، وحيث لا يتطوّر العلم، ولا ينتج العلماءُ جديداً، تُواصل اللغة المستعملة تخشبها وتموت مفرداتها (في اللغة الفرنسية، يشير استطلاع لساني ـ اجتماعي إلى موت مئة ألف كلمة سنوياً، لكنّه لا يؤشر على ولادة الكلمات الجديدة). وما دام **الاستعمال** هو الذي يُحيي ويُميت كلمات أية لغة أو لسان، فإن الإنتاج العلمي هو الذي يحفظ اللسان القومي ويطوّره، والتخلّف العلمي يُميته: ومثاله، أن اللسان العربي، الأدبي الرمزي، غير الوظيفي عموماً، تبلغ كلماته المحصية نحو ستة ملايين (منها الكثير من المترادفات وأن اختراع طائرة أو صاروخ من ٤,٥٠٠,٠٠٠ قطعة (لكل منها تسمية) يجعلنا نكتشف أننا لا نملك كلمات تُترجم أو تعادل كلمات آلة واحدة حديثة. ومثال آخر أنَّ ما لدينا من كلمات تخص النبّات أو الحيوان أو

(١) **ليفي ـ ستروس، كلود: النظر، السمع، القراءة**، تعريبنا؛ بيروت، دار الطليعة، ١٩٩٤.

الناس أو المجتمعات، لا تكفي للتعبير عمّا نريد النظر فيه من وجهتنا وأن «صَرْف النظر» عن الشيء المدروس هو المعطِّل الأول لتقدّم البحث العلمي عندنا. . . وإذا كان الإنكليزي أو الأميركي يرى أن الإنكليزية لا تكفي وحدَها لجعل العالِم يخوض في علومه، وإذا كان الفرنسي لا تكفيه فرنسيّته فيلتجئ إلى الإنكليزية حتى في حقل بحثه الخاص، فكيف لنا في العالم الإسلامي الزَّعم أن لغاتنا، وخصوصاً لغتنا العربية، تكفينا وتعفينا من التثاقف العلمي مع الأمم والمجتمعات التي تفوقنا كثيراً بتقدّمها العلمي؟ مرَّة ثانية نقول: إنها معركة العلماء. العلم الصارم، الذي كشفنا عورته اللغوية، ولن نغض النظر عن أدوات البحث العلمي الأخرى كالمختبرات (كم مختبر إنتولوجي أو أنثروبولوجي نجد في العالم الإسلامي، الذي اتخذّه الغرب موضوعاً لدروسه وأبحاثه؟). ليس لنا أن نخوض معركة العلم إلاّ بأسلحتها نفسها، من انفتاح (ليبرالية علمية) وتثاقف وتعارف، وتفاعل علمي وإنساني على مدى بعيد جداً. ليس تقدّماً أن نحافظ على تخلفنا. فمن بين لغات العالم الإسلامي المتنوّعة، **العربية** مرشحة للبقاء عالمياً بين لغات باقية بقوّة (الإنكليزية ـ الأميركية، الإسبانية، الصينية، وربما الروسية). لكن هذا لا يعني، كما يتوّهم «قاتلو» التاريخ والإيديولوجيَّات، موت اللغات الأخرى، بل يعني حصر تداولها. فهل يتجاسر العالم الإسلامي على تطوير اللغة العربية، ليس فقط كلغة قرآنهم المقدَّسة، بل أيضاً كلغة باقية في صراع لغات الجماعات العلميّة الكبرى؟ هذا لا يتوقَّف على العرب وحدَهم، ولا حتى على المسلمين في العالم وحسب، بل يتوقَّف في نظرنا، على تطوّر البحث العلمي؛ فمن لا ينتج علماً لا يمكنه أن يجعل له أسماء جديدة.

IV معاودة المُساءلة:

نُقلِّد أم نجدِّد؟ نُقلِّد المأثور، ونجدِّد المتبلّد، بل نتجاوزه عند الاقتضاء، ونأتي جديداً، هو ذا مفتاح التطور، فمن دون **فكرة التقدّم**، لا يمكنُ لعلم أن يتقدَّم. ومن دون **هويّة**، قوامُها عند المسلمين الإسلام نفسه، قرآناً ونبياً (وأئمة عند الشيعة) ومجتمعاتٍ وسياسات، لا يمكن لعلمٍ محلّي أنْ ينطلق من وجهة

معيَّنة إلى نظرٍ هادف، مسؤول. فكما تخدم السياسةُ العلم ـ إذا اعتمدته ـ يعود العلمُ فيخدم سياسة المجتمع والدولة التي اعتمدته. لقد عرفنا أرسطو ومنطقه، مثلاً في العالم الإسلامي، وكان فلاسفتنا وعلماؤنا، وعلى رأسهم ابن رشد، مؤسس العقلانية الحديثة في العصر الوسيط، في طليعة الباحثين عن **الحقيقة** ـ كما حدّدها كمال جنبلاط، بوصفها **ما يتحقق** ـ فأين المنطقُ في ثقافتنا، وأين ديكارت المسلمين، وهيغل الفلاسفة، وبرنار الطب الاختباري، وآينشتاين الفيزياء... وماركس الاجتماعيّين الجدليين... إلخ؟ نقول أين؟ لا للانتقاص، بل لفتح آفاق البحث الاجتماعي، لنحدّد ما عندنا وما ليس عندنا، ولنكتشفَ، خارج التحجّر، ما ينقصنا وما يلزمنا، ولنجدّد بناء **هوّيتنا العلمية**، بعد رسوخ هويّتنا الايديولوجيّة الدينية والقوميّة (أقلهُ هوية الجمهور، المُستبعد غالباً عن مواقع التقرير الحر في العالم الرابع، الثالث سابقاً، الذي تفضّلت أوروبا الشرقية واحتلته بتراجعها بعد ١٩٩١). ونقول: أين نحن علمياً على خارطة البحث العلمي؟ وما جدوى أدلجة العلم وحصره ـ لأسباب أمنية غالباً ـ بإيديولوجيين، فيما العلم نفسه لا إيديولوجي؟ طبعاً، كل علم هو مادة معرفة بقدر ما هو أداة جاسوسية سياسيّة. وإذا كنّا لا ننتج علماً، فهل يكفينا استيراد ما يفيض لدى غيرنا؟ وهل يكفينا خوفُنا من التقدَّم العلمي، للحفاظ على هوّيتنا؟ إنها المُساءلة السوسيولوجيّة التي تؤسس لطرائقية لا تقف عند عتبة «مقدّسة» لعلم اجتماع ديني، لم يحرّمه أحدٌ، سوى نفرٍ ممن لم يفهموا عصريّة القرآن، ولم يبالوا بتقدميّة الأئمة الفكرية (را: المجالسي، **بحار الأنوار**) التي تحذّر بقوة من التحجّر: «**مَنْ نظرَ في الحجر تحجَّر**»، و«**ويل لمن صار غدُه مثلَ أمسه**». هل هذا الكلام فلسفي رجعي، كما يُقال؟ إنه دعوة إلى خوض معركة العلم المفتوح (علم الذي علَّم الإنسانَ ما لم يعلم ـ وليس لأحدٍ أن يحتكر لنفسه تحديد أو حصْر **ما لم يعلم**). بل علينا التساؤل أيضاً لماذا يخوضُ سوانا في علم «ما لم يعلم» ولا نخوض فيه، نحن الذي بدأ فيلسوفنا الأول، **الكندي** (نحو ٧٩٦ـ٧٨٣م) بالبحث عن علمٍ أيقنَ من اليقين؟ وجاء إسلامنا بكتاب أكثر عقلنةً وأنسنةً من «الأصوليات» السابقة، التي انتقدها، تحت عنوان «أساطير الأوّلين»؟

إن حدود المساءَلة السوسيولوجية، لا ترسمها الإيديولوجيّات السائدة، إلاَّ بقدر ما يتراجع الباحثون الاجتماعيّون، عن اقتحام الواقع الاجتماعي للعالم الإسلامي المعاصر، والكشف عن مشكلاته، لإصلاحها، تغييرها، تثويرها عند الاقتضاء. بالعلم تتأنسنُ المجتمعات، وتتفوّق على «عوراتها» المزعومة. شكراً **لباستور**[1] الذي علَّمنا أن قليلاً من العلم يُبعدنا عن الله (العقل الأرفع، العلم الأعلم) وأن كثيراً منه يقرّبنا من اللَّه!

(١) غيتون، جان: **اللَّه والعلم**، تعريبنا؛ بيروت. دار عويدات، ١٩٩٢.

موقع المرأة من تطور اقتصاد المعرفة

مرال توتليان(*)

نشأ مفهوم الاقتصاد المرتكز على المعرفة مع إدراك الدور النامي لإنتاج وتوزيع واستخدام المعارف في سير أعمال الشركات والاقتصاديات. ليست كمية المعارف المتداولة وحدها التي تتطوّر وتتكثف ولكن كذلك العلاقات بين العناصر في ديناميكية توليد المعارف واستغلالها وتوزيعها. ومن البديهي أنّ الفكرة القائلة بأن المعرفة تلعب دوراً جوهرياً في الاقتصاد ليست جديدة. إلاّ أنّ أنماط إنتاج المعارف ونشرها تتطوّر مع الوقت، وهنالك آراء عديدة تدافع عن إدخال تغيير في الطبيعة الكمية والنوعية للعلاقة بين المعرفة والتنمية الاقتصادية.

إنّ النفاذ إلى اقتصاد المعرفة يزيد تحليل أنظمة الإنتاج تعقيداً. فالمقاربات الاحصائية التقليدية المرتكزة بصورة خاصة على مساهمة قطاعات النشاطات المختلفة في إجمالي الناتج المحلي وجداول المدخلات والمخرجات لا تسمح بفهم الخصائص الأساسية لتوليد المعرفة وتداولها. بمعنى آخر، يجب أن يرافق تحوّل نمط سير عمل الاقتصاديات تجدّدٌ في أدوات قياس الظواهر الاقتصادية.

يختلف معنى الاقتصاد المرتكز على المعرفة وفقاً لاختلاف الأعمال. وهذه الاختلافات ترتبط بشكل أساسي بسؤالين:

- هل نُميِّز المعرفة والمعلومات؟
- هل نحدّ المعرفة بنتائج النشاطات المعتمدة لإنتاج المعارف؟

تختلف المعرفة عن المعلومات لأنها تستلزم وجود قدرة على التعلم. وهي لا تتكوّن فقط من معلومات ذات طابع عام بل كذلك من دراية ومهارات مترسخة لدى الأفراد والمنظمات، والتي لا يمكن عزلها بسهولة عن محيطها.

(*) مدير عام إدارة الاحصاء المركزي، رئاسة مجلس الوزراء.

فيبدو لنا بالتالي توليد المعارف الجديدة وكأنه عملية تعلّم. يعود المنطق القائم على دمج المعرفة والمعلومات في الواقع إلى الخلط بين نوعين من نشر المعارف. **الأول** يتعلّق بالمعلومات حول نتائج نشاط الابتكار في الشركات وهيئات الأبحاث العامة والتي يتم نشرها فعلياً بكلفة منخفضة. إلاّ أنّ النوع **الثاني** من النشر القائم على تحوّل هذه المعلومات إلى معارف عملية للإنتاج، فهو أصعب بكثير. وهو يتطلّب من كل شركة أن تؤمّن قدرة تعلُّم كافية لـ «استيعاب» النتائج التي تمّ التوصل إليها في مكان آخر.

يسمح التمييز بين المعرفة والمعلومات بتحديد المشاكل الاقتصادية المتعلّقة بهذين المفهومين. بما أنّ توالد المعلومات يتمّ بكلفة شبه منعدمة، فإنّ المشكلة الاقتصادية المتعلّقة بها هي مشكلة الكشف عنها وإنتاجها (مشاكل الأملاك العامة). بالمقابل، فإنّ المشكلة الاقتصادية الأساسية المرتبطة بالمعرفة هي مشكلة توالدها التي تمرّ بعملية تعلّم حتى وإن كانت بشكل مرمّز.

التكلّم عن النفاذ إلى اقتصاد المعرفة يوحي بوجود انفصال في أنماط سير الاقتصاديات. قد تثير فكرة الانفصال بعض الشكوك بما أنّ المعرفة لطالما كانت في قلب عمليات النمو. يتمّ تحديد أربع مقاربات لتغيّر دور المعرفة في الاقتصاد:

- المعرفة هي من الناحية الكمية والنوعية أهم من حيث كونها عامل إنتاج.
- تسارع توليد نشاطات مرتكزة على تبادل المعرفة.
- ازدياد أهمية المكوّن المرمّز لقواعد المعرفة.
- ارتكاز النفاذ إلى اقتصادالمعرفة على نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

بدءاً من التسعينات تطوّرت مقاربات مفادها أن الاقتصاديات المرتكزة على المعرفة تتكوّن من ظاهرة مزدوجة: «نزعة طويلة مرتبطة بزيادة الموارد المخصصة لإنتاج المعارف ونقلها (تعليم، تدريب، أبحاث وتنمية، تنيسق

اقتصادي)، ومن جهة أخرى حدث تكنولوجي هام جداً ـ بروز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة ـ».

يتميَّز النمط الجديد لسير العمل الاقتصادي بانخفاض تكاليف الترميز، ونشر المعارف وامتلاكها وزيادة التأثيرات الخارجية للمعرفة.

وكان للتقدّم التقني دور حاسم في النمو الاقتصادي خلال القرنين الماضيين إلاّ أن طبيعته قد تغيَّرت خلال القرن التاسع عشر تم تحريفه لصالح الرأسمال المادي، كما سمح بإجراء اقتصاد في العمل. وقد تغيّرت طبيعة الانحراف بدءاً من العشرينات بما أنّ التقدم التقني مال حينها إلى زيادة حصة الرأسمال غير المادي (تعليم، تدريب، نشاطات الابتكار إلخ) من بين عوامل الإنتاج. وبالتالي فإنّ نمو الرأسمال المادي في ساعة العمل كان يمثِّل ثلثي نمو إنتاجية العمل خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بينما هو فقط بين ربع وخمس هذا النمو في القرن العشرين.

الظاهرة الثانية التي أدّت إلى ظهور الاقتصاديات المرتكزة على المعرفة، أي انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة، تُعزِّز ازدهار النشاطات المكثفة في مجال المعرفة من خلال تأثيراتها الرئيسية الثلاثة في الاقتصاد:

- هذه التكنولوجيا الجديدة تسمح بدرّ أرباح مهمة في الإنتاجية في مجال معالجة المعارف المرمّزة وتخزينها وتبادلها.
- إنها تعزِّز توليد نشاطات جديدة كوسائل الإعلام المتعدّدة، والتجارة الإلكترونية والبرامجيات.
- إنها تحثّ على اعتماد نماذج تنظيمية جديدة مرتكزة على الاستغلال الأفضل للمعلومات (من حيث التوزيع والنشر).

يجب تقريب الفكرة القائلة بأنّ النفاذ إلى اقتصاد المعرفة مرتبط بانقطاع في نمط سير الاقتصاديات، وأنه يعود في الأصل إلى تقدّم تقني في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وهنالك مقاربات أخرى تُبرز دور تكنولوجيا

المعلومات والاتصالات بإشارتها إلى أنّ التغيُّرات الاقتصادية الهيكلية التي طرأت على الاقتصاديات المتقدّمة منذ الثمانينات ناتجة عن تغيُّرات تكنولوجية وتنظيمية ومؤسساتية مترابطة يُعزّز بعضها البعض دون أن تنسب إلى التقدّم التقني دور «المطلِق» الوحيد.

I ـ خصائص المعرفة

المعرفة هي قدرةٌ إدراكيةٌ ما يميّزها بشكل واضح عن المعلومات. وعندما نتحدّث عن اقتصاد المعرفة، يجب التمييز بين ما يتعلّق بهذه المادة بصورة خاصة وما يتعلّق باقتصاد المعلومات بشكل عام، أي دراسة القرارات الاقتصادية وطبيعتها وفقاً للمحتوى المعلوماتي المحدّد (معلومات غير مكتملة احتمالية، شك غير احتمالي، عدم تناسق المعلومات، معلومات ناقصة..).

يقع اقتصاد المعرفة في إطار حصري ولكن غني أكثر بالسلوك الفردي والجماعي، وهو يسمح بصورة خاصة بتوسيع نظريات القرار إلى نظريات الابتكار ونظريات النمو، كما يسمح بتأمين مفصل بين السلوك الاقتصادي الجزئي والعمليات الاقتصادية الكلية.

إن إدارة المعرفة تعني تحديد وتوضيح وحفظ وتقييم المصادر الإدراكية والقدرات التعليمية والمهارات التي نملكها، إذاً يتعلّق الأمر بمعالجة مجموعة من ميزاته الخاصة، حيث إنه من الصعب جداً مراقبته والتحكّم به.

١ ـ خصائص المعرفة الثلاثة كسلعة اقتصادية:

المعرفة هي سلعة اقتصادية خاصة، لها خصائص تختلف بشكل ملموس عن تلك التي تميّز السلع التقليدية، وخاصة السلع ذات الطبيعة المادية. هذه الخصائص مزدوجة: من جهة، لنشاطات إنتاج المعارف مردود اجتماعي مرتفع جداً، وهي بالتالي تشكّل آلية قوية للنمو الاقتصادي. ومن جهة أخرى إنها تطرح مشاكل من حيث تخصيص الموارد والتنسيق الاقتصادي، ما يعيق نشر المعارف. يمكن شرح هذه الازدواجية بواسطة خصائص المعرفة الثلاثة التالية:

- المعرفة هي سلعة يصعب التحكّم بها، وتُولِّد تأثيرات خارجية. المعرفة سلعة غير قابلة للحصر، أي أنه من الصعب جعلها حصرية والتحكم بها بطريقة خاصة. فالمعلومات والمعارف قد تتسرّب باستمرار من الكيانات التي أنتجتها، فتكون مفيدة لمتعاملين آخرين دون أن يتحمّلوا تكاليف الأبحاث والتنمية. وتستخدم المراجع الاقتصادية المصطلح العام «تأثيرات خارجية إيجابية» للإشارة إلى هذا التأثير الإيجابي في الغير الذي يصعب شكلياً الحصول على تعويض منه. هذه التأثيرات الخارجية تُظهر أنّ المعرفة المنتجة من عنصر ما تفيد الآخرين دون أن تضمن الصفقات التجارية الطوعية شفافيةَ التنسيق التجاري وفاعليته.

- المعرفة هي سلعة غير تنافسية. بما أنّ المعرفة تعتبر مورداً من المواد التي يمكن بالتالي تصنيفها على أنها غير قابلة للنفاد، لأنّ المعرفة لا تُتلف عند الاستخدام. فاستخدام معرفة موجودة من قبل وكيل إضافي لا يفترض إنتاج نسخة إضافية. فالعناصر الاقتصادية لا تتنافس على استهلاكها. ولخاصية عدم التنافسية هذه بُعدان:

أولاً، بوسع العنصر اللجوء إلى معرفة ما مرّات لامتناهية دون أن يكلفه ذلك شيئاً بغية إنتاج عمل ما. **ثانياً** بوسع عددٍ لا متناهٍ من العناصر استخدام المعرفة ذاتها دون أن يُحرم أحد منها. إنّ تأثير خاصية اللاتنافسية في التكاليف والأسعار مهم فعلاً. بما أنّ الكلفة الهامشية للاستخدام هي منعدمة لا يستطيع الاقتصاد أن يلتزم بقواعد تحديد الأسعار على قاعدة التكاليف الهامشية، وبما أنّ استخدام المعرفة الموجودة يكون مجانياً، فيصبح من الممكن التعويض مالياً عن كون المعرفة مستخدمة مرّات عدّة.

- المعرفة هي سلعة تراكمية من حيث إن كل معرفة قد تكون العامل الأساسي في إنتاج معارف جديدة. بمعنى آخر ليست المعرفة سلعة استهلاكية فقط، بل هي كذلك وبالأخصّ سلعة إنتاجية قادرة على توليد سلع جديدة تكون بحد ذاتها قابلة للاستخدام إلى ما لا نهاية.

إن جمع الخصائص الثلاث للمعارف، اللاقابلية للخضوع للسيطرة واللاتنافسية والتراكمية، هو مصدر تأثيرات خارجية قوية لنشاط إجراء الإبحاث والابتكار.

وبالتالي فإنّ هذا النشاط هو من الأسس الرئيسية للنمو الاقتصادي وللتنافسية بين الدول.

٢ ـ المعرفة مصدر الابتكار:

أ ـ الابتكار كعملية غير أفقية:

عرف المفهوم الاقتصادي للتغيُّر التقني وللابتكار عدداً من التغيُّرات خلال الثمانينات والتسعينات. فالتغيُّر التقني لم يعد يُعتبر أنه تحسين مفاجئ للمعرفة بغية زيادة الإنتاجية.

لم يعد الابتكار يُعتبر أنه عمل مخترعين منعزلين لا يمكن نسب سلوكهم إلى تفسيرات ذات طبيعة اقتصادية. فالابتكارات تُجرى بشكل أساسي في الشركات الخاصة لأسباب اقتصادية أساسياً. فالإبحاث تتمّ أولاً في المختبرات الداخلية للشركات بالترابط مع أقسام أخرى فيها. وقد تمّ التخلّي عن المفهوم الأفقي للابتكار لإبراز التفاعلات بين المراحل العمودية والأفقية لعملية الابتكار، والتحفيزات المرتبطة بالسوق وبالإمكانيات التي يوفرها التقدم العلمي. في العديد من الأعمال ما زال التسلسل الشومبتري (الاكتشاف، الابتكار، النشر) يترك أثره في معظم التمثيلات الرسمية الواضحة لعملية الابتكار. فالنموذج المعروف بالأفقي ليس سوى تبسيط لعملية أكثر تبعيداً وهي التغيّر التقني.

تدريجياً، حلّ مكان النموذج الأفقي نموذج عُرف باللاأفقي أو بالتفاعلي، وهو يُبرز تأثيرات المفاعيل الرجعية والتفاعلات بين مراحل الابتكار المختلفة. وفي صميم هذه الرؤيا الجديدة التي تظهر خطوطها العريضة، نجد الدور الرئيسي المُعطى إلى المفهوم الناتج عن إدراك الشركات لفرصٍ اقتصادية مرتبطة

بإمكانيات تقنية. وبالتالي يمكن فهم هذا المفهوم على أنه العملية التي تسمح بإقامة توافق بين الضروريات التقنية وإرادة تصنيع منتج جديد. هذه العملية هي بطبيعتها تفاعلية، لا أفقية وديناميكية. في هذا الوقت، من الممكن أن يكون هذا التقارب قد تضمّن تحديدات جديدة، أو تقديرات جديدة للسوق أو إطلاق أبحاث جديدة. وهكذا ففيما كان النموذج الأفقي يجعل من الأبحاث التطبيقية التتمة المنطقية للأبحاث الأساسية، فإنّ النموذج التفاعلي يسمح بالتفكير في إطلاق أبحاث أساسية جديدة رداً على مشاكل أثارتها الأبحاث التطبيقية أو حتى على اقتراحات متأتية عن مستخدمي التقنيات.

ب ـ تنظيم الشركة ونظام ابتكار وطني:

مع إعادة النظر في النموذج الأفقي يجب اعتبار ناحيتين أساسيتين: التنظيم الداخلي للشركة وعلاقات الشركة بمحيطها. من الواضح أنّ المفهوم الأفقي للابتكار يتوافق مع هيكلية تراتبية وتقسيمية للشركة، وهو مفهوم مسيطر في إطار تنمية الشركة «الفورديّة». كما أنّ تنظيم صناعة معتبرة كشركة تُصدر الأوامر يتوافق متعهّدوها من الباطن مع الهيكلية التي تميّز النموذج الأفقي. وبالعكس في النموذج اللاأفقي الذي يميّز اقتصادياتنا المعاصرة، يتطلّب الابتكار تواصلاً مكثفاً بين العناصر المختلفة، أي الشركات والمختبرات والمؤسسات الجامعية والمستهلكين، بالإضافة إلى التواسل المتبادل الدائم بين أوجه العلم والتقنيات وتطوير المنتجات والصناعة والتسويق. نسيج العلاقات هذا يساعد الشركات على إدماج التكاليف والمخاطر المرتبطة بالابتكار في عدد أكبر من المنظمات بهدف الحصول على أحدث نتائج الأبحاث واكتساب مكوّنات تكنولوجية ضرورية لمنتج أو خدمة جديدين، ومشاركة وسائل التصنيع والتسويق والتوزيع. وتُطوّر الشركات منتجات أو خدمات جديدة، فإنها تحدّد النشاطات التي ستتولاّها بنفسها بالتعاون مع شركات أخرى أو جامعات أو مؤسسات أبحاث أو بمساعدة من الحكومة. وبالتالي ينتج الابتكار عن تفاعلات متعدّدة بين مجموعة

عناصر اقتصادية ومؤسسات تشكّل معاً ما نسمّيه بنظام ابتكار وطني، وهو ما يميّز هذه الفكرة القائلة بأنّ الابتكار هو عملية لا أفقية مع مفاعيل رجعية. إضافة إلى ذلك فإنّ أنظمة الابتكار الوطنية هذه تمتد إلى ما وراء الحدود الوطنية، وتتطوّر كذلك على الصعيد الإقليمي. إنها تتمحور أساساً حول النشاطات والعلاقات الموجودة بين الفروع الصناعية والسلطات العامة والأوساط الجامعية، في إطار تنمية العلم والتكنولوجيا. وتؤثر التفاعلات داخل هذه الأنظمة في أداء الشركات والاقتصاديات في ما خصّ الابتكار، فيما تضمن انتشار المعرفة داخل النظام. وإنّ وجود هذه الأنظمة بحد ذاته يحدّد ترحّل الشركات جرّاء خاصية المعارف المتداولة فيها.

٣ ـ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واقتصاد المعرفة:

تلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة دوراً حاسماً في اقتصاد المعرفة، بحيث أنه يبدو من الصعب اليوم التمييز بين مفهومَي اقتصاد المعرفة والاقتصاد الجديد (أو الاقتصاد الرقمي أو اقتصاد الإنترنت).

تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة عامل تسريع لوتيرة الابتكار بما أنّ هذه التكنولوجيا العامة هي مصدر ابتكار خدمات ومنتجات في إجمالي الاقتصاد.

إضافة إلى ذلك، فإنّ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة تشكّل دعامة جماعية وتفاعلية أكثر للمعرفة إذ تسمح بانخفاض تكاليف نقل المعارف وترميزها، فهي تشكّل عاملاً مهماً لنمو التأثيرات الخارجية للمعرفة.

أ ـ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة كعامل تغيير لنظام النمو:

يبدو أنّ ظهور نمط نمو جديد منذ الثمانينات يرتبط بصورة كبيرة بنشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة. فهذه تبدو وكأنها الجزء البارز من ظاهرة إعادة تنظيم اقتصادياتنا حول نظام نمو جديد مرتكز على المعرفة

والابتكار. ظاهرة إعادة التنظيم هذه تستجيب للبحث عن طرق جديدة لتنسيق النشاطات الاقتصادية بعد استنفاد نموذج فورد للإنتاج في الثلاثينات العظيمة.

تُظهر الاحصاءات على المدى الطويل أنّ النشاطات الاستعلامية عرفت معدّل نمو أكثر ارتفاعاً بكثير من نشاطات الإنتاج وأصبحت مهيمنة في بداية الثمانينات في الولايات المتحدة. هذه الاحصاءات ذاتها تُظهر كذلك أن الوظائف الاستعلامية تتعلّق أساساً بمهام التنسيق، فيما مهام توليد المعارف (الأبحاث والتنمية، والتعليم...) تمثّل أقل من ٢٠٪ من الوظائف المعلوماتية. فالموجة الأولى للمعلوماتية (معلوماتية مركزية) تتعلّق بالتنسيق الداخلي للشركات، وبعد ذلك ستسمح التقدّمات التقنية بتطوير أشكال جديدة للتنسيق التجاري بفضل إنشاء شبكة للمنظمات في ما بينها وللمنظمات والأسر. وبالتالي يمكن تفسير التطور الاقتصادي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة إلى حد كبير بالبحث عن أرباح الإنتاجية في نشاطات التنسيق بما أن هذه تشهد معدلّ نمو أكثر ارتفاعاً من نشاطات الإنتاج. لا يرتكز نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة فقط على التقدّمات المنجزة في المجال العلمي والتقني بل كذلك على تطوّر حاجات تنسيق المنظمات. وتَعزّز توليد المعارف واستغلالها ونشرها بتجديد أشكال التنسيق الاقتصادي، وهو تجديد يعزّز بالاعتماد التدريجي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة. في هذا الإطار نفهم بشكل أفضل ظاهرة تباطؤ أرباح الإنتاجية التي عرفتها الشركات المتطوّرة منذ الثمانينات ـ مفارقة الإنتاجية الشهيرة ـ وليس على الاقتصاديات المعاصرة فقط إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة لاستعادة أرباح الإنتاجية وإيجاد مسار جديد للنمو. فالانتقال إلى نظام نمو جديد يجب أن يترافق مع تحوّلات مهمة للمنظمات والمؤسسات، تحوّلات تتطلّب وقتاً وكلفة عالية.

ب ـ تأثيرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة في إنتاج المعارف ونشرها:

سمح الانتقال من المعلوماتية المركزية إلى المعلوماتية الموزّعة ثم إلى إقامة

شبكة، بتحويل ظروف إنتاج المعارف ونشرها تدريجياً. يرتكز هذا التحول على ثلاث آليات رئيسية: الحساب وقدرته على النمو، والحساب الألغوريتمي (Algorithmique) المرتكز على حفظ المعارف وترميزها؛ والتفاعلية التي ترتكز على إقامة شبكة.

هذه الآليات تتجلى في ثلاثة تأثيرات رئيسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة. من جهة إنها تسمح بتوليد أرباح إنتاجية مهمة في مجال معالجة المعارف المرمزة وتخزينها وتبادلها. من جهة أخرى إنها تعزّز إنشاء نشاطات جديدة كوسائل الإعلام المتعدّدة والتجارة الإلكترونية والبرمجيات. أخيراً إنها تحث على اعتماد نماذج تنظيمية جديدة داخل الشركات وفي ما بينها، مرتكزة على استغلال أفضل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من حيث توزيع المعارف ونشرها.

إن نشر المعرفة، أي وزن التأثيرات الخارجية للمعرفة، محدود كما رأينا بفعل الحجم الضمني للمعارف وكذلك بفعل كلفته. إلاّ أن التقدّمات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تميل إلى تقليص تكاليف تحسين ونقل معارفها، فيما تسمح بتحسين ونقل معارف معقدة بشكل متزايد.

وبالتالي تتبلور هذه التقدّمات بنشرٍ أوسع للمعارف التي تملك فرصة أكبر في أن تصبح متقنة، ما يشجّع على توليد معارف جديدة، ولكنه يزيد من مشكلة حماية وتملّك الأرباح بالنسبة إلى منتجي معارف جديدة.

ترتكز نماذج الأعمال الجديدة على الإنترنت على تحديد حلول وسطية بين نموذج العلم المفتوح وبراءة الاختراع. فالمثال الأكثر رواجاً هو مثال البرامجيات المجانية (Open Source freeware).

تسمح نماذج البرامجيات المجانية بالحصول مجاناً وكلياً على البرامج، ولكن من جهة أخرى على المطوّرين الإضافيين أو المستخدمين أن يعيدوا إلى

المخترع الأصلي مدفوعات طوعية أو تطويرات إضافية (حالة لينوكس وهي حالة خاصة، هنا تطغى المجانية ولكنّ استخدام النظام يعتمد على اللجوء إلى تقديمات خدمات مربحة لإدماج عوامل النظام المتفاوتة). بشكل عام، ما يمكننا ملاحظته اليوم مع تطوّر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة هو ظهور مجموعات مستخدمين مطوّرين وعمليات اختراع جماعي، ما يعيد طرح تساؤلات حول الصلة بين المعارف المفتوحة/ الأبحاث العامة والمعارف المقفلة/ الأبحاث التطبيقية والخاصة. فظهور هذه المجموعات يجسّد وضعاً متوسطياً حيث إنّ كل فردٍ داخل المجموعة، وبواسطة نظام هبة وهبة مقابلة تنظّمه تقريباً إجراءات عقابية، سينشر علناً تحسينه للبرامجيات على أمل أن يفعل الجميع المثل. إن الواقع الجماعي يصعب موقف «الراكب المستخدم خفية» أو الانتهازي بسبب وزن العقاب الجماعي. يسمح نشر تكنولوجيا المعلومات الجديدة بتوسيع المجموعة ضمن قدرات العناصر. فالمستخدم غير المطوّر، ولنقص كفاءته سيخضع لمبدأ الدفع. وإنّ ظهور البرامجيات الحرة يشكّل بديلاً تجارياً، ولكن كذلك مؤسساتياً، للنموذج المعروف بالمالك المطوّر تاريخياً من قبل Microsoft.

والسؤال هو معرفة، إثر مآخذ سوء استخدام موقف المسيطر الموجّهة من قبل العدالة الأميركية إلى Microsoft ما إذا كان نموذج الملكية الفكرية المطوّر من قبل مجموعة مطوّري البرامجيات الحرة قادراً على الانتشار بطريقة تسمح بإقامة تنافس في قطاع صناعة المعلوماتية والبرامجيات بصورة خاصة. الفرضيات المقدمة اليوم هي ذات نوعين. حالما تتحول مجموعة المطوّرين تدريجياً إلى مجموعة كبيرة من المطوّرين المستخدمي، نواجه مجدداً مشكلة غياب التحفيز حيث يتمنّى المطوّرون رؤية الثقة والسمعة الجماعية مدعومة بحوافز مالية بمعنى مكافأة مالية، أكانت خاصة، أي صادرة عن المستخدمين، أو عامة، من خلال سياسات تكنولوجية.

II ـ مؤشرات اقتصاد المعرفة:

يمكن تصنيف مؤشرات اقتصاد المعرفة وفقاً لأربع فئات مختلفة وهي التالية:

أ ـ مؤشرات العلم والتكنولوجيا:

يمكننا أن نسمي بالتحديد البيانات المتعلّقة بالأبحاث والتنمية، واحصائيات براءات الاختراع، والمنشورات العلمية، وميزان المدفوعات التكنولوجية ومؤشرات نشر المعلومات والاتصالات.

١ ـ الأبحاث والتنمية:

تُشكّل بيانات الأبحاث والتنمية المؤشرات الأساسية لاقتصاد المعرفة. يتم استخدام قياسَي مدخلات بشكل أساسي: النفقات المخصصة للأبحاث والتنمية وفريق العمل المستخدم لأعمال الأبحاث والتنمية. هذه المؤشرات تخضع منذ مدّة طويلة لعملية جمع منتظمة ومعيارية للبيانات ما يسمح بإجراء تحاليل ديناميكية ومقارنات دولية. ترتكز المعايرة على المبدأ الذي بموجبه تشمل الأبحاث والتنمية الاختبارية، أعمال التوليد المنجزة بطريقة منهجية بهدف زيادة مجموعة المعارف بما فيها معرفة الإنسان والثقافة والمجتمع بالإضافة إلى استخدام مجموعة المعارف هذه لتطبيقات جديدة.

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية هي المصدر الأساسي للبيانات الدولية القابلة للمقارنة حول الأبحاث والتنمية. تُجمع احصائيات الأبحاث والتنمية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في خمس قواعد. تُقسَّم بيانات نفقات الأبحاث والتنمية ولمصدر التمويل. لكل قطاع تنفيذ، تُقدّم النفقات وفقاً لنوع الكلفة والنشاط والهدف الاجتماعي والاقتصادي والنطاق العلمي. تُصنّف نفقات الأبحاث والتنمية المنفذة في قطاع الشركات وفقاً لقطاع النشاطات، ولكل قطاع تُقسّم وفقاً لمصدر التمويل ونوع الكلفة. تنقسم نفقات الأبحاث والتنمية في التعليم العالي إلى نطاقات علمية ولكلٍ من هذه النطاقات يتم تقديم النفقات وفقاً لنوع الكلفة ومصدر التمويل.

يُقسّم فريق عمل الأبحاث والتنمية وفقاً لقطاع العمل. كل قطاع عمل ينقسم وفقاً لنوع العمل (الباحثون، التقنيون وغيرهم)، ووفقاً للشهادات وللنطاق العلمي. ينقسم فريق عمل الأبحاث والتنمية في قطاع الشركات وفقا لقطاع النشاطات. وينقسم فريق عمل الأبحاث والتنمية في التعليم العالي إلى النطاقات العلمية وكل نطاق يُقسّم إلى نوع العمل أو الشهادة.

إنطلاقاً من نفقات الأبحاث والتنمية تقترح منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية نصنيفاً لقطاعات التصنيع بموجب حجم مشاركتها في الأبحاث والتنمية. حتى عام ١٩٩٤، كان هذا التقسيم مرتكزاً على حجم المشاركة المباشر في الأبحاث والتنمية (نفقات الأبحاث والتنمية نسبة إلى القيمة المضافة). بعد ذلك ارتكز على أحجام المشاركة العالمية في الأبحاث والتنمية، أي على حجم المشاركة المباشر وغير المباشر في الأبحاث والتنمية (حجم المشاركة غير المباشر يأخذ بعين الاعتبار نفقات الأبحاث والتنمية المدمجة في سلع الاستهلاك المتوسطي والسلع الرأسمالية المستخدمة من قبل قطاع ما). يتم تحديد أربع مجموعات صناعات تصنيعية انطلاقاً من حجم المشاركة العالمي للأبحاث والتنمية: تكنولوجيا عالية، تكنولوجيا متوسطة ـ عالية، تكنولوجيا متوسطة ـ ضعيفة وتكنولوجيا ضعيفة. وإنّ أخذ حجم المشاركة غير المباشر بعين الاعتبار لا يعدّل انتماء كل صناعة إلى كل من المجموعات الأربع ولكنه قد يعدّل ترتيبها.

٢ ـ احصائيات براءات الاختراع:

براءة الاختراع هي حق احتكار مؤقت تمنحه الحكومة إلى مخترع مقابل نشر اختراعه لفترة محدودة ووفقاً لشروط معيّنة.

تُستخدم ثلاثة معايير رئيسية لتعداد براءات اختراع:

- التعدادات وفقاً للأولوية (البلد حيث تمّ تقديم الطلب الأول) تُظهر استراتيجية منح براءات الاختراع.

- التعدادات وفقاً لبلد إقامة المخترع تعكس القدرة التكنولوجية لبلد ما.
- التعدادات وفقاً لبلد إقامة مودع الطلب تمثّل التحكم بالاختراع.

يسمح تحليل محتوى براءات الاختراع بطريقة متزايدة بتقييم «نوعة» و«أثر» البراءات.

تُطبّق أربع طرق هي التالية:

- الاستشهادات: تعداد استشهادات براءة اختراع في نصوص سابقة متعلّقة ببراءات الاختراع.
- الأقساط السنوية: الكلفة الإجمالية وعدد الأعوام التي يدفع خلالها حامل البراءة الضريبة السنوية لإبقاء البراءة قيد التنفيذ (معلومات حول القيمة الاقتصادية المُعزاة إلى البراءة).
- عائلة البراءات: عدد الدول التي تمّ توسيع إيداع البراءة إليها يعطي مؤشراً عن مناطق استغلال الاختراع.
- المطالبات: عدد المطالبات المذكورة في كل طلب براءة اختراع يشكّل معلومة عن عدد الابتكارات في وثيقة براءة الاختراع.

ثمة حدود عديدة لاستخدام احصائيات براءات الاختراع كمؤشرات لاقتصاد المعرفة:

- لا يمكن أن تنل كل الاختراعات، من ناحية تقنية، براءة اختراع. هذه هي الحال حتى اليوم في أوروبا، بالنسبة إلى البرامجيات التي تكون عادة محمية من قبل حقوق النشر.
- لا تنال كل الاختراعات براءات اختراع. يختلف الميل إلى الابتكار وفقاً للقطاع الصناعي، وحجم الشركات ونسبة الاختراعات التي ستنال براءة اختراع ليست معروفة بشكل دقيق. بعض الشركات تحمي ابتكاراتها بوسائل أخرى خصوصاً بواسطة السرية الصناعية.

- إنّ ميل الشركات إلى إيداع براءات اختراع في أسواقها الداخلية وفي دول أخرى يختلف بشكل كبير بموجب إمكانيات استغلال اختراعاتها تجارياً. في كل مكتب براءات وطني، تكون الطلبات المودعة من قبل المخترعين الوطنيّين أكثر بكثير من البراءات المودعة من قبل الأجانب.
- رغم النزعة إلى التناغم في الأعوام الأخيرة، إلاّ أنّ الأحكام القضائية والقانوية المتعلّقة بتطبيق وحماية براءة الاختراع تختلف من بلد إلى آخر. فالاختلافات المؤسساتية تؤثر في التكاليف ومدّة وفعالية الحماية الممنوحة، ما يؤثر في الميل إلى منح البراءات.
- لا تتوافر بيانات كافية حول الاستخدام الفعلي لبراءات الاختراع فيما أنّ أحد الميول المهمة لإيداعات البراءات هو استراتيجي.
- وحده مكتب براءات الاختراع الكندي يزوّد معلومات حول قطاع استخدام الاختراع الحائز على براءة اختراع. هذه المعلومات إن تمّ جمعها بطريقة منتظمة ستسمح بدراسة الترابطات التكنولوجية بطريقة دقيقة.

٣ ـ المنشورات العلمية:

إنّ بيانات العلم الكمّي للفهرسة ترتكز على عدد من المنشورات العلمية للباحثين الوطنيين في المجلات الدولية وتشكّل وسيلة لتقييم نتائج نشاطات أبحاث أساسية. إنها تسمح بقيام ثلاثة أنواع من المؤشرات:

- مؤشرات ذات تركّز علمي.
- مؤشرات التخصصات العلمية حسب المادة.
- مؤشرات تأثير الأبحاث (عدد الاستشهادات) حسب المادة.

بالإضافة إلى الدراسات حول حجم المشاركة، والتخصص والتأثير تسمح بيانات العلم الكمّي للفهرسة بتحليل تنظيم وتحوّلات مواد الأبحاث (Science Mapping) والعلاقات بين النظام العلمي والمعرفة التكنولوجية (تلاقي بيانات علم الفهرسة وبيانات براءات الاختراع).

إنّ «فهرس الاستشهاد العلمي» الذي يُصدره معهد المعلومات العلمية يشكّل المصدر الرئيسي للبيانات حول المنشورات العلمية؛ إنه يجمع بشكل منتظم المعلومات حول المقالات المنشورة في مجموعة كبيرة من الصحف.

تملك مؤشرات العلم الكمّي للفهرسة الحدود ذاتها كبيانات براءات الاختراع. يختلف الميل إلى النشر والاستشهاد بصورة خاصة من مادة إلى أخرى ولا تمثّل المنشورات إلاّ أحد مخرجات نشاطات الأبحاث الأساسية. إضافة إلى ذلك، تخضع البيانات المتوافرة إلى انحيازات لصالح المنشورات باللغة الإنكليزية.

٤ ـ ميزان المدفوعات التكنولوجية:

إن ميزان المدفوعات التكنولوجية هو إجراء لعمليات نقل دولية للتكنولوجيا غير المدمجة. هذه تضمّ أربع فئات كبيرة:

- عمليات نقل التكنولوجيا: تمليكات براءات الاختراع والتراخيص ونقل الدراية.
- عمليات نقل الرسومات: تمليكات، تراخيص، امتيازات، ماركات أو موديلات.
- تقديمات الخدمات التقنية: وهي تشمل دراسات تقنية ودراسات هندسية بالإضافة إلى المساعدة التقنية.
- الأبحاث والتنمية ذات الطابع الصناعي.

٥ ـ مؤشرات التخصصات العلمية والتكنولوجية:

تُستخدم وسائل مختلفة لتقييم التخصصات العلمية والتكنولوجية للدول من خلال بيانات المنشورات وبراءات الاختراع والأبحاث والتنمية إلخ. غالباً ما تقدّم بيانات المنشورات والبراءات بشكل مؤشرات تخصص تعكس التخصصات الخاصة بالدول في المواد العلمية المختلفة (منشورات) أو المجالات التكنولوجية (براءات الاختراع).

يمكن تصنيف هذه المنتجات وفقاً لمعيارين إضافيّين:

- المرتبة على سلّم النوعية انطلاقاً من قيَم وحدات السلع (عالية، متوسطة، منخفضة).

- مرحلة إعداد المنتجات (إنطلاقاً من اصطلاح BEC: فئات اقتصادية واسعة) الذي أطلقته الأمم المتحدة والذي يصنّف المنتجات بموجب استخدامها الرئيسي: سلع أولية، سلع معدات، سلع للاستهلاك المتوسط، سلع استهلاكية.

ب ـ المؤشرات المأخوذة من البحوث حول تنظيم نشاطات الابتكار:

لطالما أجريت البحوث حول الابتكار من قبل هيئات وطنية للاستجابة إلى حاجاتها الخاصة، وبالتالي كان من الصعب مقارنة النتائج. وكانت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بالتعاون مع هيئات أخرى مصدر أعمال هادفة إلى تطبيع المناهجية والمعلومات المجموعة في البحوث حول الابتكار. هذه الأعمال منشورة في كتيّب أوسلو، وقد تمت مراجعة الطبعة الأولى منه العائدة إلى ١٩٩٢، وذلك عام ١٩٩٦ (OCDE 1996).

هذا الكتيّب ينظر في الابتكار التكنولوجي على صعيد الشركة ويحدّده على أنه المنتجات (السلع والخدمات) والخدمات الجديدة أو المحسّنة تكنولوجياً (بما أنّ الحداثة أو التحسين مرتكزان على خصائص موضوعية للأداء).

١ ـ البحوث حول التملك التكنولوجي:

يتمّ استجواب الشركات حول ستة مواضيع كبيرة:

- طرق حماية الابتكارات التكنولوجية (فعالية الوسائل لمنع أو ردع المنافسين عن تقليد ابتكاراتها، وسائل تصعيب التقليد أو جعله غير مربح؛ وجود التزوير أو التجسس الصناعي، إمكانية أن ينشر المهندسون نواحي غير سريّة للتكنولوجيا الجديدة).

- اللجوء إلى الحماية من خلال براءات الاختراع (أهدافها، نقاط قصورها، وجود خدمة الملكية الصناعية، وتيرة إيداع الطلبات).
- النفاذ إلى نتائج الأبحاث في الجامعات وفي المختبرات العامة.
- التواصل، الفعلي والمتوقع بين الأبحاث والتنمية والمهام الأخرى للشركة.
- دعم السلطات العامة والجماعية، والعوائق بوجه مردودية الابتكار في الأساق الأجنبية.
- مصادر الابتكار.

٢ ـ البحث الجماعي حول الابتكار:

إثر كتيّب أوسلو منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وإدارة الاحصاء في المجموعة الأوروبية، استبياناً متناغماً مُعنون «البحث الجماعي حول الابتكار» (CIS) الذي يتعلّق بدول المجموعة الأوروبية. (يجب أن نضيف إليها النروج وأيسلندا).

وهنالك عشر دول خارج الاتحاد الأوروبي منتمية إلى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، تُجري بحوثاً وطنية من النوع ذاته.

هذا الاستبيان يضم ثلاثة أقسام وهي التالية:

- معلومات عامة حول الشركة.
- مدى وأثر الابتكار التقني في الشركة.
- العوامل التي تؤثر في نشاط الابتكار.

٣ ـ بحث «المهارات للابتكار»:

إن نوع بحث «المهارات للابتكار» قد أطلق للمرة الأولى عام ١٩٩٧ وسمح بتوضيح تنظيم نشاط الابتكار داخل الشركة. يسمح الاستبيان بالرد على أربعة أسئلة كبيرة تتعلّق بتسعة أنواع مهارات: ما هي المهارات المرغوب بإمتلاكها للابتكار؟ ما هي المهارات المكتسبة؟ ما هي الوسائل التي تملكها

الشركة والتي تتلاءم مع هذه المهارات؟ ما هي فعالية هذه الوسائل؟

تتعلّق المهارات للابتكار بالمجالات التالية:

- إدخال الابتكار في الاستراتيجية الشاملة للشركة.
- المتابعة، التوقع والعمل على تقييم الأسواق.
- تطوير الابتكارات.
- تنظيم وإدارة إنتاج المعرفة.
- الحصول على التكنولوجيا الخارجية.
- إدارة وحماية الملكية الصناعية.
- إدارة المصادرة البشرية بهدف الابتكار.
- تمويل الابتكار.
- بيع الابتكار.

ج ـ المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية:

إن أهمية المتغيّرات المتعلّقة بالمصادر البشرية لاقتصاديات المعرفة أمر يُقرّ به الجميع. رغم ذلك ما زال هنالك القليل من المؤشرات المعروفة جداً لدراسة هذا البعد من اقتصاد المعرفة وذلك يعود من جهة إلى نقص الأعمال في هذا المجال ومن جهة أخرى إلى صعوبة قياس كفاءات الأفراد مباشرة. لمؤشرات الموارد البشرية مصدران رئيسيان: البيانات المتعلّقة بالتعليم والتدريب، والبيانات المتعلّقة بالكفاءات أو بمهن العمّال.

١ ـ التعليم والتدريب:

تسمح المؤشرات القائمة على البيانات المتعلّقة بالتعليم والتدريب، بتقييم المعارف والمهارات (أو «بالرأسمال البشري») المكتسبة خلال العملية الرسمية للتعليم. هذه المؤشرات تسمح بتقييم المخزون والاستثمار في الرأسمال

البشري. تُجمع احصاءات التعليم على قاعدة دولية من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والأونيسكو وإدارة الاحصاء في المجموعة الأوروبية؛ وهي تتوافر عادة لبضعة أعوام.

أ ـ مخزون الرأسمال البشري:

إن مخزون الرأسمال البشري الناتج عن العملية الرسمية للتعليم هو بطبيعته متناغم جداً، ولا يمكن أن تؤمّن المؤشرات المستخدمة إلاّ تقييمات جزئية، وقد طُوّرت ثلاث مقاربات لتقدير مخزون الرأسمال البشري. الأولى مرتكزة على مستوى تدريب السكان. والثانية تقوم على قياس مهارات الراشدين مباشرة. والثالثة ترتكز على تحديد الفروقات التي تميّز عائدات الراشدين والتي تبدو مرتبطة بخصائص فردية خاصة، وعلى تقدير القيمة التجارية لهذه الخصائص ومن ثم على تحديد القيمة الإجمالية لمخزون الرأسمال البشري.

- مستوى تدريب السكان.

تتوافق مستويات التدريب مع التصنيف الدولي لنوع التعليم المحدّد الذي يخدم كمرجعية لأعمال منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وإدارة الاحصاء في الاتحاد الأوروبي والأونيسكو.

- القياس المباشر لمهارات الراشدين.

لا تتوافق مستويات التدريب مع مجموعة المهارات ذاتها في كل الدول؛ فهي لا تأخذ بعين الاعتبار المهارات المكتسبة خارج الإطار الرسمي للتعليم، ولا تدهور المهارات الذي ينتج عن غياب الممارسة. هذا المؤشر ينظر في مستويات الاختلافات بين الدول بالنسبة إلى مستوى تدريب معيّن.

- قياس القيمة التجارية للرأسمال البشري.

وفقاً لبعض الفرضيات، إنه لمن الممكن تقييم الرأسمال البشري باحتساب عائدات الرواتب الإضافية المرتبطة بخصائص مستوى ثقافة الأفراد. إن نسبة عائدات أجور عامل بلغ مستوى تعليم عالٍ وعامل ذي مستوى تعليم

أدنى، تؤمّن قياساً للرأسمال البشري للأول. من خلال موازنة الأقسام المختلفة للفئة العاملة بهذا المعدّل عند مستويات تعليم مختلفة، نحصل على مؤشر لقيمة المخزون المتوسطي للرأسمال البشري. فلهذا المؤشر ميزة أن يكون قابلاً للمقارنة بقياسات معدّلات عائدات الرأسمال المادي. إلاّ أنه يرتكز على فرضيتين قويتين:

- عائدات الأجور هي مؤشر جيّد للإنتاجية الهامشية للعمل.
- من الممكن إجراء استبدال كامل بين أفراد مختلفين لديهم معدّل رأسمال بشري منخفض. تتوافر التقييمات من هذا النوع للولايات المتحدة والسويد ولكنها ليست أعمالاً منتظمة.

ب ـ الاستثمار في الرأسمال البشري:

يمكن تقييم الاستثمار في الرأسمال البشري بكميّة نوعَي موارد مخصّصة للتدريب: المال والوقت. هذه الموارد تُستثمر من قبل أفراد أو مؤسسات أو حكومات:

الإجراءات المالية للاستثمار: وهي ترتكز على:

- **النفقات الإجمالية للتعليم:**

تُشير النفقات الإجمالية للتعليم وفقاً لنسبتها المئوية من إجمالي الناتج المحلي، إلى الجهد الإجمالي (من أصل عام أو خاص) المبذول للتعليم في بلد ما. هذا المؤشر قد يزداد وضوحاً بمقارنة النفقات الإجمالية لكل ولد أو تلميذ في إجمالي الناتج المحلي لكل شخص، يقيس متوسط الاستثمار المخصص لتدريب شاب نسبة إلى قدرة بلدٍ على دفع هذا الاستثمار. لتفسير هذه المؤشرات بشكل صحيح، إنه لمن المفيد أن نأخذ بعين الاعتبار نسب الالتحاق بالمؤسسات التعليمية والمتغيّرات الديموغرافية كنسبة السكان في بلد ما الذين هم في سنّ الالتحاق بالمؤسسات التعليمية. هذه البيانات متوافرة لعدم من الأعوام والبلدان، خاصة بفضل قاعدة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية **تطلّعات**

إلى التعليم (OCDE 2000)؛ إلاّ أنّ قابليتها للمقارنة متقلّصة إذ إنّ نفقات التعليم الخاصة لا تُقيّم في العديد من الدول بشكل جيّد.

- **نفقات عامة لتدريب الراشدين:**

تشمل البيانات حول العمالة التي جمعتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، للعديد من الدول ولكل عام، النفقات العامة لتدريب الراشدين. هذه النفقات قد تشمل الأشخاص ذوي الوظائف والعاطلين عن العمل وبعض المجموعات المهمّشة في سوق العمل كالأشخاص المعوّقين.

- **نفقات التدريب المهني المخصّصة من قبل الشركات:**

يشكّل البحث حول تكاليف العمل المصدر الأكثر شمولية حول الاستثمارات التي تقوم بها الشركات في التدريب بما أنه يؤمّن تقييماً لنفقات التدريب المعني المخصّصة من قبل الشركات.

- **الاستثمار بالوقت في الرأسمال البشري:**

تعطينا معدّلات ارتياد مؤسسات التعليم وفقاً لمستويات التعليم، فكرة أولية عن الوقت الذي يمضيه الأفراد في النظام التعليمي. هنالك مؤشران يلخّصان أوقات التعليم والدراسة: متوقع التعليم المدرسي لكل ولد بلغ سنّ الخامسة ومتوقّع التعليم في مؤسسات التعليم العالي (الدراسات العليا) لشاب في سنّ السابعة عشر.

٢ ـ الكفاءات والمهن:

إنّ الدراسات الوطنية حول القوة العاملة هي المصدر الرئيسي للبيانات حول كفاءات العمال. ولكنها ما زالت غير متناغمة بشكل كافٍ لتسمح باستغلال البيانات القابلة للمقارنة إلى حدّ مقبول. وتسمح المصادر الوطنية وإن كانت غير قابلة للمقارنة، بإجراء تحليل أدّق للكفاءات والمهن.

أ ـ مؤشرات مخزون المواراد البشرية:

١ ـ الموارد البشرية المخصصة للعلم والتكنولوجيا.

يضمّ فريق عمل الأبحاث والتنمية كل العاملين المعنيّين مباشرة بالأبحاث

والتنمية، وكذلك العاملين الذين يؤمنون خدمات مرتبطة مباشرة بأعمال الأبحاث والتنمية كالكوادر والمدراء ومستخدمي المكتب. تقترح منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وإدارة الإحصاء في الاتحاد الأوروبي، تحديداً موسّعاً ليشمل مجمل الموارد البشرية المخصصة للعلم والتكنولوجيا.

- أشخاص تابعوا دراسات عليا إثر نيل شهادة البكالوريوس في مجال دراسات العلوم والتكنولوجيا.
- أشخاص لا يملكون الكفاءات الرسمية (شهادات) المذكورة أعلاه، ويمارسون مهناً علمية وتقنية تتطلب عادة هذه الكفاءات المطلوبة.

٢ ـ المهن.

يسمح التصنيف الدولي لنوع المهن مبدئياً بأن يؤخذ بعين الاعتبار العمل وفقا للمهنة في كل قطاع نشاط. وهو يحدّد ٢٧ مهنة مجموعة في عشر مجموعات منهية. لا تؤمّن معظم الدول نسبة التفاصيل المطلوبة من التصنيف الدولي لنوع المهن وتستخدم تحديدات مختلفة للمهن.

تُقسّم المهن وفقاً لخمسة معايير قاعدية:

- قطاع النشاط.
- حجم المؤسسات.
- الأقسام.
- المناطق.
- الجنس أو النوع الاجتماعي (الجندر).

ب ـ مؤشرات تنقل الموارد البشرية:

إنّ تحرّكات الرأسمال البشري عامل مهم في نشر المعارف، خاصة في تنقل المعارف الضمنية.

ويتم تقديم مصادر البيانات حول تنقل الموارد البشرية في فترتين مختلفتين. وتشكّل الدراسات حول القوة العاملة مصدراً متناغماً نسبياً يسمح بإجراء مقارنات دولية؛ وهي مقدّمة في النقطة الأولى.

- بحوث حول القوة العاملة:

إنّ الموارد التي تسمح بإعداد المؤشرات القابلة للمقارنة حول حركة التنقل هي البحوث الجماعية والوطنية حول القوة العاملة. ويسمح البحث الجماعي حول القوة العاملة بدراسة بعض أبعاد تنقل العمال ذوي الكفاءات العالية.

- يرتكز هذا البحث على عيّنات وطنية تمثّل عادة بين ٠,٥ و١٪ من إجمالي السكان. في مجمل الدول، يستهدف الاستبيان الأسر ويتضمن سؤالاً حول قطاع العمالة في السنة الجارية والسنة السابقة. ويسمح البحث باحتساب المعدلات العامة لحركة التنقل في كل قطاع أي النسبة المئوية للعمال الذين غيّروا مستخدميهم خلال سنة معيَّنة في قطاع ما. بالإجمال لا تسمح البحوث حول القوة العاملة إلاّ بإعداد المؤشرات العامة حول حركة تنقل اليد العاملة المؤهلة جداً، بما أنّ حدودها الأساسية هي الحجم المحدود للعيّنات.

- الموارد الوطنية المحدّدة:

لا يمكن أن ترتكز دراسة دقيقة حول حركة التنقل، خاصة ما بين القطاعات، إلاّ على بيانات احصائية، هنالك ثلاثة مصادر أخرى؛ يتعلّق الأمر ببحث التدريب والمهارات المهنية، وبحث تحرّكات اليد العاملة **والبحث السنوي حول الأبحاث والتنمية في الشركات**.

د ـ مؤشرات نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

مع ظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة، التقى الاقتصاد المرتكز على المعرفة بقاعدة تكنولوجية ملائمة ما أدّى إلى تعزيز مشترك بين

ازدهار النشاطات المكثّفة في المعرفة والإنتاج ونشر التكنولوجيا الجديدة. لهذه الأخيرة ثلاثة تأثيرات في الاقتصاد:

- إنها تسمح بدرّ أرباح إنتاجية خاصة في مجال المعالجة والتخزين وتبادل المعلومات: محور أساسي من اقتصاد المعرفة.
- تعزّز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة ظهور وازدهار صناعات جديدة مثلاً: وسائل الإعلام المتعدّدة، التجارة الإلكترونية، خبراء مواقع الإنترنيت، الجداول الإلكترونية، توظيف المدخّرات المصرفية، الصناعة القائمة على الشبكات، التهاتف...
- إنّها تحث على اعتماد نماذج تنظيمية أصلية بهدف استخدامٍ أفضل للإمكانيات الجديدة لتوزيع ونشر المعلومات.

وهكذا فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحتل مكاناً جوهرياً في اقتصاد المعرفة لأسباب عدة: من جهة يتم إنتاج هذه التكنولوجيا في قطاع يكون فيه نشاط الابتكار مكثّفاً (مثلاً في صناعة المعلوماتية الفرنسية، كانت نفقات الأبحاث والتنمية تمثّل ١٥,٧٪ من القيمة المضافة عام ١٩٩٨ أي ضعف الصناعة الأخرى)؛ ومن جهة أخرى، فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يمكن تصنيفها بتكنولوجيات عامة، هي أساس ابتكارات الخدمات والمنتجات في مجمل الاقتصاد. أخيراً، هذه التكنولوجيا هي دعامة لترميز المعارف. إنّ إنتاج البيانات حول تقنية المعلومات والاتصالات مهم جداً ولكنّه قلّما يكون متناغماً. لهذه الأسباب لن نحاول التعمّق كثيراً في الموضوع وسنكتفي بتقديم المؤشرات التي تسمح بإجراء مقارنات دولية.

١ ـ إنتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

تشهد الاحصاءات حول قطاع إنتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تناغماً متزايداً، فالهيئات الوطنية والدولية المختلفة تميل إلى اعتماد تحديد

مشترك لهذا القطاع. إن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية هي وراء إنشاء فريق عمد حول المؤشرات لمجتمع المعلومات الذي يهدف إلى تحسين المقارنة الدولية للاحصاءات والبيانات حول الاقتصاد ومجتمع المعلومات (OCDE 2000). هذا الفريق سمح بالتوصل إلى تحديد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفقاً لقطاعات النشاطات المستقرّة نسبياً؛ إلاّ أنه يطرح سلسلة مشاكل من حيث إنه يبقى اختلافات في تكوين القطاعات بين الدولع وبالتالي، في بلد معيّن تُشمل نشاطات البث الإذاعي والمتلفز في خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية فيما لا تكون مشمولة في دول أخرى.

٢ ـ نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

إن بيانات نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات متعدّدة ومتنوّعة جداً ولكنّها تضمّ عيوباً كبيرة. إنه لمن الصعب مقارنتها بين بلد وآخر ومصدر وآخر وغالباً ما تكون غير موثوقة جداً.

إنّ البنية التحتية للأجهزة والبرمجيات (استثمار، تدهور العملة إلخ) «للاقتصاد الرقمي» ليست مُقاسة بعد بشكل صحيح. في الواقع لا تزوّد حسابات الشركات معلومات خاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. هذه النواقص لا تعوّض إلاّ جزئياً بواسطة البحوث المتناغمة. وحده البحث المُعنون في فرنسا «معالجة المعلومات الصناعية» قد أجرى في عدد من دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بهدف تناغم الاستبيانات.

III ـ موقع المرأة من العلوم والتكنولوجيا:

إنّ التقدّمات المحرزة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حفّزت العولمة الاجتماعية والاقتصادية وأدّت إلى تكوّن مجتمع ناشئ للمعلومات والتكنولوجيا . مع أنّ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تقدّم فرصاً مؤاتية لتطوير وتأهيل الكائن البشري إلاّ أنها تساهم أيضاً في توسيع الفروقات الاقتصادية والاجتماعية.

١ ـ الخلفية:

إنّ تداخل العلوم والتكنولوجيا والتقدم البشري المستدام والتفرقة بين الجنسين في قطاع نشاط بشري لم يكن قط موضوع دراسات معمّقة حتى الآن. ويجب التساؤل ما هي العناصر الأساسية لكل من هذه المجالات الثلاثة؟

إنّ إبداع ونشر واستخدام التكنولوجيا المعاصرة المرتكزة على العلوم من جهة، ومن جهة أخرى تطوّر المعرفة المحلية والتكنولوجيا التقليدية الذي حصل في المجتمعات بعد أعوام طويلة من البحث التجريبي ورغم أهمية نظامَي المعرفة هذين للتنمية البشرية المستدامة، ارتكز تطوّر الدول الأكثر صناعية بشكل إضافية على التكنولوجيا المعاصرة خلال القرن الأخير. إضافة إلى ذلك، فإنّ الدول النامية التي استثمرت في مواردها العلمية والتكنولوجية تمكّنت من اللحاق بركب الصناعة. فالعديد من دول آسيا الشرقية تشهد معدلات نمو اقتصادي مذهلة منذ حوالى ٢٠ عاماً بفضل هذه الاستراتيجية.

إنّ التفرقة الجنسية تحدّد الأدوار المختلفة التي يلعبها الرجال والنساء في المجتمع. نتيجة لذلك فإنّ الرجال والنساء يتحمّلون مسؤوليات ومهاماً محدّدة اجتماعياً وثقافياً في المنزل وفي المجتمع ككل. استناداً إلى المعارف والخبرة المكتسبة من خلال تنفيذ هذه المهام، بالإضافة إلى مستلزمات هذه الأخيرة، فإنّ للرجال والنساء طموحات وحاجات مختلفة. هذا المفهوم للتفرقة الجنسية يجعلنا نفترض أنّ على العلوم والتكنولوجيا في خدمة التنمية أن تعترف تلقائياً وعمداً أنّ التنمية تطال الرجال والنساء بشكل مختلف، وأن تتفاعل بشكل ملائم ومنصف مع اهتمامات وحاجات وتطلعات النساء والرجال.

في الدول الصناعية، يحصل التمييز المرتكز على أساس النوع الاجتماعي على صعيد العمل والأجور بصورة خاصة، فالمرأة غالباً ما كانت تستفيد من فرص عمل أقل بنسبة الثلثين منه من الرجال وتتقاضى حوالى نصف العائدات التي يتقاضاها الرجال.

في الدول النامية تتجلّى الفروقات الرئيسية، إلى جانب تلك التي تقدّمها سوق العمل، في قطاعات الصحة والدعم الغذائي والتعليم.

مع دخول المرأة بشكل مكثّف إلى سوق العمل تطوّرت الذهنيات بشكل ملحوظ، واتخذت عدة حكومات إجراءات تشريعية لمحاربة عدم المساواة. إلاّ أنّ الأحكام المسبقة المتحيّزة ضدّ النساء تبقى متجذّرة بشكل قوي. إذ رغم التقدم القانوني وتطوّر العقليات في الأعوام الأخيرة، نجد أنّ الفارق بين المساواة التي يضمنها القانون بشكل متزايد للمرأة وبين وضعها الحقيقي في المجتمع لا يزال كبيراً جداً وعلى العديد من النساء العاملات أو يواجهنَ عوائق تمنعهنّ من تحقيق قدراتهنّ كالمة.

كما خلص إليه مؤتمر بيكين لا تزال المرأة بعيدة كل البعد عن التمتّع بالفُرص ذاتها كالرجال للوصول إلى مراكز السلطة والتأثير في الهيكليات الاقتصادية. . . .

إنّ الممارسات التميزية في التعليم والتدريب والتوظيف والأجور والترقية والتنقل الأفقي، وصرامة شروط العمل، ونقص النفاذ إلى الموارد المنتجة والتقاسم غير المتساوي للمسؤوليات العائلية، إضافة إلى نقص الخدمات (كتوافر دور الحضانة للأولاد) ما زالت تحدّ من إمكانيات توافر العمل للنساء وتنقلهنّ، بالإضافة إلى إمكانياتهنّ الاقتصادية والمهنية، وهي بالنسبة إليهنّ مصادر توتر. أضف أن الأحكام المسبقة تعيق مشاركتهنّ في صياغة السياسات، وفي بعض المناطق، تحدّ من نفاذ النساء والفتيات إلى الدراسات الاقتصادية والتدريب الاقتصادي.

لا تشكّل النساء مشكلة للاقتصاد. بالعكس فإنّ الحلّ للمشاكل الاقتصادية قد يكمن في دور أكثر فعالية للنساء. فالمرأة تشكّل مصدراً محتملاً للاقتصاد، وهذا المصدر يبقى غير مستغلٍ بشكل كافٍ من الناحية الكمية والنوعية هذا ما خلصت إليه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من أن ضمان العمل المتناغم للمجتمع والاقتصاد الذي شكّل دعامة له في التسعينات وما بعد، يتطلب إعطاء

المرأة دوراً ريادياً في الحياة الاقتصادية والسماح لها بالاستفادة من قدراتها غير المستغلّة.

وفقاً للأمم المتحدة، فإنّ نقص النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بعد الفقر والعنف ضدّ النساء، يشكّل المشكلة الثالثة التي تواجهها النساء على الصعيد العالمي. ولكنّ نفاذ المرأة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا يمكن أن يتم في إطار فيه تكنولوجيا ومقاربات تفاوتية وغير مبالية للنوع الاجتماعي على صعيد هيئات صنع القرار، وفي ما خصّ مستوى النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقها ومراقبتها.

إنّ قدرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على إعادة التأهيل الاجتماعية والسياسي والاقتصادي لن تتحقق إلاّ عندما تعالج كل الأطراف المعنية، وبشكل ملائم، أبعاد النوع الاجتماعي في الأطر والتطبيقات التنظيمية.

إنّ المؤتمر العالمي للمرأة الذي عُقد في بيكين، في الصين عام ١٩٩٥، كان أول مؤتمر عالمي تُطرح فيه أسئلة متعلّقة بالمرأة وبتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. في ذلك الوقت، لم تكن منظمات المرأة تدرّب النساء على استخدام البريد الإلكتروني والإنترنيت فقط ولكن كذلك على تحديدات وسائل الإعلام للاستجابة إلى حاجات نفاذ المرأة وتحكّمها بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

إثر القرار الذي اعتُمد عام ١٩٩٨ خلال المؤتمر العالمي لتطوير الاتصالات السلكية واللاسلكية، تأسس فريق عمل خاص بالنوع الاجتماعي في قسم تنمية الاتصالات السلكية واللاسلكية الدولية في الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية. وقد كرّس تفويضه ضرورة الحرص على أنّ فوائد مجتمع المعلومات الناشئ والاتصالات السلكية واللاسلكية توضع تحت تصرف النساء والرجال في الدول النامية على أساس المساواة.

خلال جلسات مراجعة تطبيق منهاج عمل بيكين في يونيو ٢٠٠٠ حُدِّد الاستخدام الفعلي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أنه أحد الاهتمامات

التي سيكون من الملائم حلّها في إطار تحرير المرأة. وقد أشار تقرير هذه المراجعة إلى أنّ الفروقات والاختلافات من النوع الاجتماعي تكون متجاهلة تقليدياً في البرامج والسياسات المتعلّقة بالتنمية وكذلك في عمليات نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

إضافة إلى ذلك فقد وقّع صندوق اليونيفيم UNIFEM اتفاقاً مع الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية وبرنامج الأمم المتحدة التنموي بهدف إقامة مقاربات مراعية للنوع الاجتماعي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسياسة الاتصالات السلكية واللاسلكية . وإن المؤتمر العالمي للاتصالات الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية الذي عُقد في مارس/آذار ٢٠٠٢ أجمع كذلك على تأسيس وحدة للنوع الاجتماعي في قسم تطوير الاتصالات السلكية واللاسلكية في الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية. كما أجمع هذا المؤتمر على تحويل «فريق العمل حول تعزيز المساواة بين الجنسين عبر الاتصالات السلكية واللاسلكية » إلى فريق عمل دائم في الاتحاد، ليمارس الضغوطات لصالح إدخال مسألة النوع الاجتماعي في بنود وعمل قمّة مجتمع المعلومات.

بدأ عدم المساواة بين النوع الاجتماعي في إطار التنمية، بإثارة الاهتمامات على الساحة الدولية في السبعينات. ومع تفاقم هذه الاهتمامات انكبّ العاملون في أوساط التنمية بالاهتمام بالصلة القائمة بين هذا الموضوع ومسائل أخرى مهمة مرتبطة بالتنمية والعلوم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولكن خلال الأعوام الخمسة الأخيرة فقط شهدنا نشوء مبدأين وهما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إطار التنمية وعدم المساواة بين الجنسين في إطار التنمية.

على المرأة ألاّ تكتفي بأن تكون شاهدة سلبية على توسّع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، بل عليها أن تتخذ قرارات وتلعب دوراً رئيسياً في استغلال التكنولوجيا الجديدة للاتصالات والمعلومات لتسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

تقدّم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إمكانية تحسين حياة المرأة، ولكن لا يكفي أن تشارك سلبياً في التنمية والنشر الواسع لهذه التكنولوجيا. فعليها أن تشارك في صنع القرار وفي عملية استخدام التكنولوجيا الجديدة للمعلومات والاتصالات لقبول التطوّر.

٢ ـ عدم المساواة بين الجنسين في التعليم والمهن العلمية والتكنولوجية:

في مجمل الدول النامية، يصعب جداً على الفتيات والنساء تلقّي تعليم في العلوم والتكنولوجيا، كما يصعب عليهنّ احتراف مهنة في هذين المجالين. هنالك عوائق مهمة كذلك في الدول الصناعية، خاصة في ما يخصّ التعليم والتخصّص العاليين في العلوم والتكنولوجيا. هذه العوائق التي تفوق تلك التي يواجهها الشبّان والرجال، تمنع المرأة من المساهمة الكلية في التقدم العلمي والتكنولوجي بما في ذلك التقدم القادر على تلبية حاجاتها الأساسية بشكل أفضل ودعم آمالها وتطلّعاته للمستقبل.

إنّ الفتيات مهمشات أكثر من الصبيان في النظام التربوي. فالفتاة لا تنعم بنفاذٍ متساوٍ إلى شبكة التعليم المنظّم. أما خارج شبكة التعليم فإنّ هذا التفاوت بين الرجل والمرأة بالنسبة إلى محو الأمية والنفاذ إلى التدريب العلمي والتكنولوجي، ظاهر جداً. من بين الفتيات اللواتي يرتدنَ المدرسة قلّة يتخصصنَ في العلوم وينتقلنَ إلى المستويات العالية في العلوم والتكنولوجيا، وللصبيان والرجال أفضلية على النساء والفتيات بالنسبة إلى تحصيل العلم والتدريب العلمي والتكنولوجي والمهن العلمية والتكنولوجية. وهذا الاستنتاج ليس جديداً.

مؤخراً قامت عدة فرق عمل حكومية، ونُظِمت ورش عمل حول واقع ومكان المرأة في العلوم والتكنولوجيا، وأطلقت دراسات دولية، بدراسة البيانات وتوصّلت إلى الخلاصة ذاتها. وهنالك العديد من الملاحظات حول موضوع التعليم والمهن تنطبق على البلدان كافة، مع أن بعض النواحي قد تكون خاصة

بثقافة أو ببلد معيّن. والكل يتفق على القول في الدول النامية إن:

- العوامل الثقافية والسلوك الجنسي المقلوب كلها تشكّل عوائق أمام التعليم والمهن للفتيات والنساء؛ إذ إنّ عدداً من الصبيان أكثر منها من الفتيات يتلقى تعليماً أساسياً.
- من بين الأولاد الذين يتلقون تعليماً، هنالك عدد من الصبيان أكثر منه من الفتيات يدرسون العلوم والتكنولوجيا.
- عدد الرجال أكبر من عدد النساء ممن يمارسون مهناً علمية وتكنولوجية.
- قلّة من النساء يشغلنَ وظائف صنع القرار، أو هنّ أعضاء في مجالس استشارية تتعلّق بالعلوم والتكنولوجيا.

إنه لمن الضروري وضع سياسات وإقامة مؤسسات تعزّز المساواة بين الجنسين في التعليم والمهن العلمية والتكنولوجية بالإضافة إلى مسألة العمليات القرارية المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا، بالإضافة إلى المسألة الأخلاقية، ألا وهي الإنصاف. فحكومات الدول الصناعية والنامية على حدّ سواء تعترف بضرورة الاستغلال الأقصى للإبداع والابتكار لدى مواردها البشرية. وبالتالي فإنه لمن غير المنطقي تهميش نصف موارد بلد ما.

هناك اهتمام متزايد بأسباب بروز التمثيل المنخفض للفتيات في الحصص التقنية وللنساء في المهن العلمية إلى هذا الحدّ. ورغم الفروقات المهمة بين الدول والثقافات والتحسينات التي شهدتها بعض الدول خلال العقدين الأخيرين، يبدو أنّ ثمة مجموعة خصائص مشتركة تساهم في التمثيل المنخفض المتواصل للنساء في العلوم.

نحدّد مجموعة من العوامل التي تمنع الشابات من الدخول إلى النظام المدرسي ومتابعة دراساتهنّ وحياة مهنية في العلوم والتكنولوجيا:

- التكييف الاجتماعي وتعليم السلوك الجنسي المقلوب خاصة لدى الأولاد في كل أنحاء العالم.

- نقص الموارد الحكومية الوطنية لدعم التعليم للجميع. وفي بعض المجتمعات، حكم مسبق وطني يحبّذ تعليم الصبيان على حساب الفتيات.
- خيار الأهل لتعليم الصبيان بدلاً من الفتيات ويعود ذلك لأسباب ثقافية ومالية إذ تبدأ الفتيات بتحمّل مسؤوليات عائلية ومنزلية في سنّ مبكرة.
- المفهوم الخاطئ لدى الأهل وبعض المدرسين والموجّهين القائل بأنّ العلوم والرياضيات «مواد صعبة» تلائم الصبيان أكثر من الفتيات.
- البرامج والكتب المدرسية التي لا تربط العلوم بالنشاطات اليومية للصبيان والفتيات، والمُصاغة بلغة متحيّزة جنسياً، ولا تعترف بمساهمة المرأة العالمة، ولا تحبّذ النماذج الأنثوية للفتيات.
- كون مدارس الفتيات في بعض البلدان غير مجهّزة جيداً بالمختبرات والمعدات بقدر مدارس الصبيان.

أما بالنسبة إلى التمثيل المنخفض للنساء في المهن العلمية، فيمكن تفسيره بالعوامل التالية بصورة خاصة:

- الصعوبة في المزج بين المسؤوليات العائلية والمهنية عندما لا تكون الواجبات المنزلية متقاسمة بشكل منصف.
- وتيرة التطورات العلمية التي تصعب إعادة الادماج المهني بعد التوقف عن العمل لتربية الأطفال والاهتمام بالعائلة أو لأي سبب آخر.
- صعوبة الدخول إلى الشبكات العلمية، الرسمية وغير الرسمية، التي تميّز سير عمل المجتمع العلمي والتي تخضع لسيطرة الرجال بشكل كبير؛ تردّد بعض أرباب العمل في الاستثمار في تدريب المرأة خشية أن تترك عملها يوماً لتربية عائلة.

٣ ـ الطبيعة التفاوتية للتغيرات التقنية:

إنّ التغيّرات التقنية التي يجب أن تصب في مصلحة الأشخاص في المناطق

الريفية في الدول النامية، تصبّ في الواقع وعلى ما يبدو في مصلحة الرجال أكثر منه من النساء، لأنّ البرامج العلمية والتكنولوجية لا تعترف صراحة أنّ التنمية تؤثّر بشكل مختلف في الرجال والنساء. ونتيجة لذلك، فإنّ التغيّرات التقنية المتوافرة للنساء تكون مصمّمة أو مُصاغة بشكل سيئ. كما أنه وإن كانت المرأة في المناطق الريفية في الدول النامية تواجه صعوبات كبيرة في تلبية حاجاتها الأساسية فإنّ المرأة في المراكز المدنية هي كذلك أكثر فقراً من الرجال وتتأثر بشكل مختلف بالتغيّرات التقنية.

أ . تأثير التغيُّرات التقنية في المناطق الريفية:

تتضمّن الاستنتاجات المتعلقة بتأثير التغيُّرات التقنية في المناطق الريفية عدداً من المكونات:

- التغيُّرات التي يُفترض بالعلوم والتكنولوجيا إحداثها في حياة المرأة في المناطق الريفية لمساعدتها على تلبية حاجاتها الأساسية، لم تتجسد كلياً بعد.
- معظم البرامج العلمية والتكنولوجية المتمحورة حول تلبية الحاجات الأساسية للأشخاص في المناطق الريفية في الدول النامية لا تأخذ بعين الاعتبار أن التنمية تؤثّر بشكل مختلف في الرجال والنساء.
- معظم التغيُّرات التقنية تبدو متجهة نحو مهام الرجال ومصالحهم وحاجاتهم في عملية التنمية مع أنّ بعض التطورات التقنية تصبّ بشكل بديهي في مصلحة المجتمع ككل، إلا أن نشاطات علمية وتكنولوجية أخرى قد تُلحق الأذى ببعض المجموعات السكانية أو النواحي البيئية. قد يخسر بعض الأشخاص عائداتهم أو وظائفهم أو مكانتهم. وقد تؤدّي بعض التغيُّرات التقنية إلى نتائج غير مرغوبة في البيئة خاصة التلوث أو التلوث بالمواد السامة.
- تملك المرأة جزءاً مهماً من المعرفة التقليدية في قطاع الزراعة، وإدارة

المواراد البيئية، والصحة. غالباً ما تختلف هذه المعرفة عن تلك التي يملكها الرجال في هذه القطاعات نفسها. يجب إيجاد وسائل أكثر فعالية للاعتراف بقيمة هذه المعرفة ولادماجها في العلوم والتكنولوجيا المعاصرة لتحفيز تنمية أكثر استدامة.

ب. تأثير التغيُّرات التقنية في المناطق المدنية:

كان إنتاج العائدات والعمل الناحيتين الوحيدتين في التنمية المستدامة المدروستين في المراكز المدنية. في هذه المناطق يتمحور التركيز بصورة خاصة على تأثير التكنولوجيا الجديدة في العمل، وخاصة تكنولوجيا المعلومات. والخلاصة الرئيسية التي يمكننا استنتاجها هي أن تكنولوجيا المعلومات الجديدة زادت من فرص العمل المتاحة للمرأة، خاصة في قطاع الخدمات، كالخدمات المصرفية والمالية. إلاّ أنها ساهمت كذلك في اختفاء عدد من الوظائف التي أصبحت متكرّرة أو غير مفيدة في القطاع الصناعي. وقد كان لهذه التغيّرات تأثيرات مختلفة في الرجال والنساء، وبالإجمال شهدت اليد العاملة النسائية اضطرابات أكثر من اليد العاملة الرجالية. فالوظائف الجديدة تتطلّب كفاءات أكثر من الوظائف القديمة والمرأة أقل حظوة بسبب فرص التدريب المحدودة المتاحة لها مقارنة بتلك المتاحة للرجل.

معظم الدراسات المتعلّقة بحاجات وتطلّعات المرأة تحدّد إنتاج العائدات كحاجة أساسية، ما يؤدّي إلى زيادة الاهتمام المولى لدور المرأة المتعهدة في الشركات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الرسمي وفي الشركات الصغيرة في القطاع الموازي. هنالك مبادرات عديدة جارية حالياً لتحفيز مشاركة المرأة في هذه الشركات. معظم العناصر التي تسهّل هذه المشاركة لا ترتكز على العلوم والتكنولوجيا ولكنها تُعنى بشكل متزايد بالنفاذ إلى التسليف وإلى مصادر أخرى ضرورية. إلاّ أنّ التدريب التقني والتدريب على إدارة الأعمال بالإضافة إلى تكنولوجيات المحلية والأخرى الجديدة ـ خاصة التدريب على التسويق وإدارة المعلومات والتكنولوجيا ـ كلها تُشكّل عناصر مهمة تؤثر في نجاح هذه الشركات.

تختلف تأثيرات التغيُّرات التكنولوجية في حياة الرجال والنساء. تارةً يستفيد الرجال من التغيّرات وطوراً النساء. وبالتالي نستنتج أن دراسة تقييم طبيعة التأثيرات وفقاً للجنس يجب أن ترافق تطوّر كل التكنولوجيات الجديدة. هذا الإجراء سيسمح بوضع سياسات دعم قد تخفّف من التأثيرات السلبية لدى الأطراف الأقل حظوة.

إن كان هدف السياسات العلمية التكنولوجية أن ترفع إلى أقصى حدّ الفوائد التي تؤمّنها العلوم والتكنولوجيا لكل أفراد المجتمع، فعلى المسائل الأخلاقية أن تُشكّل جزءاً لا يتجزأ من عملية وضع السياسات. هذه هي الحالة بالأخص للمسائل المتعلقة بالتفرقة الجنسية، التي غالباً ما تنعكس على المناطق الريفية والمدنية وفي الدول الصناعية والنامية.

٤ ـ إجراءات التغيير:

إنّ إجراءات التغيير ضرورية وممكنة في آنٍ ويمكن أن تندرج في إطار سبع مسائل. كل قسم مما يلي سيطرح المسألة ويحدّد السياسات والبرامج التي على الحكومات الوطنية والهيئات العلمية والتكنولوجية أن تنظر في تطبيقها المحتّم. وقد كان المستحيل تقييم كلفة تطبيق هذه الإجراءات. بعضها سيكون سهلاً وغير مكلف والبعض الآخر سيتطلّب وقتاً ومالاً. على كل بلد أن يحدّد أولوياته الخاصة ويطبّق الإجراءات القادرة على تطبيقها وفقاً لوضعه المالي.

المسألة الأولى: المساواة بين الجنسين في تعليم العلوم والتكنولوجيا:

إنّ عدد الفتيات اللواتي يتبعنَ تعليماً منتظماً أقل من عدد الصبيان، وعندما يتبعنَ هذا التعليم، تلقى نسبة أقل منهنّ تدريباً في العلوم والتكنولوجيا. هذا يحدّ من الفرص المتاحة للفتيات والنساء لتلبية حاجاتهنّ الأساسية وتحسين مستوى معيشتهنّ ومعيشة عائلاتهنّ، والنفاذ إلى الوظائف وإنشاء المؤسسات أو اكتساب المهارات الضرورية للمواطنية. هذا يحرم البلد كذلك من مساهمة سكان موهوبين جداً. وأما العوائق الإضافية التي على الفتيات اللواتي يردنَ تلقي

تدريب علمي وتكنولوجي أو يواجهنها، فيجب أن تُلغى. نوصي بالتغييرات التالية:

أ. المساواة في النفاذ:

إعطاء الصبيان والفتيات الفرص ذاتها لتلقي تعليم منظّم.

ب. المساواة في الفرص داخل المدرسة:

- الحرص على أن يتعلّم الصبيان والبنات كافة الكتابة والقراءة ويتلقوا تعليماً أساسياً في العلوم والتكنولوجيا.
- التأكد من أنّ للصبيان والفتيات فرصاً متساوية في النفاذ إلى البنى التحتية والمختبرات والمعدات في المدارس.
- التأكد من أنّ المواد التربوية في العلوم والتكنولوجيا تُعزّز المساواة بين الجنسين باستخدام اللغة والمعاونات البصرية الملائمة. ويجب أن تصوّر هذه المعدات بقدر الإمكان الصلة بين الموضوع المعالج والحياة اليومية للفتيات والصبيان.
- توسيع تعليم العلوم ليشمل عناصر تتعلّق بالمخلّفات الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية للعلوم والتكنولوجيا.
- الاعتراف بأهمية التدريب الخاص الذي بإمكان المعلّمات إعطاؤه في العلوم والنماذج التي يمكنهنَّ تمثيلها وتقديم مكافآت للواتي يخصصن وقتاً طويلاً لهذا النشاط.

ج. إمكانيات التعليم عن بُعد وإعادة الادماج في المدرسة:

- تقديم فرص عديدة لإعادة الادماج في المدارس خاصة للأمهات الشابات (في بعض الثقافات تشكّل الزيجات المبكرة والحمل لدى المراهقات الأسباب الرئيسية لترك الفتيات المدرسة).

- تقديم برامج تعليم في مناطق مختلفة وفي ساعات مرنة للسماح للمزيد من التلاميذ وخاصة الفتيات، بتلقي معارف علمية.
- إطلاق مبادرات جديدة لتعليم العلوم والتكنولوجيا، كالتعليم عن بُعد باستخدام التقنيات القديمة والجديدة إلى أقصى حدّ (مثلاً الراديو ووسائل الإعلام المتعددة).

المسألة الثانية: إزالة العوائق التي تمنع المرأة من متابعة حياة مهنية في العلوم والتكنولوجيا:

في العديد من الدول، تتابع قلة من النساء حياة مهنية في العلوم والتكنولوجيا. إضافة إلى النواحي المتعلّقة بالإنصاف، لا يمكن لأي بلد أن يسمح لنفسه بخسارة نصف موارده البشرية الخلاّقة والمبدعة. والعوائق التي تمنع المرأة من مزاولة مهن علمية وتكنولوجية بشكل أكبر يجب مراجعتها وإلغائها.

نوصي بالتغيُّرات التالية:

أ. إجراءات دقيقة تستهدف كل أرباب العمل:

يتعلّق الأمر بصورة خاصة بأنماط سلوك عامة وبسياسات تسمح بالاستجابة للحاجات المهنية والشخصية والعائلية لكل العمال والتأكد من أنّ هؤلاء قادرون على إقامة توازن بين مسؤولياتهم العائلية وموجباتهم المهنية وإتقانهم المهني.

لذا نقترح التغييرات التالية:

- إجراءات خاصة بالعمل: دوام عمل متقلب، العمل عن بُعد، تقاسم المناصب وإقامة دور حضانة في أماكن العمل.
- إجازة الأمومة والأبوّة: معايير وإجراءات العمل والترقية تسمح للمعنيين بتولي مسؤولياتهم العائلية بحيث أنّ إجازات الأمومة أو الأبوة وإجازات الوالدين لا تهدّد تقدّمهم المهني.

- التزام بالعمل، والترقية والإتقان المعني للمرأة في العلوم والتكنولوجيا، مع أخذ مبدأ الجدارة بعين الاعتبار.
- اعتماد سياسات ضدّ التمييز والتحرّش في مكان العمل.

ب. سياسات حكومية:

- تخفيف الضرائب لنفقات رعاية الأولاد، قانون الإنصاف في الأجور، قوانين ضد التمييز، توجيهات حول جمع الاحصاءات المصنّفة وفقاً للجنس، تأسيس مراكز خبرات حول مكان المرأة في العلوم والتكنولوجيا؛ زيادة عدد النساء المعيّنات في هيئات استشارية صانعة للقرار.

ج. مبادارات حول الجامعات وشبكة التعليم:

إنشاء شبكات للعالمات والمهندسات؛ تحسين برامج التدريب الخاص، والنماذج والتوجيه المهني؛ تخفيف معايير الأداء لمساعدة المرأة على تولي أدوارها ومستؤولياتها العائلية؛ حصص إعادة التدوير ومنح دراسية لإعادة الادماج المهني للنساء اللواتي يحترفنَ مهناً في العلوم.

المسألة الثالثة: العلوم في خدمة المجتمع:

معظم المحترفين في مجال العلوم والتكنولوجيا لا يعرفون جيداً حاجات المجتمع الذي يعيشون فيه وتأثيرات عملهم في هذه الحاجات. كما أنّ المواطن ليس على اطلاع جيد على مدى إمكانية تلبية هذه الحاجات بفضل العلوم والتكنولوجيا. فالطبيعة التفاوتية لحاجات الرجال والنساء وتأثيرات العلوم والتكنولوجيا في حياتهم لا يعترف بها كفاية المحترفون في مجال العلوم والتكنولوجيا والمواطن.

نوصي بالتغييرات التالية:

- تحسين آليات صنع القرار في المجتمع العلمي لتكون الطبيعة الاختلافية لحاجات الرجال والنساء وأهداف المجتمع محدّدة بشكل جيد من خلال

الأخذ بآراء المستخدمين النهائيين، الرجال والنساء. استخدام تقنيات صنع القرار، كتقييم التكنولوجيات وتحليل الإطار القراري، التي تُظهر تأثيرات القرارات في الرجال والنساء.

- تشجيع الأطراف السياسية والحكومات على أن تشرح بشكل أفضل في برامجها كيف تنوي استخدام العلوم والتكنولوجيا للاستجابة بشكل منصف للحاجات الأساسية للنساء والرجال.

- تشجيع وسائل الإعلام على رعاية برامج شعبية في العلوم خاصة من خلال إعداد تقارير مصوّرة حول إمكانية أن يخدم العلماء مصالح المجتمع ويلبّو الحاجات الأساسية للناس وحول تأثيرات العلوم في حياتهم وخاصة التأثيرات المختلفة للعلوم والتكنولوجيا عند الرجال والنساء.

- دعم المنظمات غير الحكومية التي تهتم بمكانة المرأة في العلوم والتكنولوجيا في خدمة التنمية.

المسألة الرابعة: جعل عملية صنع القرار في العلوم والتكنولوجيا أكثر مراعاةً للتمييز الجنسي:

الهيكليات والعمليات القرارية الموجودة المرتبطة بالعلوم والتكنولوجيا في خدمة التنمية لا تأخذ تلقائياً بعين الاعتبار الحاجات والتطلعات الخاصة بالرجال والنساء. فحاجات ومصالح النساء تُهمل نسبياً.

نوصي بالتغييرات التالية:

- زيادة عدد النساء في الهيئات الاستشارية وصانعة القرار في العلوم والتكنولوجيا؛ تحديد أهداف مرفقة بسجلات استحقاقات، واستراتيجيات لتمثيل المرأة في هذه الهيئات.

- إقامة قواعد بيانات حول النساء المحترفات بهدف تزويد المؤسسات باحتياط أسماء نساء مؤهلات يمكن النظر في ترشيحهنّ لتعيينهنّ في هيئات صنع السياسات.

- إفهام أصحاب القرار مدى تأثيرات قراراتهم لدى الرجال والنساء عبر برامج تدريب صريحة.
- إشراك المستخدمين النهائيين، الرجال والنساء كذلك في تحديد الأولويات في مجال الأبحاث إضافة إلى تصميم وتطبيق برامج تكنولوجية وتنموية، مع إيلاء اهتمام خاص لمشاركة المرأة.

قبل إطلاقها، إخضاع كل برامج التنمية المرفقة بمكوّن علمي وتكنولوجي هام لتحليل للتأثيرات وفقاً للنوع الاجتماعي؛ يجب أن يشكّل هذا التحليل جزءاً من تصميم ومراقبة وتقييم البرامج؛ وأما تقنيات تقييم التكنولوجيات وتحليل الإطار القراري فيجب أن تتضمّن ناحية مرتبطة بالتفرقة الجنسية.

- على الحكومات أن تؤسّس مراكز خبرات حول دور المرأة في العلوم والتكنولوجيا من شأنها إعطاء النصح للوزارات وغيرها من الهيئات الحكومية، وتسهيل جلسات التدريب، ومراقبة تطبيق استراتيجيات حكومية تستهدف المرأة والعلوم والتكنولوجيا، وتقديم الحسابات.

المسألة الخامسة: صِلات وثيقة أكثر بالمعرفة المحلية:

لا تأخذ العلوم والتكنولوجيا المعاصرة بعين الاعتبار قدرة المعرفة المحلية بشكل كافٍ، خاصة لدى النساء، في تصميم وتطبيق برامج التنمية. يجب إيجاد وسائل تفاعل جديدة بين النظامين ليتمكن كل فرد من الاستفادة مما يقدّمه الآخر. فالمعرفة المحلية نادراً ما تدوَّن وهي بالتالي على وشك الزوال.

نوصي بالتغييرات التالية:

- أن يُؤمِّن الحفاظ على المعرفة المحلية بإيلاء اهتمام خاص لمعرفة المرأة.
- أن تأخذ هيئات التنمية بعين الاعتبار مساهمة المعرفة المحلية من خلال الاعتراف بالطبيعة التفاوتية لمعارف الرجال والنساء.
- العمل بنشاط أكبر على إيجاد وسائل لتحفيز التبادلات بين المعرفة والتكنولوجيا المعاصرة من جهة، ومن جهة أخرى بين المعرفة

والتكنولوجيا التقليدية للتبادلات والتي تكون مفيدة للرجال والنساء في المناطق الريفية.

- أن تنظر الهيئات التي تهتم بدراسة وتعزيز حقوق الملكية الفكرية، في قدرة النظام الحالي على حماية المعرفة المحلية لدى المجتمعات، مع إيلاء اهتمام خاص لمعارف النساء؛ حين تستغل الهيئات الخارجية هذه المعرفة لغايات مربحة، يجب وضع آليات للتعويض للرجال والنساء في المجتمعات التي تتأتى منها المعرفة.

المسألة السادسة: مسائل أخلاقية في العلوم والتكنولوجيا:

إنّ المسائل الأخلاقية المتعلقة بالأبحاث العلمية وبتطبيق النتائج تتضمّن عادةً ناحية متصلة بالتفرقة الجنسية التي لم تتّم معالجتها أو الاعتراف بها بشكل كافٍ. نوصي بالتغييرات التالية:

- على الهيئات العلمية الوطنية والدولية، الحكومية وغير الحكومية، أن تُعدّ معاهدات أو إعلانات أو قوانين سلوك دولية تُحدّد بكل وضوح الممارسة المقبولة بالنسبة إلى الأبحاث ضمن مجال مسؤولياتها وفي تطبيق النتائج. يجب إصدار هذه الوثائق على صعيد واسع.
- على الحكومات الوطنية أن تُحدّد إن كانت القوانين ضرورية لضمان احترام قوانين السلوك هذه. مثلاً في حالة استخدام الإجراءات التقنية لتحديد جنس الجنين بهدف إحداث إجهاض عندما يكون الجنين أنثى، اتخذت الحكومات إجراءات لتشريع حدود الممارسة المقبولة. كما نُدرج على سبيل المثال فحوصات كشف تعاطي المخدرات في المجموعات الأقل حظوة، وخاصة النساء، واستغلال المعرفة المحلية لغايات تجارية من قبل هيئات خارجية دون أيّ اعتراف أو تعويض ملائم.
- لتحديد مسائل أخلاقية ترتكز عليها التوجيهات وقوانين السلوك، يجب استشارة الأشخاص المعنيين والمستخدمين النهائيين.

المسألة السابعة: تحسين جمع البيانات المصنّفة وفقاً للجنس لأجل أصحاب القرار:

لا تتوافر بيانات كثيرة على الصعيدين الدولي والوطني حول وجود الرجال والنساء في التعليم وفي المهن العلمية والتكنولوجية. وليس هنالك بعد وسيلة نظامية أو منسّقة تسمح بتأمين جمع منظم للبيانات المصنّفة وفقاً للجنس في العلوم والتكنولوجيا. كما أنه لا تتوافر بيانات كثيرة حول تأثيرات التغييرات التقنية في حياة الرجال والنساء. نوصي بالتغييرات التالية:

- على الأمم المتحدة، ربما تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (الأونيسكو)، أن تنظم اجتماعاً دولياً للإحصائيين والأخصائيين في العلوم والتكنولوجيا ووضع المرأة، لتحديد الاحصاءات الحاسمة التي يجب الحصول عليها بغية وضع سياسات وتصميم مراكز خبرات وتأسيس آليات تنسيق وتعاون. يجب الاتفاق على وسائل ومقاربات مشتركة للتمكّن من إجراء مقارنات ما فوق الثقافية لفترة معينة وضمان الاستخدام الأكثر عقلانية للموارد.

- على الحكومات الوطنية والأمم المتحدة مراجعة طرق جمع البيانات للتأكد من أنّ الاحصاءات المصنّفة وفقاً للجنس تُجمع بشكل تلقائيّ ونظاميّ، في ما خصّ معدلات المشاركة والتأثيرات الاختلافية. على هذه الهيئات تنسيق جهودها لضمان جمع البيانات المكمّلة بطرق مشتركة.

- يجب وضع البيانات التي تجمعها الحكومات الوطنية بتصرّف الهيئات المحلية والدولية لضمان استخدامها الأقصى في صياغة السياسات والبرامج، وجمعها على الصعيدين الإقليمي والدولي.

- على الهيئات العلمية والجامعات والمدارس جمع بيانات منسابة مصنّفة وفقاً للجنس.

خاتمة:

وفي الختام نودّ التأكيد أن التنمية لا تتمّ إلاّ عندما تصبح العلوم جزءاً لا يتجزأ من الثقافة وأنظمة القِيم التي تحكم مجتمعاً ما. إلاّ أنه يبدو لنا في دولنا أننا نسينا كلياً إعطاء العلوم والتكنولوجيا المكانة التي تستحقها. والأسباب العميقة لنسيان الأبعاد العلمية والتكنولوجية تعود بصورة خاصة إلى:

١. غياب سياسة واستراتيجيات علمية وتكنولوجية ونقص في الاندفاع للاستثمار في الأبحاث العلمية.

٢. عدم جدوى وفاعلية نماذج التنمية المعدّة والمعتمدة.

٣. مستوى الأميّة المرتفع.

٤. عقبات اجتماعية وثقافية خاصة بكل بلد والتي تشكّل وتحدّ من استعمال واعتماد تكنولوجيا المعلومات.

ولضمان مشاركة أفضل للمرأة، يجب على حكومات بلادنا العمل بنشاط على تحقيق الأهداف التالية:

١ ـ تأمين تعليم أساسيّ للجميع، خاصة تعليم المعارف العلميّة والتكنولوجية الرئيسية، ليتمكّن كل الرجال والنساء من استخدام العلوم والتكنولوجيا بشكل فعّال لتلبية حاجاتهم الأساسية.

٢ ـ العمل على نيل الرجال والنساء فرصاً متساوية لتلقّي تدريب متقدّم في العلوم والتكنولوجيا ومتابعة حياة مهنية كخبراء في التكنولوجيا وكعلماء.

٣ ـ التوصّل إلى المساواة بين الجنسين في المؤسسات العلمية والتكنولوجية بما في ذلك هيئات صنع القرار.

٤ ـ التأكد من أنّ حاجات الرجال والنساء وتطلّعاتهم تؤخذ بعين الاعتبار في وضع أولويات الأبحاث وفي تصميم ونقل واستخدام التكنولوجيات الجديدة.

٥ ـ العمل على تمكّين الرجال والنساء كافة من النفاذ بمساواة إلى الاستعلامات والمعارف التي يحتاجون إليها لتحسين مستوى ونوعية حياتهم، وخاصة إلى المعارف العلمية والتكنولوجية.

٦ ـ الاعتراف بأنّ المعرفة المحلية، عند الاقتضاء، مع أخذ الفروقات بين معارف الرجال والنساء بعين الاعتبار قد تشكل مصدر للعلوم والتكنولوجيا المعاصرة بالإضافة إلى مساهمة قيّمة في التنمية البشرية المستدامة.

٧ ـ التعهد على ضمان استخدام التكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة فعّالة لتحقيق أهداف الألفية التنموية.

أما الاستراتيجيات المفترض اعتمادها لتحقيق هذه الأهداف والتي هي رهن بالوضع الوطنّي الخاص لكل دولة نلخّصها كالتالي:

١. أن تؤسّس كل دولة لجنة خاصة تكون مسؤولة عن مراجعة الوضع القومّي لمكان وموقع المرأة من العلوم والتكنولوجيا لتصميم خطط عمل بغية تحقيق الأهداف الآنفة الذكر.

٢. أن تتشكّل هذه اللجان بتمثيل منصف بين الرجال والنساء.

٣. أن تُنشر تقارير الدول حول التقدّم المحرز نحو تحقيق الأهداف بصورة دوريّة.

وفي هذا الإطار يفترض على الهيئات المانحة أن تلحظ ضمن استرايتجياتها الدعم المالي والتقني لمساعدة الدول لتطبيق توصيات لجانها الخاصة بالمرأة والعلوم والتكنولوجيا.

REFERENCES BIBLIOGRAPHIQUES

1 - **AMABELE B.** *Les systèmes d'innovation à l'herue de la globalisation, Economica,* Paris 1991.

2 - **ARROW K,** De la ratinalité de soi et ded autres dans un systéme économique, in *Théore de l'Information et des organisations,* Edité et présenté par Thierry Granger, Dunid, Paris 2000.

3- **ARTUS P.** *la nouvelle économie,* Repères, La découverte, Paris 2000.

4- **BROUSSEAU, Eric,** «Intermédiation par les réseaux: quelles institutions?» in *Mutations des Télécommunications, des Industries et ses Marchés,* E. Brousseau, P. Petit et Denis Phan org., ENSPTT/ Economica, Paris, 1996.

6- **CURIEN Nicolas,** *Economie des réseaux,* La Découverte, Paris, 2000.

7- **FLISHY, Patrice,** les logiciels libres: un modèle fécond, 2001 Bogues, Globalisme et pluralisme, Montréal, avril 2002.

8- **FORAY, Dominique,** *L'économie de la connaissance,* la Découverte, Paris 2000*

9- **FORAY D, MAURESSE J,** *Innovations et performances des firmes,* Editions del l'EHESS, Paris, 1999.

10 - **GARNHAM, Micholas,** «La théorie de la société de l'information en tant qu'idéologie: une critique», in *Réseaux volume 18 n. 101/2000,* Hermés Sciences, Paris 2000.

11 - **HERSCOVICI A.,**

- Economie de la culture et de la communication, L'Harmattan, Paris 1994.

- Economie des réseaux et structuration de l'espace: pour une Economie de la Culture et de la Communication. *Sciences de la Société,* Toulouse, v. 40, 1997.

12 - **Industrial and Corporate Change,** numéro spécial sur *L'économie de la connaissance,* volume 9, n. 2, 2002.

13 - **KATZ M.L. and SHAPIRO C.,** «Network Externalities, Competition and Comptability», in *American Economic Review,* vol. 75. n. 3, 1985.

14 - **KAUL I., GRUNBERG I. STERM M.,** *Les biens publics à l'échelle mondiale,* Dirigé par I. Kaul, I. Grunberg, M. Stern, PNUD/Oxford University Press, 1999, Résumé.

15 - **Organisation Mondiale da Propriété Intellectuelle (OMPI),** *Propriété Intellectuelle, Ressources Génétiques, Savoirs Traditionnels et Folklore,* site da OMPL.

16 - **POLANYI K.,** la *Grande transformation. Aux origimes politiques et économoques de notre temps,* Editions Gallimard, Paris, 1983.

17 - **QUEAUD, Philippe,** les termes inégaux de l'échange électronique, *Le Monde Diplomatique,* Février 1999.

18 - **RALLET, Alain,** «A teoria das convençoes segundo os economistas» in *Nexos vol I-N. 2,* dezembro de 1999, Salvador.

19 - **Rapport OCDE,** *Société des savoire et gestion des connaissances,* Paris, 2000.

20 - **Rappor OCDE,** *les villes te les régions dans la nouvelle économie apprenante,* Paris, 2001. (Consultable sur http://www1.oecd.org/publications/e-bool/9601022E.PDF).

21 - **Rapport OCDE,** *L'économie fondée sur le savoir,* Paris, 1999.

22 - **Revue d'Ecomomie Industrielle,** numéro spécial sur *l'économie de la connaissance,* n. 89, 1999.

23 - **Revue d'economie Industrille,** numéro spécial sur *l'innovation et les brevets,* n. 99, 2002.

24 - **Revue Internationale des Sciences Sociales,** numéro spécial *«La société du savoir»,* n. 171, 2002.

25 - **ROMER Paul,** Endogenous tecnologicl chang, *Journal of Polotocal Economy,* v. 98, n. 5, 1990.

26 - **STIGLITZ J.,** La connaissance en tant que biens public mondial, in *Les biens publics à l'échelle mondiale,* Dirigé par I. Kaul, I. Grunberg, M. Stern, PNUD/Oxford University Press, 1999.

27 - **SY Habib,** Les communications mondiales pour un monde plus équitable, in *Les biens publics à l'échelle mondiale,* Dirigé par I. Kaul, I. Grunberg, M. Stern, PNUD/Oxford University Press, 1999.

28 - **WOLTON, Dominique,** *Internet et après? Une théorie critique des nouveaux medias,* Champs Flammarion, Paris 2000.

طرابلس القديمة: الاقتصاد في المجتمع

عاطف عطيّه(*)

البحث في الوضع الاقتصادي لمنطقة مأهولة بالسكان من خلال عينة في حدود الألف شخص أجابوا عن أسئلة محدّدة، فيه الكثير من المحاذير. ذلك أنّ الأسئلة المتعلقة بالدخل تظهر وكأنها تريد كشف المستور لعائلات تعرف تماماً ما يمكن أن تخبئه هذه الأسئلة، وما يمكن أن تكشف عنه مهما حاول المحقّقون طمأنة المستجوبين بأنّ ما يصرحون به لا يستعمل إلاّ في التحليل العلمي وفي معرفة كيف يعيش الناس، وفي أي مسار يمكن وضع نمط حياتهم على وجوهه كافة، لا على المستوى الاقتصادي فحسب. وعدم استجابة المستجوبين، أو تحفظهم، مشروع. ذلك أن خوفهم ورهبتهم متأتيان من إمكانية تنظيم شؤون الضرائب، في زمن يعرف الناس تماماً أن مسؤولي المالية العامة يفتشون عن أي مصدر لتموين خزينة أصابها الخواء الكامل، أو كاد، مع تراكم تصاعدي لدين عام لا يعرف المسؤولون كيفية سداد فوائده. ويتناغم هذا التوجه مع توجه آخر يطمع في الحصول على مساعدات من متموّلين دخلوا حديثاً إلى معترك الحياة السياسية من باب المال، وباسم مساعدة المحتاجين الخارجين حديثاً من مخالب حرب ضروس لم تبق على شيء يفيد في الحاضر والمستقبل. وفي كلتا الحالتين، يجد المستجوب نفسه في تصريحه عن دخله، أو عن مصادره المالية، في أدنى الحدود الممكنة. وهي حدود لا يمكن أن تقنع المحقّق، ولا المحلّل، أو حتى القارئ لهذا التحليل. ذلك أنّ المقارنة بين موجودات المنزل والدخل، أو بين العائلة ودخلها، يبيّنان مدى التفاوت بين الدخل والاستهلاك، ويفتح المجال واسعاً للتخمين، والتحليل المبني عليه في كيفية تفسير الفرق، أو في تظهير المصادر التي تغذي مداخيل هؤلاء دون أن تكون منظورة، أو مصرحاً عنها.

(*) معهد العلوم الاجتماعية، الفرع الثالث.

هنا لا بدَّ من البحث في مفهوم الفقر، وفي كيفية تمظهره في حياة الناس وفي نمط معاشهم. وإذا كان الفقر في مفهومه العام يدور حول الحرمان النسبي لفئة معيّنة من فئات المجتمع، فهو في مفهومه الدقيق «عدم القدرة على تحقيق الحدّ الأدنى من مستوى المعيشة»[1]، وإن كان في تعبيري الحدّ الأدنى ومستوى المعيشة شيء من النسبية في المكان والزمان. وفي كل حال يبقى مفهوم الفقر مرتبطاً بمكوّنيه الأساسيين، مستوى المعيشة والحق في الحصول على حدّ أدنى من الموارد الذي يرتكز على الدخل وعلى القدرة على الحصول على هذه الحاجات الأساسية. وبناء عليه يمكن اعتبار الفقر «عدم القدرة على تحقيق معيّن من المعيشة المادية يمثّل الحدّ الأدنى المعقول والمقبول في مجتمع ما من المجتمعات في فترة زمنية محدّدة»[2].

لا شك أنّ ثمة طُرقاً عديدة يسلكها الناس في تدبير شؤون حياتهم اليومية. فالمجال داخل الأسواق القديمة، وفي التبانة، يمكن بذاته أن يكون مصدر عيش يومي لحياة تتسم بالتكيف، وبرد فعل للفقراء مؤات ومتناسب مع مكانتهم الهامشية في المجتمع. يتمظهر ذلك في نمط حياة يتسم بمواصفات ثقافة محدّدة يبتدعها الفقراء في أي مكان من العالم، وخصوصاً في أجواء المدن التي تتصف بالفردانية، على الأقل في تدبير شؤون العيش وحياة الكفاف. أسس للنظر في هذا النمط أوسكار لويس في كتابه «ثقافة الفقر»[3]. وتتابعت من بعده دراسات تبحث في هذه الثقافة باعتبارها معبّرة عن قِيم فرعية داخل المجتمع بل باعتبارها

---

(١) هذا التعريف صاغه البنك الدولي في «تقرير عن التنمية في العالم»، مؤسّسة الأهرام، ١٩٩٠، القاهرة، ص ٤١.

(٢) عبد الرزاق الفارس، «الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي»، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١، بيروت، ص ٢١.

(٣) أوسكار لويس، مقتطفات من كتابه «ثقافة الفقر»، في: ج. تيمونز روبرتس وأيمي هايت (محرران)، «من الحداثة إلى العولمة»، الجزء الأول، عالم المعرفة، عدد ٣٠٩، الكويت، ص ١٦٩ ـ ١٧٠. نقلته إلى العربية سمر الشيشكلي، والعنوان الأصلي للكتاب هو:

ROBERTS J. Timmon, HITE Amy, «From modernization to globalization», Blackwell publishers, 2000, USA.

نمط حياة لكثير من المجتمعات ظهر أنّ لها مشكلة نمو بسبب القِيم التقليدية وأنماط السلوك التي تعرقل عمليات التقدّم الاجتماعي[١].

هذا النمط من الحياة الذي يعمل على تدبير شؤون الناس ومعيشهم اليومي، يحفظ لثقافة الفقر أهميتها إن كان بالنسبة لتدبير الدخل اليومي، أو في الطريقة التي بواسطتها تدار عناصر الاستهلاك اليومي بأدنى التكاليف الممكنة، بالإضافة إلى تدبير شؤون الاستهلاك الأخرى حسب تسلسل أولوياتها، وصولاً إلى مناسبات محدّدة يمكن أن تندرج تحت عنوان الفرصة الذهبية التي تسمح للكثيرين من محدودي الدخل أن ينهضوا موقتاً إلى مستوى خط الفقر من حيث هو «محاولة منهجية لوضع تقدير كمي لما يطلق عليه الحاجات الأساسية للإنسان، الغذاء والملابس والسكن والنقل»[٢]، من حيث هو تقدير مرتبط بمستوى المعيشة في المكان والزمان أيضاً؛ أو يتجاوزوه صعوداً. وهي الفرصة التي تتيحها عادات وتقاليد وتكاليف شرعية إسلامية تفصح عنها فريضتا الزكاة والفطرة بالشكل الذي تتوارثه المدينة وتنقله عن عصور سبقت، وبإجراءات معروفة ومنتظرة يقوم بها المتموّلون من أهالي المدينة بتحديد ما عليهم تخصيصه من أرباحهم ليوزع على الفقراء بالأسماء والعناوين التي يعرفها جيداً متخصّصون بتوزيعها في أوقات محدّدة من السنة. بهذه الإجراءات، يفصح الدين عن نفسه في ممارسة اجتماعية تعزز التكافل والتضامن بين مسلمي المدينة، أغنياءهم وفقراءهم، من ناحية تطبيق الأوامر الشرعية المحدّدة «بالزكاة»، وإعادة التماسك واللحمة بين أقرباء العائلة الواحدة، من ناحية دعم الأغنياء للفقراء مادياً، تطبيقاً للأوامر الشرعية باسم «الفطرة»[٣].

---

(١) المرجع نفسه، ص ١٧٠.

(٢) عبد الرزاق الفارس، «الفقر وتوزيع الدخل»، مذكور سابقاً، ص ٢٤. وللتفصيل حول خط الفقر وقياسه ومؤشراته، أنظر المرجع نفسه، ص ٢٤ ـ ٢٧.

(٣) حول موقع هذين المفهومين الشرعيين في القرآن، انظر محمد جواد عبد الباقي، «المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم»، المكتبة الإسلامية، ١٩٨٢، استانبول، ص ٣٣١ ـ ٣٣٢، ٥٢٢ ـ ٥٢٣؛ وحول بيت الزكاة، انظر محمد علي ضناي، أكرم عويضة، «معالم مدينة في القرن العشرين»، دار الإيمان، ١٩٩٦، ص ٢٠٧ ـ ٢١٧.

هذه الطريقة لا تزال معتمدة في إعادة توزيع الثروة، أو جزء منها على الأقل، باسم الشرع الديني، ومتبعة منذ القدم. إلاّ أنّ «بيت الزكاة» عَصْرَنَ طريقة توزيع أموال الأغنياء على الفقراء باعتماد المؤسّسة بدل الأشخاص في عملية التوزيع. فنقل، بذلك، العلاقة من الحالة الشخصانية إلى الحالة التجريدية، باعتباره مؤسّسة أهلية غير حكومية. ومع ذلك، بقي التوزيع، وفي جزء كبير منه، محافظاً على آليته، إن كان من جهة تعيين المستفيدين من قبل المكلفين، دافعي الزكاة أو الفطرة، أو كان من جهة المستفيدين إذا أرادوا معرفة مصدر المال. وزاد من أهمية المال، كمورد أساسي للفقراء، ما أضيف إليه من أموال توزع مباشرة باسم السياسيين، أو الطامحين إلى لعب دور سياسي في المدينة. وهؤلاء يدركون تماماً أهمية المال في حشد المؤيدين.

ما خلفته هذه الطرق في توزيع المال، شرعية كانت، أو سياسية، أو حتى خيرية ـ اجتماعية، كان باعتقادنا ذا تأثير سلبي على الناس، وإن كان هذا المال يقضي حاجات ملحة. ذلك أنّ هذه الطرق وإن كانت ذات أساس ديني أو سياسي، أو خيري، مبنية على الإحسان والبر بالفقراء، فقد عملت على ترسيخ ثقافة الفقر، وعلى استمرارية هذه الثقافة وانتقالها من الآباء إلى الأبناء، مع ما تفرضه هذه الاستمرارية من خنوع واستسلام للواقع، ومن ترسيخ الإيمان المطلق بالقدرية وانقياد لأصحاب النعمة باسم الدين، وما تؤمّنه من تبعية للمتمولين الطامحين للعب دور عام في المدينة باسم السياسة. وهذا كله يؤدّي إلى ترسيخ ثقافة الفقر. وهي الثقافة الأخطر بكثير من الفقر ذاته[1]. ومن المظاهر القاسية لثقافة الفقر فقر الثقافة وتعميم الجهل[2]، وبالتالي، استمرارية الفقر وتسويغه، ورده إلى مصادر غيبية، إيمانية، تؤمّل الفقير بغنى أبدي لا يفنى في الحياة القادمة.

---

(١) روبرتس وهايت، «من الحداثة إلى العولمة»، مذكور سابقاً، ص ١٧٧.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٧٨.

١ ـ مواصفات العينة

كان مجمل الاستمارات التي خضعت لعملية التحليل والتفسير ١٠٢٠ استمارة تبيِّن الحالة الاقتصادية لسكان الأسواق الداخلية ومنطقة التبانة. وهي موزعة على ٥٢٠ استمارة للأسواق و٥٠٠ استمارة للتبانة. وقد توزعت الأجوبة كما يلي:

١ ـ ١ ـ توزع الإجابات حسب الجنس

بلغ عدد المستجوبين الذكور في منطقة الأسواق ٣٠٧ بنسبة ٥٩٪، وعدد الإناث ٢١٣ بنسبة تقارب ٤١٪. أما عدد المستجوبين في منطقة التبانة، فقد بلغت ٢٥٨ ذكراً، أي ٥١,٦٪، ٢٤٢ أنثى بنسبة ٤٨,٤٪.

جدول رقم ١ ـ الجنس

الجنس	الأسواق القديمة (العدد)	النسبة ٪	التبانة (العدد)	النسبة ٪
ذكر	٣٠٧	٥٩,٠٤	٢٥٨	٥١,٦٠
أنثى	٢١٣	٤٠,٩٦	٢٤٢	٤٨,٤٠
المجموع	٥٢٠	١٠٠,٠٠	٥٠٠	١٠٠,٠٠

أمّا بالنسبة لجنسية هؤلاء، فقد ظهر في الأسواق أنّ ثمة ٤٤٧ شخصاً لبناني الجنسية، أي بنسبة ٨٥,٩٥٪، و١٩ شخصاً سورياً بنسبة ٣,٦٥٪، و٤ فلسطينيين بنسبة ٠,٧٧٪، ولم يصرح ٥٠ شخصاً عن جنسيتهم. ولكن في كل الأحوال تبقى الأكثرية الساحقة من هؤلاء لبنانيين، مع افتراضنا أنّ الذين لم يصرحوا عن جنسيتهم غير لبنانيين، آخذين بعين الاعتبار مسألة التجنيس التي

كانت ولا تزال طازجة وخاضعة للأخذ والرد[1].

أمّا في منطقة التبانة، فظهر أنّ ٤٧٩ شخصاً من أفراد العينة، أي بنسبة ٩٥,٨٪ لبنانيون، بالإضافة إلى ١٧ سورياً بنسبة ٣,٤٪، وشخصين فلسطينيين بنسبة ٠,٤٪، وشخصين لم يحدّدا جنسيتهما بالنسبة الأخيرة ذاتها.

جدول رقم ٢ ـ الجنسية

الجنسية	الأسواق القديمة (العدد)	النسبة ٪	التبانة (العدد)	النسبة ٪
لبنانية	٤٤٧	٨٥,٩٦	٤٧٩	٩٥,٨
سورية	١٩	٣,٦٥	١٧	٣,٤٠
فلسطينية	٤	٠,٧٧	٢	٠,٤٠
لا جواب	٥٠	٩,٦٢	٢	٠,٤٠
المجموع	٥٢٠	١٠٠,٠٠	٥٠٠	١٠٠,٠

أمّا بالنسبة للانتماء الديني والطائفي في الأسواق، فظهر أنّ الذين ينتمون للطائفة السنيّة بلغوا ٤٩١ شخصاً بنسبة ٩٤,٤٢٪، و٥ علويين بنسبة ٠,٩٦٪، و١٢ أرثوذكسياً بنسبة ٢,٣١٪، و٥ موارنة بنسبة العلويين نفسها، و٢ من الشيعة، ولم يجب ٥ من المستجوبين عن هذا السؤال.

في التبانة، هبطت نسبة السنّة إلى ٩١,٢٪ بعدد ٤٥٦ صوتاً، وزادت نسبة العلويين إلى ٧٪ بعدد ٣٥ شخصاً، والموارنة ٦ بنسبة ١,٢٪، والشيعة ١ بنسبة ٠,٢٪. ولم يظهر أثر للأرثوذكس، وامتنع اثنان عن الإجابة.

---

(١) كان ثمة طعون ولا تزال في عدم أحقية الجنسية اللبنانية لكثيرين من الذين تجنسوا أخيراً (في بداية التسعينيات).

جدول رقم ٣ ـ الانتماء الطائفي

الطائفة	الأسواق القديمة (العدد)	النسبة ٪	التبانة (العدد)	النسبة ٪
سنّي	٤٩١	٩٤,٤٢	٤٥٦	٩١,٢٠
علوي	٥	٠,٩٦	٣٥	٧,٠٠
أرثوذكس	١٢	٢,٣١	٠	٠
ماروني	٥	٠,٩٦	٦	١,٢٠
شيعي	٢	٠,٣٨	١	٠,٢٠
لا جواب	٥	٠,٩٦	٢	٠,٤٠
المجموع	٥٢٠	١٠٠,٠٠	٥٠٠	١٠٠,٠

٢ ـ الدخل وأفراد الأسرة

٢ ـ ١ ـ في الأسواق

ندخل هنا في متاهة الدخل الذي يؤمّن، أو من المفترض أن يؤمّن، معيشة الأسرة. ونجد أن ثمة مبالغة ظاهرة في تخفيض قيمة الدخل لدرجة لا يمكن تصديقها، إلاّ إذا أدخلنا تحليل ثقافة الفقر وتأثيرها في استمرار معيشة الأسر المعنية. نلاحظ مثلاً أنّ ثمة ١١٠ أسر يقل دخلها عن ٣٠٠ ألف ليرة شهرياً، علماً أنّ ثمة ٩ أسر منها لديها ١٠ أفراد وأكثر، و٢٣ أسرة لديها ٧ ـ ٩ أفراد، إلخ... فكيف يمكن تصديق ذلك؟ وهل يمكن تفسيره خارج إطار الخوف من التصريح عن الدخل الحقيقي للأسباب التي ذكرناها سابقاً، ومن أجل زيادة احتمالات المساعدة المتأتية من المصادر المذكورة آنفاً؟

على أي حال، يبيّن لنا هذا الجدول أنّ ٢١,١٥٪ من الأسر تعيش من ٣٠٠ ألف ليرة شهرياً، و٣٢,٨٨٪ أي ما يعادل ١٧١ أسرة تعيش بدخل يتراوح

بين ٣٠٠ و٦٠٠ ألف ليرة، منها ١٦ أسرة لديها أكثر من ١٠ أفراد، و٤٠ أسرة لديها بين ٧ و٩ أفراد. كما يوجد ٢٠,٧٧٪ من الأسر تعيش بدخل يتراوح بين ٦٠٠ و٩٠٠ ألف ليرة شهرياً. وهذا يعني بشكل عام أنّ حوالي ٧٤٪ من سكان الأسواق لا يتجاوز دخلهم في كل الأحوال ٩٠٠ ألف ليرة. ولم يبق لمن تجاوز المليون إلاّ حوالي ٢٣٪. وإذا ضاعفنا هذه المداخيل بأية حجة كانت، يظل أكثر من ثلاثة أرباع سكان منطقة الأسواق تحت مستوى متوسط الدخل الشهري للأسرة في لبنان البالغ أكثر من مليون ونصف ليرة بقليل (مليون و٥٤٠ ألف ليرة) للأسرة ذات متوسط ٤,٨ أفراد[١].

٢ ـ ٢ ـ التبانة

في منطقة التبانة، الأمر يزداد سوءاً. ظهر أن ثمة ٢٧,٢٪ من الأسر تعيش بدخل لا يتجاوز ٣٠٠ ألف ليرة، ومن هؤلاء ٣٦ أسرة لديها ١٠ أفراد وأكثر. كما ثمة ٢٥,٨٪ تعيش بدخل يتراوح بين ٣٠٠ و٦٠٠ ألف ليرة، من هؤلاء ٢١ أسرة لديها ١٠ أفراد وأكثر. و٣٠,٢٪ من الأسر تدخّل بين ٦٠٠ و٩٠٠ ألف ليرة، ومن هؤلاء ٢٥ أسرة لديها ١٠ أفراد وأكثر. وهذا يعني أنّ ثمة ٨٣٪ من الأسر في منطقة التبانة لا يتعدى دخلها الشهري ٩٠٠ ألف ليرة.

هذا الأرقام مهما كانت المبالغة في تحديدها تبيّن حالة الفقر والحرمان التي تعيشها منطقتا الأسواق والتبانة. وإذا أردنا مقارنة هذه الأرقام مع ما أظهرته خارطة أحوال المعيشة في لبنان لتبيّن لنا ما يلي:

الأسر صاحبة الدخل الذي لا يتعدى ٣٠٠ ألف ليرة في الشمال هي ٨,٥٪ و١٧٪ لمن دخلها بين ٣٠٠ و٥٠٠ ألف ليرة. أمّا الأسر التي تدخّل أقل من

---

(١) انظر في هذا الخصوص، وزارة الشؤون الاجتماعية، مكتب الأمم المتحدة الإنمائي، «خارطة أحوال المعيشة في لبنان ١٩٩٨»، الطبعة الثالثة، ٢٠٠١، بيروت. حيث تبيّن أن أدنى مستوى لمتوسط الدخل الفردي هو في الشمال حيث متوسط عدد أفراد الأسرة هو ٥,٤ أفراد، ص ٤٢.

مليون و٢٠٠ ألف ليرة فتصل إلى حدود ٧٠٪. وهذا يعني في مطلق الأحوال أنّ منطقتي الأسواق والتبانة تتشابهان في أوضاعهما مع بقية المناطق بشكل عام، وإن أظهرتهما هذه الأرقام أكثر حرماناً وفقراً[١]. إلاّ أن المسألة تبقى دون خط الفقر؛ هذا إذا اعتبرنا أن المستوى الضروري لتلبية احتياجات المعيشة الأساسية تتراوح بين مليون و٢٣٠ ألف ليرة ومليون و٩٧١ ألف ليرة للأسرة التي يبلغ عددها شخصين إلى الأسرة المؤلفة من ٦ أشخاص، وبمتوسط عام لفئات الأسر بلغ مليون و٧٣٠ ألف ليرة[٢].

جدول رقم ٤/ ١ ـ الدخل وعدد أفراد الأسرة (الأسواق)

الدخل/ أفراد الأسرة	١ ـ ٣	٤ ـ ٦	٧ ـ ٩	١٠ وأكثر	المجموع
أقل من ٣٠٠	٢٣	٥٥	٢٣	٩	١١٠
٢٠٠ ـ ٦٠٠	٢٩	٨٦	٤٠	١٦	١٧١
٦٠٠ ـ ٩٠٠	٢٠	٤٧	٣٥	٦	١٠٨
٩٠٠ ـ ١٢٠٠	٥	٢٦	١٠	٧	٤٨
أكثر من ١٢٠٠	٩	٣٧	٢٣	٤	٧٣
لا جواب	٢	٤	٣	١	١٠
المجموع	٨٨	٢٥٥	١٣٤	٤٣	٥٢٠

(١) المصدر نفسه، ص ٤٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٣.

جدولا رقم ٤/ ١ ـ الدخل وعدد أفراد الأسرة، النسبة (الأسواق)

الدخل/ أفراد الأسرة	١ ـ ٣ (٪)	٤ ـ ٦ (٪)	٧ ـ ٩ (٪)	١٠ وأكثر (٪)	المجموع (٪)
أقل من ٣٠٠	٤,٤٢	١٠,٥٨	٤,٤٢	٢,٠٠	٢١,١٥
٣٠٠ ـ ٦٠٠	٥,٥٨	١٦,٥٤	٧,٦٩	٣,٠٨	٣٢,٨٨
٦٠٠ ـ ٩٠٠	٣,٨٥	٩,٠٤	٧,٠٠	١,٠٠	٢٠,٧٧
٩٠٠ ـ ١٢٠٠	٠,٩٦	٥,٠٠	١,٩٢	١,٣٥	٩,٢٣
أكثر من ١٢٠٠	١,٧٣	٧,١٢	٤,٤٢	١,٠٠	١٤,٠٤
لا جواب	٠,٣٨	٠,٧٧	٠,٥٧	٠,٢٠	١,٩٢
المجموع	١٦,٩٢	٤٩,٠٤	٢٥,٧٦	٨,٢٨	١٠٠,٠٠

جدول رقم ٤/ ٢ ـ الدخل وعدد أفراد الأسرة (التبانة)

الدخل/ أفراد الأسرة	١ ـ ٣	٤ ـ ٦	٧ ـ ٩	١٠ وأكثر	المجموع
أقل من ٣٠٠	١٦	٥٠	٣٤	٣٦	١٣٦
٣٠٠ ـ ٦٠٠	٢٠	٤٥	٤٣	٢١	١٢٩
٦٠٠ ـ ٩٠٠	١٨	٥٣	٥٥	٢٥	١٥١
٩٠٠ ـ ١٢٠٠	٥	٢٤	٢٣	٨	٦٠
أكثر من ١٢٠٠	٠	١	٥	٢	٨
لا جواب	١	٦	٦	٣	١٦
المجموع	٦٠	١٧٩	١٦٦	٩٥	٥٠٠

جدول رقم ٤/ ٢ ـ الدخل وعدد أفراد الأسرة، النسبة (التبانة)

الدخل/ أفراد الأسرة	١ ـ ٣ (٪)	٤ ـ ٦ (٪)	٧ ـ ٩ (٪)	١٠ وأكثر (٪)	المجموع (٪)
أقل من ٣٠٠	٣,٢٠	١٠,٠٠	٦,٨٠	٧,٢٠	٢٧,٢٠
٣٠٠ ـ ٦٠٠٠	٤,٠٠	٩,٠٠	٨,٦٠	٤,٢٠	٢٥,٨٠
٦٠٠ ـ ٩٠٠	٣,٦٠	١٠,٦٠	١١,٠٠	٥,٠٠	٣٠,٢٠
٩٠٠ ـ ١٢٠٠	١,٠٠	٤,٨٠	٤,٦٠	١,٦٠	١٢,٠٠
أكثر من ١٢٠٠	٠,٠٠	٠,٢٠	١,٠٠	٠,٤٠	١,٦٠
لا جواب	٠,٢٠	١,٢٠	١,٢٠	٠,٦٠	٣,٢٠
المجموع	١٢,٠٠	٣٥,٨٠	٣٣,٢٠	١٩,٠٠	١٠٠,٠٠

هذه الأرقام الخطيرة في دلالاتها تبيّن لنا الاحتمالات التي يمكن أن توجه الأسرة في الأسواق والتبانة لتأمين حاجياتها الضرورية التي لا يمكن أن تلبيها فئات الدخل المدونة في الجدولين ٤/ ١ و٤/ ٢. وإذا كانت المصادر غير المنظورة التي أتينا على ذكرها سابقاً يمكن أن تسد العجز، أو بعضاً منه على الأقل، فكيف يمكن إظهار تجليات الممارسة العملية لهذه الأسرة، أو لبعضها، في مواجهة قساوة الحياة، وضيق ذات اليد، وتأمين المتطلبات الضرورية للحياة اليومية؟

ليس على سبيل المصادفة أن يربط علماء الاجتماع الأنتروبولوجيا بين الفقر والانحراف، وبين الفقر وطرق التحايل لتخطي صعوبة العيش، وتأمين الحاجات الضرورية، والمفروشات والملابس المستعملة بما يتيسر، أو عن طريق الاستدانة، أو إنشاء الجمعيات للإقتراض الدوري، وتأمين المواد الغذائية يومياً وبأدنى الحدود الممكنة. فيبقون، من أجل استمراريتهم، متماسكين ومتضامنين

لإبعاد الإحساس بحاجتهم إلى العالم الخارجي الذي لا ينتمون إليه، ولكبت تطلعهم إلى الاتصال بهذا العالم، إمّا لعدم قدرتهم على الخوض فيه، أو لعجزهم عن التعامل مع مؤسّساته[1]. فينعكس ذلك كله عليهم، ويرتد، بتصرفات وأنماط سلوك متوترة، أو معادية لهذا العالم بكل ما فيه. وتظهر إمّا على صورة الخروج عن القانون، أو الكراهية لرجال الأمن، أو فقدان الثقة بالمسؤولين، أو بالنظام الذي لا يقدّم لهم شيئاً. فتتغذى من ذلك ثقافة الفقر، وتعطيها عناصر التوتير هذه قدرات عالية على الاحتجاج يمكن أن تستخدم في حركات سياسية ـ دينية موجهة ضدّ النظام الاجتماعي القائم[2].

٣ ـ عدد الأسر والعاملين داخل العائلة

يربط الكثيرون بين حجم الأسرة وبين الفقر. وما يساهم في الأخذ بهذا الرأي أن احتمالات الفقر بين الأسر الكبيرة في البلدان النامية أكثر منها في الأسر الصغيرة. وما يدعم هذا الرأي وجود أفراد كثيرين لمعيل وحيد في الأسرة فرض عليه العدد الكبير تدنياً في مستوى المعيشة، وعجزاً في تلبية الحاجات الأساسية. إلاّ أنّ هذا التوجه في الرأي لا ينطبق على كل الأسر كبيرة الحجم، وخصوصاً تلك التي يعيلها أكثر من معيل؛ وهذا ما يحصل في حال كبر الأبناء وبدأوا في المساعدة على إعالة من لا يعمل بانتظار تحصيل ما يلزم في المدرسة للبدء بالعمل، أو في تعلم مهنة ما. ويرى كثير من معيلي الأسر، حسب دراسة للبنك الدولي، أنّ عدد الأفراد الكبير يساهم في إخراج الأسرة من الفقر باعتبارهم أدوات عمل منتجة في المستقبل. ومن ناحية ثانية، فإنّ عدد الأولاد الكبير يخفّف من حدة فقدان ولد أو أكثر في الأسرة، كما يجعل منهم عزوة

---

(١) انظر للتفصيل والمقارنة حول هذه المسائل المقابلات الكثيرة التي أجراها بيير بورديو وفريق عمله مع الفقراء والمهمشين في الحواضر الفرنسية، في:

P. BOURDIEU (sous la direction), «La misère du monde», éd. du Seuil, points, 1993, Paris, 1468 p.

(٢) روبرتس وهايت، «من الحداثة إلى العولمة»، مذكور سابقاً، ص ١٧١ ـ ١٧٢.

لوالدهم وسنداً في الحالات التي يكون فيها المجتمع غير محمي وغير مضمون[1].

ومن المهم أن نلمس، في ما يلي، أهمية تضافر جهود أكثر من معيل في أكثر من أسرة في العائلة الواحدة وفي المنزل الواحد، وخصوصاً عندما نجد من يقول بأنّ تكاليف معيشة الفرد داخل الأسرة هي أقل من تكاليف الفرد الذي يعيش منفرداً، وخصوصاً في المناطق التي لا تتطلب شيئاً كثيراً غير الطعام[2]، وبالتالي، وفي الظروف نفسها، يمكن القول إنّ تكاليف معيشة الأسرة ستكون أكبر في حال تركت العائلة وعاشت منفردة.

٣ ـ ١ ـ الأسواق

بلغ عدد الأسرة التي يعيلها عامل واحد ٢٧٤ أسرة، أي ما نسبته ٥٢,٦٩٪، من أصل ٤١١ التي يمكن اعتبارها الأسر النواتية التي يعيلها عامل واحد، أو أكثر، في العينة. وثمة ٧٦ أسرة يعيلها عاملان، و٢٥ أسرة ثلاثة عمال، و١٣ أسرة يعيلها أربعة عمال، و١٢ أسرة يعيلها خمسة عمال وأكثر. ولم توجد في هذه الفئة سوى أسرة واحدة لا معيل لها. أمّا العائلة[3] التي تحتوي على أسرتين فثمة ١٩ منها يعيلها عامل واحد، ومثل هذا العدد يعيله عاملان، و١٥ عائلة يعيلها ثلاثة عمال، إلخ... (الجدول ٥/ ١). ويبلغ مجموع العائلات التي تحتوي على أسرتين ٥٧ عائلة. أمّا العائلات التي تحتوي على ثلاث أسر وأكثر فعددها ٢٢ عائلة، فيها ٤ عمال، وأربع عائلات يعيلها ٤ عمال، و٤ عائلات يعيلها ٥ عمال وأكثر. وهذه العائلات التي تحتوي على ثلاث أسر وأكثر تشكل ٤,٢٣٪ من مجموع العينة (الجدول ٥/ ١).

---

(١) انظر في هذا الخصوص عبد الرزاق الفارس، «الفقر وتوزيع الدخل»، مذكور سابقاً، ص ٨٠ ـ ٨٤.

(٢) المرجع نفسه، ص ٨١.

(٣) نستعمل هنا مصطلح العائلة بمعنى أنها تضم أكثر من أسرة نواتية قرابية تعيش في بيت واحد لعدم مقدرة الأسرة على العيش منفردة، وخصوصاً من الناحية الاقتصادية. وغالباً ما تتكون هذه العائلة من الأب والأم والأبناء المتزوجين منهم والعازبين.

جدول رقم ٥/ ١ ـ عدد الأسر داخل العائلة وعدد العاملين (الأسواق)

عدد الأسر/ العاملون	٠	عامل	٢	٣	٤	٥ وأكثر	لا جواب	المجموع
أسرة	١	٢٧٤	٧٦	٢٥	١٣	١٢	١٠	٤١١
٢	٠	١٩	١٩	١٥	٣	١	٠	٥٧
٣ وأكثر	٠	٤	٣	٦	٤	٤	١	٢٢
لا جواب	١١	٧	٥	٢	٣	١	١	٣٠
المجموع	١٢	٣٠٤	١٠٣	٤٨	٢٣	١٨	١٢	٥٢٠

جدول رقم ٥/ ١ ـ عدد الأسر داخل العائلة وعدد العاملين، النسبة (الأسواق)

عدد الأسر/ العاملون	٠ (٪)	عامل (٪)	٢ (٪)	٣ (٪)	٤ (٪)	٥ وأكثر (٪)	لا جواب (٪)	المجموع (٪)
أسرة	١٩	٥٢,٦٩	١٤,٦٢	٤,٨١	٢,٥٠	٢,٣١	١,٩٢	٧٩,٠٤
٢	٠,٠٠	٣,٦٥	٣,٦٥	٢,٨٨	٠,٥٨	٠,١٩	٠,٠٠	١٠,٩٦
٣ وأكثر	٠,٠٠	٠,٧٧	٠,٥٨	١,١٥	٠,٧٧	٠,٧٧	٠,١٩	٤,٢٣
لا جواب	٢,١٢	١,٣٥	٠,٩٦	٠,٣٨	٠,٥٨	٠,١٩	٠,١٩	٥,٧٧
المجموع	٢,٣١	٥٨,٤٦	١٩,٨١	٩,٢٣	٤,٤٢	٣,٤٦	٢,٣١	١٠٠,٠٠

في هذا الجدول يتبيّن لنا بوضوح أهمية جمع أكثر من أسرة في عائلة واحدة لمواجهة أعباء الحياة، ولتقاسم مصاريف الاستهلاك، مع ما يستتبع ذلك من إعادة إنتاج بنية العائلة الممتدة[1] التي كانت سائدة في أزمنة سابقة كانت فيها السلطة الأبوية تمارس دورها في شتى أمور الحياة الإنتاجية والاستهلاكية والتربوية وإدارة البيت وتراتب السلطة والقيادة. وهي جميعها عناصر عائدة بعد غياب أملتها ظروف الحياة الضاغطة ومتطلباتها التي لا تقف إلاّ عند حدود القدرة على إشباعها. ومع ذلك، فإنّ ثمة ٤١١ أسرة لا تزال نواتية وإن كان يتراوح عدد العمال فيها بين عامل واحد وأكثر من ٥ عمال. وهي نسبة وصلت إلى ٧٩٪ من مجموع العائلات، أي ٤١١ من أصل ٥٢٠ (الجدول ٥/ ١).

يظهر في هذا الجدول وكأن ثمة تناقضاً بين ما جاء فيه كدلالة على القوى العاملة، وبين ما جاء في جدول الدخل (٤/ ١). هذا التناقض الظاهر يمكن أن يزول إذا لحظنا كمية الدخل التي يمكن أن يحصل عليها العمال غير المهرة أو المياومون في محلات تصليح السيارات وما يتعلق بها، أو كمستخدمين في محلات مشابهة. ورواتب هؤلاء لا تصل في كل الأحوال إلى مرتبة الحد الأدنى أي أقل من ٣٠٠ ألف ليرة. هذا إذا أخذنا بعين الاعتبار أنّ العاملين في هذه العائلات، أو الأسر، يندرجون تحت عنوان عمالة الأولاد[2]. وهي الوجهة السائدة في الأسواق والتبانة، بدل أن يكون التعليم هو الوجهة المنتظرة، على الأقل في صورته الأساسية، وهذا ما سيظهر لنا لاحقاً.

---

(١) كان للعائلة الممتدة ظروف نشأة فرضتها ظروف الحياة ونمط الإنتاج الاقتصادي الريعي والزراعي مع ما تتطلبه من عمل كثير وإنتاج صغير يفرضان التعاون حتى في الاستهلاك وغير ذلك. وحول ما تعنيه العائلة الممتدة، انظر زهير حطب، «تطوّر بنى الأسرة العربية»، معهد الإنماء العربي، ١٩٨٠، بيروت، ص ٢١٥ ـ ٢١٨.

(٢) للتفصيل حول عمالة الأولاد في التبانة والمناطق الشعبية، انظر سهام ونوس، «عمالة الأولاد في طرابلس»، رسالة دبلوم الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية، الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، ٢٠٠٠، طرابلس، ص ٣٥ـ٦٤.

٣ ـ ٢ ـ التبانة

ظهر في التبانة أنّ ثمة ١٢ أسرة لا معيل لها، بالإضافة إلى ٢٤١ أسرة يعيلها عامل واحد، و٧٢ أسرة يعيلها عاملان، و٢٥ أسرة يعيلها ثلاثة عمال، إلخ... أي ثمة ٣٥٦ أسرة نواتية يتراوح عدد المعيلين لها بين عامل واحد وخمسة عمال وأكثر، أي ما نسبته ٧١,٢٪ من مجموع عائلات التبانة ذات الأسرة الواحدة أو أكثر.

أمّا العائلات التي تحتوي على أكثر من أسرة، فهي: ٥٢ عائلة ذات أسرتين يعيلها عامل واحد، و٣١ عائلة يعيلها عاملان، و١١ عائلة يعيلها ثلاثة عمال، و٣ عائلات يعيلها أربعة عمال، أي ما مجموعه ٩٧ عائلة بنسبة ١٩,٤٪.

أمّا العائلات التي تحتوي على ٣ أسر وأكثر، فثمة ٤ منها يعيلها عامل واحد، و٨ عائلات يعيلها عاملان، و٦ عائلات يعيلها ثلاثة عمال، أي ما مجموعه ١٨ عائلة (الجدول ٥/ ٢).

جدول رقم ٥/ ٢ ـ عدد الأسر داخل العائلة وعدد العاملين (التبانة)

عدد الأسر/ العاملون	٠	عامل	٢	٣	٤	٥ وأكثر	لا جواب	المجموع
أسرة	١٢	٢٤١	٧٢	٢٥	٧	١١	٠	٣٦٨
٢	٠	٥٢	٣١	١١	٣	٠	٠	٩٧
٣ وأكثر	٠	٤	٨	٦	٠	٠	٠	١٨
لا جواب	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٧	١٧
المجموع	١٢	٢٩٧	١١١	٤٢	١٠	١١	١٧	٥٠٠

جدول رقم ٥/ ٢ ـ عدد الأسر داخل العائلة وعدد العاملين، النسبة (التبانة)

عدد الأسر/ العاملون	٠ (٪)	عامل (٪)	٢ (٪)	٣ (٪)	٤ (٪)	٥ وأكثر (٪)	لا جواب (٪)	المجموع (٪)
أسرة	٢,٤٠	٤٨,٢٠	١٤,٤٠	٥,٠٠	١,٤٠	٢,٢٠	٠,٠٠	٧٣,٦٠
٢	٠,٠٠	١٠,٤٠	٦,٢٠	٢,٢٠	٠,٦٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١٩,٤٠
٣ وأكثر	٠,٠٠	٠,٨٠	١,٦٠	١,٢٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٣,٦٠
لا جواب	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٣,٤٠	٣,٤٠
المجموع	٢,٤٠	٥٩,٤٠	٢٢,٢٠	٨,٤٠	٢,٢٠	٢,٢٠	٣,٤٠	١٠٠,٠٠

نلاحظ هنا أنّ النسب متقاربة بين المنطقتين، الأسواق والتبانة. إلاّ أن التبانة تظهر في مرتبة أدنى من الأسواق، إذ فيها ٢,٤٪ من الأسر لا معين لها، و٧١,٢٪ من الأسر النواتية التي لها معيل واحد أو أكثر، مقابل ٧٩٪ في منطقة الأسواق. وهذا الفارق له دلالة هامة بالنسبة للمنطقتين، ويعطينا فكرة عن حالة تفاضلية للأسواق على التبانة، سنرى إذا كانت المعطيات اللاحقة ترسخ هذه الحالة، أو تبقى غير ذات دلالة (الجدول ٥/ ١ و٥/ ٢).

٤ ـ المستوى التعليمي والجنسي

ليس ثمة حاجة للتأكيد أنّ الاهتمام بالمستوى التعليمي للذكر، كما للأنثى، سيكون أفضل حالاً من الحالات التي تمّ تحليلها سابقاً. فالمنطقة المهمشة، أو المعروفة بكونها شعبية أو فقيرة، تتعامل مع أوضاعها كافة بالسوية نفسها من التوجه، أو النظر، باعتبارها ناتجة عن ثقافة الفقر، ومسببة بإعادة إنتاجها في الوقت نفسه. من هنا يمكن القول أنّ الاهتمام بمسألة التعليم يأتي من ضمن هذا السياق، وفي خدمة هذا التوجه. لا حاجة للتعليم إلا في سبيل المساعدة على فك الحرف وقراءة ما هو ضروري لإتمام الأعمال اليومية، على أية جهة أتت. وتبقى الأمية موجودة ما دامت تستطيع أن تتسق مع نمط من السلوك والعلاقات الاقتصادية التي لا تتطلب تعلماً أو معرفة بأحوال القراءة والكتابة والحساب.

لذلك تكثر بين المستجوبين الأعمال الهامشية التي لا تتطلب مهارة محدّدة، اختصاصاً أو كفاءة. ويطغى على هذا النوع من الأعمال ما يتطلب القدرة العضلية والبيع بالتجوال والخدمة في المحلات التجارية والحرف اليدوية والعمل في قطاع صيانة السيارات وما شابهها. وهي المهن التي تبقى لفترة طويلة بأدنى ما يمكن من الرواتب، وتمتد إلى ما قبل أن يصير شاغلها ماهراً في حرفته أو معلماً. هذا إذا استمر مداوماً على تعلم أصول المهنة، وبقي ذا نفس طويل في إتقان مبادئها والبراعة فيها، وهي البراعة التي تأتي عادة بعد الممارسة والخبرة الطويلة.

وإذا كان الأمر متعلقاً بتعلم القراءة والكتابة ليكونا مساعدين في تعلم أصول المهنة وتسهيله أكثر، فإنّ هذا التعلم ينتهي غالباً، لدى الذكور، في المرحلة الابتدائية. وإن استمر، فبزخم أقل في المرحلة المتوسطة، وأقل في المرحلة الثانوية، ليصير نادراً في المرحلة الجامعية. والندرة هذه لها أكثر من تفسير. فهي غير مطلوبة ليبقى التعلم محصوراً في حدّه الأدنى ليتماشى مع ثقافة الفقر، من ناحية؛ وليبقى ابن المنطقة منسجماً مع المنطق الداخلي لمنطقته، من ناحية ثانية. وإذا توصل أحدهم إلى مرتبة أعلى في تعليمه لا يحتاج إليها في منطقته، يجد نفسه مدفوعاً، حسب درجة تعلمه وحصوله على الشهادات الجامعية، إلى الخروج من منطقته إلى أخرى ينسجم في تطلعاته وأحلامه معها. وهذا ما أطلق عليه دانييل ليرنر تعبير «التقمص الوجداني»[1]. وإلاّ يبقى كمن يغرد خارج السرب، ويجد نفسه إمّا متوحداً في ذاته، أو معزولاً عن السياق العام.

هذا بالنسبة للذكر. أمّا الأنثى، فلها شأن آخر. المعروف في المناطق الهامشية والفقيرة تدني نسبة تعليم الإناث. وهي فكرة مأخوذة عن عصور سبقت. إلاّ أن ما يعنينا في منطقة البحث هو أنّ تعليم الإناث لم يخرج عن منطق تعليم الذكور إلا في الهدف والغاية. لا حاجة لتعليم الأنثى، بداية، طالما

(١) روبرتس وهايت، «من الحداثة إلى العولمة»، مذكور سابقاً، ص ١٨٧. وللتفصيل حول تعبير التقمص الوجداني وأهميته، انظر ص ١٨٦ ـ ١٨٩.

هي تبقى في البيت، وتعد لأن تكون أماً ومدبرة منزل في النهاية. ثم مع توسيع إطار التعليم وفصله، وهو ما قامت به الدولة في منتصف الخمسينات، وما بعد بما أضفته الحركة الشهابية على قطاع التعليم من اهتمام نتج عن تنفيذ سياسة الإنماء المتوازن. وهي السياسة التي شملت أكثرية المناطق اللبنانية، وخصوصاً المناطق المهمشة في المدن[1]. ما قامت به الدولة شجع انخراط الأنثى في سلك التعليم طالما المدارس تفصل بين الجنسين، بالإضافة إلى إمكانية إخراجها في أي وقت بأقل التكاليف. وفي كل الأحوال فسّر الكثيرون من المستجوبين الإقبال الحالي على تعليم الأنثى تفسيرات متشابهة أثارت، في البداية، دهشتنا لكيفية تعامل سكان المنطقتين مع واقعهم الاقتصادي ـ الاجتماعي. ومنشأ هذه الدهشة قناعة الأكثرية الساحقة من هؤلاء، وخصوصاً النساء، بأنّ تعلم الأنثى أهم بكثير من تعلم الذكر. فهو سلاح فعّال في يدها. ويمكن بواسطته أن تحمي نفسها من أولاد الحرام. وتجعل منه وسيلة للعيش في حال «خراب البيت» بالطلاق أو فقدان المعيل، وغير ذلك.

على أي حال، فإنّ وضع المستجوبين في المنطقتين أظهر نوعاً من التشابه بينهما، من ناحية؛ وبين الذكور والإناث في كل منطقة، من ناحية ثانية. ولكن من المؤكد أن أبناء المستجوبين يتلقون أنواعاً من التعليم أفضل ممّا تلقاه آباؤهم، وإن بقي ضمن الإطار العام الذي يحكم سلوك المناطق المهمشة ونمط حياتها. وهو سلوك لا يخرج عن التوجه العام الذي كان مدار اهتمام السوسيولوجي الفرنسي بيار بورديو في كتابه القيّم «الورثاء» (Les héritiers)[2]. وخلاصته أنّ الفقر يولّد الفقر والغنى ينتج الغنى والاختصاص ينتج الاختصاص.

---

(١) حول الإنجازات الشهابية واهتمام فؤاد شهاب بالإنماء المتوازن وبناء الدولة الحديثة، انظر ملخص تقرير بعثة إيرفد حول لبنان كمرتكز عمل:

IRFED, «Le Liban face à son développement, 1960-1961», Institut de formation en vue du développement, 1963, Beyrouth, 350 p.

(٢) P. BOURDIEU et J. PASSERON, «Les Héritiers», éd. de Minuit, 1985, Paris, 192 p.

٤ ـ ١ ـ الأسواق

ظهر في الأسواق أن ٧٥ شخصاً من أفراد العينة أميّون، منهم ٣٦ ذكراً و٣٩ أنثى، أي ١١,٦٩٪ من الذكور، و١٨,٤٠٪ من الإناث. أما الذين يعرفون القراءة والكتابة فهم ١٠١ شخصاً: ٥٠ ذكراً و٥١ أنثى، أي ما نسبته ١٦,٢٣٪ من مجموع الذكور و٢٤,٠٦٪ من الإناث. أمّا الذين وصلوا إلى المرحلة الابتدائية، ولم يتجاوزوها، فهم ١٥٩ شخصاً، منهم ٨٨ ذكراً و٧١ أنثى، أي ما نسبته ٢٨,٥٧٪ من مجموع الذكور، و٣٣,٤٩٪ من مجموع الإناث. وهؤلاء وصولاً إلى هذا المستوى يشكلون ٦٤,٤٢٪ من مجموع العينة، منهم ٥٦,٤٩٪ من الذكور، و٧٥,٩٥٪ من الإناث. وإذا أضفنا الذين وصلوا إلى المرحلة المتوسطة ولم يتجاوزوها لوصلت النسبة العامة إلى ما يتعدى ٨٤٪. وفي الجدول ٦/ ١ يظهر لنا بشكل جلي ضعف التعليم المهني لدى الذكور والإناث الذي لا يتعدى ٢,٢٧٪ و٢,٨٣٪ على التوالي. أمّا التعليم الجامعي فقد حظي به ٦,١٧٪ من الذكور، ولم تصل نسبة الإناث فيه إلى أكثر من ١,٤٢٪. وتخطي نسبة الإناث للذكور ظهرت في الأمية والمرحلة الابتدائية ومعرفة القراءة والكتابة والتعليم المهني (الجدول ٦/ ١). وهذه الدلائل كلها تشير إلى الوظيفة التي يمكن أن يقوم بها التعليم بالنسبة للأنثى.

جدول رقم ٦/ ١ ـ المستوى التعليمي والجنس (الأسواق)

المستوى التعليمي/ الجنس	ذكر (عدد)	أنثى (عدد)	المجموع (عدد)	ذكر (٪)	أنثى (٪)	المجموع (٪)
أمي	٣٦	٣٩	٧٥	١١,٦٩	١٨,٤٠	١٤,٤٢
يقرأ ويكتب	٥٠	٥١	١٠١	١٦,٢٣	٢٤,٠٦	١٩,٤٢
ابتدائي	٨٨	٧١	١٥٩	٢٨,٥٧	٢٣,٤٩	٣٠,٥٨
متوسط	٦٩	٣٣	١٠٢	٢٢,٤٠	١٥,٥٧	١٩,٦٢
ثانوي	٣٤	٢	٣٦	١١,٠٤	٠,٩٤	٦,٩٢
مهني	٧	٦	١٣	٢,٢٧	٢,٨٣	٢,٥٠
جامعي	١٩	٣	٢٢	٦,١٧	١,٤٢	٤,٢٣
لا جواب	٥	٧	١٢	١,٦٢	٣,٣٠	٢,٣١
المجموع	٣٠٨	٢١٢	٥٢٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠

٤ ـ ٢ ـ التبانة

في التبانة تتجه الأوضاع نحو الأسوأ، إذ نجد أنّ ٣١,٦٪ من المستجوبين من الأميين، أي ١٥٨ شخصاً من أصل ٥٠٠. من هؤلاء ٦٩ ذكراً من مجموع الذكور بنسبة ٢٦,٧٤٪، و٨٩ أنثى من مجموع الإناث بنسبة ٣٦,٧٨٪ . وإذا أضفنا إلى هؤلاء من يعرفون القراءة والكتابة من الجنسين، بالإضافة إلى مرورهم في المرحلة الابتدائية دون أن يتجاوزوها، لوصلنا إلى نسبة مرتفعة تجاوزت كثيراً منطقة الأسواق أي ٨٥,٢٪ (في الأسواق ٦٤,٤٢٪). وإذا أضفنا إلى نسبة الذين وصلوا إلى المرحلة المتوسطة وهي ١٠,٤٪، لوصلنا إلى نسبة عالية هي ٩٥,٦٪. ولم يبق في هذه الحال للجامعيين أكثر من ١,٤٪ كان نصيب الإناث منها ٥ وصلن إلى المرحلة الجامعية مقابل عدم دخول أي منهن إلى التعليم المهني.

ما نلاحظه في هذا الجدول ظهور الافتراقات في التوجه التعليمي بين الذكور والإناث. ففي الوقت الذي تزداد الأمية لدى الإناث أكثر مما هي لدى الذكور تتقارب النسب في فئات من يعرفون القراءة والكتابة، ومن حصّلوا المعارف الابتدائية. ويعود الفرق ليظهر لمصلحة الذكور في المرحلة الثانوية، والإناث في المرحلة الجامعية (الجدول ٦/ ٢).

جدول رقم ٦/ ٢ ـ المستوى التعليمي والجنس (التبانة)

المستوى التعليمي/ الجنس	ذكر (عدد)	أنثى (عدد)	المجموع (عدد)	ذكر (٪)	أنثى (٪)	المجموع (٪)
أمي	٦٩	٨٩	١٥٨	٢٦,٧٤	٣٦,٧٨	٣١,٦٠
يقرأ ويكتب	٥٤	٤٠	٩٤	٢٠,٩٣	١٦,٥٣	١٨,٨٠
ابتدائي	١٠١	٧٣	١٧٤	٣٩,١٥	٣٠,١٧	٣٤,٨٠
متوسط	٢٢	٣٠	٥٢	٨,٥٣	١٢,٤٠	١٠,٤٠
ثانوي	٦	٢	٨	٢,٣٣	٠,٨٣	١,٦٠
مهني	٣	٠	٣	١,١٦	٠,٠٠	٠,٦٠
جامعي	٢	٥	٧	٠,٧٨	٢,٠٧	١,٤٠
لا جواب	١	٣	٤	٠,٣٩	١,٢٤	٠,٨٠
المجموع	٢٥٨	٢٤٢	٥٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠

٥ ـ صاحب الدخل الأساسي والمستوى التعليمي

تبيَّن لنا عند البحث في مستوى الدخل أن الذين لا يصلون في دخلهم إلى مليون و٢٠٠ ألف ليرة تعدوا ٨٤٪ من مجموع العاملين في الأسواق، و٩٣٪ في التبانة (الجدولان ٤/ ١ و٤/ ٢). هذه النسب لا تدل على تدني مستويات المعيشة في المنطقتين فحسب، بل تدل، بالإضافة إلى ذلك، على تدني مستوى نمط الحياة بكل تشعباته الملازمة لثقافة الفقر والداعمة لها؛ تدني مستوى التعليم الملازم للجهل بتجلياته كافة ثقافياً وسياسياً واجتماعياً، دينياً وتربوياً. وهو ما يمكن تسميته مع برنار لويس بثقافة الجهل المترافقة والمتلازمة مع ثقافة الفقر. ويجمع علماء الاجتماع على الربط المحكم بين تدني مستوى

التعليم وبالتالي الجهل، وبين الفقر والتخلف[1]. ويعتبر دانييل ليرنر مؤلف «زوال المجتمع التقليدي» (١٩٥٨) أن المدينة بوصفها بيئة حضرية تساهم مساهمة فعّالة في ارتفاع نسبة التعليم بين سكانها قبل أن تصير مدينة حديثة، بمعنى نمط الحياة والعلاقات مع الخارج. ولا يمكن لهذا النمط من الحياة أن يدخل في التحديث (أن يقلّع)، دون درجة من التعليم تتيح التعامل مع وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، وما تفرضه ظروف الحياة الحديثة في الممارسة العملية للحياة اليومية[2]. وفي حال الإبقاء على عناصر الحياة التقليدية، وإعادة إنتاج العلاقات ما قبل المدينية، وهو ما يمكن أن نسميه «بترييف المدن»، مع ما يستتبع من علاقات أهلية تتداخل فيها عوامل القرابة النسَبية وروابط الطائفة والدين والعصبيات المتلازمة معها، تنتقل أجزاء المدينة هذه، المهمشة في الأساس، نظراً لموقعها الاقتصادي المتدني، ومستواها التعليمي المتدني أيضاً، وبالتالي مستوى الجهل المرتفع لدى أناسها؛ تنتقل إلى ما يجعلها في حالة من الاستعداد للحاق بعصبياتها الأولية العائلية والطائفية والدينية. وفي حالة من الاستعداد للحاق بهذا المتنفذ، أو ذاك، في تبعية سياسية كاملة. وفي الحالتين، سيطرة العصبية الأولية، والإبقاء على الشخصانية السياسية، عودة إلى، أو البقاء في، الأحضان الدافئة للمجتمع الأهلي ما قبل المدني، وتعزيز الأصوليات الدينية والمذهبية التي تجد في هذه المجتمعات المحلية المهمشة مرتعاً خصباً لتعاليمها الموصولة بينابيع الدين، والرافضة لكل ما ينتج عن العالم الحديث، والمحدّدة لأولوية الانتماء، والقانعة بما قسمه اللّه لعبيده، والمعزّزة، بذلك، أسس ثقافة الفقر والمرسخة لها.

---

(١) انظر في هذا الخصوص، كمثال على ذلك: الفارس، «الفقر وتوزيع الدخل»، مذكور سابقاً، ص ٨٤ ـ ٨٥.

(٢) انظر في هذا الخصوص دانييل ليرنر، «زوال المجتمع التقليدي»، نصوص منتقاة ومثبتة في: «من الحداثة إلى العولمة»، مذكور سابقاً، ص ١٩٢ ـ ١٩٦.

٥ ـ ١ ـ الأسواق

إنطلاقاً ممّا تقدّم، يمكن النظر إلى المستوى العلمي لصاحب الدخل الأساسي في منطقة الأسواق.

يظهر في الجدول ٧/ ١/ أنّ ثمة ٧٥ صاحب دخل أساسي أمي، و١٠٢ يكادون يعرفون القراءة والكتابة، و١٦٣ وصلوا إلى مرحلة التعليم الابتدائي ولم يتجاوزوها، أي ما نسبته ٦٥,٣٩٪ وصلوا إلى المرحلة الابتدائية في أفضل الأحوال. فكيف يمكن تصنيف هؤلاء اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً؟

جدول رقم ٧/ ١ ـ المستوى التعليمي لصاحب الدخل الأساسي (الأسواق)

التعليم/ صاحب الدخل الأساسي	العدد	النسبة (٪)
أمي	٧٥	١٤,٤٢
يقرأ ويكتب	١٠٢	١٩,٦٢
ابتدائي	١٦٣	٣١,٣٥
متوسط	١٠٢	١٩,٦٢
ثانوي	٤٠	٧,٦٩
مهني	٩	١,٧٣
جامعي	٢٢	٤,٢٣
لا جواب	٧	١,٣٥
المجموع	٥٢٠	١٠٠,٠٠

العلاقة هنا واضحة تماماً بين تدني المستوى التعليمي وتدني الدخل، إن

كان بالنسبة لمعيل الأسرة أو لمساعديه، زادوا في العائلة الواحدة أو قلّوا. وكذلك الحال، العلاقة واضحة بين قلّة نسبة الجامعيين والدخل الأساسي، أو حتى الذين وصلوا إلى مرتبة التعليم المتوسط والثانوي والمهني التي لا تتجاوز في كل الأحوال ٣٣,٢٧٪، منها ١٩,٦٢٪ للذين وصلوا إلى م المرحلة المتوسطة فقط. وهذا يدل بما لا يقبل الجدل أنّ هذه المنطقة انطبعت بطابع سكانها الفقراء والمهمشين، وبالتالي غلب اسم المناطق الشعبية على اسم الأسواق الداخلية للتدليل على فقر هذه المنطقة وتدني مستوى الحياة فيها، إلى أن وصل إلى ما دون خط الفقر. وأصبحت ملجأ للقادمين من خارج المدينة، أو من مناطق أكثر فقراً.

ساهم في ترسيخ هوية منطقة الأسواق مالكو العقارات المبنية فيها الذين هجروها ونزحوا إلى مناطق مستحدثة خارج الأسواق القديمة مستجيبين، بذلك، لظروف الحياة العصرية، وتاركين بيوتهم القديمة ذات القيمة التراثية والعمرانية المنتمية إلى عصور سبقت والعائدة إلى قرون مضت، لمصيرها ولإرادة قاطنيها من الذين وفدوا من أمكنة أخرى[١]. وما زاد الطين بلّة، تقسيم البيوت، من قبل مالكيها، إلى أكثر من مسكن يصل في حالات كثيرة إلى غرفة واحدة يسكنها عدد كبير يصل إلى عشرة أشخاص، وأحياناً أكثر[٢]. هذا وحده يدل على شدة اكتظاظ المساكن والسكان في المنطقة التي عليها أن تستوعب أعداداً كبيرة غير مهيأة أصلاً لاستيعابها، ما يؤدّي إلى ازدحام البشر وتراكم النفايات، وعدم قدرة البنية التحتية على الإيفاء بمتطلبات السكان، وسوء أدائها وعدم تأهيلها، فأنتجت طوفاناً للمجارير وانتشاراً للروائح الكريهة.

---

(١) مها كيّال وعاطف عطيّه، «تحوّلات الزمن الأخير»، مختارات، ٢٠٠١، بيروت، ص ١٢، ١٩٤ ـ ١٩٥.

(٢) تبيَّن لدى إحدى المحقّقات أنّ ثمة غرفة واحدة في الأسواق القديمة تسكنها عائلة مؤلفة من ١٤ شخصاً. وللتفصيل حول الاكتظاظ السكاني في الأسواق القديمة والتبانة، انظر: جمعية مكارم الأخلاق الإسلامية، المسح الاجتماعي، طرابلس ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩»، مطبعة النجمة، ١٩٩٠، طرابلس.

٥ ـ ٢ ـ التبانة

هنا أيضاً، الوضع في التبانة أسوأ ممّا هو عليه في الأسواق. فقد ظهر أنّ المعيلين الأساسيين لأسرهم يشكّلون ٣١,٦٪ من الأميين و١٨,٨٪ ممّن يعرفون القراءة والكتابة، و٣٤,٨٪ من الذين وصلوا إلى المرحلة الابتدائية ولم يتجاوزوها. وهؤلاء جميعاً يشكلون ٨٥,٢٪ من مجموع العاملين الرئيسيين في أسرهم. ولم يبق إلاّ ١٠,٤٪ وصلوا إلى المرحلة المتوسطة. والباقي موزعون بين الثانوي والمهني والجامعي بنسبة لا تتعدى ٣,٦٪. وهذا كله يدل على سوء الحالة التعليمية في التبانة. وهي حالة تجاوزت بسوئها حالة الأسواق.

جدول رقم ٧/ ٢ ـ المستوى التعليمي لصاحب الدخل الأساسي (التبانة)

التعليم/ صاحب الدخل الأساسي	العدد	النسبة (٪)
أمي	١٥٨	٣١,٦٠
يقرأ ويكتب	٩٤	١٨,٨٠
ابتدائي	١٧٤	٣٤,٨٠
متوسط	٥٢	٤٠,١٠
ثانوي	٨	١,٦٠
مهني	٣	٠,٦٠
جامعي	٧	١,٤٠
لا جواب	٤	٠,٨٠
المجموع	٥٠٠	١٠٠,٠٠

ويؤكد هذا ما ذهبنا إليه في فقرات سابقة (الجداول ٤/ ١ و٤/ ٢؛ ٥/ ١ و٥/ ٢)، في القول بأنّ منطقة الأسواق ليست أفضل من التبانة من ناحية الدخل وعدد العاملين فحسب، (الفقرات ٢ ـ ١ و٢ ـ ٢؛ ٣ ـ ١ و٣ ـ ٢)، بل هي أيضاً أفضل من ناحية المستوى التعليمي لأصحاب الدخل الأساسي في الأسر المبحوثة.

إلاّ أن هذه الحالة بتقديري طارئة. فالتبانة كانت معروفة منذ زمن قديم بباب الذهب. وهي كانت تعتبر السوق الأساسي للمدينة، إن كان بالجملة أو المفرق. وكانت عامرة بتجارها وسكانها. إلاّ أنّ الحرب الأخيرة سلبتها هذه الميزة وحوّلتها إلى منطقة سكنية مكتظة بمن لا يستطيع الخروج منها لأسباب مادية، أو انضم إليها متعمقاً بعد تهجيره من مشارف خطوط التماس التي أصبحت خراباً بفعل الحرب، أو أتى إليها من ريف قريب انتقاها بصفتها الأرخص والأكثر قابلية للعيش فيها بمواصفات أهل الريف وعاداتهم وتقاليدهم.

٦ ـ وراثة المهنة

لا تزال وراثة المهنة من العناصر الأساسية في القطاعات الاقتصادية حتى في المجتمعات الصناعية المتقدّمة، كما يؤكد ذلك بورديو، وكما تظهر في مصانع السيارات في إيطاليا. لذلك ليست وراثة المهنة من مواصفات المجتمعات التقليدية بمعنى ما قبل صناعية فقط. بل هي مستمرة في المجتمعات الراهنة من حيث إنّها لا تزال تمارس عاداتها وتقاليدها وطرق الانتقال بالمهنة من الآباء إلى الأبناء ومن ثم الأحفاد، وخصوصاً في الحرف التي تتطلب الحفاظ على سرية طرق احترافها بتركها بين أيدي أمينة تضن بها على غير الأهل، إلاّ بما ظهر منها ولا يمكن إخفاؤه عن العاملين ضمن الحرفة الواحدة والمعتبرة المصدر الأساسي للعيش.

على أي حال، وراثة المهنة من المسائل المسلّم بها في المجتمع المحلي الطرابلسي، وليس فقط في مناطق محددة منها. والعائلات الطرابلسية المنسوبة

إلى مهنة محدّدة أو حرفة، أكثر من أن تحصى: الميقاتي، المؤذن، الصابونجي، الحلاب، النجار، الحداد، الكيال، السنكري، الجليلاتي، الحفار، شيخ النجارين، قهوجي، الفوال، الحلواني، المنجد، المبيض، الفاخوري، إلخ. كلها تدل على أصناف المهن والحرف التي مارسها ويمارسها أبناء المدينة أباً عن جد[1]. إلا أن ما بقي عصياً على الانقراض هي تلك الحِرَف التي لا تزال تفعل فعلها في تقديم ما لا يزال موضع حاجة ومحط استهلاك لأبناء المدينة ومن يقصدها من الخارج.

إلاّ أن الحِرفة، وخصوصاً المهنة في الوقت الحاضر، لا تعبِّر بالضرورة عن طريقة امتهان تفرضها استمراريتها من الأجداد إلى الآباء فالأبناء ضمن طقوس محدّدة. هذا ما كانت عليه الحِرفة في عملية انتقالها من المعلم إلى الصبي الذي عليه إن يصير صانعاً قبل أن ينتقل إلى درجة المعلمية؛ وهي الدرجة التي على شيخ الحِرفة الاعتراف بها والإفساح في المجال لممارستها. المهنة اليوم تفرضها ظروف مغايرة استوجبها العصر على سبيل الانتقال من المعلم إلى الصبي أو الصانع، لا فرق، وخارج إطار التعلم الحديث لأصول المهنة كما تفرضه منهجيات التعليم المهني. في التعليم المهني التقليدي «المستحدث» على الصانع أو الصبي الذي يريد تعلم المهنة الطاعة العمياء لكل ما يأمر به المعلم دون نقاش، حتى ولو كانت الأوامر خارج الإطار الفعلي لتعلمها. كما عليه تنفيذ الأوامر الصارمة المتعلقة بتفاصيل المهنة وأدواتها مهما كانت دقيقة في مقاييسها وطُرق استعمالها، وإلاّ تعرّض لشتى أصناف الشتائم وأقذعها دون أن يكون له لسان للرد أو الاعتراض. هذه الحالات الانتقالية للمهن ظهرت قبل التعليم المهني الحديث، ولا تزال متزامنة معه، وبشكل أفعل في عملية الانتقال، كما سنرى.

(١) للتفصيل حول أصناف الحِرف في طرابلس وممارستها وما بقي منها وما انقرض، انظر مها كيّال، «تقليد وتجديد»، اليونسكو والمؤسّسة الوطنية للتراث، ٢٠٠٢، بيروت، ص ٢٠٧. ويهمنا أن نلفت النظر هنا إلى أنّنا استعملنا تعبيري الحرفة والمهنة كمترادفين.

٦ ـ ١ الأسواق

ما يظهر لنا في جدول وراثة المهنة (٨/ ١) في منطقة الأسواق أنّ نسبة الذين تعلموا مهنتهم في المدارس المهنية هي أقل النسب الموجودة التي لم تتعد ١,١٥٪ من أصحاب المهن المحدّدة وعددهم ٦ أشخاص. أمّا الذين ورثوا مهنتهم من أحد أقاربهم فبلغت نسبتهم ٣٠,٧٧٪، يعقبهم من تعلموا من صاحب مهنة محدّدة بنسبة ٢٧,٨٨٪. ومن امتهنوا مهنتهم باختيارهم الخاص (سائق سيارة أجرة، بائع متجول، إلخ) بلغوا نسبة ١٥,٥٨٪. ومن لا ينطبق عليهم أمر المهنة (عامل، موظف، مستخدم، أجير، إلخ) بلغوا نسبة ٢٤,٦٢٪ (الجدول ٨/ ١).

جدول رقم ٨/ ١ ـ مصدر المهنة (الأسواق)

مصدر المهنة	العدد	النسبة (٪)
مدرسة مهنية	٦	١,١٥
من أحد الأقارب	١٦٠	٣٠,٧٧
من صاحب المهنة	١٤٥	٢٧,٨٨
غير	٨١	١٥,٥٨
لا ينطبق	١٢٨	٢٤,٦٢
المجموع	٥٢٠	١٠٠,٠٠

هذه المعطيات تدل على أنّ اكتساب المهنة لا يزال يحصل بالطريقة التقليدية الموروثة بدورها عن عصور سبقت. ولا تزال المنطقة بعيدة عن الطرق الحديثة في اكتساب المهنة أو تعلمها.

٦ ـ ٢ ـ التبانة

في التبانة الوضع مشابه من ناحية قلّة الذين تعلموا المهنة في مدرسة مهنية، ١,٤٪ مقابل ١,١٥٪، ومن صاحب المهنة مباشرة، ٢٧,٦٠٪ مقابل ٢٧,٨٨٪. والفرق يظهر في نسبة الذين تعلموا المهنة من أحد الأقارب حيث بلغت ١٣,٦٪ مقابل ٣٠,٧٧٪، والذين لا ينطبق عليهم أمر انتسابهم إلى مهنة محدّدة وهم بنسبة ٤١٪ مقابل ٢٤,٦٢٪ (الجدول ٨/ ١ و٨/ ٢).

جدول رقم ٨/ ٢ ـ مصدر المهنة (التبانة)

مصدر المهنة	العدد	النسبة (٪)
مدرسة مهنية	٧	١,٤٠
من أحد الأقارب	٦٨	١٣,٦٠
من صاحب المهنة	١٣٨	٢٧,٦٠
غير	٨٢	١٦,٤٠
لا ينطبق	٢٠٥	٤١,٠٠
المجموع	٥٠٠	١٠٠,٠٠

إذا نظرنا إلى هذه المسألة من الناحية التاريخية يمكننا تفسير الفَرق من خلال تحديد وظائف كل من المنطقتين. في منطقة الأسواق يعرف كل حي، أو حارة بالمعنى الشعبي المستعمل في المدينة، ولا يزال (ابن الحارة، ابن حارتي)، بنَسَبة إلى حِرفة محدّدة، أو مهنة (سوق النحاسين، سوق الكندرجية، سوق الصاغة، خان الصابون، سوق العطارين، البازركان، إلخ). وبالتالي فإنّ نمط الحياة في هذه المنطقة يقوم على امتهان مهنة معيّنة، أو إتقان حرفة محدّدة، لأنّه من المعروف مسبقاً أنّ قاصديها كثيرون من داخل المدينة ومن خارجها، وباعتبارها تمارس في هذه المنطقة بالذات.

في منطقة التبانة الأمر مختلف. فهي معروفة تاريخياً بأنّها المركز التجاري الأهم في المدينة، وما كانت يوماً مركزاً حرفياً، أو مكان تجمع لمهن معروفة في المدينة، لا في الحاضر، ولا في أي عصر من العصور السابقة. وبالتالي فإنّ التجارة بكل أشكالها تطغى على أي نشاط اقتصادي آخر، إن كان على مستوى تجارة الجملة (الحبوب، الخضار، الفاكهة)، أو المفرّق مثل المحلات التي تعتمد على تجارة الترانزيت، كخط سفر أساسي، قبل الحرب (١٩٧٥)، إلى تجارة الباعة المتجوّلين من كل الأصناف والأشكال. والأرقام في الجدول ٨/ ٢ تبيّن ذلك بالتفصيل.

٧ ـ موجودات المنزل:

لعل أهم الجدوال المثبطة لجهود الباحث وجدوى البحث هما الجدولان اللذان يبيّنان موجودات المنزل في كل من المنطقتين موضوعي البحث، الأسواق والتبانة. ذلك أن التأمل فيهما، ومن ثم تحليل ما يمكن أن يفصحا عنه، أو يوحيا به، يُبينان لنا (التأمل والتحليل) تفسيرات شتى لما هو عليه الأمر. من هذه التفسيرات بداهة عدم التصديق التي لا تظهر عندنا إلا في حال مقارنة موجودات المنزل بمستوى الدخل. هذه الناحية تفرض علينا التفتيش عن أسباب هذه المفارقة. ونتساءل هنا، وقد تساءل المحققون قبلنا، ألا يدرك المستجوب أنّ ثمة تناقضاً بين ما يدّعيه حول مستوى الدخل، وما يحتوي المنزل من موجودات، وخصوصاً إذا كان الدخل الذي يصرحون به، حتى ولو في أعلى مستوياته، لا يسمح، على الأقل من الناحية المنطقية، بوجود هذه المقتنيات؛ فكيف بالنسبة لذوي الدخل الأدنى؟

هذه المسألة طرحت علينا تحدياً من نوع جديد. إمّا علينا أن نهمل هذا السؤال مع كل ما يتعلق به، وإمّا علينا أن نفترض صدقه ونفتش عن المصادر غير المنظورة للدخل، على الأقل من أجل ردم هذه الهوّة بين دخل الناس ومقتنياتهم. وقد شجعنا ما صرّح به المحققون لنميل إلى الخيار الثاني، وما صرّح به هؤلاء هو تعجبهم من ازدحام موجودات المنزل، حتى ولو كان مؤلفاً

من غرفة واحدة، بالأدوات الكهربائية والمحطات الفضائية. ولا يمكن أن أنسى ما صرّح لي به أحد وكلاء توزيع المحطات الفضائية عن أحد الباعة المتجوّلين الذي حضر إليه راجياً رهن عربته بما تحمل من فواكه إلى اليوم التالي ريثما يتيسر له المبلغ قبل أن يقطع الاشتراك أو يلغيه.

أمّا بالنسبة لتفسير سبب وجود هذا الفرق، فلا بدّ من العودة إلى المساعدات المتوقعة دون معرفة كمياتها بالتحديد. وهي الكميات التي تصرف إمّا باسم الشرع الديني أو باسم الطموح السياسي. فتظهر بذلك طرق الصرف بالسرعة نفسها التي تمّ الحصول عليها. وهنا يمكن فهم المثل الشعبي الذي يقول: «إصرف ما في الجيب يأتيك ما في الغيب». وذلك كله يبيّن لنا خلفية الجواب عن السؤال الذي كان يدور دائماً على ألسنة المحقّقين: كيف تحصلون على هذه الأدوات؟ ويكون الجواب: «اللّه يبعث ولا يقطع بعبيده».

في هذه المسألة بالذات انفتحت أمامي أبواب كانت لا تزال مغلقة على فهم كيفية تدبير الناس لشؤونهم، وبالطرق التي يتم فيها هذا التدبير. منها، على سبيل المثال، ظروف نشأة المفاتيح الانتخابية ووجهاء الحارات وقبضاياتها، أو حتى الذين يمارسون التشبيح[1] في علاقاتهم مع خارج حاراتهم لتترسخ صورهم في أذهان من هم في الداخل، ليكونوا المعين والنصير في الداخل ذاته، ومفاتيح العلاقات مع الخارج. ولا يهم إذا كان هذا الخارج من المحسنين أو فاعلي الخير أو المنفذين لفريضة شرعية أو من السياسيين والطامحين للعب دور سياسي متناسب مع حجم المدينة، أقل أو أكثر.

إنّ أهم ما يشد الاهتمام في هذا المقام، تداخل السياسة مع ما تنتجه الممارسة الدينية. فرجال السياسة في المدينة يهتمون، أول ما يهتمون، بصلات الوصل بينهم كسياسيين، وبين الناس كناخبين. وصلات الوصل هذه، عادة ما

(١) دخل هذا التعبير قاموس حياتنا السوسيولوجية إبان الحرب اللبنانية. وهو يعني السلوك الفظ الذي يمارسه المسلح الميليشوي خارج جبهات القتال ليظهر أهميته وشجاعته أمام الناس في الأحياء السكنية والحارات والقرى.

تتشكل وسط ظروف واعتبارات توجدها الحارة من خلال علاقات ساكنيها وأهلها. وهذه العلاقات بذاتها تنتج من يعبّر عن واقعها وآمالها وطموحاتها، فيصيرون من هذا الموقع صلة الوصل مع الخارج ومحط آمال من في الداخل لتأمين مستلزمات الحياة الضرورية لمن هم في حاجة إليها. فيختلط هنا الحل الاجتماعي مع «العاملين عليها» لتنفيذ مقتضيات الزكاة الشرعية مع توزيع موجبات الفطرة والأضحية مع العمل السياسي وما يقتضيه من توزيع الأموال والمساعدات، ليكتمل المشهد في تداخل ليس بالمقدور، من بعد، أن نميّز ما هو اجتماعي عمّا هو ديني أو سياسي. وتترسخ بذلك صورة المفتاح الانتخابي مع العامل على توزيع الحصص حسب ما يوصي به الشرع، والوجهاء في الحارات. وتتوضح تلك العلاقات الوثيقة بين السياسيين وهؤلاء. ويظهر مدى إلحاح الحاجة إلى هؤلاء من قبل السياسيين، إمّا من خلال العمل على عدم توقيفهم أو سجنهم عند أية مخالفة للقانون مهما عظمت، أو حمايتهم ضد أي وعيد مهما كان مصدره، ليشكلوا معهم، في كل الحالات، أدوات الضغط والترهيب للثبات في المواقع المتقابلة.

ما أظهرته أجوبة المستجوبين حول موجودات المنزل فاقت التصوّرات التي يمكن أن تتكوّن حول عائلات امتهنت الفقر، أو كوّنت أذهانَهم ثقافةُ الفقر. وما حصلنا عليه يمكن إظهاره على الشكل التالي:

٧ ـ ١ ـ الأسواق

أظهرت موجودات المنزل في الأسواق أن ٨٦ أسرة من أصل ١١٠ لا يتجاوز مدخولها الشهري ٣٠٠ ألف ليرة، تمتلك جهاز تلفزيون ملوّن، و٧٤ أسرة تشترك في الفضائيات، أي ما نسبته ٧٨,١٨٪ و٦٧,٢٧٪ على التوالي. و١٥٩ أسرة من ١٧١ ممّن لا يتجاوز دخل معيلها ٦٠٠ ألف ليرة تمتلك التلفزيون الملوّن، و١٤٥ من هذه الأسر تشترك في الفضائيات، أي ما نسبته ٩٣٪ و٨٤,٧٪ على التوالي.

جدول رقم ٩/ ١ ـ موجودات المنزل والدخل ـ بالآلاف (الأسواق)

موجودات المنزل/ الدخل	أقل من ٣٠٠	٣٠٠ ـ ٦٠٠	٦٠٠ ـ ٩٠٠	٩٠٠ ـ ١٢٠٠	أكثر من ١٢٠٠
تلفزيون ملوّن	٨٦	١٥٩	١٠٨	٤٨	٧٣
فيديو	٣٢	٦٤	٥٣	٢٨	٦٤
جلاية	١٩	٢٣	٠	٠	٢٣
ستيريو	٤٨	٧٢	١٩	١٠	٥٧
خليوي	٣٠	٥٢	٢٠	١٢	٥١
هاتف	٢٩	٤٥	٣٨	١٩	٥٦
ساتيليت	٧٤	١٤٥	٨٢	٤٤	٦٤
سيارة أو أكثر	٢٥	٤٢	٣	٨	٥٥
مكيّف هواء	٢٢	٣١	١	١	٤٢

هنا لا بدّ لنا من التساؤل. إذا اعتبرنا هنا أنّ عصر الإعلام والمعلومات يضغط على هذه الأسر ليجعلها تقتنع بضرورة وجود هذه التقنيات الحديثة في الأكثرية الساحقة من المنازل، فكيف يمكننا تفسير حضور الموجودات الأخرى؟ هل نكتفي بالقول إنّ ضرورة ممارسة نمط الحياة الحديثة تفرض على هذه العائلات ذلك، بصرف النظر عن القدرة على ممارستها؟ وإلاّ كيف يمكننا تفسير اقتناء ٢٧,٢٧٪ من الأسر التي لا يتجاوز دخلها ٣٠٠ ألف ليرة للجهاز الخليوي، و٢٦,٣٦٪ للهاتف الثابت، و٢٢,٧٢٪ لسيارة أو أكثر، وإن كانت السيارة هنا تدخل في مهنة المعيل كسائق، مثلاً؟ كيف يمكننا تفسير ذلك إذا لم ندخل في حسابنا المداخيل غير المنظورة التي أتينا على ذكر مصادرها أعلاه، أو إذا لم ندخل في حسابنا أيضاً تقليص المداخيل إلى أدنى درجة ممكنة، إمّا خوفاً ممّا يمكن أن تخبئه الأيام، أو من نوايا القائمين بالتحقيق؛ أو استدراراً للعطف والشفقة على أمل الحصول على مساعدات وخيرات تعوّد الناس الحصول عليها؟

أمّا إذا انتقلنا إلى المداخيل الأعلى من «أكثر من ٦٠٠ ألف» وصولاً إلى أكثر من مليون و٢٠٠ ألف، نجد أنّ جميع الأسر تمتلك التلفزيون الملوّن وتشترك في الفضاء بنسبة تتراوح بين ٧٦٪ في الأدنى مروراً ب٩١٪ في الوسطى ووصولاً إلى ٨٧,٦٪ في الأعلى (الجدولان ٩/ ١ و٤/ ١).

إلاّ أنّ ثمة ما أثار الحيرة لدينا حول بعض المقتنيات الموجودة لدى أصحاب الدخل المتدني أكثر ممّا هي موجودة لدى أصحاب المداخيل الوسطى نسبياً. ففي الوقت الذي يوجد لدى العائلات ذات الدخل المتدني ٢٥ سيارة أو أكثر، و٤٢ سيارة أو أكثر لدى العائلات ذات الدخل الذي يليه ٣٠٠ ـ ٦٠٠ ألف، أي ما نسبته ٢٢,٧٪ و٢٤,٥٪ على التوالي؛ نجد أنّ ٣ عائلات فقط دخلها يتراوح بين ٦٠٠ و٩٠٠ ألف لديها سيارة أو أكثر، و٨ عائلات دخلها بين ٩٠٠ ومليون و٢٠٠ ألف تمتلك سيارة أو أكثر، أي ما نسبته ٢,٧٪ و١٦,٦٪ على التوالي. كذلك الحال بالنسبة لمكيفات الهواء والجلايات. فكيف يمكن تفسير ذلك؟

بالنسبة للسيارات واقتنائها، يمكن أن تكون السيارة مصدر عيش الأسرة، إن كانت بالأجرة أو شاحنة لنقل الخضار أو الإتجار بواسطتها عن طريق البيع بالتجوّل. أمّا بالنسبة للجلاية أو مكيّف الهواء، فيمكن أن يكون الحصول على الكهرباء مجاناً بالتعليق أو تعطيل الساعة سبباً في الحصول على هذه الآلات، كما يمكن أن تكون الموارد غير المنظورة، أو الموسمية، هي السبب في الحصول على هذه الآلات بحجة شراء ما هو مفيد بدل بعثرة الأموال هنا وهناك باعتبارها جاءت بالطرق السهلة.

في كل الأحوال، ينبثق من جدول الموجودات الكثير من الأفكار التي تحاول ردم الهوّة بين ما هو داخل وما هو خارج عند كل أسرة. وبالتالي تحمل الكثير من التخمين، وإن أوحت بما يمكن أن يكون عليه الوضع في ظل ظروف اقتصادية صعبة وموارد موسمية يمكن أن تغطي العجز وتكفل الاستمرار.

٧ ـ ٢ ـ التبانة

لم تخرج التبانة في مفارقات العلاقة بين الدخل وموجودات المنزل عن منطق توجهات الأسواق، وإن بدت أكثر واقعية. فالتلفزيون الملوّن لم يصل إلاّ إلى ٦٤ أسرة من أصل ١٣٦، أي بنسبة قدرها ٤٧٪. ولم تشترك في الفضائيات إلاّ ٤٠ أسرة، أي ما نسبته ٢٩,٤٪ لذوي الدخل فيها الذي لا يتجاوز ٣٠٠ ألف ليرة. أمّا الأسر التي تقتني الهاتف الثابت أو الخليوي فلم تتجاوز ٢٨ أسرة للأول و١١ أسرة للثاني، أي ما نسبته ٢٠,٥٠٪ و٨٪ على التوالي. وكذلك الحال بالنسبة لبقية المقتنيات. أمّا بالنسبة للأسر التي تمتلك سيارة أو أكثر، فلم تتجاوز ٤ أسر بنسبة ٢,٦٪ من المجموع. وإذا اعتبرنا أنّ الدخل المتوسط لهذه الأسر هو بين ٦٠٠ ـ ٩٠٠ ألف ليرة، فإنّ مقتنياتهم تجاوزت ٥٠٪ من التلفزيون والفضائيات: ٨٨,٣٪ و٧٣,٦٪. أمّا بقية السلع فلم تظهر في المنازل إلاّ بنسب تتراوح بين الستيريو ٤٥,٧٪ والخليوي ٤٣,٤٪، والهاتف الثابت ٣٥,٦٪، والسيارة أو أكثر ٢٨,٦٪ (الجدولان ٩/ ٢ و٤/ ٢).

على أي حال، تظهر مقتنيات المنزل مع ما صرح به المسؤولون عن هذه الأسر عن دخلهم بشكل يعطيها إمكانيات الحياة واستمراريتها بوجود هذه المقتنيات أو بعدم وجودها. ولكن ما يمكن التأكيد عليه هو أنّ المداخيل المنظورة وغير المنظورة أكثر من ذلك. ولا يخرج التحليل في هذا المجال عما قلناه سابقاً حول تداخل المساعدات الاجتماعية، مع ما يمكن الحصول عليه من أموال الزكاة والفطرة، وما تجود به جيوب السياسيين وآمالهم في الوصول إلى لعب دور سياسي على المستويين المحلي والوطني. ولا بأس أن يدخل على خط المداخيل ما يمكن أن يقوم به أفراد الأسرة من نشاطات تجارية غير محسوبة ضمن قنوات الدخل في منطقة اشتهرت بهذا النوع من الأعمال.

جدول رقم ٩/ ٢ ـ موجودات المنزل والدخل ـ بالآلاف (التبانة)

موجودات المنزل/ الدخل	أقل من ٣٠٠	٣٠٠ ـ ٦٠٠	٦٠٠ ـ ٩٠٠	٩٠٠ ـ ١٢٠٠	أكثر من ١٢٠٠
تلفزيون ملوّن	٦٤	٩٩	١١٤	٤٦	٨
فيديو	١٤	٤٥	٣٨	٣٧	٦
جلاية	٠	٠	١٥	٦	٠
ستيريو	٢٨	٣٦	٥٩	٣١	٣
خليوي	١١	١٥	٥٦	٢٨	٧
هاتف	٢٤	٤١	٤٦	٣٠	٣
ساتيليت	٤٠	٦٩	٩٥	٤٠	٧
سيارة أو أكثر	٤	١٤	٣٧	٢٨	٣
مكيّف هواء	٠	٦	٢٦	١٨	٢

٨ ـ أوقات الفراغ

عند السؤال عن أوقات الفراغ وكيفية إشغالها، لم يفهم الكثيرون ما يمكن أن يعني تعبير أوقات الفراغ. فهو حسب ما يدركون، إمّا أن يكون وقتاً للراحة في، أو بعد، يوم متعب، وإمّا أن يكون الوقت كله فراغ بفراغ لا يشغله إلاّ عمل طارئ من هنا أو هناك، أو وقت فراغ ينشغل بما يمكن أن يفيد مادياً (بسطة، عربة بيع متنقلة، أعمال خدمة متنوّعة). أمّا الذين فهموا ماذا يعني مفهوم الفراغ وكيفية إشغاله من أجل المتعة والترفيه والترويح عن النفس والتسلية، فكانوا أقلية في المنطقتين.

٨ ـ ١ ـ الأسواق

أجاب القلائل في منطقة الأسواق بأنّهم يطالعون في أوقات فراغهم. وهؤلاء يشكلون ٨,٤٦٪ من المجموع، و٥,١٩٪ صرحوا بأنّهم ينتسبون إلى جمعية أو ناد يمارسون نشاطهم فيهما، بالإضافة إلى ٦,١٥٪ يقومون في أوقات فراغهم بأعمال إضافية تزيد من دخلهم. وصرّح ١٨,٨٥٪ بأنّهم لا يحسون بأنّ لديهم أوقات فراغ؛ وإذا وجد فهو للراحة فقط، ولا شيء غير ذلك. وثمة ٣٩,٦٢٪ يمارسون نشاطات متنوّعة في أوقات فراغهم، منها: النزهة والسيران والتسكع في شوارع المدينة وصيد السمك، وغيرها (الجدول ١٠/ ١).

جدول رقم ١٠/ ١ ـ تمضية أوقات الفراغ (الأسواق)

أوقات	العدد	النسبة ٪
أطالع	٤٤	٨,٤٦
أعمل عملاً إضافياً	٣٢	٦,١٥
جمعية أو نادي	٢٧	٥,١٩
لا شيء	١١٣	٢١,٧٣
لا فراغ	٩٨	١٨,٨٥
نشاطات أخرى	٢٠٦	٣٩,٦٢
المجموع	٥٢٠	١٠٠,٠٠

٨ ـ ٢ ـ التبانة

لا يختلف الوضع في التبانة عنه في الأسواق. فقد صرّح ٣٪ فقط بأنّهم يقضون أوقات الفراغ بالمطالعة. ولم ينتسب منهم إلى جمعية أو ناد (ثقافي، اجتماعي، رياضي) إلاّ ٢٪ فقط. بينما يقوم ٢٤,٤٪ بأعمال إضافية في أوقات فراغهم ليحسّنوا أوضاعهم المعيشية، ولينتقلوا بهذه الأعمال إلى فئات الدخل

المتوسط أو المرتفع. إلاّ أنّ الأكثرية النسبية من المستجوبين إمّا لا يقومون بأي عمل ويكتفون بالجلوس أمام التلفزيون، أو التسكع في الشارع، أو إقامة حلقات الدردشة (الدواوين) مع الجيران (٤٦,٦٠٪)، أو ممارسة أعمال أخرى مثل الجلوس في المقاهي، صيد السمك، وغيرها من النشاطات، وتبلغ نسبة هؤلاء ١٥,٨٪ (الجدول ١٠/ ٢).

جدول رقم ١٠/ ٢ ـ تمضية أوقات الفراغ (التبانة)

أوقات	العدد	النسبة ٪
أطالع	١٥	٣,٠٠
أعمل عملاً إضافياً	١٢٢	٣٤,٤٠
جمعية أو نادي	١٠	٢,٠٠
لا شيء	٢٣٣	٤٦,٦٠
لا فراغ	٤١	٨,٢٠
نشاطات أخرى	٧٩	١٥,٨٠
المجموع	٥٠٠	١٠٠,٠٠

وفي كل حال، فإنّ امتداد أوقات الفراغ لمسافات زمنية طويلة في النهار والليل، دون معرفة ما يمكن أن يكون مفيداً في إشغالها، لا ينعكس على هؤلاء فحسب، بل يصل الأمر إلى أفراد العائلة في أي عمر كانوا. ويترك المجال مفتوحاً إمّا للقيل والقال بين الجيران والمعارف، أو الدخول في حلقات مدبرة مسبقاً من قبل جمعيات أصولية، ذكورية، وأنثوية، تعلم أصول الدين وكيفية الممارسة الصحيحة للإيمان الديني، وتوجيه النظر إلى ما يمكن فعله، أو الابتعاد عن فعله في الحياة الدنيا بكل تفاصيلها، ابتداء من حفظ دائرة التحرك الجسدي مع فصله عن التحرك الجسدي المغاير، مروراً بتفاصيل التعامل مع

الجسد، ومع الآخر، وصولاً إلى الطرق الشرعية في اللباس، وفي العلاقات الاجتماعية المرسومة شرعاً مع الآخر المغاير. ويظهر ذلك بكل وضوح عند الوصول إلى كيفية النظر إلى عمل المرأة.

٩ ـ النظر إلى المستقبل

كيف ينظر الأهل إلى مستقبل أولادهم؟ هل ينطلقون من تعثر أوضاعهم وسوء أحوالهم في نظرتهم إلى مستقبل أبنائهم، أم يعتبرون أنّ عليهم أن يتربوا كما تربوا هم، أن يعيشوا حياتهم كما عاشوها هم؟ هل يحلمون بأن يصل أبناؤهم إلى ما لم يستطيعوا هم الوصول إليه؟ وإذا كان الحلم يفتح لهم آفاق المستقبل والأمل بحياة أفضل، فهل يمكن تحسين الأوضاع انطلاقاً من زرع الحلم في نفوس الأبناء دون التحفيز على العمل للوصول إلى الغاية بتحويل الحلم إلى حقيقة؟

لقد ظهرت مؤشرات الحلم عند الكثيرين من الأهالي الذين تمّ استجوابهم حول هذه المسألة. وكان جل ما يريدونه لأطفالهم ـ رجال المستقبل ـ إمّا أن يكونوا أصحاب مهنة تقيهم شر الحاجة أو مساعدة الآخرين مهما كان نوع هذه المساعدة؛ أو إكمال علومهم، علماً أنّهم يدركون أنّ أوضاعهم الحاضرة، أو الطريقة التي يتلقى بها أبناؤهم علومهم من الصعب، إذا لم يكن من المستحيل، أن تصل بهم إلى المستقبل المرغوب. ولكن في كل الأحوال، لم يظهر الحلم لدى هؤلاء إلاّ باعتباره العيش بالستر والكرامة، ولا فرق في ذلك بين صاحب المهنة المدرب عليها بالطرق الحديثة، أو صاحب الشهادة التي يمكن أن توصله إلى الوظيفة المحترمة.

٩ ـ ١ ـ الأسواق

أجاب المستجوبون في منطقة الأسواق عن السؤال الذي يتناول مستقبل أبنائهم، في توجهين اثنين، إمّا توجه يطول الأمل بإمكانية امتهان مهنة محدّدة، أو اعتبار المستقبل أسود لا أمل فيه ولا رجاء. في الحالة الأول كان أمل من

عليه أن يساعد أبناءه على شق طريقه نحو المستقبل إمّا بتعلم «مصلحة»، أو بالحصول على شهادة تخوله الفوز بوظيفة محترمة، وإن تطلّب الأمر الوقوف على أبواب السياسيين للحصول على الدعم أو الوساطة. هؤلاء لم يشكلوا أكثر من ٢٦,٣٥٪ من المستجوبين. أمّا الذين فقدوا الأمل في المستقبل وفي إمكانية حصول أبنائهم على ما يطمئنهم من ناحية تأمين مستقبلهم المهني، فقد وصلت نسبتهم إلى ٣٨,٦٥٪ من مجموع العيّنة. إلاّ أن ما يزيد المسألة سوءاً هو عدم معرفة ٣٢,٨٨٪ ما عليهم أن يفعلوا لتأمين مستقبل «مستور» اقتصادياً واجتماعياً لأبنائهم (الجدول ١١/ ١). ويظهر الأمر بوضوح لدى سؤالهم عمّا إذا كانوا يجدون في الهجرة حلاً لمشكلتهم، فكانت الأجوبة متماثلة: «يا ريت، إنّه الحل الوحيد». وهذا ما سنفصّل القول فيه لاحقاً. واعتبر ٢,١٢٪ من العيّنة أنّ مستقبل أبنائهم مرهون بالعناية الإلهية.

جدول رقم ١١/ ١ ـ المستقبل المهني للأولاد (الأسواق)

مستقبل مهني للأولاد	العدد	النسبة ٪
نعم	١٣٧	٢٦,٣٥
لا	٢٠١	٣٨,٦٥
لا جواب	١٧١	٣٢,٨٨
غيره	١١	٢,١٢
المجموع	٥٢٠	١٠٠,٠٠

أمّا في ما يتعلق بتفضيل العلم أو العمل المبكر لتأمين مستقبل الأبناء، فقد ظهر أنّ الأكثرية الساحقة من المستجوبين، ٤٧٦ من أصل ٥٢٠، أي ما نسبته ٩١,٥٪، أقروا بأنّ العلم هو خشبة الخلاص، وإن كان صعب المنال. وقد أقر ٤٦,٢٢٪ من هؤلاء أنّ العلم مفيد لتأمين المستقبل وللحفاظ على الكرامة واتقاء شر العوز. واعتبر ٥٠,٢١٪ أنّ من حقهم أن يحلموا بمستقبل زاهر لأبنائهم وأن

يشجعوهم على طلب العلم، ولكن الواقع يطفئ كل أمل ورجاء. وضغط الحياة، حسب هؤلاء، لا يسمح للأولاد بالتركيز على الدرس، ولا لهم بأن يتابعوا دروس أبنائهم في المنزل (الجدول ١٢/ ١).

جدول رقم ١٢/ ١ ـ تفضيل العلم (الأسواق)

تفضيل العلم	العدد	النسبة (٪)
الإفادة من العلم	٢٢٠	٤٦,٢٢
الطموح أو الحلم	٢٣٩	٥٠,٢١
المساعدة في الدخل	٤	٠,٨٤
لا جواب	١٣	٢,٧٣
المجموع	٤٧٦	١٠٠,٠٠

أمّا الذين أقروا بأنّ الواقع يفرض عليهم التفتيش عن عمل مبكر لأبنائهم بدل العلم فلم يتجاوزوا ٤٤ شخصاً، أي ما نسبته ٨,٥٪ من مجموع العينة (الجدول ١٣/ ١). وهدفهم من ذلك هو تعلم مهنة وإتقانها، على أمل أن يكون سيد نفسه في المستقبل، ليساعد الأهل في دخلهم، أولاً، ومن ثمّ الاستقلال بعمله وبيته وعائلته.

جدول رقم ١٣/ ١ ـ تفضيل العمل (الأسواق)

تفضيل العلم	العدد	النسبة (٪)
الإفادة من العلم	٧	١٥,٩٠
المساعدة في الدخل	٢٢	٥٠,٠٠
لا جواب	١٥	٣٤,١٠
المجموع	٤٤	١٠٠,٠٠

لذلك ظهر في هذا المجال، أنّ الأهل ينقسمون في تفضيل ما يرونه مناسباً لأبنائهم. فثمة من يفضل الوظيفة في الدولة (القطاع العام) لأنّها ثابتة وتضمن المستقبل للأبناء، وهذا ما يفضله عادة الأهل لاقتناعهم بأنّ الدولة لا تصرف أحداً من الخدمة، ولا تنظر إلى الموظف مهما كانت رتبته، أو درجته الوظيفية إلاّ باعتباره موظفاً دائماً بصرف النظر عن كيفية قيامه بوظيفته. ولا وجود عندها للثواب والعقاب إلاّ في حدودهما الدنيا. وانطلاقاً من هذه القناعة، فإنّ ٦٠,١٩٪ من الذين يفضلون الوظيفة حدّدوها في القطاع العام، علماً أنّ ٧٠,٥٧٪ من العيّنة يفضلون القطاع الوظيفي، ولا يهم إن كان ذلك في القطاع العام أو الخاص، مقابل ٢٩٪ فضلوا المهنة الحرة (الجدول ١٤/ ١).

جدول رقم ١٤/ ١ ـ تفضيل المهنة أو الوظيفة (الأسواق)

تفضيل المهنة أم الوظيفة	العدد	النسبة (٪)
المهنة	١٥١	٢٩,٠٤
وظيفة في القطاع العام	٣١٣	٦٠,١٩
وظيفة في القطاع الخاص	٥٤	١٠,٣٨
لا جواب	٢	٠,٣٨
المجموع	٥٢٠	١٠٠,٠٠

٩ ـ ٢ ـ التبانة

كان هم المستقبل المهني للأبناء في التبانة مشابهاً له في الأسواق، وإن ظهر أقل سوداوية في ما يخص العمل على تأمين هذا المستقبل. فقد أفاد ٣١,٢٪ أنّهم يعملون على تأمين مستقبل أبنائهم المهني إما عن طريق تشجيعهم على التعلم، أو إذا لا أمل في ذلك، يوجهونهم باكراً إلى تعلم مهنة تؤمّن مستقبلهم. أمّا الذين يجدون أنّ لا مستقبل لأبنائهم في هذه البلاد، فقد بلغت نسبتهم ٢٤,٨٪. وهؤلاء يعيشون في خوف دائم على أولادهم وعلى مستقبلهم.

أمّا الذين لا يدرون بماذا يجيبون لأنّهم لم يفكروا في هذا الأمر بعد، فقد بلغت نسبتهم ٤١,٢٪. وأفاد ٢,٨٪ أنّ اللّه يتدبر مستقبل أبنائهم (الجدول ١١/ ٢).

جدول رقم ١١/ ٢ ـ المستقبل المهني للأولاد (التبانة)

مستقبل مهني للأولاد	العدد	النسبة (٪)
نعم	١٥٦	٣١,٢٠
لا	١٢٤	٢٤,٨٠
لا جواب	٢٠٦	٤١,٢٠
غيره	١٤	٢,٨٠
المجموع	٥٠٠	١٠٠,٠٠

أمّا في مسألة تفضيل العلم على أي شيء آخر، فقد أفاد ٣٦١ مستجوباً أي ما نسبته ٧٢,٢٪ من العيّنة أنّ لا مستقبل لغير المتعلمين، إمّا لأنّه مفيد لإيجاد وظيفة محترمة (٤٤,٨٨٪)، أو على أمل أن «يطلع من أولادهم شيء» في المستقبل، وهذا أمل كل من لديه أولاد.

جدول رقم ١٢/ ٢ ـ تفضيل العلم (التبانة)

تفضيل العلم	العدد	النسبة (٪)
الإفادة من العم	١٦٢	٤٤,٨٨
الطموح أو الحلم	١٩٥	٥٤,٠٢
لا جواب	٤	١,١١
المجموع	٣٦١	١٠٠,٠٠

أمّا الذين يفضلون العمل على العلم، فقد ظهرت نسبتهم العالية في التبانة (٢٧,٨٪) لما تتميّز به هذه المنطقة على صعيد المهن. ومن هؤلاء من اعتبر أنّ المهنة المحصلة منذ الصغر أفضل بكثير من التعلم، للمساعدة باكراً في الدخل، ولإتقان المهنة بالممارسة (٦٥,٤٦٪). أما الطموح والحلم في تأمين مستقبل مضمون من خلال الممارسة المبكرة للمهنة، فلم تحظ إلاّ بـ ٢٣٪ من اختيارات المستجوبين. وبقي ١١,٥٪ من الذين فضلوا العمل باكراً للأبناء دون تحديد الدوافع لذلك (الجدول ١٣/ ٢).

جدول رقم ١٣/ ٢ ـ تفضيل العمل (التبانة)

تفضيل العمل	العدد	النسبة (٪)
المساعدة في الدخل	٩١	٦٥,٤٦
الطموح أو الحلم	٣٢	٢٣,٠٤
لا جواب	١٦	١١,٥٠
المجموع	١٣٩	١٠٠,٠٠

في مسألة تفضيل المهنة أو الوظيفة، كانت إجابات المستجوبين في التبانة ذات دلالة واضحة على العلاقة الملتبسة بين أهالي المنطقة والدولة المتمثلة بالنسبة إليهم برجال الأمن والجيش وجباة الضرائب وبكل ما له علاقة بالسلطة والدوائر الرسمية. ظهر ذلك من خلال تفضيل الوظيفة في القطاع الخاص، إن كان في المؤسّسات أو الشركات والمصانع، أو حتى في المحلات التجارية، على العمل في القطاع الرسمي. والنسبة كانت ٦٨٪ مقابل ٣,٨٪. أمّا الذين فضلوا المهنة الحرة فكانوا في حدود ٢٥,٦٪، والأسباب لم تخرج عن تلك لدى المستجوبين في الأسواق. وهكذا نرى أنّ العمل الحر وعدم الشغل تحت أيدي الناس شكّلا نسبة هامة تعكس مدى اهتمام الناس بالعمل المهني والمصلحة الحرة التي تجلب المال بكرامة دون التذلل لأحد أو مسايرته أو العيش تحت رحمته.

جدول رقم ١٤/ ٢ ـ تفضيل المهنة أم الوظيفة (التبانة)

تفضيل المهنة أم الوظيفة	العدد	النسبة (٪)
المهنة	١٢٨	٢٥,٦٠
وظيفة في القطاع العام	١٩	٣,٨٠
وظيفة في القطاع الخاص	٣٤٠	٦٨,٠٠
لا جواب	١٣	٢,٦٠
المجموع	٥٠٠	١٠٠,٠٠

وإذا كانت منطقة الأسواق أظهرت أنّ ٦٠,١٩٪ من الذين يفضلون الوظيفة في القطاع العام، فإنّ الأمر في التبانة هو على عكس ذلك تماماً؛ فبالإضافة إلى أنّ ٧١,٨٪ من الذين يفضلون العمل الوظيفي، بصرف النظر إذا كان في القطاع العام أو الخاص، وهي نسبة قريبة ممّا هي في الأسواق (٧٠,٥٧٪)، فإنّ ٩٤,٧٪ من هؤلاء يفضلون العمل في القطاع الوظيفي الخاص. وربما يعود تفسير ذلك إلى تجربة العلاقة المعادية التي عاشتها منطقة الأسواق مع الدولة في أيام دولة المطلوبين (أحمد القدور ورفاقه)، ومعاناة الأمرّين في العلاقة مع هذه الجماعة، وتفضيل الدولة عليها في كل الظروف والأحوال، مقابل استمرار العلاقة الملتبسة بين الدولة وأهالي التبانة بوساطة أشخاص حملوا لواء المطالبة بحقوق المنطقة ورفض منطق تهميشها وإهمالها، فدفع بعضهم حياته ثمناً لهذه المواقف (علي عكاوي، خليل عكاوي وآخرون)، وما زال بعضهم الآخر ينشط لإدخال هذه المنطقة في حيّز المدينة وفي نسيجها المجتمعي.

١٠ ـ النظرة إلى المرأة بين المستوى التعليمي والانتماء الطائفي

من الدلائل الهامة على وعي المجتمع لذاته ولموقعه ونظرته إلى المستقبل، نوعية علاقته مع المرأة ونظرته إلى الدور الذي تقوم، أو يمكن أن تقوم به.

ونستخرج هذه الدلائل من خلال السماح، أو عدم السماح لها بالخروج من البيت، أو ممارسة أعمال جنباً إلى جنب الرجل الغريب، أو تجبرها هذه الأعمال على الاختلاط مع عالم الرجال وما يتبع ذلك من إمكانية بناء علاقات اجتماعية ناشئة عن ظروف العمل وموجباته؛ أو السماح لها، فقط، بممارسة أعمال تحافظ فيها على «سترها» وعدم اختلاطها مع الرجال، وذلك إمّا في قطاع التعليم أو الخياطة أو التمريض، أو غيرها. كما تظهر هذه الدلائل من خلال الرفض المطلق للعمل خارج المنزل باعتبار أن المرأة وجدت لتدبير شؤون منزل أهلها ومن ثمّ تدبير الشؤون نفسها بالإضافة إلى تربية الأطفال وإعدادهم للحياة في بيت زوجها. وكل ما عدا ذلك هو من مسؤولية الرجل وحده.

في هذه الأحياء الشعبية المخصوصة بأوضاعها ونمط حياتها، وبثقافة الفقر المتأصلة فيها، تتأتى النظرة إلى عمل المرأة بالمنظار المنسجم مع هذا النمط من الحياة، وهذه الثقافة الشعبية. وإذا كان ثمة اختلافات في التفضيل، حسب المستوى التعليمي، فإنّ تفضيل المرأة كسيدة منزل، ومسؤولة عنه، تبقى موجودة حتى لدى أصحاب المستويات التعليمية العالية. وهذا يدل على تأثير المحيط الشعبي نفسه على آراء هؤلاء، كما على آراء المنتمين إلى مستويات تعليمية أدنى. وهذا يدل بشكل واضح على أنّ الجو العام، بالمعنى الدوركهايمي، هو الذي يملي على الإنسان ما يمكن أن يقوم به. وإذا سُئل المستجوب عن الأسباب التي تدعوه إلى هذا الاختيار، يجد نفسه في مقام التبرير بأنّ المحيط يفرض ذلك. والمجتمع لم يصل بعد إلى مستوى القبول بعمل المرأة، أو السماح لها بالخروج من، والدخول إلى، المنزل ساعة تشاء.

١٠ ـ ١ ـ الأسواق

ظهر في الأسواق أنّ الذين يفضلون أن تبقى المرأة في البيت لتقوم بواجباتها المنزلية وتربية أطفالها، من الأميين هم بنسبة ٧٠,٦٪، والذين لهم الرأي نفسه من أصحاب المستوى التعليمي الذي يقتصر على القراءة والكتابة بلغوا بنسبتهم ٦٣,٣٪. و٦٧,٢٪ من الذين وصلوا إلى المرحلة الابتدائية،

و٥١٪ من أصحاب المستوى التعليمي المتوسط، و٥٠٪ من الثانويين، لهم الرأي نفسه. ولم يأخذ بهذا الرأي من المهنيين إلاّ ٣٠,٧٪ وهي النسبة نفسها لمن لا رأي لهم في هذه المسألة، بينما اعتبر ٣٨,٤٪ من هؤلاء أنّ عمل المرأة هام لزيادة دخل الأسرة. أمّا الجامعيون فقد اعتبروا أنّ عمل المرأة يقتصر على إدارة منزلها وتنشئة أطفالها التنشئة السليمة بنسبة ٦٣,٦٪ (الجدول ١٥/ ١).

جدول رقم ١٥/ ١ ـ التعليم ووضع المرأة (الأسواق)

التعليم ووضع المرأة	المرأة العاملة	النسبة ٪	ست البيت	النسبة ٪	لا جواب	المجموع
أمي	٢٢	٢٩,٣٣	٥٣	٧٠,٦٦		٧٥
يقرأ ويكتب	٣٧	٣٦,٦٣	٦٤	٦٣,٣٦		١٠١
ابتدائي	٥٢	٣٢,٧٠	١٠٧	٦٧,٢٩		١٥٩
متوسط	٤٩	٤٨,٠٣	٥٢	٥٠,٩٨	١	١٠٢
ثانوي	١٨	٥٠,٠٠	١٨	٥٠,٠٠		٣٦
مهني	٥	٣٨,٤٦	٤	٣٠,٧٦	٤	١٣
جامعي	٨	٣٦,٣٦	١٤	٦٣,٣٦		٢٢
لا جواب	٧	٥٨,٣٣	٥	٤١,٦٦		١٢
المجموع	١٩٨		٣١٧		٥	٥٢٠

هذه الأرقام والنسب المئوية تدل على مسألة في غاية الأهمية تظهرها المعطيات التي تجمعت في الجدول المذكور. وهي معطيات تدل على وهن العلاقة، إذا لم يكن عدم وجودها، بين مستوى التعليم والنظرة إلى عمل المرأة ودورها في المجتمع، أو داخل أسرتها بالذات. وهي نظرة منبثقة بشكل عام، وكما يشي بها الجدول المذكور، من المحيط ومن الجو العام الذي يفرضه المحيط على المرأة وعلى دورها في المجتمع. فالثقافة في المناطق الشعبية تبقى

في كل الأحوال منسجمة ومتقاربة في ما يتعلق بموقع المرأة في المجتمع. وأظهر هذا الجدول أنّ المستوى التعليمي، وإن كان يساهم في رفع المستوى المعيشي طردياً، أي كلما ارتفع مستوى التعليم يرتفع معه مستوى المعيشة من الناحية المادية؛ إلاّ أنّ المستوى التعليمي نفسه لا يظهر أنّه يساهم في الارتفاع بمستوى النظر إلى المرأة إلى أكثر من كونها سيدة منزل أو مربية أطفال. وهذا يدل على أنّ التخلص من الفقر، أو رفع مستوى المعيشة المادي، لا يعني بالضرورة، كما يقول دانييل، إزالة ثقافة الفقر[1]، ومنها النظرة إلى المرأة.

على أي حال، ظهر أنّ ٣١٧ مستجوباً من أصل ٥٢٠ يؤيدون بقاء المرأة في المنزل، وهي نسبة تصل إلى ٦١٪ مقابل ٣٨٪ يؤيدون عملها خارج المنزل، وإن وضع أكثرهم شروطاً لذلك، كما أن ثمة ١٪ من العيّنة لم يعط رأيه في هذه المسألة (الجدول ١٥/ ١).

١٠ ـ ٢ ـ التبانة

ظهر في التبانة أنّ الذين يفضلون من الأميين أن تبقى المرأة في البيت من أجل إدارة شؤونه وتربية الأطفال، كانوا ٧١,٥٪. وصرّح ٥٨,٥٪ من الذين يقرأون ويكتبون بأنّ عمل المرأة داخل المنزل وليس خارجه. وتعود هذه النسبة للارتفاع مع الذين وصلوا إلى المرحلة الابتدائية لتصل إلى ٧٠,٦٪، وإلى ٧٨,٨٪ مع الذين وصلوا إلى المرحلة المتوسطة لتنخفض إلى ٣٧,٥٪ لدى من وصلوا إلى المرحلة الثانوية، ولتصل إلى ١٠٠٪ في مرحلة التعليم المهني، ولتعود إلى الانخفاض ٥٧,١٪ في مرحلة التعليم الجامعي (الجدول ١٥/ ٢).

(١) روبرتس وهايت، «ثقافة الفقر»، مذكور سابقاً، ص ١٧٩ ـ ١٨٠.

جدول رقم ١٥/ ٢ ـ التعليم ووضع المرأة (التبانة)

التعليم ووضع المرأة	المرأة العاملة	النسبة ٪	ست البيت	النسبة ٪	لا جواب	المجموع
أمي	٤٣	٢٧,٢١	١١٣	٧١,٥١	٢	١٥٨
يقرأ ويكتب	٣٦	٣٨,٢٩	٥٥	٥٨,٥١	٣	٩٤
ابتدائي	٤٧	٢٧,٠١	١٢٣	٧٠,٦٨	٤	١٧٤
متوسط	١٠	١٩,٢٣	٤١	٧٨,٨٤	١	٥٢
ثانوي	٤	٥٠,٠٠	٣	٣٧,٥٠	١	٨
مهني	٠	٠,٠٠	٣	١٠٠,٠٠	٠	٣
جامعي	٣	٤٢,٥٧	٤	٥٧,١٤	٠	٧
لا جواب	١	٢٥,٠٠	٣	٧٥,٠٠	٠	٤
المجموع	١٤٤		٣٤٥		١١	٥٠٠

هذه الأرقام وانسب المئوية التي يظهرها هذا الجدول تدل بما لا يقبل الشك، على الأقل بالنسبة اللمعطيات المجمعة لدينا، أنّ ثقافة المناطق الشعبية تبقى منسجمة ومتقاربة في ما يتعلق بموقع المرأة في المجتمع. وهذا ما أظهره الجدولان اللذان يحدّدان موقع المرأة في رأي المستجوبين، إن كان في المنزل، أو في المنزل والعمل معاً. فالنسب جاءت متقاربة، وبالتالي جاء الرأي متقارباً حيث ظهر أنّ الجو العام في المنطقة له دلالته أكثر من الآراء الشخصية للمستجوبين حول هذه المسألة بصرف النظر عن مستوياتهم التعليمية.

وعلى أي حال، فإنّ الجدول المذكور أعلاه أظهر أنّ ٣٤٥ مستجوباً أقروا بأنّ عمل المرأة يجب أن يبقى ضمن جدران البيت، وعلى الرجل أن يتكفل بالباقي، وهي نسبة تصل إلى ٦٩٪ مقابل ٢٨,٨٪ أقروا بأهمية عمل المرأة لمساعدة زوجها على تحمل أعباء الحياة، ولم يعط ٢,٢٪ رأيهم في هذا الموضوع.

أمّا في ما يتعلق بالأسباب التي تجعل المستجوب يفضل عمل المرأة في منطقة الأسواق، فقد أجاب ١٨٣ من أصل ١٩٨ مستجوباً، أي ما نسبته ٩٢,٤٪ بأنّ السبب الأساسي لعمل المرأة، برأيهم، هو المشاركة في مصروف البيت. هذا بالإضافة إلى أسباب أخرى متفرقة تراوحت بين إثبات وجودها والمساهمة في استقلال شخصيتها، وليكون لها كلمة نافذة في المنزل بالإضافة إلى كلمة زوجها، أو بالتفاهم والاتفاق فيما بين الزوجين، أي ما نسبته ٥٪. وما تبقى، أي ٢,٥٢٪ كان حصيلة من لا رأي له حول سبب تفضيل عمل المرأة (الجدول ١٦/ ١).

جدول رقم ١٦/ ١ ـ سبب تفضيل المرأة العاملة (الأسواق)

سبب تفضيل المرأة العاملة	العدد	النسبة (٪)
المشاركة في مصروف المنزل	١٨٣	٩٢,٤٢
أسباب أخرى	١٠	٥,٠٥
لا جواب	٥	٢,٥٢
المجموع	١٩٨	١٠٠,٠٠

أمّا في التبانة، فقد صرّح ١٣٢ مستجوباً من أصل ١٤٤ بأنّ سبب تفضيلهم عمل المرأة خارج المنزل هو المشاركة في المصاريف ومساعدة الزوج على تحمل أعباء الحياة، أي بنسبة ٩١,٦٪، وهي نسبة متقاربة مع تفضيلات منطقة الأسواق. أما الذين أقروا بوجود أسباب أخرى، وهي بمجملها لنساء، مثل إثبات الشخصية والمشاركة في القرارات المتعلقة بالمنزل والأولاد، وبما يمكن أن يقوم به العمل من إضفاء نوع من الاستقلالية على حياة الزوجة وفي علاقتها مع زوجها. وهذه النسبة وصلت إلى ٤,٨٪، بالإضافة إلى من لا رأي لهم حول هذه المسألة، ونسبتهم هي ٣,٤٪. ونجد في هذا الوجه كم أن التشابه موجود بين الأسواق والتبانة (الجدول ١٦/ ٢).

جدول رقم ١٦/ ٢ ـ سبب تفضيل المرأة العاملة (التبانة)

سبب تفضيل المرأة العاملة	العدد	النسبة (٪)
المشاركة في مصروف المنزل	١٣٢	٩١,٦٧
أسباب أخرى	٧	٤,٨٦
لا جواب	٥	٣,٤٧
المجموع	١٤٤	١٠٠,٠٠

وعلى أي حال، فإنّ المستجوبين الذين أيّدوا عمل المرأة في منطقة الأسواق، ونسبتهم ٣٨٪ (١٩٨ من أصل ٥٢٠)، وفي منطقة التبانة، ونسبتهم ٢٨,٨٪ (١٤٤ من أصل ٥٠٠) كما هو مبيّن في الجدولين ١٥/ ١ و١٥/ ٢، يعملون على فتح ثغرة تتوسع شيئاً فشيئاً في جدار ثقافة الفقر، وعلى توجه يحاول أن ينظر نظرة مختلفة إلى دور المرأة وإلى أهميتها في المجتمع، بالتزامن مع الضغوط الاقتصادية والاجتماعية، ويعمل على تعميم هذا الدور وهذه الأهمية ليصلا إلى داخل مجال تفيكر كل رجل وكل امرأة على السواء، وليكونا من جملة عناصر البنية الذهنية لكل منهما. والواقع الضاغط لم يعد يحتمل تأجيل النظر في هذه المسألة، ويحفز التفكير الدائم والمستمر على التفتيش عن مصادر جديدة للدخل، ومنها، دون موارية أو تجاهل، عمل المرأة بالذات وخارج المنزل عملاً بالقاعدة الفقهية «الضرورات تبيح المحظورات»، هذا إذا اعتبرنا، في أسوأ الأحوال، أن عمل المرأة من المحظورات.

أمّا بالنسبة لعلاقة عمل المرأة بالمذهب الذي يعتنقه المستجوبون، فقد صرّح ١٧٦ مسلماً سنّياً بتفضيل عمل المرأة من أصل ٤٩١ في منطقة الأسواق، أي ما نسبته ٣٥,٨٪. أمّا في منطقة التبانة، فقد صرّح ١٣٣ مستجوباً سنّياً بتفضيل عمل المرأة من أصل ٤٥٦، أي ما نسبته ٢٦,٦٪.

وإذا كان السنّة يشكّلون الأكثرية الساحقة في المنطقتين، ٩٤,٤٪ من مجموع العيّنة في الأسواق (٤٩١ من أصل ٥٢٠)، ٩١,٢٪ في التبانة (٤٥٦ من أصل ٥٠٠)، فإن هذا التفضيل يبقى ذا دلالة مرجحة، وإن جاءت الأقلية المنتمية إلى طوائف أخرى بتوجه مختلف. هذا التوجه ظهر لدى الشيعة الذين فضلوا عمل المرأة وإن كان عددهم قليلاً (اثنان). وظهر أن الأرثوذكس يفضلون عمل المرأة، وكذلك الموارنة (٩ من أصل ١٢ و٤ من أصل ٥ على التوالي). وحافظ العلويون على توجه مماثل للسنّة (١ من أصل ٥)، هذا في منطقة الأسواق (الجدولان ٣/ ١ و١٧/ ١).

جدول رقم ١٧/ ١ ـ علاقة المذهب بوضع المرأة (الأسواق)

المذهب/ وضع المرأة	المرأة العاملة	ربة المنزل	لا جواب	المجموع
سنّي	١٧٦	٣١٢	٣	٤٩١
علوي	١	٤	٠	٥
شيعي	٢	٠	٠	٢
أرثوذكس	٩	٢	١	١٢
ماروني	٤	١	٠	٥
لا جواب	٠	٠	٥	٥
المجموع	١٩٢	٣١٩	٩	٥٢٠

أمّا في منطقة التبانة، فإن العلويين الذين يشكلون ٧٪ من أفراد العينة (٣٥ من أصل ٥٠٠) يتشابهون في مواقفهم مع السنّة، إذ صرّح ١٠ منهم (٢٨,٥٪) بأنّهم يفضلون عمل المرأة، وهي نسبة متقاربة من نسبة السنّة (٢٦,٦٪). وهذه النتيجة لها دلالة واضحة في تشابه ظروف الحياة والجو الثقافي العام الذي تنطبع فيه منطقة التبانة. أمّا بالنسبة للموازنة في هذه المنطقة، فإنّ المستجوب الوحيد الذي يفضل عمل المرأة ليس ذا دلالة واضحة وضوح الدلالات السابقة (الجدولان ٣/ ٢ و ١٧/ ٢).

جدول رقم ١٧/ ٢ ـ علاقة المذهب بوضع المرأة (التبانة)

المذهب/ وضع المرأة	المرأة العاملة	ربة المنزل	لا جواب	المجموع
سنّي	١٣٣	٣١٦	٧	٤٥٦
علوي	١٠	٢٤	١	٣٥
شيعي	٢	٤	٠	٦
ماروني	١	٠	٠	١
لا جواب	٠	٠	٢	٢
المجموع	١٤٦	٣٤٤	١٠	٥٠٠

١١ ـ عمالة الأولاد والمستوى التعليمي للأهل

من نافل القول التأكيد أنّ الأهل يحلمون دائماً بمستقبل زاهر لأبنائهم، ويطمحون لأن يكونوا أفضل الناس. إلاّ أنّ الحلم والطموح شيء، والواقع شيء آخر مختلف تماماً. ويجد الأهل دائماً مبرّرات لتصرفهم في تربية أبنائهم حتى وإن أدّت هذه التصرفات إلى تسرب الأولاد من المدارس، أو وصولهم إلى مرحلة الانحراف. ويقر الجميع أنّ عدم القدرة، أو العجز عن إيصال أبنائهم

إلى مرحلة ضمان المستقبل والاستقرار، ناتج عن ظروف قاهرة وأوضاع متردية مادياً واجتماعياً أوصلت الأبناء إلى البطالة فالتشرد فالانحراف، أو إلى الانخراط في تيارات أصولية في غياب التنشئة الاجتماعية السليمة الناقلة للأطفال والمراهقين بالطرق السليمة إلى مرحلة البلوغ، أو الانخراط المبكر في سوق العمل.

إزاء الواقع الذي يعيشه الأهل، وجد الكثيرون منهم، إن كانوا في الأسواق أو في التبانة، أن الحل الأنجع في ظل الفراغ المتأتي من هذه الأوضاع المتردية، وبغية التخلص من احتمالات متعدّدة يمكن أن يكون فيها ضرر لمستقبل الأبناء وتوجههم العملي، اختاروا الانخراط المبكر في سوق العمل. وقد برّر بعضهم هذا السلوك بالقول إنّ سنوات المدرسة إذا لم تكن مجدية للتلميذ تضيع عليه، لذلك من الأفضل استغلالها في اكتساب مهنة يرتزق منها، وسنوات العمل فيها كفيلة بإكسابه خبرة تجعله من المعلمين في مهنته.

هذا التوجه الذي يدافع عن التسرب المدرسي والعمل المبكر للشاب على حساب دراسته وإمكانية تخصّصه المهني، يصب في تدعيم ثقافة الفقر، ويعمل على ترسيخ المقولة التي تعطي للدخل المادي الأهمية الوحيدة، هذا إذا كان متوفراً، على حساب العناصر الأخرى المشكلة، حديثاً، لمفهوم التقدّم الاجتماعي[1]. وفي التوجه نفسه، يظهر الاهتمام بتعليم الأنثى الذي لا يدخل، بالنسبة للأكثرية الساحقة منهم، في صلب العناصر المؤدية لإبراز الشخصية وتعزيز فكرة الحرية في الرأي والتعبير والعمل، وترسيخ روح الاستقلالية؛ بل من أجل أن يكون علمها، وخصوصاً العلم المختص باتقان مهنة محدّدة، سلاحاً

(١) حول المفهوم الجديد للتقدم الاجتماعي كما تبنّته الأمم المتحدة المتجاوز لمسألة الدخل فقط والمتضمن للكثير من العناصر الاجتماعية، منها مستوى التعليم والعمر المتوقع والمشاركة السياسية وتمكين المرأة ونسبة المديونية وكمية المياه المستهلكة لكل شخص ومساحة حيزه السكني إلخ. انظر للتفصيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «تقرير التنمية الإنسانية العربية»، ٢٠٠٢ و٢٠٠٣، بيروت. أيضاً وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «خارطة أحوال المعيشة»، مذكور سابقاً، ص ٢٣.

في يدها يقيها مغبة العوز في مستقبل غير مضمون، في كل الظروف، بالنسبة إليها[1].

في كل الأحوال، كان المستجوبون، وفي المنطقتين، يفضلون بأكثريتهم الساحقة العلم لأبنائهم. ولكن المسألة ليست في التفضيل، بل في المثابرة على متابعة الدراسة. وقد أظهرت بعض الأبحاث التي اهتمت بهذا الموضوع أنّ نسبة التسرب المدرسي في البلد القديمة وفي التبانة بلغت نسبة عالية[2]. وما يساعد هؤلاء على ترك المدرسة، الأفكار السائدة عن عدم جدوى العمل، والقصور العام للوظيفة المبنية على الكفاءة بالإيفاء بمستلزمات الحياة الضرورية مقابل المهنة التي تدر ذهباً دون أن يكون صاحبها، بالضرورة، متعلماً. هذا بالإضافة إلى الجو العام الذي يخرج عن نطاق الانتظام العام، والتوجه المقنن للحصول على التعليم، والفوز بالشهادات العلمية التي تسمح بعد حين، يمكن أن يطول، وبالوساطة، بالحصول على الوظيفة المناسبة؛ أو بعد التخصّص المضني، في حال القدرة على دفع التكاليف المادية، لممارسة مهنة أرقى.

١١ ـ ١ ـ الأسواق

يعكس الجدول الذي يبيِّن العلاقة بين المستوى التعليمي وعمالة الأولاد في منطقة الأسواق مدى اهتمام الأهل بتعليم أبنائهم (الجدول ١٨/ ١). فالأميّون المستجوبون أجابوا بأكثريتهم (٥٦ من أصل ٧٥) بأنّهم يريدون أن يصل أبناؤهم إلى أعلى الدرجات العلمية، هذا إذا أرادوا. ونسبة هؤلاء ٧٤,٦٪. والإرادة نفسها موجودة لدى الذين يقرأون ويكتبون، وبنسبة متقاربة أيضاً هي ٧٥,٢٪. أمّا الذين درسوا في المدرسة وحصّلوا المستوى الابتدائي، فقد بلغت نسبتهم ٨١,١٪، لترتفع إلى ٨٨,٢٪ عند الذين وصلوا إلى المرحلة المتوسطة، و٩١,٦٪

(١) لفتت انتباه المحقّقين ملاحظة تكرّرت لدى الكثيرين من المستجوبين أنّ الاهتمام بتعليم الأنثى هو أكثر من الصبي الذي من المفيد له ولأهله أن يتعلم مهنة، وخصوصاً في جو لا يساعد على التعلم والانخراط في جو المدرسة.

(٢) سهام ونوس، «عمالة الأولاد»، مذكور سابقاً، ص ٩٤ ـ ١٠٥.

عند الثانويين، ولتنخفض عند المهنيين إلى ٧٦,٩٪، ولترتفع من جديد إلى ٨٦,٣٪ لدى الجامعيين (الجدول ١٨/ ١).

جدول رقم ١٨/ ١ ـ العلاقة بين التعليم وعمالة الأولاد (الأسواق)

التعليم/ عمالة الأولاد	العلم	العمل	لا جواب	المجموع
أمي	٥٦	١٨	١	٧٥
يقرأ ويكتب	٧٦	٢٥	٠	١٠١
ابتدائي	١٢٩	٢٨	٢	١٥٩
متوسط	٩٠	٧	٥	١٠٢
ثانوي	٣٣	٣	٠	٣٦
مهني	١٠	٣	٠	١٣
جامعي	١٩	٢	١	٢٢
لا جواب	٧	٥	٠	١٢
المجموع	٤٢٠	٩١	٩	٥٢٠

هذه الأرقام والنسبة المئوية تبيِّن مدى اهتمام الأهل بتعليم أبنائهم، علماً أنّهم يدركون صعوبة الاستمرار في التعلم. وغالباً ما يقول هؤلاء، وقد صرَّح العديد منهم بذلك، طالما يرغب الولد في التعلم فنحن مستعدون. أمّا الذين يفضلون العمل، فقد صرَّح العديد منهم بأهمية معرفة كيفية «فك الحرف»، أي معرفة القراءة والكتابة، لما لذلك من فائدة في إتقان المصلحة التي عليه تعلمها. وأكثر الذين صرحوا بهذا الكلام هم أصحاب المستوى التعليمي المتدني: ٣٢,١٪ من الأميين، و٣٢,٨٪ من الذين يقرأون ويكتبون، و٢١,٧٪ من الذين

تسربوا من المدرسة قبل أن يكملوا المرحلة الابتدائية. ومن الجدير بالذكر في هذا المقام أنّ بعض المستجوبين لم يجيبوا عن السؤال لأنّ أولادهم هم الذين عليهم أن يقرّروا. وهؤلاء شكلوا نسبة ضئيلة بلغت ١,٧٪ أو ٩ من أصل ٥٢٠ (الجدول ١٨/ ١).

١١ ـ ٢ ـ التبانة

في التبانة أيضاً، لم يختلف الوضع عمّا وجدناه في الأسواق. ويعكس الجدول ١٨/ ٢ حقيقة نظرة الأهل إلى مسألة تعليم أبنائهم. وهي النظرة التي تفضل لهم العلم باعتباره جواز المرور المأمون إلى المستقبل. وقاعدة النظر إلى هذه المسألة مشابهة للقاعدة التي أظهرنا مضمونها في منطقة الأسواق. الأميون بأكثريتهم يفضلون العلم لأبنائهم باعتباره النعمة التي حرموا منها. والأهل دائماً يتمنون الأفضل لأبنائهم، على حدّ تعبير أحد المستجوبين. بلغ عدد هؤلاء ١٠٨ من أصل ١٥٨ أي بنسبة ٦٨,٣٪، مقابل ٢٥,٣٪ يفضلون أن ينخرط أبناؤهم باكراً في العمل لأنه أضمن لهم ولمستقبلهم في عصر لا يهتم إلا بالماديات، حسب ما قاله أحدهم أيضاً. إلاّ أن ٦,٣٪ من المستجوبين تركوا المسألة للأبناء أنفسهم إذ عليهم هم أن يقرّروا. أمّا بالنسبة للذين يقرأون ويكتبون، فقد صرَّح ٦٠ من أصل ٩٤، أي بنسبة ٦٣,٨٪ بأنّ على أبنائهم أن يتعلموا مقابل ٢٦,٥٪ اعتبروا أنّ العلم لا يجدي، وعلى الأبناء تعلم مصلحة تقيهم شر العوز. وصرَّح ٩,٥٪ أن على الأبناء أنفسهم أن يقرّروا المثابرة على الدرس أو التفتيش عن مصلحة. وكذلك الحال بالنسبة للذين لم يتجاوزوا المرحلة الابتدائية. فقد صرَّح ٧٥,٨٪ بأن على أبنائهم أن يتعلموا مقابل ١٩٪ اعتبروا أن العلم لا ينفع، والمهنة أجدى لهم ولأبنائهم. ونلمس ابتداء من الذين وصلوا إلى المرحلة المتوسطة، ولم يتجاوزوها، أن الأكثرية الساحقة تفضل العلم لأبنائها: ٨٢,٦٪ لهذه الفئة و١٠٠٪ لفئة المهنيين و٨٥,٧٪ للجامعيين. وفي هذه الفئة الأخيرة، فضّل جامعي واحد ترك المسألة للأبناء ليقرّروا ما عليهم أن يختاروا (الجدول ١٨/ ٢).

جدول رقم ١٨/ ٢ ـ التعليم وعمالة الأولاد (التبانة)

التعليم/ عمالة الأولاد	العلم	العمل	لا جواب	المجموع
أمي	١٠٨	٤٠	١٠	١٥٨
يقرأ ويكتب	٦٠	٢٥	٩	٩٤
ابتدائي	١٣٢	٣٣	٩	١٧٤
متوسط	٤٣	٦	٣	٥٢
ثانوي	١	٧	٠	٨
مهني	٣	٠	٠	٣
جامعي	٦	٠	١	٧
لا جواب	٢	٢	٠	٤
المجموع	٣٥٥	١١٣	٣٢	٥٠٠

١٢ ـ خيار السفر

عند السؤال عن كيفية التعاطي مع الوضع العام، إن كان بالنسبة لتأمين فرصة العمل، أو ضمان الاستقرار والاطمئنان إلى المستقبل، لم تكن الإجابات محصورة فيها لوحدها. وظهر أنّ ثمة أسباباً اجتماعية تدعو إلى البقاء في البلد، كما أنّ ثمة أسباباً اجتماعية أخرى تدعو إلى الخروج منه. ولم يربط الكثيرون، كما سنرى، بين محبة البلد والبقاء فيه، إذا كان هذا البقاء لا يستوي على أساس متين يضمن الاستمرار في العيش، ليس فقط من الناحية المادية، بل أيضاً، من النواحي الاجتماعية والسياسية، ومن ناحية معالجة مسألة الانتظام العام بكل ما فيها من فوضى ومخالفات، ومن وجود الصيف والشتاء على سطح واحد، في تفاصيل العلاقات اليومية في المدينة.

وخيار السفر لم يظهر كحلّ وحيد لتجاوز الحالة الصعبة التي يعيشها المستجوبون، إن كان على مستوى أوضاعهم الفردية، كل واحد منهم على حدة، أو على مستوى أوضاعهم العامة باعتبارهم سكان منطقة بعينها، أو يتعرضون لأزمات متتالية، وخصوصاً على المستوى الاقتصادي. فالكثيرون من هؤلاء صرحوا أنّه بالرغم من الأسباب الاجتماعية الضاغطة والمسبّبة لتوترات في العلاقات اليومية الناشئة بدورها عن سوء الحالة الاقتصادية وانتشار البطالة، وما يمكن أن تنتجه من ظروف توتر أخرى، بالإضافة إلى حب البلد والتعلق به؛ صرَّحوا برفضهم خيار السفر. ويعتبرون أن البديل هو في التفتيش عن ظروف أفضل للعيش. ترافق ذلك مع إقرار الكثيرين منهم بأنهم لا يطلبون إلاّ السترة مع المطالبة بالعمل على تأمين متطلبات الحدّ الأدنى من المسؤولين، ولكن هؤلاء مع إصرارهم على البقاء في البلد ، بالرغم من كل الظروف الضاربة لهذه القناعة، يشكلون الأقلية بالمقارنة مع الذين يفضلون تركه والتفتيش عن مستقبل أفضل في بلاد اللّه الواسعة. ولكن العين بصيرة واليد قصيرة، لأنّ الكثيرين من هؤلاء يتحينون الفرص للسفر، ولكن محقّقي هذه الأمنية قليلون. ويبقى خيار السفر، في كل الأحوال، الأولوية الفضلى بالنسبة إليهم. ويعيشون وكأنهم في حالة انتظار لتحقيق هذه الأمنية.

١٢ ـ ١ ـ الأسواق

في الجواب عن هذا السؤال الذي عليه أولاً أن يحدّد الخيار المناسب، ومن ثم إظهار السبب الداعي إلى هذا الاختيار حسب الاحتمالات الواردة في السؤال الذي يليه، صرَّح البعض من المستجوبين، وخصوصاً بعد رفض فكرة السفر، بأن هذا الرفض يترسّخ ويتدعم أكثر، بالنسبة إليهم، على قدر الجد والنشاط المبذولين في التفتيش الدائم عن عمل لتأمين مستقبلهم في بلدهم لأنّ لا مستقبل لهم خارج هذا الإطار. وقال بعضهم، في معرض التعليق على هذه المسألة، إنّ الهم الأساسي هو إيجاد عمل مهما كان شأنه، ومن ثم التفتيش عن

عمل أفضل من داخل العمل نفسه. هؤلاء، وإن كانوا أقلية في الأسواق (٥ من أصل ١٥٧)، يعيدون إلى الأذهان توجهاً كان سائداً في فترات سابقة يقوم على بناء المستقبل مدماكاً إثر مدماك خارج تأثير ضغوطات ثقافة الاستهلاك، والتصوّرات المبنية على فكرة الإثراء السريع.

إلاّ أن الأسباب الأخرى تظهر بشكل أكثر وضوحاً، وخصوصاً بالنسبة لمسألة حب البلد (١٢١ من أصل ١٥٧) التي تشكّل ٧٧٪ من رافضي خيار السفر، بالإضافة إلى الأسباب الاجتماعية (١٢ من أصل ١٥٧) التي تتعلق بصعوبة التكيف في مجتمع آخر. تظهر لنا هذه الأسباب بالرغم من سوء الحالة بشكل عام، وخصوصاً الأزمة الاقتصادية. وقد بلغت نسبة رافضي السفر إلى مجموع المستجوبين ٣٠,١٪.

جدول رقم ١٩/ ١ ـ العلاقة بين خيار السفر والسبب (الأسواق)

الخيار/ السبب	البحث عن عمل	أسباب الهجرة	حب البلد	سوء الحالة/ البحث عن أفضل	لا جواب	المجموع
أرفض	٥	١٢	١٢١	٩	١٠	١٥٧
أفكر	٥	٤٢	٢٥	٧	٤	٨٣
أقبل فوراً	١٤٧	١٢	١٣	١٠٠	٥	٢٧٧
لا جواب	٠	٠	٠	٠	٣	٣
المجموع	١٥٧	٦٦	١٥٩	١١٦	٢٢	٥٢٠

أمّا الذين يقبلون فكرة السفر فوراً دون أي نقاش، ولأسباب متعدّدة أهمها البحث عن عمل (١٤٧ من أصل ٢٧٧)، وسوء الحالة الاقتصادية (١٠٠ من أصل ٢٧٧)، فقد بلغت نسبتهم ٥٣٪. هذا بالإضافة إلى أنّ خيارهم هذا لا يمنع وجود أسباب اجتماعية وراءه، مثل عدم القدرة على العيش في أجواء من التعصب والفوضى (١٢ من أصل ٢٧٧). ولا يتناقض هذا الخيار أيضاً مع حب البلد (١٣ من أصل ٢٧٧).

أمّا الذين أجابوا بأنهم يفكرون في الموضوع، فقد بلغ عددهم ٨٣ من أصل ٥٢٠ أي بنسبة قدرها ١٦٪. وتراوحت أسباب تردّدهم بين الأسباب الاجتماعية وحبهم للبلد، من ناحية؛ والبحث عن عمل وسوء الأوضاع الاقتصادية والحياتية بشكل عام، من ناحية ثانية (الجدول ١٩/ ١).

١٢ ـ ٢ ـ التبانة

لم يختلف الأمر في التبانة عنه في الأسواق. فقد صرَّح ١٣٥ مستجوباً بأنّهم في كل الظروف يرفضون فكرة السفر من أساسها، وذلك بسبب حبهم لبلدهم، من جهة (٦٤ من أصل ١٣٥)؛ ولأسباب اجتماعية تجعلهم غير قادرين على التكيف مع المجتمعات الأخرى، أو الاندماج فيها (٥٠ من أصل ١٣٥)، من جهة ثانية. وصرَّح ٦ مستجوبين بأنّ سوء الحالة الاقتصادية لا تبرّر ترك البلد، بالإضافة إلى مستجوب واحد اعتبر أنّ الإصرار على إيجاد عمل هو المانع الوحيد للسفر (الجدول ١٩/ ٢).

جدول رقم ١٩/ ٢ ـ العلاقة بين خيار السفر والسبب (التبانة)

الخيار/ السبب	البحث عن عمل	أسباب الهجرة	حب البلد	سوء الحالة/ البحث عن أفضل	لا جواب	المجموع
أرفض	١	٥٠	٦٤	٦	١٤	١٣٥
أفكر	٤٢	١٣	٩	٢٨	٧	٩٩
أقبل فوراً	١٠٠	١٥	٢	١٣٣	٧	٢٥٧
لا جواب	٠	٠	٠	٠	٩	٩
المجموع	١٤٣	٧٨	٧٥	١٦٧	٣٧	٥٠٠

وكما في الأسواق، يبقى قبول خيار السفر فوراً يطغى على المستجوب. فقد صرَّح ٢٥٧ من أصل ٥٠٠، أي بنسبة قدرها ٥١,٤٪ بأنّهم يسافرون فوراً إلى تسنى لهم ذلك، إمّا للبحث عن عمل غير متوفر في البلد حالياً (١٠٠ من أصل ٢٥٧)، أو لسوء الحالة بشكل عام (١٣٣ من أصل ٢٥٧). واختارت الأقلية الأسباب الأخرى: الحالة الاجتماعية أو حب البلد اللذان لا يمنعان التفكير في السفر. أمّا بالنسبة للذين صرحوا بأنّهم يفكرون في السفر إذا انطرح هذا الأمر عليهم، وذلك إمّا لتأمين عمل عزّ عليهم وجوده في بلدهم، أو للهروب من حالات اجتماعية ما برحت تضغط عليه، أو لسوء الحالة من نواحيها المختلفة. بلغ عدد هؤلاء ٩٩ مستجوباً من أصل ٥٠٠، أي بنسبة قدرها ١٠,٨٪. وإذا أضيفت هذه النسبة إلى الذين يقبلون السفر فوراً بلغت ٧١,٢٪ مقابل ٦٩٪ في منطقة الأسواق (الجدولان ١٩/ ١ و١٩/ ٢).

هذه النسبة، كما نرى، مرتفعة جداً في المنطقتين وتفصح عن وجود أزمة خطيرة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، وعلى مستوى النظر إلى البلد من جوانبه المختلفة.

العلاقة بين المستهلك والمؤسسات العامة

(نموذج: علاقة سكان مناطق المدينة القديمة والتل بمؤسسة المياه في الشمال)

د. مها كيّال(*)

يمكن اعتبار مسألة قياس نمطية علاقة «المستهلك» بالمؤسسات العامة في المدينة القديمة وفي منطقة التل في طرابلس، بأنها جزء من بحث أعمق يتناول دراسة واقع بعض المناطق المصنفة حالياً، حسب التعبير الشائع استعماله في المدينة، «بالشعبية».

كلنا على علم بالمشاريع الهامة والواعدة التي يخطط لها لاستعادة التعاطي مع المناطق المختارة للبحث والمتميزة بأهميتها التاريخية، وفق منظور جديد، من أجل تحريك دينامية طرابلس على المستويين: الاقتصادي والسياحي. إن هذا الأمر يتطلب، في الحقيقة، مقاربة بنية التركيبة المجتمعية للمناطق المدروسة مقاربة «ميكرو ـ سوسيولوجية» لوعي كيفية التعاطي معها على مستوى هذه المواضيع تحديداً. أظن أن لا أحداً يمكنه تجاهل الدور الأساسي والهام لسكان هذه الأقسام من المدينة في إنجاح أو إفشال هذه المخططات.

• أسباب اختيار قياس النمط العلائقي بين المستهلك ومؤسسة مياه الشمال:

لقد عرضنا، في مدخل هذه الدراسة، الأسباب المحركة لهذا البحث بوجه عام، وسنتناول الآن الأسباب الخاصة التي وجّهت هذه الدراسة نحو موضوع العلاقة بين المستهلك ومؤسسة مياه الشمال تحديداً.

قامت مؤسسة المياه في الشمال بخطوة هامة، تعتبر رائدة في تَحَرُّك

(*) الجامعة اللبنانية معهد العلوم الاجتماعية

المؤسسات العامة في لبنان، وكان لها الفضل في خلق نوع من التواصل مع مؤسسات المجتمع المدني الأهلي والرسمي: الجامعات، الجمعيات، البلديات، لإشراكها في قضايا عديدة من همومها واهتماماتها سواء على مستوى تبادل المعلومات والأفكار، أو على مستوى تحسس مسائل المياه والبيئة، أو على مستوى محاولات تلاؤم مشاريع المؤسسة مع الحاجات المحلية، أو حتى على مستوى تعبئة القدرات للتآزر في العمل سوياً لتطوير العمل المؤسساتي العام. ويمكن اعتبار موضوع «قياس النمط العلائقي بين المستهلك ومؤسسة المياه» من نتائج هذا التحرك.

لقد تلاقى توجه مؤسسة المياه هذا مع توجه مقابل لمعهد العلوم الاجتماعية (الفرع الثالث) وغالبية أساتذته، الذي يحاول إبراز دوره التفاعلي الحقيقي مع محيطه خصوصاً على مستوى البحث، هذا الدور الذي من المفترض تغذيته ليساهم في تمكّين المؤسسات العلمية من القيام بوظيفتها الحقيقية ضمن مجتمعها.

• أهمية قياس نمطية وعي سكان المناطق «الشعبية» لحقوقهم وواجباتهم المدينية:

لو حاولنا مقاربة طرابلس مقاربةً متأنية لتبيّن لنا أن هذه المدينة، شأنها شأن غالبية المدن الكبرى، تُعاني من تفاوت كبير في عملية التعاطي الخدماتي مع مناطقها وأحيائها. إن هذا التفاوت يتوافق مع الطابع المعيشي المديني الطاغي في كل منطقة وفي كل حي، كما ويتوافق مع نمطية وعي السكان لحقوقهم وواجباتهم المدينية وطريقة ممارستهم لهذه الحقوق والواجبات.

قد يلاحظ أن التركيز على مسألة نمطية وعي السكان هي التي برزت في سياق عرضنا للحقوق والواجبات المدينية وهذا عائد طبعاً لطغيان الطابع الأهلي على خدمات المؤسسات العامة في مدننا حتى الآن.

• **منهجية المقاربة البحثية في قياس نمطية وعي الحقوق والواجبات:**

إن العمل الميداني هو الذي سيشكل محاولة رؤيتنا لنمطية وعي سكان مناطق التل والمدينة القديمة لحقوقهم وواجباتهم المدنية، وذلك من خلال علاقتهم بمؤسسة المياه في الشمال. إن هذا التوجه البحثي سيشكل المرتكز الأساسي الذي سنحاول فيما بعد فهمه وتحليله من خلال ربطه بالتركيبة البنيوية الثقافية «لمجتمع البحث». إن اعتماد هذه الطريقة، وأعني الارتقاء من الميدان لمحاولة فهم نمطية رؤيا سكان الأحياء لمؤسساتهم العامة، غايتها الأساسية الحد «قدر الإمكان» من الدخول، في مقدمة الدراسة، بقياسات وتصنيفات مدينية بعيدة كل البعد عن واقع دينامية التركيبة المجتمعية الحالية لطرابلس عموماً وللمناطق المدروسة خصوصاً.

إن اتباع هذه المنهجية يمكنها أيضاً أن تساعد فيما بعد، وحسب رأينا، في التأسيس لأي مشروع تنموي غايته تفعيل العلاقة القائمة بين سكان الأحياء الشعبية ومؤسساتهم العامة وفق منطق الانتماء العلائقي المديني/ المؤسساتي المبني على الحقوق والواجبات المتبادلة، المشاركة والمحاسبة. وكل هذه المعطيات تناقش، حتى الآن، على المستوى النظري/ التسويقي للخطاب السياسي في مجتمعاتنا اليوم.

• **مقاربة سوسيولوجية لمفهوم «مناطق شعبية» المستخدمة في طرابلس:**

لو حاولنا فهم أسباب إطلاق صفة «المناطق الشعبية» على المدينة القديمة في طرابلس، وخصوصاً منطقة التل التي تصنف اليوم كأنها أصبحت امتداداً لهذه المناطق، لا بدَّ لنا من أن نقارب تاريخ المدينة المدروسة.

كلنا يعلم أن طرابلس وحتى نهايات القرن التاسع عشر كانت متمثلة عمرانياً بالمنطقة التي نسميها اليوم المدينة القديمة. وأن أول انفتاحها للخروج من حدودها تلك، كان باتجاه منطقة التل.

بعد تزايد خروج الطرابلسيين نحو المناطق الحديثة من المدينة، وخصوصاً

بعد فيضان نهر أبي علي عام ١٩٥٥، أصبحت الأسواق حيّزاً اجتماعياً عاماً يمتلئ تدريجياً بالعديد من المهاجرين القرويين ومن الفئات الطرابلسية التي لم تمكنها قدراتها من ترك المنطقة. تزايد هذا النمط من النزوح أيضاً من وإلى المدينة القديمة منذ حركة المطلوبين التي اتخذت منها قاعدة لتحركها عام ١٩٧٣ كما خلال الحرب اللبنانية التي عاشتها طرابلس منذ عام ١٩٧٥[١].

إن كل هذه الظروف التاريخية جعلت من المدينة القديمة حيّزاً اجتماعياً أبطأ في دينامية تحولاته المعيشية، والتي يمكن توصيفها بأنها أقرب للنمط المعيشي التقليدي الذي عرفته طرابلس، من التحوّلات التي تعيشها الأقسام الحديثة في المدينة. من هنا كان سبب استخدام التعبير «الشعبي» المرادف للعامي، أو أحياناً تعبير التقليدي لتوصيف الواقع العام لهذه الأجزاء من طرابلس، وهذه التعابير تظهر تجلياتها المعيشية من خلال دلالات عامة لتقنيات الاستهلاك للباس، للغذاء ولنمط السكن. إن ما عاشته المدينة القديمة من حركة ديموغرافية، تعرضت له أيضاً ديموغرافياً منطقة التل لاحقاً وللأسباب عينها.

إن ما نود أن نركّز عليه هنا هو أن صفة «الشعبي» التي تطلق على الحيّز الاجتماعي العام للمناطق المدروسة لا تعني أن كل الفئات التي تعيش أو تعمل ضمن هذه الأخيرة تنتمي لفئة اجتماعية واحدة متجانسة في نمط المعيش الاجتماعي والمستوى الاقتصادي.

• تقنيات البحث:

بما أن موضوعنا في قياس النمط العلائقي بين سكان منطقة الأسواق القديمة في طرابلس ومنطقة التل، وبين مؤسسة المياه في الشمال هدفه الأساسي هو توصيف واقع هذه العلاقة في محاولة لفهمها وتحليلها، فلقد رغبنا أن تغطي هذه الدراسة شريحة هامة من سكان المناطق المدروسة حتى يأتي التوصيف

---

(١) للتوسع أكثر حول هذا الموضوع انظر: كيّال؛ مها، عطية؛ عاطف: تحوّلات الزمن الأخير، بيروت، دار مختارات، ٢٠٠٠.

أقرب ما يكون ممثلاً لطبيعة هذه العلاقة، وهذا الأمر هو الذي دفعنا لاستخدام التقنيات التالية:

١ ـ العينة:

قسَّمنا مناطق الأسواق القديمة ومنطقة التل إلى جزر صغيرة حددناها وفق قياسات مكانية تتوافق وحاجاتنا في البحث أكثر مما تتوافق والمناطق المحددة عقارياً.

أ. مناطق الأسواق القديمة المختارة:

سوق البازركان، منطقة التربيعة، الدباغة، ساحة الدفتردار، منطقة السوسية، السوق الجديد، سوق الصاغة، سوق العطارين، منطقة العوينات، سوق الكندرجية، سوق النحاسين، منطقة تحت السباط، سوق حراج، منطقة سيدي عبد الواحد، عقبة الدلبة.

ب. منطقة التل:

شارع عبد الحميد كرامي، شارع جورج يني، شكيب أرسلان، ومنطقة التل العليا، شارع عز الدين.

إن سكان كل جزيرة من هذه الجزر تمثلوا بعينة من أربعين مستجوباً، اختيروا بطريقة عشوائية. هذه العينة العشوائية قسِّمت بدورها بين شاغلي الوحدات السكنية والتجارية. هذا التقسيم اعتمد في نسبته على الطابع الوظيفي الطاغي للحي، أو للسوق أو للشارع[١].

ولقد جاء وفق هذا التوجه عدد الاستمارات كالتالي:

---

(١) قد لا يكون هذا التقسيم المعتمد من حيث قياس الوحدات السكنية والتجارية في كل منطقة من المناطق المدروسة كثير الدقة. ونحن نعلم أن هناك احصاءات لدائرة الاحصاء المركزي تناولت هذا الموضوع بدقة أكبر. لم نهتم فعلياً بالتدقيق في هذا الأمر لأن غايات البحث ترتكز على دراسة الواقع العلائقي بين سكان هذه المناطق والمؤسسات العامة أكثر مما ترتكز على دراسة توثيقية لعدد الوحدات السكنية والتجارية في المنطقة.

ـ **الأسواق القديمة:**

كل سوق أو حي: ٤٠ استمارة. عدد الأسواق والأحياء المدروسة: ١٥. مجموع عدد المستجوبين في هذه المنطقة ككل ٦٠٠ شخصاً.

غطت هذه الاستمارات: وحدات سكنية: ٢٥٩ منزلاً. وحدات تجارية: ٣٤١ مؤسسة تجارية.

ـ **التل:**

عدد الشوارع والمناطق المدروسة: ٥. مجموع عدد المستجوبين في المنطقة: ٢٠٠ مستجوب.

غطت هذه الاستمارات: وحدات سكنية: ٨٤ منزلاً. محلات: ١١٦ مؤسسة تجارية.

٢. الاستمارة وطريقة بنائها:

صِيغت أسئلة الاستمارة بشكل يغطي معظم الأوجه العلائقية القائمة بين سكان المناطق المدروسة ومؤسسة المياه وفق التالي:

أ. أسئلة لقياس نوعية وعي السكان للأدوار الخدماتية التي تقدمها مؤسسة المياه.

ب. أسئلة لقياس نمطية علاقة السكان بمؤسسة المياه: تأمين حقوقهم منها وتأدية واجباتهم نحوها.

ت. أسئلة لقياس رأي السكان بمؤسسة المياه وخدماتها.

ث. أسئلة لقياس رأي السكان في طريقة استهلاكهم للمياه.

ج. أسئلة لقياس رأي السكان بطرق حل مشاكل المياه.

لقد عمدنا أن تأتي غالبية الأسئلة من نوع الأسئلة المفتوحة وذلك لترك الحرية الكاملة للمستجوب في التعبير عن رأيه. هذه الإجابات حاولنا أيضاً إدخالها جميعها في جداول النتائج الميدانية حتى ولو جاءت نسب تمثيلها المئوية

ضعيفة جداً، وغايتنا من ذلك محاولة فهم أعمق للتركيبة المجتمعية المدروسة وتحولاتها المعيشية.

أما المتغيّرات التي ارتكزنا عليها في الاستمارة فلقد كانت: متغيّر النوع، العمر، الجنسية، ومتغيّر نوع الوحدة السكنية، طريقة إشغالها، زمن الإشغال، السكن السابق لسكان المناطق المدروسة.

هناك طبعاً متغيّرات هامة كان من الممكن إدراجها لتعميق الدراسة أكثر، لكن لظروف ارتباط هذا البحث بدراسة مونوغرافية للعديد من المسائل المجتمعية، وحتى لا نثقل على المستجوب آثرنا الاكتفاء بهذه المتغيّرات.

أ. أسباب اختيار متغيّر النوع:

إن موضوع بحثنا متعلق برصد طريقة تعاطي شريحة من المجتمع الطرابلسي مع مؤسسة عامة. كلنا يعلم أنه، وحسب تركيبتنا الثقافية التقليدية، وحسب التقسيم الوظيفي النوعي في مجتمعنا، فإن مسائل التعاطي مع القطاع العام ما زالت شأناً ذكوري الطابع أكثر منه نسائي، وذلك حتى مع التحولات الثقافية التي عشناها ونعيشها مع خروج المرأة للعمل. هذا التعاطي الذكوري هو أكثر انتشاراً ضمن المناطق التي ما زالت في دينامية تحولاتها أقرب للنمط التقليدي. إن هذه الفرضية هي التي دفعتنا لاختيار متغيّر النوع كمؤشر لقياس التحولات الثقافية في المناطق المدروسة.

ب. متغيّر العمر:

اعتبرنا أن متغيّر العمر هو أيضاً معيار عام لقياس التحولات على أساس أن الجيل الجديد ربما تكون قد تغيّرت مسألة تعاطيه مع المؤسسات العامة، على افتراض تغيُّر في ذهنيته الثقافية لأسباب مجتمعية عدة: سياسية، ثقافية/ تعليمية، خبرة في التعاطي المؤسساتي أكبر....

أما عن كيفية تعاطينا مع تقسيم الفئات العمرية، فلقد اعتبرنا أن الاشتراك

بمرحلة ثقافية/ تاريخية واحدة مهم لقياس التحولات المجتمعية. وهذا الأمر يعني أن الأشخاص الذين عايشوا زمنياً مرحلة ثقافية/ تاريخية معيّنة ينتمون، وفق هذا المنظور، لفئة عمرية واحدة. ولقد اعتمدنا المرحلة التاريخية قياسها عشر سنوات لأسباب احصائية أكثر منها لارتباطها بتحولات ثقافية/ تاريخية دقيقة.

ت. متغيّر الجنسية:

هناك اعتقاد كبير بأن في المدينة القديمة في طرابلس فئات كثيرة من جنسيات مختلفة مجاورة تعيش فيها. إن هذا الاعتقاد هو الذي دفعنا لمحاولة تلمس هذا الواقع. أما ارتباط هذا المتغيّر بموضوعنا البحثي فعائد لمعرفة هوية الفئة المستهلكة فعلياً للمياه في المناطق المدروسة.

ث. متغيّر الوحدة السكنية:

ليس في طرابلس مناطق سكنية وأخرى تجارية، كل شارع أو حي هو في آن مزدوج الوظيفة الخدماتية. إن هذا الأمر مرتبط بالتكوين الثقافي التاريخي للمدينة منذ إعادة بنائها على أيدي المماليك.

هناك كثير من التجار والحرفيين العاملين في الأسواق القديمة أو في التل والقاطنين في مناطق أخرى من المدينة وفق إمكانياتهم وارتباطاتهم المعيشية الاجتماعية. إن هذا الأمر يجعلنا أمام فئات سكانية متعددة في نوعية ارتباطها بالحيز المكاني الاجتماعي المدروس، ومتنوعة «الثقافات المعيشية»: أمر قد ينعكس أيضاً على نمط مقاربتها للمؤسسات العامة.

ج. طرق إشغال الوحدات السكنية، والسكن السابق لسكان المناطق المدروسة:

إن اعتمادنا لهذين القياسين غايته رصد الدينامية الديموغرافية للمناطق المدروسة حتى يتم التأكد من مدى علاقتها بالتحولات المعيشية التي عرفتها هذه الأخيرة في تاريخها المعاصر.

٣. أسباب تقسيم النتائج الميدانية وفق المنطقتين المدروستين: المدينة القديمة والتل:

إن هذا الترتيب المتبع في عرضنا للنتائج الميدانية يفترض أن الظروف المعيشية لسكان منطقة التل والخدمات المؤمَّنة لهم هي نسبياً أفضل من تلك المتاحة لسكان المدينة القديمة، وهو أمر سنحاول التحقق منه خلال الدراسة.

النتائج الميدانية للدراسة

سنستعرض في هذا القسم من البحث النتائج الميدانية للدراسة التي سنحاول من خلالها تحليل المعطيات المجتمعية والثقافية لسكان المدينة القديمة والتل، والمُتَرجَمة بنمطية تعاطيهم العملاني مع مؤسسة المياه.

• هوية السكان وأصحاب المؤسسات التجارية والحِرفية وديناميةتحركاتهم في المناطق المدروسة:

لقد بيّنت النتائج الميدانية أن غالبية المستجوبين، سواء في المدينة القديمة (٩٥٪) أو في التل (٩٩٪) هم من حملة الجنسية اللبنانية. هناك نسبة ٤٪ من العينة من السوريين، ونسبة ١٪ من حملة الجنسية الفلسطينية يقطنون الأسواق. هذه النتيجة تأتي لتؤكد بشكل قاطع الهوية الطاغية لمستهلكي المياه في المناطق المدروسة.

أما نسبة المنازل في العينة المدروسة، سواء في منطقة التل أو في المدينة القديمة، فلقد تمثلت بتمايز قليل لصالح المحلات التجارية التي بلغت ٥٨٪ في منطقة التل، و٥٧٪ في المدينة القديمة. إن هذا الأمر لا يعني أن النشاط الاقتصادي هو الطاغي على النشاط السكاني الذي يتميّز بكثافة مرتفعة، إذ يصل متوسط حجم القاطنين في الوحدة السكنية الواحدة في المدينة القديمة لمعدل الـ ٩ أشخاص (هناك الكثير من الأسر التي تعيش مع أفراد من عائلتها).

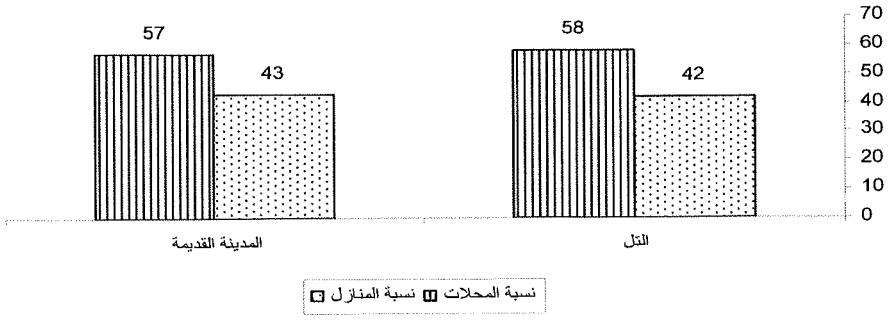

رسم بياني رقم ١: نسبة المنازل والمحلات المدروسة في منطقة التل والمدينة القديمة

لو حاولنا أن نرصد بشكل أدق دينامية تحركات السكان، التجار والحرفيين يمكننا أن نلاحظ أن فترة ما بعد منتصف القرن وخصوصاً تلك التي سبقت بدايات الحرب اللبنانية (فترة ظهور دولة المطلوبين في المدينة القديمة التي كان لها تأثير كبير في قطع التواصل لمدة زمنية هامة بين أقسام المدينة: قديمها وجديدها؛ وتسببت بتعميق صورة التباعد الاجتماعي بين سكان المنطقتين)[١] وخلال الحرب نفسها، هي المرحلة الزمنية الأكثر وضوحاً في هذه التحركات نحو المناطق المدروسة وضمنها. لفهم هذه المسألة علينا ربطها بكل «التهجيرات» التي حدثت لمناطق كثيرة من طرابلس، وخصوصاً لمناطق التبانة والقبة وأقسام من الزاهرية، كما يجب ربط الحركة التجارية والحرفية بالحركة السكانية ومتطلباتها المعيشية ومستوياتها الاقتصادية (هناك الكثير من الحرفيين والتجار في المدينة القديمة توجهوا لفتح محلاتهم في المناطق الحديثة من طرابلس لخدمة نوعية زبائنهم التي انتقلت هي أيضاً لهذه الأحياء. وهناك الكثير من المحلات التجارية والحرفية التي فتحت في المدينة القديمة والتل بتوجهات تجارية جديدة لتلبي حاجات «المجتمع» الجديد في المنطقة)[٢].

---

(١) انظر حول هذا الموضوع كيّال؛ مها، عطية؛ عاطف: تحوّلات الزمن الأخير، بيروت، دار مختارات، ٢٠٠٠.

(٢) للتوسع أكثر في هذا الموضوع انظر: كيّال؛ مها: تقليد وتجديد، دراسة للقطاع الحرفي في طرابلس، اللجنة الوطنية اللبنانية للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، المؤسسة الوطنية للتراث، المؤسسة العربية للثقافة والفنون، ٢٠٠٢.

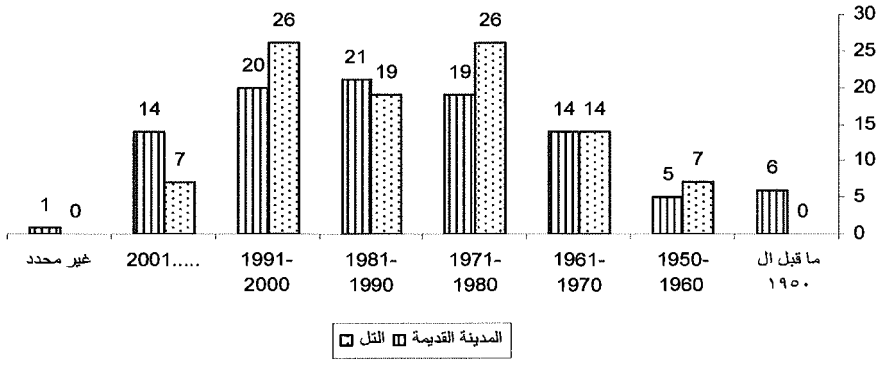

رسم بياني رقم ٢: سنة إشغال المنزل في منطقة التل والمدينة القديمة

من الطبيعي، وواقع الحركة السكانية والتجارية كما وصفناها آنفاً، أن تكون أكبر نسبة إشغال للوحدات السكنية والتجارية هي نسبة الإيجار أو الاستثمار، خصوصاً للمحلات التجارية التي نشهد ضمنها تحركات سريعة سواء في نوعية التجارة، أو حتى في نوعية الناشطين في هذا الميدان. يجب أن لا ننسى ما لدور مجتمع الاستهلاك ودخوله لخدمة كافة الفئات الاجتماعية من تأثير كبير أيضاً في دينامية هذا القطاع في المدينة عموماً وفي هذه المنطقة خصوصاً[١].

(١) Voie à ce sujet: MOLINA Anthony, Structuration de l'espace commercial à Tripoli (Nord-Liban): Mecanique relationnelle et centralité commerciale. Les exemples de la place, Tell, du quartier Azmi et de la Galerie du City Complex, Université François Rabelais: Faculté de Droit, d'Economie et des Sciences Sociales, Formation Doctorale «espaces Sociétés et villes dans le monde Arabes» Tours- 1999 (Inédit); et:

LAURENT Romain, L'évolution des fonctions artisanales et commerciales dans la vieille ville de Tripoli (Liban Nord) entre 1975 et 1997)., Université François Rabelais: Faculté de Droit, d'Economie et des Sciences Sociales. Département de Géographie, Tours, 1998, (Inédit).

• **الفئة السكانية المستجوبة: تقسيمها النوعي وفئاتها العمرية:**

لقد جاء التقسيم النوعي متماثلاً في منطقة التل كما في المدينة القديمة بنسة ٦٣٪ للذكور و٣٧٪ للإناث. ما يهمنا التركيز عليه في هذه النتيجة هو أن غالبية النسبة النسائية المستجوبة كانت من ربات البيوت، فلقد بلغت نسبتهن ٧٣٪ في منطقة التل و٨٨٪ في المدينة القديمة.

لهذه النسبة المرتفعة دلالاتها الهامة على الصعيد الثقافي المعيشي. فبالرغم من تزايد عدد النساء العاملات في القطاع التجاري، إلا أن نسبة تمثيلهن في هذا القطاع ما زالت ضئيلة جداً (٢٧٪ في منطقة التل و١٢٪ في المدينة القديمة). عدا ضآلة نسبية تعاطي المرأة للعمل التجاري في المناطق المدروسة، هناك دلالة أخرى يمكن أن نلاحظها أيضاً، وهي أن غالبية الأسر ضمن هذه المناطق ما زالت تعيش على إعالة الذكور لها. إن لهذا الواقع أسبابه الثقافية المعيشية من جهة والثقافية التعليمية من جهة أخرى، فغالبية ربات البيوت في هذه المناطق تفتقر للمستوى التعليمي[1] وللمهارات اليدوية الحرفية، وهذا الأمر لا يتيح لها الحصول إلا على الأعمال التي لا تتطلب الكثير من الخبرات. إن ممارسة هذه الأنواع من الأعمال مرفوضة ثقافياً للنساء طالما أن هناك ذكوراً في الأسرة أو في العائلة (رجالاً وحتى أطفالاً) يمكنهم القيام بمهمة المهمة.

---

(١) لا بد من الإشارة هنا إلى المستوى التعليمي لغالبية ربات الأسر في المدينة القديمة، حسب الاحصاءات التي توفرت لنا من خلال الدراسة الميدانية الخاصة بمونوغرافيا تلك المنطقة: هناك حوالي ٢٢٪ من النساء الأميات، ٦٪ ممن يحسن القراءة والكتابة، ٢٩٪ بمستوى التعليم الابتدائي، ٢٧٪ تكميلي، ١٠٪ ثانوي، ٤٪ جامعي، ٢٪ مهني. إن قراءة هذه النسب، وخصوصاً التي تتعلق بمستوى الأمية وما يمكن تسميته بالأمية المقنعة (مستوى القراءة والكتابة والابتدائي) يمكنها أن تبيِّن حدود الثقافة التعليمية الفعلية لهذه المنطقة من طرابلس.

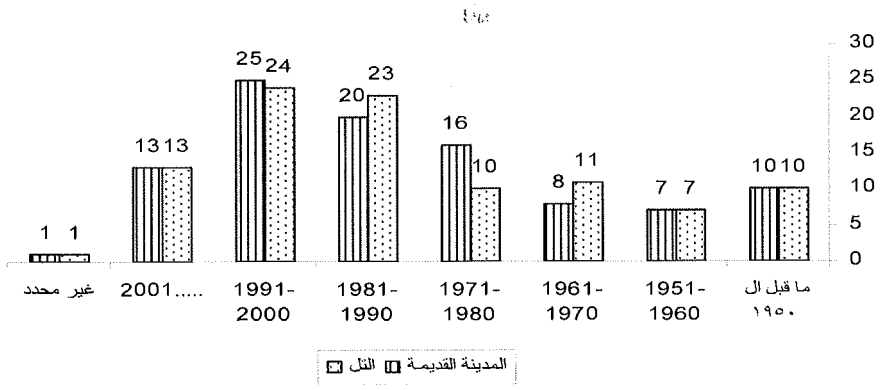

رسم بياني رقم ٣: سنة إشغال المحلات التجارية في التل وفي المدينة القديمة

ركّزت الدراسة كما هو ملاحظ على ربات البيوت، وأصحاب المؤسسات الحرفية والتجارية. لهذا الأمر جاءت الفئات العمرية نسبياً مرتفعة. لا بدَّ من التنويه بأن غالبية الأعمار الفتية ما دون العشرين كانت لربات البيوت في المنطقتين.

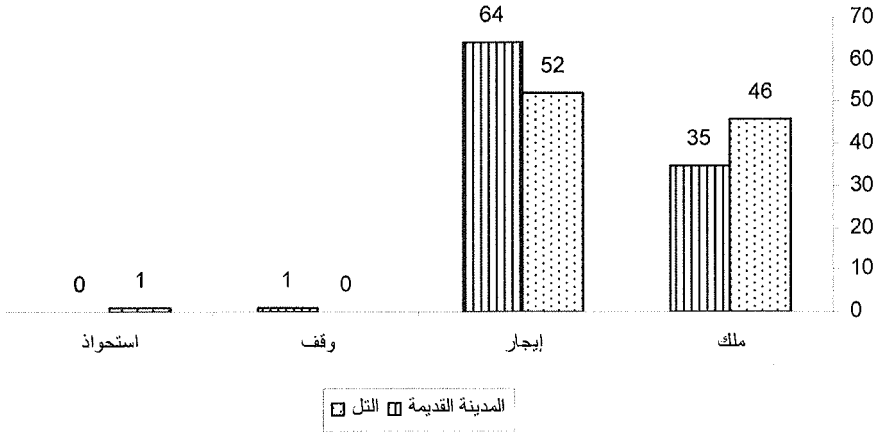

رسم بياني رقم ٤: نوعية إشغال المنازل في التل وفي المدينة القديمة

• **نمطية وعي سكان المناطق المدروسة لدور مؤسسة المياه:**

بعد أن عرضنا واقع الحيّز الاجتماعي للمناطق المختارة للدراسة من خلال عرضنا لنتائج المتغيرات التي اعتمدناها لتوصيف هذا الواقع، لا بدَّ لنا الآن من الانتقال لمحاولة قياس نوع العلاقة القائمة بين سكان هذه المناطق ومؤسسة المياه.

١. العلاقة مع مؤسسة المياه: الالتباس في معرفة الدور الوظيفي للمؤسسة:

إن أول ما يمكن رصده، من خلال النتائج الميدانية، اللبس الكبير في معرفة وظيفة مؤسسة المياه. السؤال الأول الذي طرحناه حول هذا الموضوع هو: هل تعرف من يقدم خدمة المياه؟ جاءت النتيجة كما يلي:

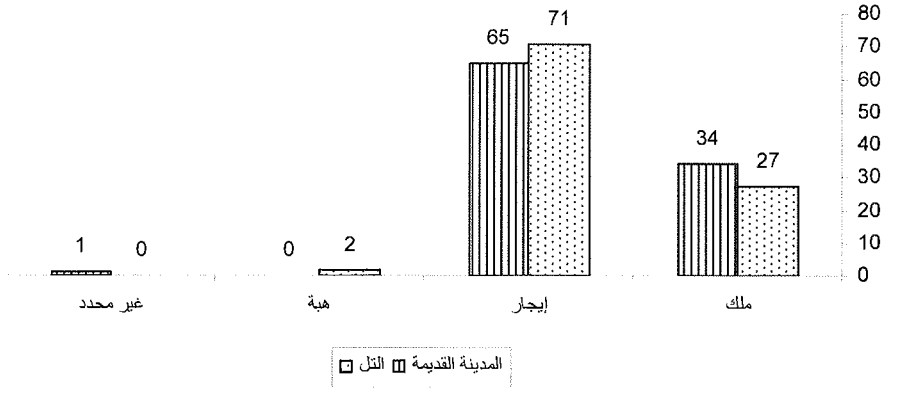

رسم بياني رقم ٥: نوعية إشغال المحلات التجارية في التل وفي المدينة القديمة

إن هذه النسبة المرتفعة للفئة السكانية التي لا تعرف من هي المؤسسة العامة التي تقدم خدمة المياه ليست بالمستغربة في ظل نمط علاقة السكان في بلدنا بالمؤسسات العامة، هذه العلاقة التي لا تتوضح معالمها إلا من خلال المعرفة والتجربة العملانية أكثر منها من خلال العلاقة الخدماتية الواضحة التي تربط مؤسسات الدولة بالمستهلك عموماً.

تتضح دقة هذه النسبة المرتفعة لواقع جهل سكان المناطق المدروسة بالجهة التي تهتم بتقديم خدمة المياه في المدينة من خلال الرسمين البيانيين التاليين اللذين يبرزا مدى تشوش المعرفة «المفترضة» حتى في ذهن الفئات التي ادعت أنها تعرف من يقدم هذه الخدمة. (ملاحظة: لقد تمّ فصل نتائج منطقة التل عن نتائج المدينة القديمة حتى نظهر بشكل واضح كم هي متنوعة الإجابات التي من المفترض أنها تحدد من يقوم بهذه الوظيفة في طرابلس).

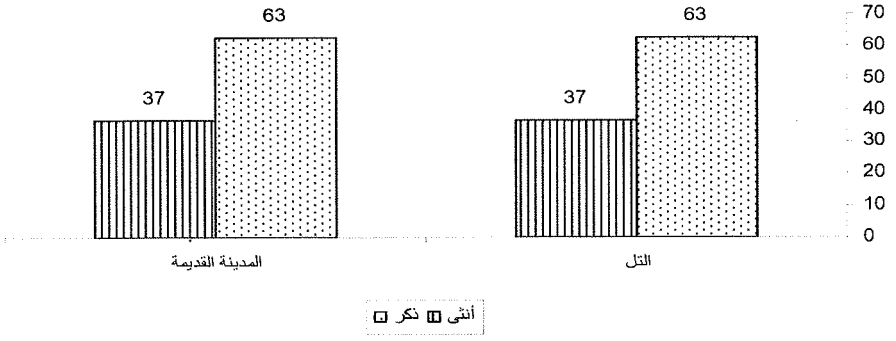

رسم بياني رقم ٦: التقسيم النوعي في التل وفي المدينة القديمة

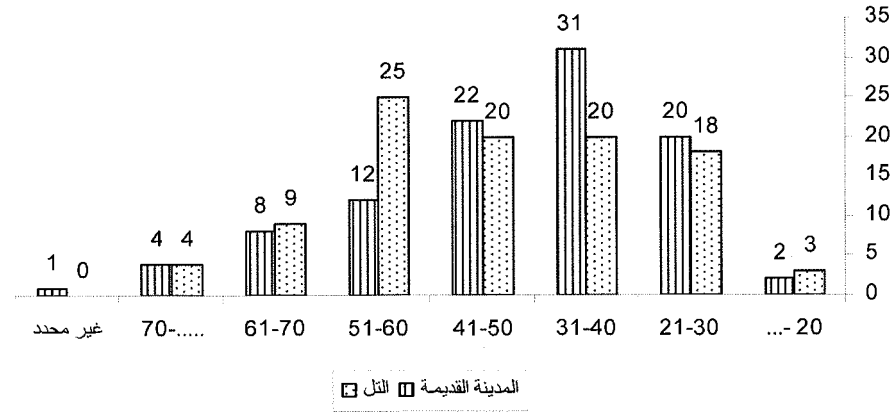

رسم بياني رقم ٧: نسب تمثل الفئات العمرية المستجوبة في التل وفي المدينة القديمة

الواقع ذاته تكرر عند محاولة معرفة من يقدم خدمة الصرف الصحي في المدينة، وربما جاءت نتائج الفئات التي تجهل الجهة التي تقدم هذه الخدمة مرتفعة بشكل لافت. إن هذا الأمر يأتي ليؤكد الشكل المعرفي العملاني الذي يربط المستهلك بمؤسساته العامة. فخدمة المياه التي تمس بشكل أكبر ومباشر المستهلك يفترض أن تكون الجهة التي تقدمها معروفة أكثر لشريحة أكبر من المستهلكين من خدمة الصرف الصحي.

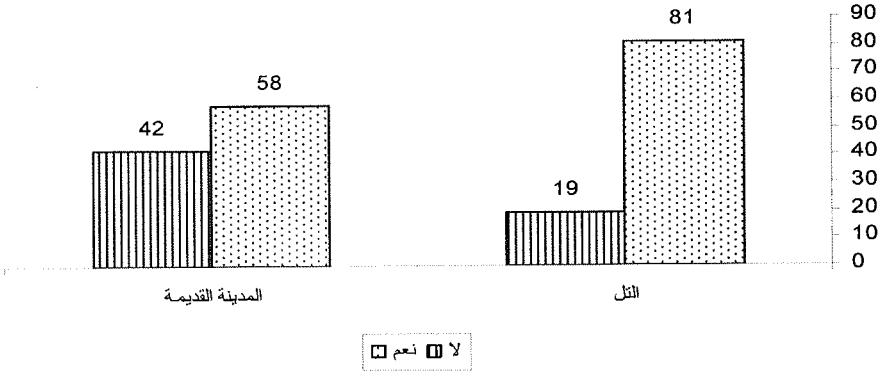

رسم بياني رقم ٨: معرفة من يقدم خدمة المياه

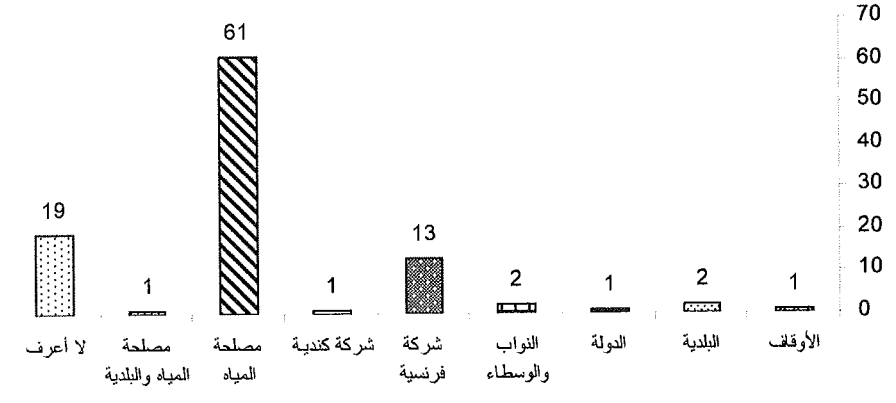

رسم بياني رقم ٩: الجهة التي تؤمن خدمة المياه في طرابلس: نتائج منطقة التل

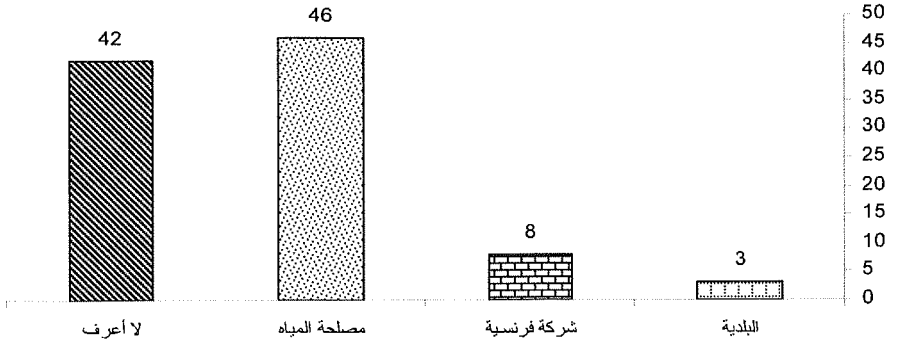

رسم بياني رقم ١٠: الجهة التي تؤمن خدمة المياه في طرابلس: نتائج المدينة القديمة

نلاحظ أن تنوع هذه الاختبارات جاء ليؤكد مدى اللبس الحاصل في ذهن المستهلك تجاه وظائف القطاع العام وخدماته عموماً[١].

إن أكثر النسبة المرتفعة بخصوص خدمة المياه في المدينة أخذتها مصلحة المياه (التسمية القديمة الشائعة لمؤسسة المياه في الشمال)، كما الشركة الفرنسية التي من الواضح أن دورها الخدماتي في مجال المياه ما زال مبهماً عند المستهلك الذي التبس عليه أيضاً جنسية الشركة التي تقدم هذه الخدمة، وكأن هذا الأمر لا يعنيه إن كانت فرنسية، إيطالية أو كندية، طالما أنه يجهل فعلياً دورها، ولا دراية له بعلاقته الفعلية معها سواء على مستوى الخدمة أو على مستوى الاستثمار في بلده.

٢. ذهنية المجتمع الأهلي في التعاطي مع مشاكله العامة:

عند سؤال سكان منطقة التل والمدينة القديمة إلى من تلجأ في حال واجهت مشكلة في المياه أو في الصرف الصحي جاءت النتائج كما يلي:

---

(١) للتوسع أكثر بهذه المواضيع انظر: المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم: بناء السياسات الاجتماعية في لبنان، الإشكالية والتخطيط، إشراف د. أنطوان مسرة، ١٩٩٥، وكذلك: المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم: علاقات المواطن بالإدارة، نماذج في المعاملات والإعلام الإداري، إشراف د. أنطوان مسرة، ١٩٩٨.

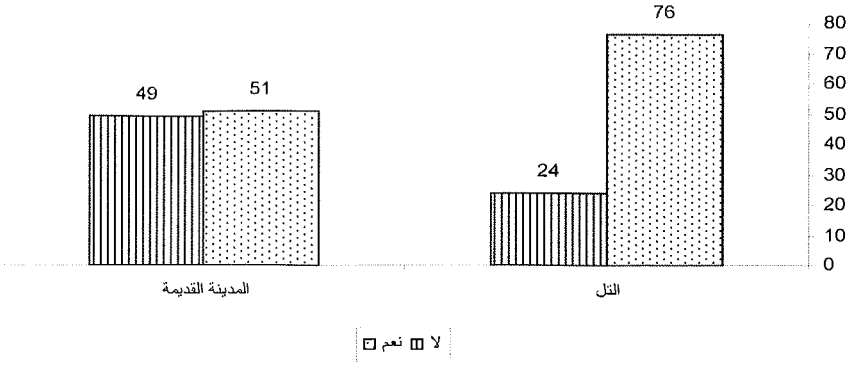

رسم بياني رقم ١١: نسب معرفة من يقدم خدمة الصرف الصحي

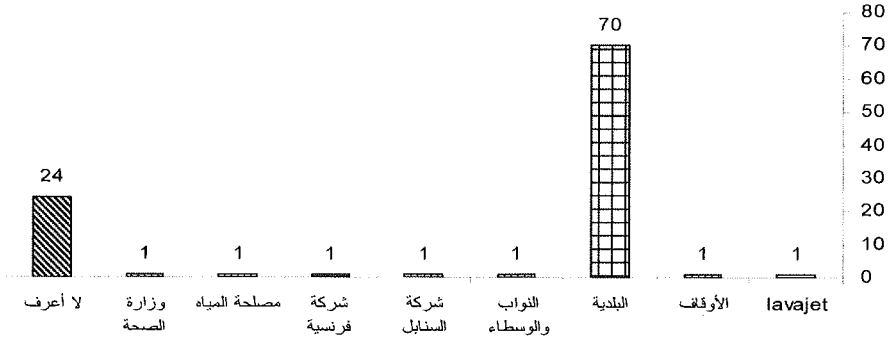

رسم بياني رقم ١٢: الجهة التي تقدم خدمة الصرف الصحي: التل

من أهم دلائل المجتمع الأهلي وبنيته هو اعتماد مسألة الوساطة، وخصوصاً الوساطة السياسية ووساطة بعض المسؤولين الذين من الممكن تصنيفهم بأهل «المونة» لحل مسائل الدولة ومؤسساتها «المشخصنة» بأبنائها الموظفين. إن هذا النمط العلائقي هو الذي يفسّر ظهور اعتماد مساندة «النواب والوسطاء، المختار، المحافظ... لحل مشاكل المياه. أما الذي ليس له هذه الوساطة» فيشكو أمره إلى اللّه (٢٤٪ في منطقة التل، ٢١٪ في المدينة القديمة) أو يحاول أن يحل مشاكله بنفسه.

إن هذا الواقع يعكس ليس فقط ذهنية المستهلكين للمياه بل أيضاً التركيبة الخدماتية المؤسساتية للمجتمع ككل. فإذا كان هناك لبس في المعرفة على مستوى الوظيفة الخدماتية لكل مؤسسة عامة في ذهن المستهلك، كما بيّنا، هناك نظام بديل يغطي هذا النقص المعرفي في وصول هذا الأخير لحاجاته مع المؤسسات العامة.

٣. تمويل المياه:

بيّنا حتى الآن مدى اللبس في معرفة الدور الوظيفي لمؤسسة المياه عند نسب كبيرة من سكان المدينة القديمة التل في طرابلس، وتأتي الأجوبة الخاصة بمسألة التمويل لتؤكد على قضية هامة في نمطية تعاطي هذه الفئة من السكان مع مؤسساتهم، حيث تبدو ضبابية في الدور العلائقي الفعلي لهم، هم أنفسهم، في بنية هذه المؤسسات. إن هذا الواقع الذي نوصفه لا يمكن فهمه إلا من خلال ربطه بسمات التحولات التي رافقت ظهور التركيبة المؤسساتية «على شكلها الحالي» ضمن مجتمعاتنا الأهلية، وهي تحولات لم يرافقها تغيير كبير في الثقافة المجتمعية المعيشة.

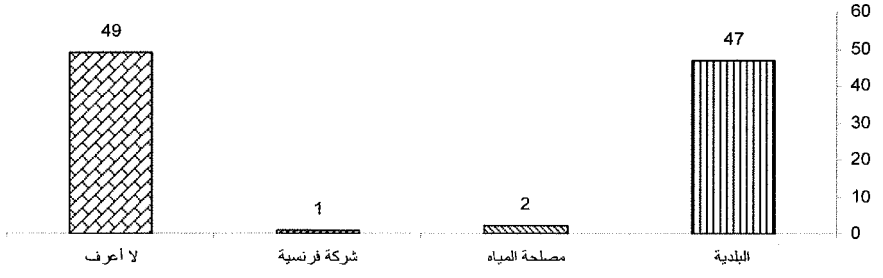

رسم بياني رقم ١٣: الجهة التي تقدم خدمة الصرف الصحي: المدينة القديمة

٤ . نمط استهلاك المواطن للمياه:

إن نتائج الرسم البياني التالي تبيِّن لنا نوعية المياه المستهلكة ضمن المناطق المدروسة، وتأتي لتدعم المستوى الاقتصادي الحالي للسكان (مسألة سنتناولها بشكل مفصل لاحقاً)، وخصوصاً إذا قارنا نسبة المستجوبين الذين يشربون مياه الحنفية أو السبيل (مياه الدولة) التي تبلغ الـ ٦٥٪ في المدينة القديمة و٤٧٪ في التل من نسبة الذين يشكون، كما سنرى لاحقاً، بتلوث المياه وتصل نسبتهم لحوالي الـ ٥٨٪ في المدينة القديمة و٦٣٪ في منطقة التل.

إن تحليل النسب التي تبيّن الفئة الاجتماعية التي تشتري مياه الشرب، تظهر أن غالبها هم من أصحاب المحلات التجارية، ونسبتهم في المدينة القديمة تصل لـ ٨٩٪ من الذين يشترون المياه، وفي منطقة التل لـ ٨٣٪، وهؤلاء يتمتعون بمعظمهم بإمكانيات اقتصادية أكبر من إمكانيات السكان، حتى إن هناك قسماً منهم مضطر حكماً لشراء المياه لعدم توفرها في محله. إن هذا السبب الأخير هو الذي يفسر أيضاً لماذا ظهرت نسبة أصحاب المؤسسات التجارية والحرفية كالنسبة الأكبر في شربها لمياه السبيل (عدد الذين يشربون من مياه السبيل في العينة ١٤ في منطقة التل منهم ١٣ من أصحاب المحلات التجارية، وفي المدينة القديمة ٧٣ منهم ٨٦ من أصحاب المؤسسات التجارية). لا بدَّ من التنويه أيضاً أن حتى النسب البسيطة للبيوت التي تشتري المياه، غالبها كان مبرراً بأن هذه المياه تستخدم فقط لشرب الأطفال في المنزل.

٥ . مصادر تغذية المدينة بالمياه:

إن ضبابية المعرفة الثقافية التي ظهرت من خلال النتائج الميدانية للدراسة حول واقع المياه في طرابلس والمؤسسة التي تقوم بتقديم غالبية خدماتها، جاءت نتائج الجدول التالي الذي يُبيِّن لنا مدى معرفة المستجوبين بمصادر المياه الطبيعية التي يستهلكونها، لتؤكد حدود هذه الثقافة في هذا المجال، ولتؤكد أيضاً نوعية التواصل بين مؤسسات الدولة والمستهلكين. إن قراءة النتائج تعكس

لنا أيضاً المستوى الثقافي التعليمي المحدود لقسم من الفئة المستجوبة، والذي نوهنا عنه سابقاً.

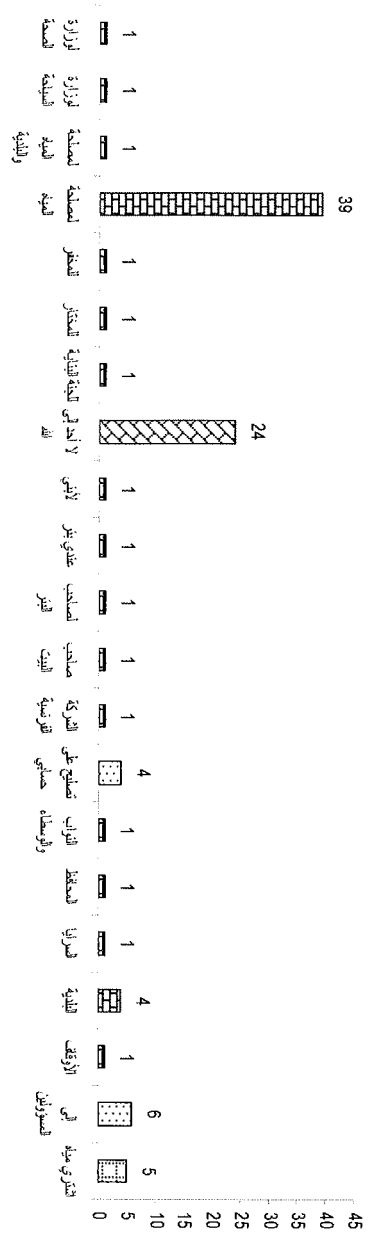

رسم بياني رقم ١٤: إلى من تلجأ في حل تعرضك لمشكلة في المياه: منطقة التل

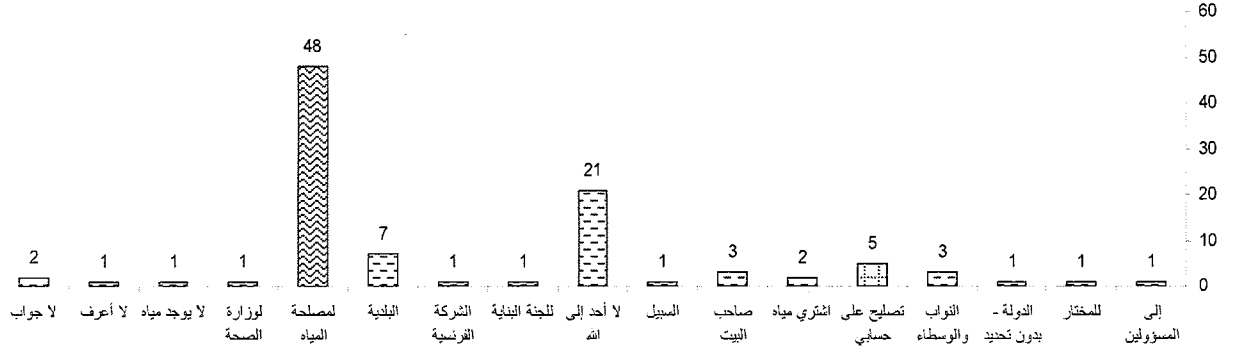

رسم بياني رقم ١٥: إلى من تلجأ في حل تعرضك لمشكلة في المياه: المدينة القديمة

٦ . الواقع الاقتصادي لسكان منطقة التل والمدينة القديمة:

عندما وصفنا واقع المناطق المدروسة وصنفناها «بالشعبية» للاعتبارات المرتبطة بالتحولات المدينية التاريخية، وبتجليات مظاهر الاستهلاك الشعبي الطاغي على المنطقة في المأكل والملبس والمسكن، أوضحنا أن هذا الواقع لا يعني أن غالبية الفئات الاجتماعية التي تستخدم هذا الحيز المكاني الاجتماعي للسكن أو للتجارة أو للعمل الحرفي، هي منتمية، على المستوى الاقتصادي، لطبقة اجتماعية واحدة. إن هذا الواقع يمكن تلمسه بشكل واضح من خلال إجابات المستجوبين في تحديدهم وتقييمهم لقيمة فاتورة المياه ونسبتها من مدخولهم.

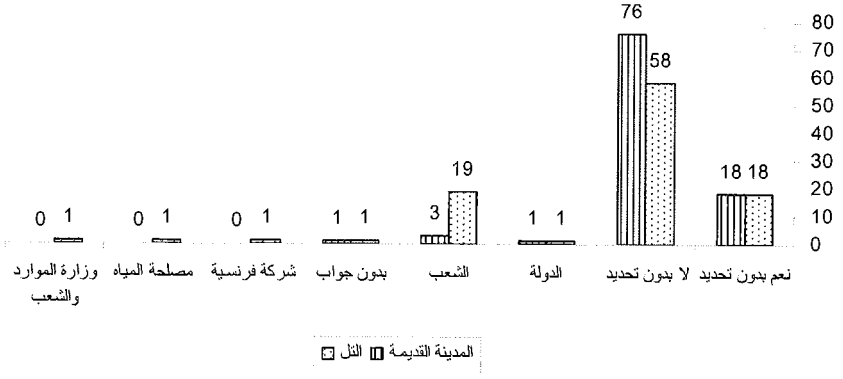

رسم بياني رقم ١٦: الجهات التي تمول خدمة المياه وفق العينة المدروسة

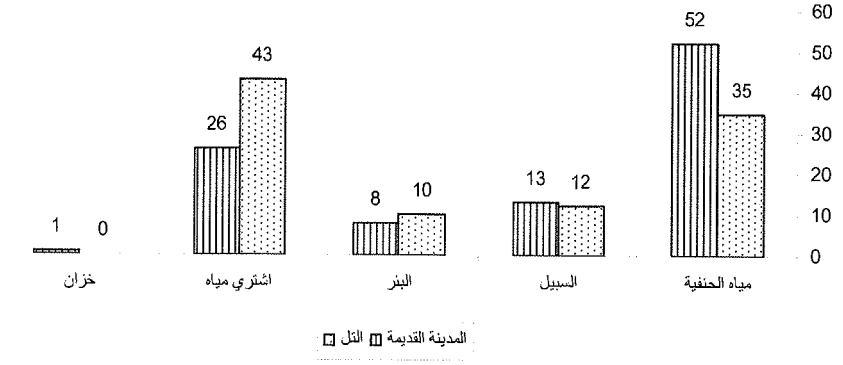

رسم بياني رقم ١٧: مصادر مياه الشرب في التل والمدينة القديمة

هناك فئات كثيرة في هذه المناطق تتقاضى الحد الأدنى للأجور، أحياناً قد لا يصل مدخولها لهذا الحد الذي يبلغ الـ ٣٠٠ ألف ليرة لبنانية. إن هذه الفئات غالبها مكوّن من الأسر والعائلات التي بيّنا كِبر أحجامها ونوعية معيشها الاقتصادي واعتمادها على إعالة الذكور. لا بدَّ من الإشارة هنا إلى أنه قد تبيّن أن أقساماً من هذه المناطق، وعلى مستوى خارطة الأحوال المعيشية في لبنان، تعيش فيها أسر وعائلات يمكن اعتبار مداخيلها من أقل نسب المداخيل في المجتمع اللبناني، وخصوصاً بالنسبة لأحجامها[1].

من الطبيعي أن تُعاني هذه الفئة الاجتماعية من فواتير المياه التي وصفتها بالكبيرة، لا بقيمتها الفعلية، ولكن مقارنة بقيمة المدخول الذي تتقاضاه، وخصوصاً عند الاستحقاق. ففواتير المياه تدفع مرة واحدة في السنة، وهذا ما حدا ببعض المستجوبين للمطالبة بإمكانية دفعها «بالتقسيط».

وكما كان هناك شكوى من كبر حجم الفاتورة من قبل هذه الفئات السكانية، كان في المقابل عدد هام من المستجوبين المستريحين على وضعهم الاقتصادي، اعتبروا أن قيمة ما يدفعونه ثمناً للمياه مقبولة، وخصوصاً بالمقارنة مع أثمان الخدمات العامة الضرورية الأخرى، وتحديداً خدمة الكهرباء. إن هذا الأمر يؤكد على مدى تنوع الفئات الاجتماعية في مستواها المعيشي ضمن المناطق المدروسة.

من الملاحظات الهامة التي يمكن كذلك التوقف عندها في قراءتنا للنتائج الميدانية وجود الآبار التي تستخدم أيضاً للشرب، والتي يستثمرها أصحابها في بعض الأحيان لحسابهم الخاص، دون أن يكونوا ملزمين بدفع بدل لاستثمارهم هذا، أو دون أن يكون هناك مراقبة فعلية لنوعية المياه المستثمرة.

لا بد لنا من التوقف أيضاً على قضية عدد المحلات التجارية في منطقة

---

(١) انظر حول هذا الموضوع: وزارة الشؤون الاجتماعية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: خارطة أحوال المعيشة في لبنان، دراسة تحليلية لنتائج مسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن، ١٩٩٨.

الأسواق القديمة التي ليس فيها تمديدات للمياه. نحن نعلم طبعاً أن هذه الأسواق قد تعرضت لتحولات خدماتية في أقسام منها، لكن ما يهمنا إبرازه في هذا البحث هو مدى انعكاس عدم وجود المياه في هذه المحلات على مستوى النظافة الفردية والجماعية في المنطقة.

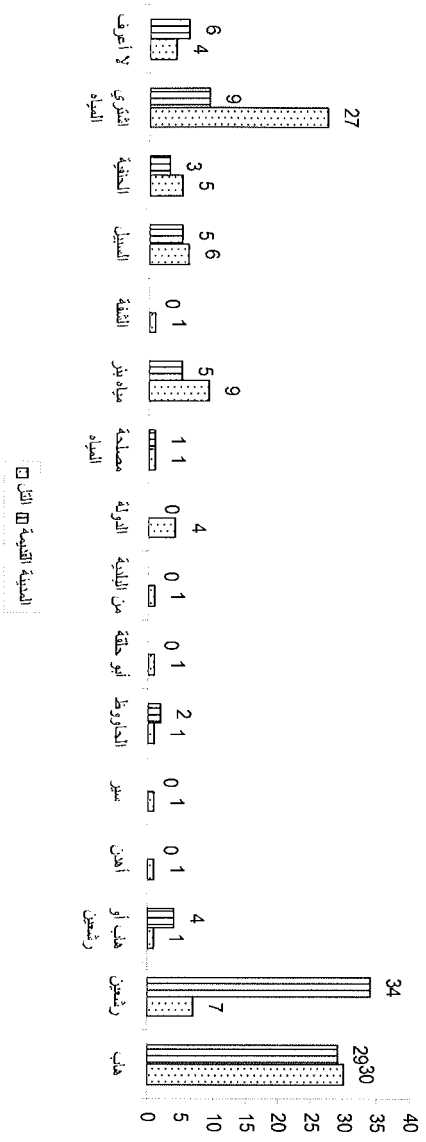

رسم بياني رقم ١٨: مصادر مياه طرابلس وفق الاستطلاع

يمكننا أن نلاحظ أيضاً أن هناك الكثير من القضايا غير المضبوطة على مستوى استثمار المياه (عدم وجود عدادات للمياه، فئات لا تدفع، . .). إن توفر هذا المناخ يزيد في نفس المستهلكين المنضبطين بدفع الفواتير الإحساس بوجود عدم تساوي في المعاملة لصالح الفئات غير المنضبطة، ويدعم فكرة «شخصنة» الدولة ومؤسساتها في المعاملة، وفكرة تدعيمها «بشكل غير مباشر طبعاً» للمخالفين في تطبيق القوانين، وخصوصاً في بيئة اجتماعية ما زال وعيها للانتماء المديني المؤسساتي أهلي الطابع.

أ. تبرير اعتبار أن قيمة الفاتورة مرتفعة: سمات أخرى لبني المجتمع الأهلي:

عندما تحدثنا عن ضرورة المقاربة الميكرو سوسيولوجية للمدينة لمعرفة التحولات المعيشية المرتبطة بالعديد من العوامل والتحولات الاجتماعية لكل منطقة من مناطقها، وعندما وصفنا بنية المجتمع المحلي الثقافي في المناطق المدروسة، كنا نريد أن نركّز على مدى تباين ما يطلب وعيه من هذه الفئات على المستوى المؤسساتي و«المدني» (وفق المنظور المفاهيمي الغربي الذي يتطلع نظرياً حتى الآن للقياس على أساسه) مع الوعي الفعلي لهذه الفئات التي تستغرب أن تدفع لخدمة المياه، والمياه في ثقافتها هي لكل الناس ومن الطبيعة، والشمال أغنى المناطق اللبنانية بالمياه، وأكثر من ذلك هي تهدر في البحار وهم من يدفع الثمن.

لقد أثرنا سابقاً مسألة شخصنة الدولة والعلاقة الملتبسة التي تربط المستهلك بمؤسساتها، كما بيّنا مدى معرفته بوظائفها، ومع هذا كله عليه أن يدفع لها، وهو يشك في قيمة الفواتير (ولديه مبرراته التي تحدثنا عنها في تناولنا لتفاوت ضبط مسألة استهلاك المياه)، وفي نوعية المياه، وينتقد مستوى الخدمة (انقطاع المياه المتكرر دون أن يفهم أسبابه وأوقاته)، ويشك حتى في كيفية استثمار المؤسسة، ومن ورائها «الدولة» التي يسمع إعلامياً كل يوم عن إهدارها للأموال التي تحصلها من المواطنين.

إن كل ما تحدثنا عنه ليس إلا سمات لمجتمع أهلي ملتبس في تحولاته نحو ما يسمى بالمجتمع «المدني»، وترجمة هذا الالتباس نراها أيضاً من خلال عدد المتهربين من ذكر قيمة مداخيلهم خوفاً من الضرائب، وعدد المتهربين من دفع قيمة الفواتير.

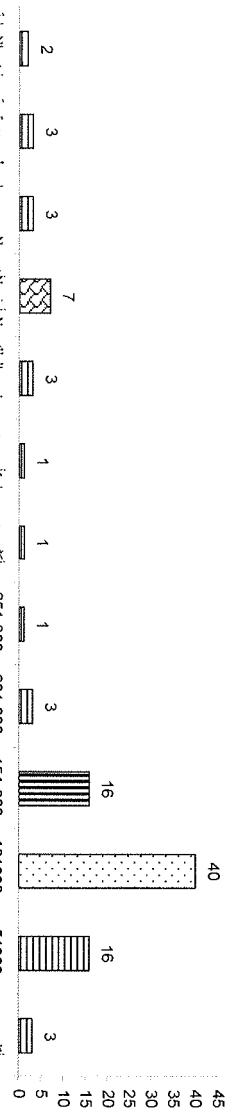

رسم بياني رقم ١٩: قيمة فاتورة المياه في منطقة التل

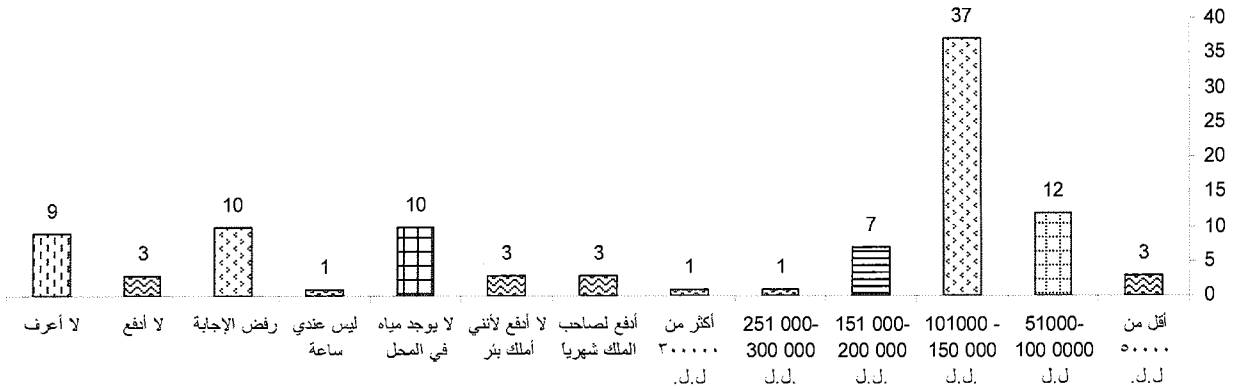

رسم بياني رقم ٢٠: قيمة فاتورة المياه في المدينة القديمة

ب. قيمة الفاتورة بالنسبة للمدخول:

عندما تحدثنا عن الحيّز الاجتماعي العام للمناطق المدروسة، ووصفناها بالشعبية مستخدمين التوصيف الاجتماعي المحلي لها، قلنا إن إطلاق هذه الصفة لا يعني أن كل الفئات التي تعيش أو تعمل ضمن هذه الأخيرة تنتمي لفئة اجتماعية واحدة متجانسة في نمط المعيش الاجتماعي وفي المستوى الاقتصادي. ولقد برز هذا الأمر بوضوح من خلال الجدول التالي والذي يتناول قياس الناس لقيمة مدخولهم الشهري بالنسبة لفاتورة المياه وقت دفعها (ففاتورة المياه كما هو معلوم لا تجبى إلا مرة واحدة في السنة).

وإذا كان هذا الجدول هاماً لتبيان تفاوت قيمة المداخيل الكبير، فهو هام أيضاً لإبراز كم الفئات التي رفضت الإجابة عن هذا السؤال. كلنا يعلم مدى تحسس الناس، بصفة عامة، من التحدث عن الأمور المادية الشخصية لأسباب متعددة يهمنا منها في بحثنا هذا مسألة نوعية العلاقة الملتبسة بين المواطن والدولة (تهرب ضرائبي، تهرب من دفع الفواتير...).

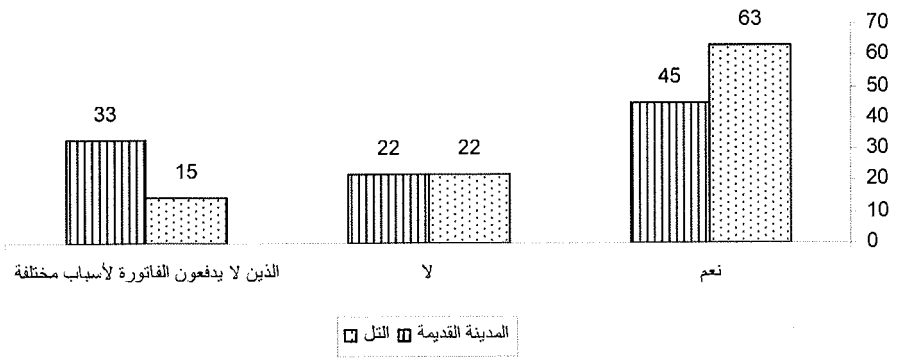

رسم بياني رقم ٢١: الرأي في قيمة الفاتورة

٧. مشاكل المياه وطُرق حلها وفق منظور سكان المناطق المدروسة:

إن أكبر مشكلة تربط مؤسسة المياه بالمستهلكين في المناطق المدروسة هي مسألة الإعلام. يكفي أن تظهر حالة نتيجة تلوث للمياه وتتابع إعلامياً حتى تتكرس في أذهان الناس، حتى لو عولجت هذه الحالة لأن الإعلام المقابل للمؤسسة غير فعّال.

لو قرأنا نتائج الدراسة الميدانية نجد أن نسبة التلوث والشك في نوعية المياه المستهلكة هي التي حصدت أعلى النسب المئوية في إجابات المستجوبين، لهذا جاءت غالبية المقترحات متعلقة بحل لهذه المشكلة. الملفت أن اقتراح تمديد الشبكات الجديدة ظهرت نسبه مرتفعة في سلم الاقتراحات، والشبكة الجديدة قد مدت، ولن نناقش هنا طبعاً كل المسائل التي أثيرت حولها، والتي ربما تكون السبب في خلق هذا التخوف الدائم من الشبكات.

من النتائج التي من المهم التوقف عندها في الرسم البياني هي مسألة المراقبة والمحاسبة للحكومة، لمصلحة المياه وإدارتها، للدولة، للاتفاق مع المسؤولين «للاحلول لها». إن كل هذه النتائج تدخل في خانة نمطية «الوعي» السياسي والمؤسساتي الذي يتوافق مع نمطية الوعي الذي يبثه إعلامنا بأنواعه، فهذا الوعي الخطابي لم يتحول بعد لمستوى المشاركة الفعلية في هموم وشؤون المؤسسات العامة، ولمستوى المحاسبة على نوعية أدائها.

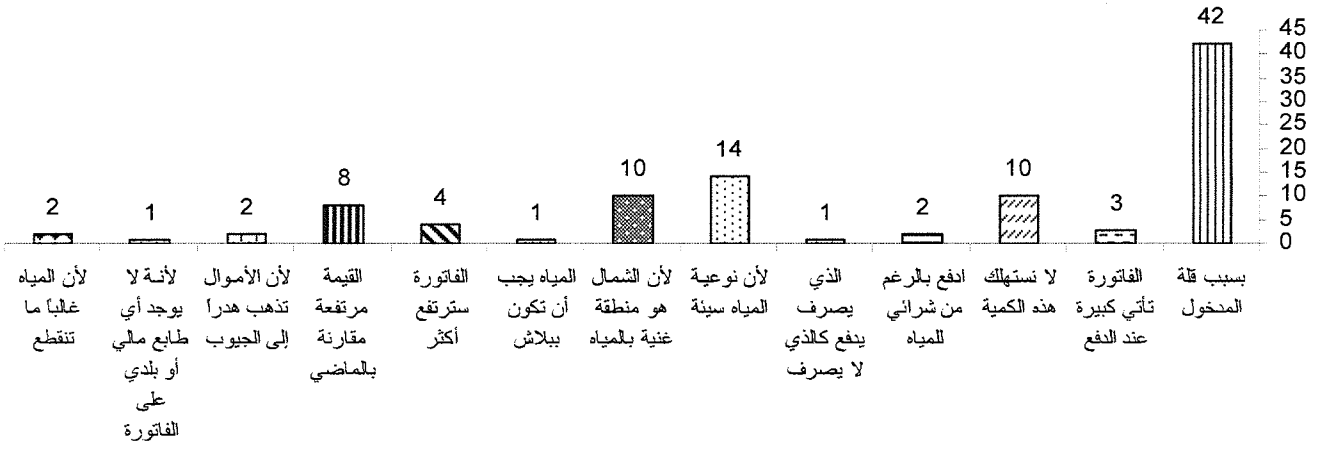

رسم بياني رقم ٢٢: تبرير اعتبار أن قيمة فاتورة المياه مرتفعة: منطقة التل

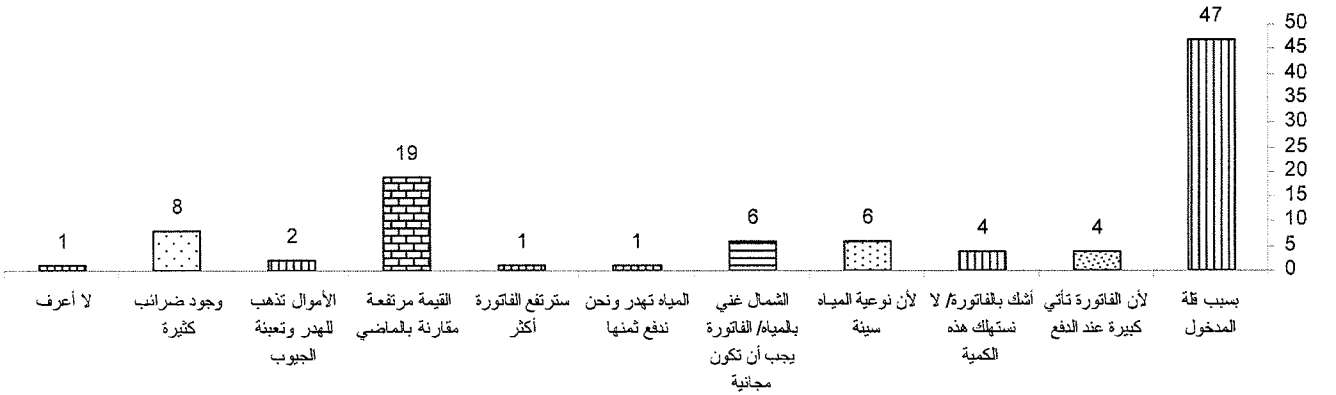

رسم بياني رقم ٢٣: تبرير اعتبار أن قيمة فاتورة المياه مرتفعة: المدينة القديمة

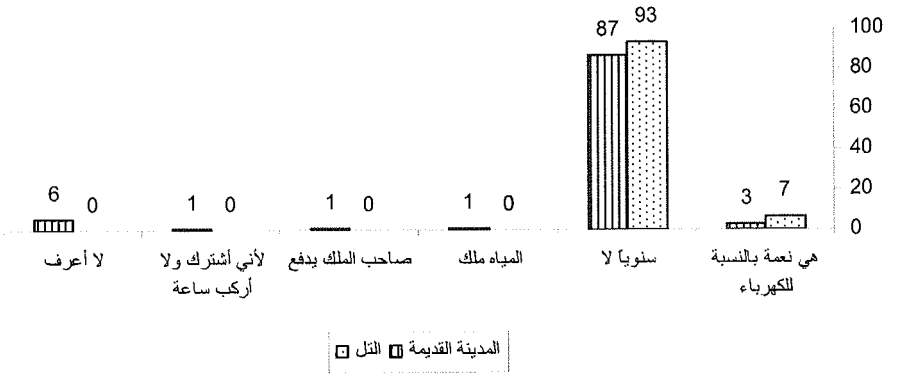

رسم بياني رقم ٢٤: تقبل قيمة الفاتورة في منطقة التل والمدينة القديمة

٨. رأي السكان في طريقة استهلاكهم للمياه: نقد ذاتي:

نجد عند القراءة المتأنية لنتائج رأي السكان في طريقة استهلاكهم للمياه أن روحية النقد ممثلة بالعينة بنسب مرتفعة (نقد لعدم وجود الوعي البيئي السكاني، نقد لمخالفة الناس للقوانين، نقد لعدم وجود دولة واعية توعي الشعب). إذا قارنا هذا النقد بالنتائج الميدانية التي عرضناها ضمن الدراسة يتبيّن لنا أنه ما زال نقداً خطابياً أكثر منه نقداً فعلياً كما هو الخطاب السياسي اللبناني. لا يوجد حتى الآن على أرض الواقع حركة تغييرية فاعلة يمكن تلمسها ضمن المجتمع الأهلي وفي المناطق المدروسة لتغيير نوعية الوعي الذي أظهرنا واقعه.

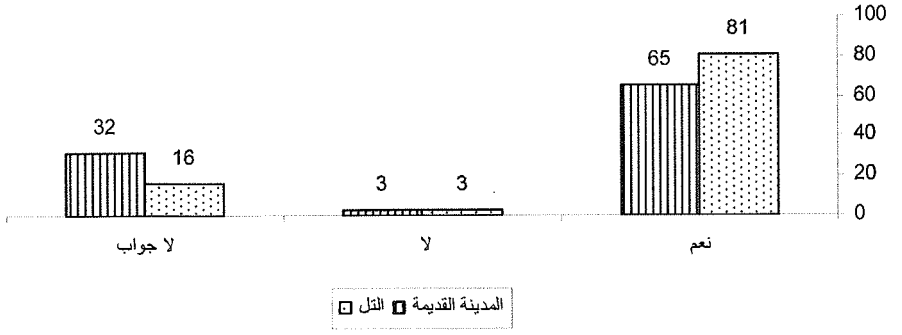

رسم بياني رقم ٢٥: نسب دفع فواتير المياه

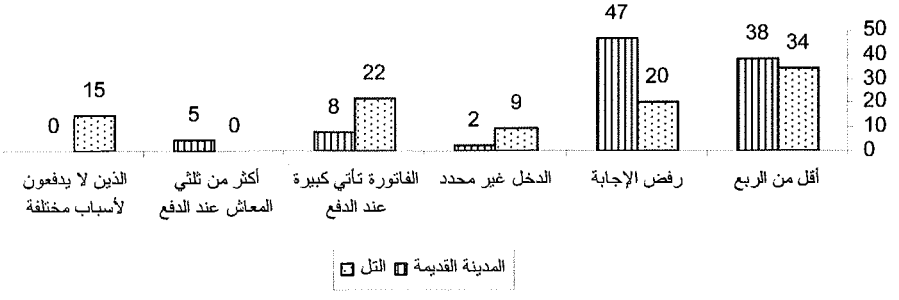

رسم بياني رقم ٢٦: قيمة الفاتورة بالنسبة للمدخول

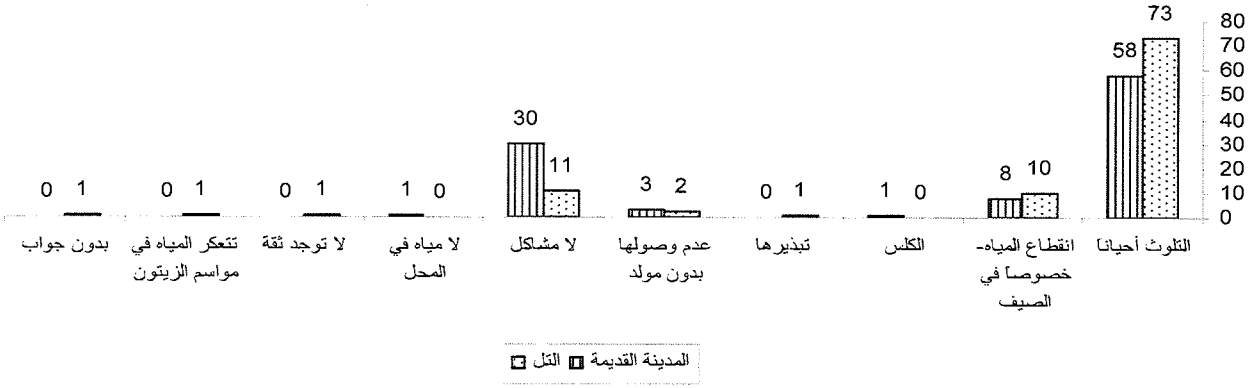

رسم بياني رقم ٢٧: مشاكل المياه وفق سكان التل والمدينة القديمة

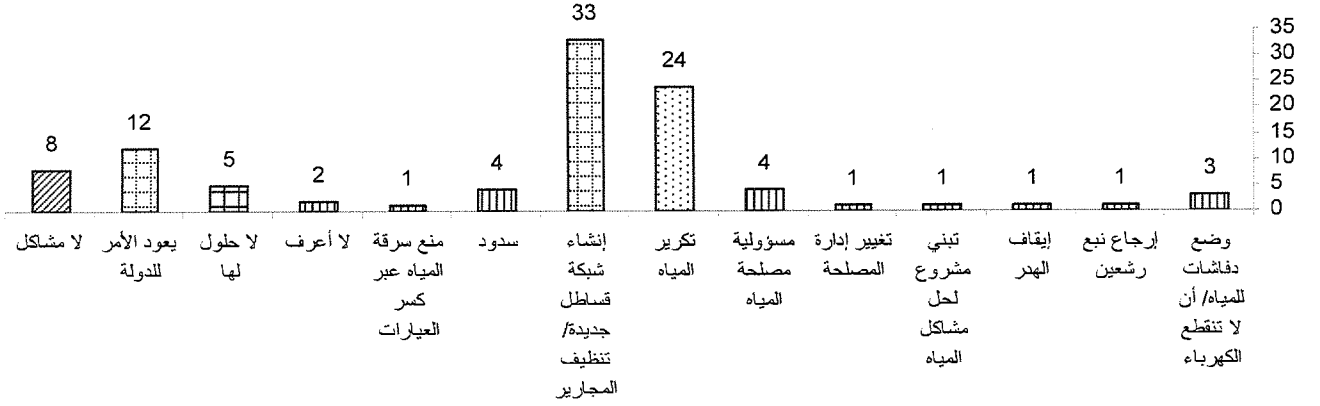

رسم بياني رقم ٢٨: اقتراحات لحل مشاكل المياه (منطقة التل)

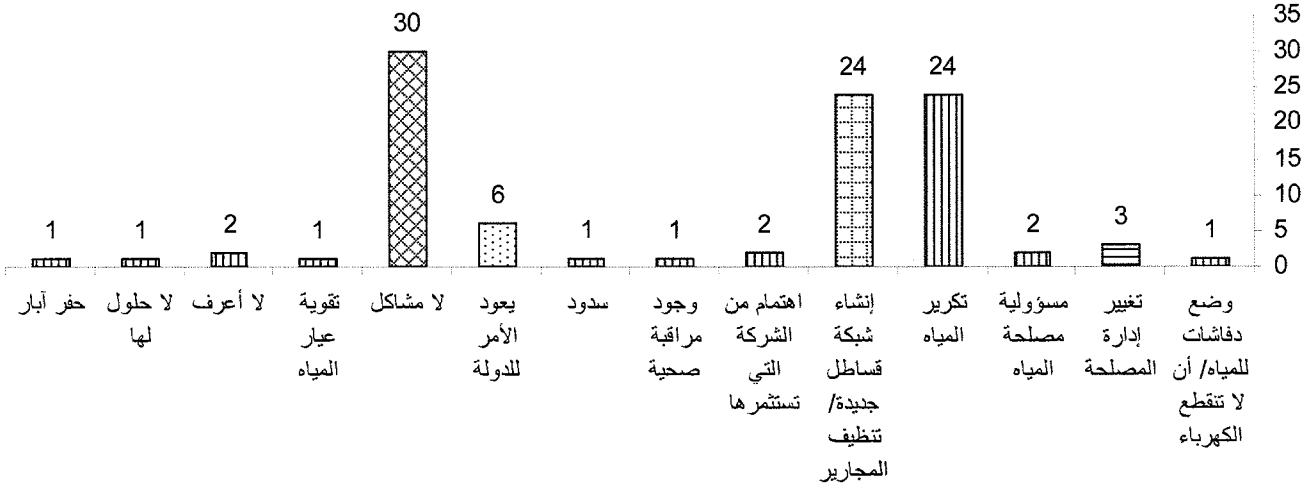

رسم بياني رقم ٢٩: اقتراحات لحل مشاكل المياه (المدينة القديمة)

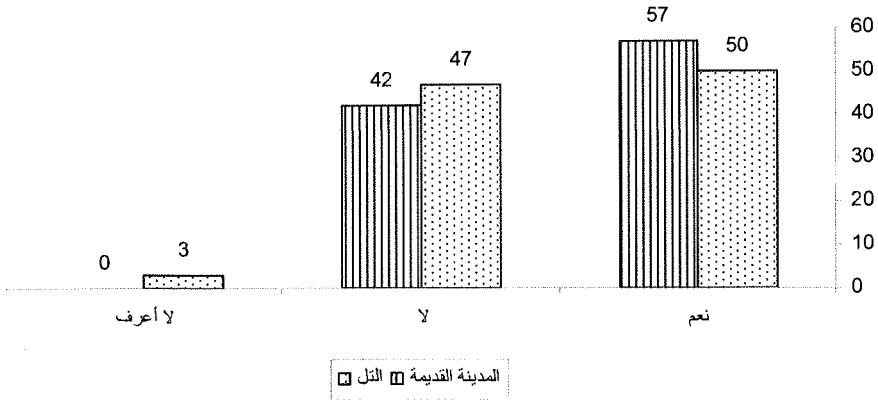

رسم بياني رقم ٣٠: رأي منطقة التل والمدينة القديمة بطريقة استهلاكهم للمياه

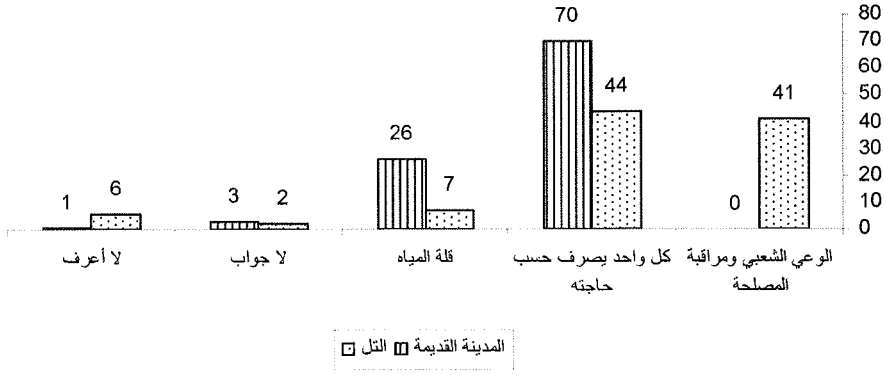

رسم بياني رقم ٣١: أسباب عدم وجود هدر في استهلاك المياه

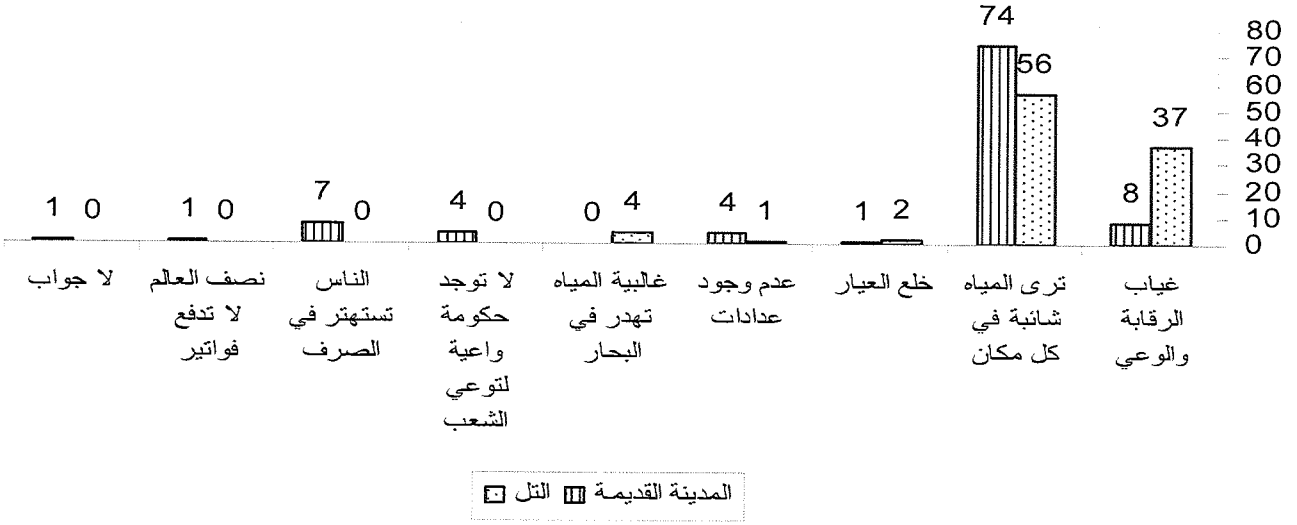

رسم بياني رقم ٣٢: أسباب الهدر باستهلاك المياه

• **استنتاجات عامة:**

إن هذه الدراسة التي ركّزت على محاولة تصوير الواقع التفاعلي المعيش بين أقسام من مدينة طرابلس، وبين مؤسسة المياه من خلال «منظور» المستهلكين للمياه في المناطق الشعبية في طرابلس، غايتها إظهار صعوبة وخطأ الحديث عن مسألة المشاركة والمحاسبة المتبادلة بين المؤسسات العامة والمجتمع (مسائل تطرح لمعالجتها في المجتمعات المدنية الغربية) طالما أن بنى العلاقات الطاغية في المجتمع المحلي هي بنى المجتمع الأهلي الذي يملك هو أيضاً وسائله العلائقية الخاصة التي حاولنا إبراز قسم منها.

لو نظرنا إلى المجتمع في طرابلس نجد فيه كافة بنى المجتمع المديني الغربي: مؤسسات، جمعيات أهلية، مدارس وجامعات، مجالس حكم محلية (البلديات)، نقابات...، هيكلية كاملة لشكل المجتمع المدني تدار بذهنية المجتمع الأهلي.

المشكلة الأساسية في بنية هذا النظام الحالي أن التناغم القائم بين الشكل (المدني) والمضمون (الأهلي)[1] هو تناغم صراعي أنتج حتى الآن مجتمعاً هجين الطابع من الصعب تصنيفه ضمن بنية مجتمعية واضحة المعالم.

لو حاولنا استقراء الواقع المديني الحالي لوجدنا أن تحولاته ذات شكل ملتبس في تصنيفه، إلا أن دينامية التغيير ستكون لصالح بنى المجتمع المدني الطابع في الشكل وفي المضمون. حكمنا على هذه المسألة له أسبابه المجتمعية المتعددة الداخلية والخارجية التي لن نستطيع أن نغوص في تحليلها ضمن حدود هذا البحث.

لو أردنا أن نتطلع إلى تأهيل المجتمع المحلي ومؤسساته لدينامية التغيير هذه من منظور أنثروبولوجي تنموي، لقلنا أن أي محاولات تغييرية لا ترتكز

---

(١) للتوسع أكثر من هذا الموضوع انظر: عطيّة، عاطف: الدولة المؤجلة، دراسة في معوقات نشوء الدولة والمجتمع المدني في لبنان، بيروت، دار أمواج، ٢٠٠٠.

على وعي لتركيبة البنى الثقافية المحلية لتمكينها من إحداث تغيير ذاتي داخلي لا عنفي قد تتسبب بإحداث إرباكات صعبة تحسم في الغالب لصالح البنى المتمكنة في المجتمع.

إن محاولة التفكير بضرورة التغيير من الداخل قد تبدأ أحياناً بخطوات خجولة، مسارها صعب، لكن ظهورها في المجتمع له دلالاته الهامة على صعيد التحول.

إن هذه الخطوة ربما تجلت اليوم من خلال محاولة ذاتية نقدية لمؤسسة عامة: هي مؤسسة المياه في الشمال التي تظهر صورتها من خلال نظرة فئات من المستهلكين لخدماتها في طرابلس. هذه الصورة عكست مسؤولية هذه المؤسسة في تفعيل دورها المؤسساتي المدني، وتبيّن مدى وجوب البدء بالدور الإعلامي التثقيفي أولاً حول وظيفتها المدنية الفعلية المنوطة بها لإحداث نوع من التغيير الأساسي في العلاقة بينها وبين المستهلك. لن نتحدث هنا عن التحولات المؤسساتية المدنية الطابع المرجوة طبعاً لمؤسساتنا العامة على وجه العموم، فهي أكثر من أن تثار في حدود هذا البحث.

بعض المراجع

- عطية؛ عاطف: الدولة المؤجلة: دراسة في معوقات نشوء الدولة والمجتمع المدني في لبنان، بيروت، دار أمواج، ٢٠٠٠.
- كيّال؛ مها، عطية؛ عاطف: تحوّلات الزمن الأخير، بيروت، دار مختارات، ٢٠٠٠.
- كيّال؛ مها: تقليد وتجديد، دراسة للقطاع الحرفي في طرابلس، اللجنة الوطنية اللبنانية للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، المؤسسة الوطنية للتراث، المؤسسة العربية للثقافة والفنون، ٢٠٠٢.
- المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم: بناء السياسات الاجتماعية في لبنان: الإشكالية والتخطيط، إشراف د. أنطوان مسرة، ١٩٩٥.
- المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم: علاقات المواطن بالإدارة: نماذج في المعاملات والإعلام الإداري. إشراف د. أنطوان مسرة، ١٩٩٨.
- وزارة الشؤون الاجتماعية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: خارطة أحوال المعيشة في لبنان. دراسة تحليلية لنتائج مسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن، ١٩٩٨.
- LAURENT Romain, L'évolution des fonctions artisanales et commerciales dans la vieille ville de Tripoli (Liban Nord) entre 1975 et 1997)., Université François Rabelais: Faculté de Droit, d'Economie et des Sciences Sociales. Département de Géographie, Tours, 1998, (Inédit).
- MOLINA Anthony, - Structuration de l'espace commercial à Tripoli (Nord-Liban): Mecanique relationnelle et centralité commerciale. Les exemples de la place, Tell, du quartier Azmi et de la Galerie du City Complex.- Université François Rabelais: Faculté de Droit, d'Economie et des Sciences Sociales.- Formation Doctorale «espaces Sociétés et villes dans le monde Arabes» Tours- 1999 (Inédit).

علم السكان ومشكلات مصادر المعطيات في لبنان

سامي عجم(*)

مقدمة

يهدف هذا النص إلى إلقاء الضوء على ميدان أساسي من ميادين العلوم الإنسانية الحديثة، التي تسعى إلى فهم شمولي لحركة المجتمع ولديناميات الظواهر الاجتماعية المحيطة، ألا وهو علم السكان: Démographie.

والواقع أن استخدام كلمة ديموغرافيا ترجع إلى «أشيل غيار» Achille Guillard، الذي استخدمها، ولأول مرة في تحديد هذا العلم، في مؤلفه «مبادئ في الاحصاء البشري أو الديموغرافيا المقارنة»(١) الذي نشره في العام ١٨٥٥. وقد عرّف «غيار» هذا العلم على أنه «المعرفة الرياضية للسكان ولتحركاتهم العامة ولحالاتهم الفيزيائية والمدنية والفكرية والأخلاقية».

غير أن هذه المعرفة الرياضية للسكان لا تكون إلا بإطار تنظيم اجتماعي يحدد خصائص المجموعة وديناميا تها من خلال مؤسسات ناظمة للعلاقات الاجتماعية ومؤثرة في التصرفات والمواقف على مستوى الفرد والجماعة. ومما ساهم في بلورة هذه الطروحات، تطوّر علم الاجتماع في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، حيث نجدها مع «موريس هالفاكس» بعنوان «المورفولوجيا الاجتماعية»(٢).

وقد تأثر «هالفاكس» بمعلمه «برغسون»، وتعاون مع زميله «ديركايم»، مما

(*) الجامعة اللبنانية معهد العلوم الاجتماعية

(١) André Roussel: Histoire des doctrines démographiques, Nathan, Paris, 1979, p. 3.

(٢) Maurice Halbwaks: La morphologie sociale, Paris, 1938, Voir: La morphologie sociale- A. Colin, Paris, 1970. Presentation de Alain Girard.

جعل اهتماماته الاجتماعية متمحورة حول النظم الجماعية، ومن بينها الظواهر الديموغراغية، لما لها من حجم كبير يطال أعداد السكان ومحددة في الزمان والمكان (المجال ـ Espace). ومفهوم المجتمع هنا كمجموعة من الأفراد، يتخطى وجود الفرد بذاته: فهو، أي المجتمع، سابق على وجود الفرد وباق من بعده.

والمجتمع، عبر مؤسساته الاجتماعية والدينية والسياسية والثقافية... يجعل من الوعي الذاتي عند الفرد محصّلة لحياة نفس ـ اجتماعية سابقة على وجوده. وعلى أساس هذا الفهم الشمولي للمجتمع وظواهره حدد «هالفاكس» المورفولوجيا الاجتماعية على كونها ليست مجرد ملاحظة ووصف الأشكال الاجتماعية (المؤسسات ـ العلاقات الاجتماعية) بل هي تسعى إلى فهم وتفسير الظواهر وصولاً إلى تحديد قوانين تطورها[١].

هذا الفهم الشمولي للظاهرة الديموغرافية، بإطارها الاجتماعي العام، تبلور مع «أدولف لندري» في تناوله لميدان المعرفة الديموغرافية ولتحديده علم السكان الذي يفترض برأيه أولاً معرفة الوقائع Les faits، التي من خلال دراستها يمكننا تحديد نظرية تفسير الوقائع انطلاقاً من «فهم الجزء» وصولاً إلى «فهم الكل». إن هذه المعرفة النظرية ليست قائمة بحد ذاتها، بل هي ذات علاقة مباشرة مع المستوى التطبيقي من خلال تحديد واقع الظواهر الديموغرافية وانعكاساتها على صعيد المجتمع، مما يؤمن بالتالي إمكانية وضع سياسة سكانية ملائمة. وقد صوّر «لندري» هذه المستويات على الشكل التالي:

نعرف ـ ـ ـ ـ نفهم ـ ـ ـ ـ نقيم ـ ـ ـ ـ نعدّل[٢]؟

Savoir ---- Comprendre ---- apprécier ---- modifier

يؤدي هذا التعريف للديموغرافيا ولدراسة الظاهرة الديموغرافية إلى التوقف عند استخدام الكلمة نفسها، أي Démographie، فالعودة إلى أصلها اللاتيني

---

(١) M. Halbawaks: op, cit. p. 12.

(٢) Adolphe Landry: Traité de démographie, payot, Paris, 1949, p. 10.

تبيّن أن معناها «وصف السكان»، وهذا ما يقلل من شأن هذا العلم، حيث إن إطاره يتعدى المستوى الوصفي إلى فهم وتحليل الظاهرة الديموغرافية. وهذا ما حدا بالبعض إلى اقتراح استخدام تسمية الديمولوجيا Démology بمعنى علم السكان. غير أن التسمية الشائعة ظلّت الديموغرافيا، بتعريفاتها الحديثة لجهة ميدان وتقنيات وموضوعات العلم، دون التوقف عند أصل الكلمة، لذا سنعتمد، ضمن هذا النص، تعبير «علم السكان» دون غيره من التسميات.

إلا أننا، وقبل تناول الأهمية الحالية لعلم السكان وما يقدمه من مساهمة في مجال المعرفة، نتوقف عند مسألة تطور الفكر السكاني عبر محطاته الأساسية.

١ ـ من «أحوال السكان» إلى «علم السكان»:

تركّزت اهتمامات العديد من المفكرين، في ميادين الفلسفة والعمران والاقتصاد والاجتماع، حول قضايا السكان، منذ أقدم الأزمنة، ولم تشكّل تلك الدراسات مادة قائمة بذاتها في تناولها لمسائل حجم السكان وتزايدهم، وخاصة في تحديدها لما يجب أن تكون عليه أوضاعهم، بل هي كانت بهدف خدمة مجالها العلمي الرئيسي (السياسة، الاقتصاد، الفلسفة...).

إذا، لا يمكن اعتبار الكتابات عن السكان في الحضارات القديمة إسهامات علمية مؤسسة لعلم السكان، كما لا يمكن تجاهلها بالمطلق كونها تناولت موضوعات تعتبر من صلب موضوعات العلم حالياً (الحجم والنمو)، لذا نتناولها بإطار عنوانه «الأفكار أو العقائد السكانية»، وكلها ظهرت تاريخياً قبل منتصف القرن السابع عشر.

تمحورت دراسات الفلاسفة في الحضارة الصينية القديمة حول مسألة العلاقة ما بين «تضخّم حجم السكان وانخفاض دخل الفرد المؤدي إلى انخفاض مستوى الحياة العامة للشعب»[1].

---

(١) صفوح الأخرس: علم السكان، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٧٩، ص ٥٧.

كذلك، فإن كتابات الفلاسفة اليونان في تناولها لحجم السكان، أسست ربما لما سيعرف «بالحجم الأمثل»، حيث إن هاجسها تمحور حول التوازن ما بين عدد سكان «المدينة» ومواردها، وكذلك متطلباتها الإدارية والعسكرية.

غير أن مسألة تحديد عدد سكان «المدينة» لم تخرج عن إطار الواقع الاجتماعي ـ السياسي السائد؛ «فأفلاطون» الذي حدّد عدد سكان «مدينته الفاضلة» بـ ٥٠٤٠ نسمة، حددهم «بالأحرار» وهو بالتالي لم يتناول مسألة حجم السكان بعلاقتها مع الموارد الاقتصادية، إذ إن أفواه «الأحرار» كتلك العائدة «للعبيد» بحاجة إلى الغذاء (Les lois).

أما «أرسطو» فتميّز عن معلمه بميل أكثر للعدالة في تنظيم المدينة يحول دون ظهور فئة من الفقراء. ورأى أن الهدف الرئيسي يبقى «تحقيق المدينة للاكتفاء الذاتي». وهو قد حدّد في مؤلفه «السياسة»[١] العدد المناسب لسكان «المدينة» ما بين «قلّة السكان» التي تعجز عن القيام بكافة النشاطات الاقتصادية و«كثرة السكان» التي يصعب حكمها ويختل بالتالي الانتظام العام. أما الحد من التزايد غير المرغوب به، فيتحقق تبعاً «لأرسطو» عن طريق الحد من الزواج وبوسائل وحشية أحياناً، كقتل الأطفال بهدف تحقيق العدد الأمثل من السكان، كماً ونوعاً (La politique).

أما عند الرومان، فكانت الاتجاهات والمواقف من التزايد السكاني مناقضة لتلك التي سادت مع الحضارتين الصينية واليونانية، فهم شجّعوا على الزواج والإنجاب ورأوا في الكثرة السكانية وسيلة ثمينة لتحقيق أهدافهم العسكرية في التوسع وترسيخ دعائم امبراطوريتهم.

وتميّزت القرون الوسطى، في أوروبا، بسيطرة الفكر الديني المسيحي، حيث برزت تناقضات حادة بين عدة تيارات من مسألة التزايد السكاني والزواج، ما بين مفضّل للزواج وآخر مقدّس للعفة. أما المسألة الخلافية الأساسية فكانت

---

(١) A. Roussel: op, cit. p. 16.

حول اللذة المرتبطة بالعلاقة الجنسية والمناقضة بالمبدأ، لعذاب الجسد «السيئ»: «يعمل حسناً من يزوّج ابنته، ويعمل خيراً من لا يزوجها»[١]، وكذلك «الزواج يملأ الأرض، والعذرية تملأ السماء»[٢]. وظلّت مسألة تفضيل العذرية سائدة في القرن الثامن، مع القبول بمبدأ الزواج الهادف للإنجاب فقط.

إلى جانب الاهتمام بالنواحي الأخلاقية، كما هي الحال مع التعاليم المسيحية، نجد أن الإسلام قد أولى اهتماماً كبيراً بالنواحي الاقتصادية المتعلقة بالمسائل السكانية. فمشروعية الطلاق، رغم كونه أبغض الحلال عند اللّه، والزواج ثانية وتعدد الزوجات هدفها الأساسي أخلاقي بالدرجة الأولى، والأمر نفسه مع تحريم الإجهاض والوأد. غير أنه، إلى جانب التشجيع على الزواج المؤدي إلى التزايد السكاني، نجد محددات وشروطاً تندرج في إطار القدرة المادية. فمن محددات الإنجاب القدرة المادية على إعالة الأولاد، وفي حال عدم توفر هذه القدرة أبيح العزل كوسيلة لتنظيم الإنجاب. ويقول الإمام الغزالي في هذه المسألة «إن إثبات النهي إنما يمكن بنص أو قياس على منصوص ولا نص ولا أصل يُقاس عليه»[٣]، لا بل هنالك نص للقياس كما يرى الإمام الغزالي إباحة العزل «أصل يقاس عليه وهو ترك الزواج أصلاً»[٤].

ومن أبرز المفكرين الإسلاميين في القرن الرابع عشر، ابن خلدون (عبد الرحمن ـ أبو زيد ـ ١٣٣٢ ـ ١٤٠٦م) الذي ربط التغيُّرات السكانية بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والنفسية. فقال إن الكثرة المناسبة في حجم السكان تؤمن تحسين المستوى المعيشي للفرد لجهة زيادة دخله، لأنها تسمح بتقسيم أفضل للعمل، وتنوّع في المهن واستغلال أفضل للموارد، مما توفره القلّة من السكان. وما نتوقف عنده اليوم، طرح «ابن خلدون» لعلاقة

---

(١) Saint Paul: cité par A. Roussel, op, Cit, p. 22.

(٢) Saint Jerôme: cité par A. Roussle, op. Cit, p. 22.

(٣) عبد الحميد الغزالي، في اقتصاديات السكان، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٧٣، ص ٣.

(٤) عبد الحميد الغزالي، المرجع نفسه، ص ٣٠.

ارتباط التغيُّر السكاني بما يتوقعه الناس من تطورات مستقبلية: فالتوقعات المتفائلة تؤدي إلى ارتفاع مستوى الإنجاب وبالتالي إلى تزايد سكاني، في حين أن التوقعات المتشائمة تؤدي إلى تراجع في أعداد السكان. وتتجسّد أهمية مساهمة «ابن خلدون» في تطوّر الفكر الديموغرافي في ربطه ما بين العامل السكاني والعامل الاقتصادي بمنطق مترابط في إطار اجتماعي شامل.

وإنطلاقاً من هذا المنطق المتماسك في فهم وتفسير المسألة السكانية، يمكننا قراءة وتحليل مختلف الطروحات الفكرية التي تطرقت لقضايا السكان في أوروبا ما بين القرنين السادس عشر والثامن عشر؛ فقد أدّى اختلاف الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ما بين الدول إلى تباين في طروحات مفكريها ومواقفهم من التزايد السكاني. خلال هذه الفترة سيطرت على أوروبا، وبشكل خاص في فرنسا وإيطاليا واسبانيا، حركة المركنتيلية (La Mercantilisme)، وهي حركة سياسية واقتصادية نجحت في نشر مبادئها المادية كبديلة عن روحانية التعاليم الدينية التي سادت خلال القرون الوسطى. وتتلخص هذه المبادئ بتحقيق غنى الدولة، حيث الثروة مماثلة للهدف الأسمى. وهي تعتبر أن للتجارة الدور الرئيسي في توفير الثروة. وهذه، أي التجارة، تحتاج في ازدهارها لتوافر شرطين: الأمن وإتساع السوق (المستعمرات)، وهذان الشرطان لا يتحققان من دون قوة الدولة. وهذه الأخيرة لا تكون إلا مع جيش قوي تؤمن عديده أعداد كبيرة من السكان. ويمكن تلخيص فلسفة «المركنتيلية» من خلال قول أبرز ممثليها «جان بودان» (Jean Bodin, 1530-1596) «إن ثروة البلد ما هي إلاّ عدد سكانه»[1].

وقد طرحت أفكار هذه المدرسة في مؤلفات اقتصادية وسياسية عديدة، نتوقف عند الأبرز منها من حيث مساهمته في نشأة وتحديد علم السكان، دون إغفال ذكر «نيقولا مكيافلي» (١٤٦٩ ـ ١٥٢٧) كأحد روّاد هذا الاتجاه في إيطاليا.

---

(١) A. Roussel: op. cit. p. 32.

يظهر هذا الاتجاه المؤيد للتزايد السكاني بشكل جلي عند «فوبان» Vauban في فرنسا (١٧٠٧ ـ ١٦٣٣)، حيث «عامة الناس» هي المسؤولة عن تحقيق ثروة الدولة، من خلال نشاطاتها الاقتصادية المختلفة، وبما توفره من أعداد مطلوبة لبناء جيش قوي.

أما الفكرة الأبرز التي طرحها «فوبان» فكانت مطالبته بإجراء تعدادات دورية لسكان فرنسا، توفر معلومات عن أعدادهم وتزايدهم وخصائصهم.

وقد أدّى تراجع أعداد سكان فرنسا في بداية القرن الثامن عشر، نتيجة الحروب والأوبئة والشتاء القاسي في العام ١٧٠٩، إلى حالة ذعر بين المهتمين بالأوضاع السكانية، وإلى تعزيز الاتجاهات الداعية إلى التزايد السكاني، فاعتمدت إجراءات عملية للتشجيع على الزواج والإنجاب، أثمرت في ظل أجواء رعب من تقهقر الشعب الفرنسي واضمحلاله تزايداً سكانياً، ما بين بداية القرن الثامن عشر ونهايته، من ١٨ ـ ١٩ مليوناً إلى ٢٦ ـ ٢٧ مليوناً.

شكّل هذا الارتفاع الكبير بأعداد السكان منطلقاً للعديد من الدراسات حول آثار ونتائج التزايد السكاني، التي مهدت لبلورة علم السكان، إطاراً منهجياً وموضوعات.

خلال هذه الفترة، أي في القرن الثامن عشر، عرفت إنكلترة أوضاعاً اقتصادية واجتماعية صعبة، وتزايداً سكانياً بوتيرة عالية، أدّت مجتمعة إلى توافق ما بين الاقتصاديين والاجتماعيين حول ضرورة الحد من هذا التزايد، باعتباره مسبباً لتدني مستويات المعيشة وانتشار الفقر والبؤس. فمستوى الإنجاب برأيهم، يفترض التحكم به بشكل يتناسب مع كمية الغذاء المتوفرة. فنظرية «كانتيبون» تكتسب أهمية خاصة لتناولها مسألة العلاقات ما بين المتغيّرات الاجتماعية والتزايد السكاني: فأعداد السكان تتزايد برأيه بشكل هائل في حال توفر الغذاء، كما أن العادات والتقاليد وأساليب العيش تشكّل عوامل مؤثرة في تحديد وتيرة التزايد من خلال علاقتها بالزواج والإنجاب.

أما آدم سميث (١٧٢٣ ـ ١٧٩٠) فتطرق لقضايا السكان بطريقة غير مباشرة من خلال دراسة الإنتاج وشروط تحسينه ونتائجه الاجتماعية. فرأى أن الحاجة

إلى الأيدي العاملة هي التي تتحكم بالتزايد السكاني: فتزايد الطلب على اليد العاملة يؤدي إلى ارتفاع مستوى الإنجاب، ومتى فاضت عن الحاجة إليها تراجع الإنجاب وتحدّد بعدد قليل من الأولاد.

ضمن هذا السياق، نتوقف عند ذكر مساهمات كل من: «جوناثان سويفت»[1] و«جوزف تاونسند»[2]، الأول لغرابة طرحه والثاني كمتقدم على «مالتوس» في نظريته.

طرح «مالتوس» نظريته في السكان في نهاية القرن الثامن عشر، بشكل أثار الرعب من النتائج المدمّرة للتزايد السكاني، فالسكان برأيه يتزايدون كل ٢٥ سنة حسب متوالية هندسية، في حين أن الغذاء يتزايد ضمن نفس الفترة تبعاً لمتوالية حسابية.

ومقالته هذه عن السكان (١٧٩٨) كانت بالواقع بمثابة ردّ على الفلسفة المثالية عند «كوندورسية»[3] والاشتراكية عند «غودوين»[4].

---

(١) جوناثان سويفت (١٦٦٧ ـ ١٧٤٥)، طرح نظرية وحشية للحد من التزايد السكاني، تقوم على أن هنالك ٢٠٠ ألف أسرة منجبة، من بينها ٣٠ ألف أسرة تستطيع إعالة أطفالها، إضافة إلى ٥٠ ألف حالة إجهاض، فيتبقى ١٢٠ ألف طفل تتم تغذيتهم حتى عمر السنة الواحدة حيث يتم عندها الاحتفاظ بـ ٢٠ ألف طفل، أما المئة ألف فيتمّ بيعهم للأغنياء للتلذذ بلحمهم مطبوخاً أو مشوياً!.

(٢) جوزف تاونسند (١٧٣٩ـ١٨١٦): هاجم القوانين المحبذة للإنجاب، وأكد أن السكان يتزايدون بوتيرة أسرع من تطور وسائل المعيشة؛ رغم أنه سبق مالتوس بتناوله للعلاقة ما بين السكان وكمية الغذاء، إلا أن نظريته لم تحظ بشهرة واسعة بسبب سيطرة التيار الفلسفي المثالي التفاؤلي.

(٣) كوندورسيه، قسم تاريخ البشرية إلى عشر مراحل، الأخيرة منها هي الأفضل وتبدأ مع نهاية الثورة الفرنسية، حيث ستطول حياة الإنسان، ولن تعرف البشرية الحروب والمجاعات، وقال إنه لا خوف من الاكتظاظ السكاني الذي لن يحصل بسبب استخدام وسائل منع الحمل.

(٤) غودوين، رأى أن التنظيمات الاجتماعية، كالحكومة والملكية والزواج تحول دون تحقيق المجتمع الفاضل، وهو لم ير في التزايد السكاني أية مشكلة كونه لن يصل إلى مستوى لا يمكن للمجتمع استيعابه، لأن العقل والمعرفة يساعدان الإنسان على تنظيم إنجابه.

أما ما يميّز نظرية «مالتوس» في السكان، إضافة إلى الضجة الإعلامية التي أثيرت حولها، فهو تحديدها لأواليات النمو السكاني ومكوّناته، رغم أن تطوّر الأوضاع الديموغرافية في أوروبا أثبت خطأها المنهجي في مسألة المعوقات الإيجابية والوقائية، حيث لعبت الأخيرة الدور الحاسم في الحدّ من النمو (تراجع الولادات) عكس ما قدمه «مالتوس» من تحليل ركّز فيه على أهمية المعوقات الإيجابية أو اللاإرادية (ارتفاع الوفيات). هذه النظرية الفرضية، أثارت العديد من ردود الفعل ما بين مؤيد لها ومعارض، فكثرت الدراسات حول مسائل السكان، وساهمت بالتالي مع غيرها من العوامل الموضوعية في بلورة وتشكّل علم السكان.

ومن بين النظريات السكانية المعارضة للمالتوسية في تفسيرها للمسألة السكانية، تبرز النظرية الماركسية[١] في نقدها العنيف، وأحياناً المتهكّم[٢]، للقانون الطبيعي للسكان، أي المرتكز الأساسي لمقولة مالتوس؛ وهي، أي الماركسية، كنظرية شاملة تفسّر تطوّر المجتمع عبر مختلف مراحله، أخضعت الظاهرة الديموغرافية، مثل غيرها من الظواهر الاجتماعية، لسيرورة التطور التاريخي، حيث ان لكل تشكيلة اجتماعية ـ اقتصادية قانونها السكاني المميّز لها. وهكذا فإن «ماركس»، في تحليله لمسألة التزايد السكاني في المجتمعات الرأسمالية، فسّره بكونه نتيجة لهذا النظام؛ فالمنافسة والسعي إلى توظيفات جديدة تؤدي إلى انتشار الآلات الحديثة، فيزيد عرض اليد العاملة عن الحاجة إليها، وهذا ما يخلق «جيشاً احتياطياً» من العمال نتيجة تفشّي البطالة، فتنخفض الأجور وتتحقق بالتالي مصالح البورجوازيين. كذلك، فإن شروط الإنتاج الرأسمالي تشجّع العمال على الإنجاب، من خلال عمالة الأطفال بأجور زهيدة.

---

(١) A. Roussel op. cit: «Introduction générale à la critique de l'économie politique». 1857. K. Marx (1818-1883) Cité p. 109.

(٢) A. Roussel. op. cit: «Essai sur une critique de l'économie nationale», F. Engels (1820-1895) Cité p. 113.

وهكذا يكون الفائض السكاني، مع النظرية الماركسية، نتيجةً حتمية لعملية تراكم رأس المال وشرطاً ضرورياً لاستمرارية النظام الرأسمالي. وتأسيساً على ما تقدّم، انتقد ماركس محاولة مالتوس في تحليله للظروف المعيشية الصعبة للعمال، استناداً إلى علاقة سببية ما بين الفقر والتزايد السكاني حيث يكون الأول نتيجة حتمية للثاني؛ واعتبر ذلك بمثابة مناورة مكشوفة هادفة إلى تضليل الطبقة العمالية عن العوامل الموضوعية المسبّبة لحالة بؤسها وفقرها. وهكذا فإن المالتوسية، في المنظور الماركسي، ما هي إلاّ نتاج الفكر الرأسمالي، وموظّفة لخدمة مصالح الطبقة البورجوازية.

١ ـ ١ تطوّر ميدان وموضوعات علم السكان:

ترتبط عملية تطوّر المعرفة الديموغرافية، من كونها مجرد أفكار حول السكان إلى ارتقائها لمستوى العلم، بموضوعاته وتقنياته وقوانينه، بالتطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي عرفته أوروبا اعتباراً من منتصف القرن الثامن عشر. فالثورة الصناعية بما أحدثته من تغييرات جذرية في إنماط الإنتاج، وبما فرضته من تغيُّرات في التنظيم الاجتماعي كان أبرزها موضوع «عقلنة الدولة». وهذه العقلنة لا يمكنها أن تتحقق دون توفر المعرفة العلمية الدقيقة بالمجتمع، بكافة مؤسساته ومستوياته. وهي لا يتوصل إليها دون توفر معطيات رقمية، تبرز حجم موضوع البحث، سواء في الاقتصاد أو السياسية أو الاجتماع. فالتطور الاقتصادي ـ الاجتماعي هو الذي حتَّم إنشاء مؤسسات مهمتها توفير المعطيات الرقمية التي تشكّل قاعدة علمية يُبنى على أساسها وضع الحلول الآنية لمختلف الموضوعات، والتخطيط لتطوراتها المستقبلية المرتقبة. لذا تمّ إنشاء المكاتب الاحصائية في أوروبا، فكان أولها في فرنسا عام ١٧٩٩، وفي بروسيا عام ١٨١٠، وفي بافاريا عام ١٨١٣، وفي النمسا عام ١٨٢٨، وفي إنكلترة عام ١٨٣٣[١]... وغني عن القول أن المعطيات الاحصائية الأساسية

(١) A. Landry: op. cit. p. 19.

التي تقدّمها هذه المكاتب كانت تتمحور حول السكان وأوضاعهم، وهذه كانت مساهمة رئيسية في تطوّر المعرفة الديموغرافية وأساليب معالجة معطياتها. في تلك الفترة، أي في منتصف القرن التاسع عشر، ظهرت مساهمات أساسية في مجال الدراسات السكانية والاحصائية، حددت مستوى معيّناً من علم السكان عرف بالديموغرافيا الاحصائية، كان من أبرز رواده: «كاتليه» Quetelet في بلجيكا، الذي حضّر أعمال المؤتمر الدولي الأول للاحصاء، وكان ذلك في بروكسل عام ١٨٥٣.

من جهة ثانية، فإن تطوّر العلوم الإنسانية، وبشكل خاص العلوم الاجتماعية، قد ساهم في تقدم المعرفة العلمية بالسكان وبخصائصهم، وهكذا لم تعد الدراسة السكانية مجرد تعدادٍ لمجموعة من الأفراد، بل أصبحت تتناول توزعاتهم تبعاً لخصائص معيّنة، وكذلك دراسة الظواهر وارتباطاتها بمتغيّرات محددة. ضمن هذا السياق التطوري للمعرفة السكانية، توصلنا إلى تحديد ميدان العلم، أي علم السكان، حيث يشكّل الاحصاء أبرز وسائله وأكثر تقنيات دراساته استخداماً، وتتكوّن موضوعاته من مختلف الظواهر التي يعرفها أفراد المجموعات البشرية.

وهكذا أصبح علم السكان يتحدد بكونه «دراسة تجدد السكان نتيجة الولادات والوفيات، وترتبط، أي هذه الدراسة، بوصف وتحليل[١]:

أ ـ حالة السكان: أعدادهم، توزعهم حسب العمر والجنس، وتبعاً لمختلف المتغيّرات الاجتماعية والاقتصادية.

ب ـ الظواهر الديموغرافية: الولادية، الخصوبة، الوفاتية، الزواجية، الطلاقية، النزوح والهجرة.

ت ـ العلاقات ما بين حالة السكان والظواهر الديموغرافية وتأثيراتهما المتبادلة.

نتبيّن بالتالي أنه يمكننا تناول علم السكان من خلال أحد منظورين:

---

(١) Roland Pressat: Dictionnaire de Démographie, PUF, Paris, 1979, p. 39.

- المنظور الأول: ويرى في علم السكان أنه «تجميع وتحليل وعرض البيانات (المعطيات) السكانية»، ويكون بالتالي تطبيقاً للتقنيات الاحصائية.

- أما المنظور الثاني: فيرى أن الدراسات السكانية هي أكثر إتساعاً وتشعباً، إنها الدراسة المنهجية للاتجاهات والظواهر السكانية، وترتبط بالواقع الاجتماعي والاقتصادي، وتشمل الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للسكان.

وقد تكون نظرية التحول الديموغرافي أبرز المحاولات لفهم الظاهرة الديموغرافية بإطارها الاجتماعي ـ الاقتصادي، إنطلاقاً من تطوّر مستويات ظاهرتي الولادات والوفيات في المجتمعات الصناعية. ورغم أن الفرنسي «أدولف لندري» (١٨٧٤ ـ ١٩٥٦) يُعتبر من مؤسسي هذه النظرية، حيث إنه ميّز بين نظامين، «بدائي» و«حديث»، إلاّ أن الأسس المنهجية لهذه النظرية لم تتكوّن بشكل فعلي إلاّ مع الباحثين الأميركيين في النصف الأول من القرن العشرين[١]. فاستند «طومسون» (W. Thomson, 1929) إلى دراسة وتحليل التاريخ السكاني لأوروبا، وتوصّل بالتالي إلى تصنيف دول العالم إلى ثلاث فئات تبعاً لمستويات الوفيات والولادات في كل منها.

أما البناء النظري لعملية التحوّل فتأسس مع «نوتستن» (F. Notestein. 1945, 1953)[٢]، حيث إنه عرّف النظام القديم للسكان بولادات مرتفعة رداً على ارتفاع مستوى الوفيات، وكذلك بسبب الحاجة إلى الأيدي العاملة والعادات والتقاليد التي رسّختها وثبتتها التعاليم الدينية. ونتيجة لكل مكوّنات التحديث La modernisation، انخفضت الوفيات، ثم تبعها انخفاض في مستوى الولادات، وتبلور بالتالي مفهوم جديد للأسرة ولحجمها المثالي. وبهذا يكون مفهوم «التحول الديموغرافي» قد تحدّد بوصفه للتغيّرات الحاصلة في ظاهرتي الولادات

(١) D. Noin: La transition démographique, PUF, Paris, 1983, pp. 18-19.

(٢) D. Noin: La transition démographique, PUF, Paris, 1983, pp. 18-19.

والوفيات، التي ميّزت التاريخ الحديث للسكان كنتجية حتمية لعملية تحديث المجتمع.

هذا المستوى التفسيري والتحليلي للظاهرة الديموغرافية، حتم المشاركة بين علم السكان ومختلف العلوم الإنسانية والطبيعية، دون أن يعني ذلك اعتباره مجرّد تقاطع بين العلوم. فالدراسات الحديثة تقوم على رؤية شاملة للظاهرة، وتدرسها في مختلف مستوياتها عبر مقاربات متعددة الأنظمة Etudes multidisciplinaires في محاولة لفهم «الجزء» وصولاً إلى فهم أعمق «للكل».

١ ـ ٢ علم السكان وعلاقته بالعلوم الإنسانية:

كون علم السكان يتناول موضوعاته من المجتمع، ويشكّل مستوى من مستويات دراسته، فهو بالتالي يؤثر ويتأثر بتطوّر مختلف العلوم الإنسانية والطبيعية، ومن بينها بشكل خاص علم الاحصاء وعلم الاجتماع وعلم الاقتصاد وعلم الطب وعلم النفس.

أ ـ علم السكان وعلم الإحصاء:

ارتبط تطوّر علم السكان، كما بيّنا سابقاً، بالإحصاء وبما يقدمه من أساليب في معالجة البيانات: فالدراسة السكانية تعتمد على الرقم الاحصائي في تناولها للظاهرة على المستوى الكمي، التي تتحدد مستوياتها الآنية عبر المعدلات والنسب. وقد سمحت المعالجة الاحصائية للبيانات السكانية بالوقوف على تطور الظاهرة، وكذلك التنبؤ بتطورها المستقبلي (التقديرات والإسقاطات). فدراسة حالة السكان مثلاً ما هي إلا تطبيق لمبادئ الاحصاء الوصفي، كما أن مبادئ الاحتمالات قد ساهمت في تطوير أساليب معالجة الظواهر الديموغرافية.

ب ـ علم السكان وعلم الاجتماع:

يبرز الترابط ما بين علم السكان وعلم الاجتماع من خلال الموضوعات التي يتناولها كل منهما؛ فالباحث الاجتماعي يستمد المعطيات الديموغرافية من موضوعات علم السكان (الهجرة، القوى العاملة، الزواج، الطلاق..)، إضافة

إلى المفاهيم الأساسية في التحليل الاجتماعي. والباحث الديموغرافي يدرس موضوع الهجرة مثلاً من حيث حجمها واتجاهاتها وأثرها في التركيب السكاني، في كل من البلد المهاجر منه والمهاجر إليه، وكذلك انعكاساتها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما أن الباحث الاجتماعي، وانطلاقاً من حجم ظاهرة الهجرة الذي حدّدته الدراسات السكانية، يتناول بالدراسة موضوعات تكيّف المهاجرين مع بيئتهم الجديدة، أو التغيّر الاجتماعي الذي طال نظام قيمهم الاجتماعية...

وبالتالي فإن دراسة الظاهرة الديموغرافية، من الوجهة الاجتماعية، تضعها في إطارها السليم أي المجتمع ونظمه وتركيبته، كما أن دراسة الظواهر الاجتماعية بحاجة إلى معطيات ديموغرافية توفر لها أطراً جديدة في التحليل.

ج ـ علم السكان وعلم الاقتصاد:

إلى جانب اهتمامه بموضوعات الإنتاج والاستهلاك، يتناول علم الاقتصاد بالدراسة الموارد الاقتصادية وحاجات الفرد ومدى كفايتها، وكلها مسائل محدّدة بالمجموعات السكانية. فدراسة القطاعات الاقتصادية (معرفة واقعها وآفاقها وتطورها) تفرض بالضرورة تحديد حجم القوى العاملة في كل منها واختصاصاتها، ومستوى التوازن ما بين الاحتياجات والطاقات المتوافرة. كذلك فإن تحقيق العمالة الكاملة يفترض معرفة حجم من سيحالون على التقاعد وتقدير عدد من سيتوفون من بين العاملين، وتحديد أعداد الشباب ممن سوف تخوّلهم أعمارهم دخول سوق العمل. ضمن إطار هذا المنطق العلمي، فإن الخبير في مجال التخطيط الاقتصادي يعجز عن اتخاذ القرار الإجرائي السليم من دون امتلاكه المعرفة بحجم السكان وبوتيرة نموهم وتركيبهم تبعاً للعمر والجنس، ولمختلف تحركاتهم.

بالمقابل فإن التوزع الجغرافي للنشاطات الاقتصادية يشكّل عاملاً مؤثراً في مسألة التوزيع الجغرافي للسكان، كذلك فإن تردي الأوضاع الاقتصادية العامة يشكّل السبب الرئيسي للهجرة.

د ـ علم السكان وعلم النفس:

العلاقة ما بين علم السكان وعلم النفس هي حديثة نسبياً، إذ إن تطوّر علم النفس وتعدده وانفتاحه على العلوم الاجتماعية الأخرى قد تبلور في السنوات الأخيرة، وهي علاقة يوفر علم السكان بإطارها معطيات رقمية تحدد حجم الظاهرة التي تؤثر في سلوك الأفراد وفي ردات فعلهم كالإدمان على الكحول والمخدرات، والانتحار، وما يرافق عوامل الخيار في الزواج واختيار الشريك والطلاق.

كما أن ظاهرة الهجرة التي يدرسها بشكل أساسي علم السكان قد أصبحت موضوعاً رئيسياً وميداناً جديداً في علم النفس، ألا وهو «علم النفس البيني» أو «علم نفس التبادل الثقافي» Psychologie d'intercultularité؛ فعلم السكان يحدد عبر مؤشرات حجم الهجرة ووجهتها وأسبابها، ونتائجها الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية على مستوى «الماكرو» Macrosystème، في حين أن علم النفس يتناول «نوعية» توجهات وميول الأفراد وكيفية تحركهم المجالي، على المستوى الخاص «الميكرو» Microsystème؛ فهو يقدم لعلم السكان البعد التحليلي في فهم الحراك السكاني، وما يرتبط به من مفاهيم «التكيف» و«الاندماج» و«الانتماء» وصولاً إلى أهمية «الأمن النفسي»، وهذا ما يساهم في فهم أكثر دقة وشمولية لأسباب ونتائج الظاهرة السكانية.

٢ ـ مصادر المعطيات الديموغرافية:

إنطلاقاً من كون علم السكان يتناول جمع المعطيات عن أوضاع السكان، الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية، وعرضها وتحليلها، نستنتج أنه كلما زادت هذه البيانات في دقتها وانتظامها الزمني في دولة من الدول، كلما زادت قدرة هذه الدولة على معرفة أوضاعها الآنية، بكافة مستوياتها، بشكل دقيق، وعلى تحديد الاحتياجات والتخطيط لمستقبل المجتمع.

وترتبط أهمية البيانات السكانية، نوعيتها وحجمها، بتنوع مصادرها التي تختلف فيما بينها على مستوى دقة وشمولية المعطيات.

وتشكّل هذه المعطيات حجر الزاوية في عملية وضع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ فالتنمية الاجتماعية الهادفة إلى رفع مستوى الرفاهية الاجتماعية، تتطلب معرفة الواقع الاجتماعي وأهم مستوياته، أي الخصائص الديموغرافية للسكان. والمعرفة السكانية تبيّن للمخطط الاجتماعي العقبات التي قد تواجه خطته؛ فقد يكون التزايد السكاني سبباً مباشراً في فشل خطة هادفة لرفع مستوى دخل الفرد، كما أن التقدم الصحي، بتقليصه حجم وفيات الأطفال، يؤدي إلى زيادة في احتياجات السكان الاقتصادية والاجتماعية.

كذلك فإن السياسات التربوية تتطلب معرفة تامة بأعداد السكان بعمر التعلّم، من الجنسين، وبتوزعهم الجغرافي؛ وبناء على هذه المعرفة يمكن تحديد الاحتياجات الآنية والمستقبلية من المدارس والمدرّسين ومقاعد الدراسة في مختلف مراحلها؛ وعلى أساس هذه المعرفة الدقيقة للاحتياجات وللموارد المتوفرة يمكن وضع خطط لتطوير التعليم.

وهذا ما ينطبق على التخطيط للقوى العاملة، الهادف إلى تحديد الموارد البشرية وتوزعها بين مختلف القطاعات الاقتصادية، مقابل معرفة الاحتياجات الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية، كماً ونوعاً، من حيث الاختصاصات والتدريب، وتوضيح كيفية تأمينها في القطاع العام، وكذلك في القطاع الخاص الذي يوظّف هذه المعطيات لتطوير نشاطاته ورفع مستوى إنتاجيته.

ويمكننا أن نوجز ما تقدم بمفهوم التخطيط الشامل للدولة الذي يقوم على مجموعة من الإجراءات لتحقيق أهداف معيّنة تلبي حاجات المجتمع، خلال مراحل زمنية محددة. وهذا التخطيط يعتمد على الموارد المتاحة، البشرية والمادية، للوصول إلى تلك الأهداف؛ كما يتطلب معرفة التطورات المستقبلية للإمكانات واحتياجات المرتبطة حكماً بالنمو السكاني والتركيب السكاني وحركة السكان.

والسؤال الذي يُطرح هنا هو: ما هي التقنيات أو الوسائل التي توفر هذه المعطيات السكانية التي لا غنى عنها للتخطيط الشامل للدولة؟ إن مصادر المعطيات الديموغرافية متعددة، وتختلف فيما بينها لجهة مستوى شمولية ودقة المعطيات التي توفّرها عن السكان، ونتوقف عند أهمها: التعداد والأحوال الشخصية والمسوحات بالعيّنة.

٢ ـ ١ التعداد السكاني:

يُعتبر التعداد الشامل للسكان من أهم المصادر التي تؤمّن البيانات السكانية، وهو يُعرّف بأنه «العملية الكلية لجمع وتجهيز وتقويم وتحليل ونشر البيانات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بكل الأفراد في بلد أو جزء محدد المعالم من البلد وفي زمن معيّن»[١].

نشير بداية إلى الطابع الرسمي للتعداد، حيث تُصدر السلطات مرسوماً أو قانوناً يحدّد موعد التعداد والمناطق التي يشملها. ومن خصائصه العدّ الإفرادي والشمولية والآنية والدورية، حيث تجري التعدادات على فترات زمنية منتظمة مما يتيح مقارنة المعلومات السكانية، وبالتالي تحديد التغيّرات الحاصلة، إن بالنسبة لأعداد السكان، أو بالنسبة للظواهر الديموغرافية، وهذا ما يسمح بوضع التقديرات والإسقاطات مما يخدم وضع السياسات السكانية. وقد أوصت الأمم المتحدة بأن يوفر التعداد البيانات الرئيسية التالية[٢]:

- مجموع عدد السكان.
- النوع والسن والحالة المدنية.
- مكان الميلاد والجنسية ومحل الإقامة.
- اللغة الأصلية والحالة التعليمية والدينية.

---

(١) الأمم المتحدة: مسودة المبادئ والتوصيات لتعدادات السكان والمساكن، ١٩٨٠، ص ٣.

(٢) المصدر نفسه.

- النشاط الاقتصادي.
- نمط العمران (حضر ـ ريف).
- الخصوبة.

إضافة إلى ما أشرنا إليه من أهمية للمعطيات الديموغرافية التي يقدمها التعداد الشامل، فإنه يقدم مساهمة علمية هامة على صعيد سحب العينات بشكل علمي. كما أن استمارات التعداد نفسها يمكن أن تشكّل إطاراً لسحب العينات.

تبقى الإشارة إلى الكلفة المرتفعة للتعداد نظراً إلى ضخامة المهام التي يتطلب تنفيذها خلال مختلف مراحله، التحضيرية والتنفيذية بدءاً من لحظة الإعلان عنه وصولاً إلى إصدار نتائجه.

٢ ـ ٢ ـ المسوحات السكانية بالعينة:

يتم المسح السكاني بالعيّنة استناداً إلى قاعدة احصائية شاملة «Base de sondage» وميّزته أنه يوفر دراسة معمّقة للظواهر الديموغرافية، كما أن كلفته منخفضة مقارنة مع التعداد الذي يظل متميّزاً بشموليته.

٢ ـ ٣ ـ الأحوال الشخصية (الاحصاءات الحيوية):

لا يمكن متابعة التغيُّرات التي تطال السكان عن طريق التعداد فقط، فهو يجري كل ٥ أو ١٠ سنوات، لذا نعتمد على سجلات الأحوال الشخصية التي تتولى تسجيل الولادات والوفيات والزواج والطلاق، مما يوفر احصاء كل من هذه الوقائع سنوياً، وبالتالي تحديد حركة النمو الطبيعي للسكان، وتقدير عدد السكان في الأول من كل سنة، وذلك في الفترة ما بين تعدادين.

٣ ـ التعدادات والمسوحات السكانية في لبنان:

عرف لبنان تجربة وحيدة مع التعداد السكاني تعود إلى فترة الانتداب الفرنسي، وذلك في العام ١٩٣٢، ولم تتكرر هذه التجربة لأمرين: النظام السياسي ومفهوم التنمية.

ولم يكن لإحصاء ١٩٣٢ من أهداف التعداد السكاني، بمفهومه الحديث، سوى تبيان أعداد السكان وتوزعهم تبعاً للانتماء الطائفي والمذهبي، لتدعيم أسس تركيبة سياسية تقوم على مبدأ توزيع السلطات بين الطوائف تبعاً لحجم كل منها بين مجموع السكان (مسيحيون: ٥١,٢ بالمئة ـ مسلمون: ٤٨,٨ بالمئة)[١].

وقد نصّت المادة ٩٥ من دستور ١٩٢٦ وتعديلاته اللاحقة على أنه «بصورة مؤقتة، والتماساً للعدل والوفاق تُمثّل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة وبتشكيل الوزارة دون أن يؤدي ذلك إلى الإضرار بمصلحة الدولة».

وهكذا تمّ ربط التمثيل السياسي لكل طائفة بعدد أفرادها، وأصبحت بالتالي مسألة التعداد، من المحرّمات، لأنه يخشى من أن تعدّل نتائج تعداد جديد التوازن الديموغرافي المعتمد، مما كان سيؤدي إلى المطالبة بتوزيع للسلطات يتناسب والحجم الديموغرافي لكل طائفة ومذهب.

أما الأمر الثاني، فيعود إلى أن النظام الاقتصادي في لبنان قد اعتمد مفهوماً للتنمية الاقتصادية يقوم على زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في أقصر فترة زمنية ممكنة؛ غير أن هذا المؤشر لا معنى له من منظور العدالة الاجتماعية، فالهدف الرئيسي للتنمية هو رفع مستوى الرفاه الاجتماعي، وذلك عبر تحسين مستويات المعيشة ونوعية حياة الفرد في مجتمع عادل وقابل للتطور. وهكذا فإن معظم مشاريع التنمية التي نُفذت في لبنان لم تكن نتيجة تخطيط مسبق، بل محصّلة للمراجعات المتكررة ولضغوطات المواطنين، كتأمين مدرسة أو مستوصف أو توفير الخدمات للمناطق. وهذا ما وفر للسياسيين فرص

---

(١) Y. Courbage et P. Fargues: La situation démographique au liban, centre de recherches, unibersité Libanaise, institut des sciences sociales, Liban, 1974, p. 21. Tiré de S. Himadeh: Economic organization of Lebanon and syria, AUB. Bey, 1936.

تثبيت مواقعهم في النظام من خلال تأمين الخدمات لناخبيهم. إن مثل هذا المفهوم «للتنمية» لا يحتاج إلى وضع خطط طويلة أو متوسطة الأمد، ولا يحتاج بالتالي إلى معطيات احصائية، ولا لتعداد سكاني.

تبدو أوضاع المسوحات السكانية، للوهلة الأولى، أفضل من حال التعدادات من حيث تعدّدها وتوزّعها على مدى نصف قرن؛ إلاّ أنها تشترك بنوعية معطيات تعوزها عموماً الدقة، وهذا يعود أساساً إلى غياب التعدادات، المرتكز الأساسي في بناء «قاعدة المعاينة» واختيار العيّنات. كذلك فإن هذه المسوحات تختلف فيما بينها على صعيد المنهجية وحجم العينة والتقنيات المستخدمة، حيث يؤدي كل ذلك إلى استحالة إجراء المقارنات بين نتائجها، أي انتفاء إمكانية رصد اتجاه تغيّر ظاهرة ديموغرافية ما، أو تحديد تغيّرات طالت حجم السكان. ولعل أبرز المسوحات التي نُفذت قبل العام ١٩٧٥، أي بداية الحرب، دراسة القوى العاملة في لبنان (وزارة التصميم ـ تحقيق إحصائي بالعينة ـ ١٩٧٠) التي قدّمت معطيات ديموغرافية واجتماعية واقتصادية، على مستوى لبنان وكذلك لكل من محافظاته. وقد يكون من المفيد عرض أبرز المحاولات والمسوحات التي سعت لتقدير أعداد السكان في لبنان، منذ عام ١٩٥٣ ولغاية ١٩٩٧، وتصنيفها ضمن ثلاث فترات: الفترة الأولى ما بين ١٩٥٣ و١٩٧٤، الفترة الثانية محدّدة ما بين ١٩٧٥ و١٩٨٩، أما الفترة الثالثة فتتناول المسوحات السكانية التي نُفذت منذ نهاية الحرب، أي بعد العام ١٩٩٠.

ـ الفترة الأول: ١٩٥٣ ـ ١٩٧٤:

استندت تقديرات أعداد السكان خلال هذه الفترة على منهجيات وتقنيات مختلفة، تراوحت ما بين الاحصاءات الإدارية والمسوحات بالعينة والإسقاطات، استناداً إلى معطيات التعداد السكاني في عام ١٩٣٢.

تقديرات أعداد السكان في لبنان[1]
١٩٥٣ ـ ١٩٧٤

السنة	الجهة المنفّذة	المنهجية	عدد السكان
١٩٥٣	الأحوال الشخصية	احصاء إداري	١٤١٦٥٧٠
١٩٥٦	بعثة دوكسيادس	إسقاطات	١٤٤٥٠٠٠
١٩٥٩	بعثة ايرفد	مسح بالعينة وإسقاطات	١٦٢٦٠٠٠
١٩٦١	الأحوال الشخصية	إحصاء إداري	٢١٥١٨٨٤
١٩٦٣	بعثة مازور	إسقاطات	١٩٤٠٠٠٠
١٩٦٤	وزارة التصميم	مسح بالعينة	٢١٧٩٧٠٠
١٩٦٦	الأحوال الشخصية	احصاء إداري	٢٣٦٧١٤١
١٩٧٠	وزارة التصميم	مسح بالعينة	٢١٢٦٣٢٥
١٩٧٠	يوسف كرباج وفيليب فارغ	تصحيح معطيات دراسة القوى العاملة ١٩٧٠	٢٢٦٥٠٠٠

ربما كانت الفائدة الرئيسية لما تقدم تكمن في تأريخ أبرز المحاولات التي هدفت لتقدير حجم السكان، في ظل غموض كثيف يكتنف هذا الموضوع ويعود لغياب التعدادات السكانية. وقد سبق لنا أن أشرنا إلى ضرورة الحذر من التسليم بنتائجها، كمعطيات مطابقة للواقع السكاني، وكذلك من محاولة المقارنة ما بين مختلف التقديرات بسبب الاختلافات الجذرية في المنهجيات والتقنيات

(١) Y. Courbage et P. Fargues: op. cit. p. 24.

وأحجام العينات؛ والدليل على ما نقول أن تقدير عدد سكان لبنان في العام ١٩٧٠ يقلّ عمّا كان عليه في العام ١٩٦٤[١]! مع الإشارة إلى أن الدراستين أجرتهما نفس الجهة واعتمدتا التقنية ذاتها! كما أن معدلات النمو قُدِّرت حينها بنحو ٢,٥٪.

ـ الفترة الثانية ١٩٧٥ ـ ١٩٨٩:

عرف لبنان خلال هذه الفترة حرباً، اختلفت شراستها ما بين مرحلة ومرحلة، وطالت نتائجها كافة مؤسسات الدولة، وأدّت إلى شلل الإدارات العامة، كما تركت انعكاسات سياسية واقتصادية واجتماعية... وإنطلاقاً من التناقضات بين أفرقاء الحرب، حيث شكّلت الطوائف أطرافاً في الصراعات الدائرة، سعت كلّ طائفة إلى تنفيذ «دراسات» لتقدير أعداد أفرادها، ضمن منطق النظام السياسي السائد حينها، ولم تُنشر نتائج تلك المحاولات.

أما التقديرات التي نُشرت خلال تلك الفترة، فنذكر من بينها اثنتين:

دراسة مؤسسة ماس للأبحاث، في العام ١٩٨٣، وقدّرت عدد سكان لبنان بنحو ٢٩٢٢٨٢٠ مقيماً؛ ودراسة الجامعة اليسوعية، خلال عام ١٩٨٧، التي حدّدت عدد المقيمين بنحو ٣٠٦١٠٣٠[٢]. ولا بدّ هنا من الإشارة إلى أن التحركات السكانية قد ارتبطت بشكل وثيق بالأوضاع الأمنية؛ فكلّما تزايدت حدّة المعارك، ترسّخت القناعة بانسداد أفق الحل مما أدّى إلى هجرة أعداد كبيرة من السكان؛ في حين أن هدوء الجبهات الداخلية والتفاؤل بحلول سياسية

---

(١) رغم أن معدل النمو السكاني كان قد تخطى ٢,٥ بالمئة سنوياً، فإن مسح السكان الذي قامت به وزارة التصميم في العام ١٩٦٤ قدّر عدد السكان بـ ٢١٧٩٧٠٠ نسمة، في حين أن دراسة القوى العاملة في العام ١٩٧٠، التي أجرتها أيضاً وزارة التصميم، أعطت عدد سكان لبنان رقماً بحدود ٢١٢٦٣٢٥ نسمة.

(٢) عبدو القاعي، أي سياسة شبابية في لبنان تجاه الواقع السكاني وتطوره؟ ندوة بناء السياسات الشبابية في مواجهة التحديات الاجتماعية في لبنان، اللجنة الوطنية اللبنانية للتربية والعلم والثقافة، بيروت، قصر الأونيسكو ١٩٩٩.

للنزاعات المسلّحة أدّيا إلى عودة الكثير من المهاجرين[1].

ـ الفترة الثالثة: ١٩٩٠ ـ ١٩٩٧:

بعد انتهاء الحرب في لبنان، وبدء مرحلة إعادة الإعمار التي تتطلّب وضع خطط للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والإدارية... تكوّنت قناعة لدى الجهات المسؤولة بضرورة توفر المعطيات عن الاحتياجات الحالية والمستقبلية، وعن الإمكانات المطلوبة ومقارنتها مع ما هو متوفر؛ ومتى فاقت كلفة الاحتياجات عن الإمكانات المتوفرة يتم تحقيق النهوض في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتربوية ضمن إطار سلّم أولويات محدّدة.

في العام ١٩٩٤، قامت وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة بتنفيذ مسح وطني بالعينة (مؤلفة من ٦٤٤٧٢ أسرة معيشية)، هو «مسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن»؛ حُدّد الإسناد الزمني للبيانات في آذار ١٩٩٦، وقُدِّر عدد السكان المقيمين في لبنان بنحو ٣,١ ملايين[2].

في العام ١٩٩٧، أجرت إدارة الاحصاء المركزي دراسة حول «الأوضاع المعيشية للأسر» بدعم فني من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي... ارتكزت هذه الدراسة على مسح شامل للأسر، شكّل الإطار لسحب ٢٠٤٣٢ وحدة سكنية، ويعود الإسناد الزمني للمعطيات إلى حزيران ١٩٩٧؛ وقُدِّر عدد السكان بحوالي ٤ ملايين من بينهم ٢٠٠ ألف فلسطيني[3].

---

(١) رياض طبارة، السكان والموارد البشرية، المؤتمر السكاني الثاني، نيسان ١٩٨٢ قدّر أعداد المهاجرين في فترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٧ على النحو التالي:
ـ «سنة الهجرة الكبرى»: ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ هاجر ٤٠٠ ألف نسمة.
ـ «سنة العودة الكبرى»: ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧ عاد ٣٠٠ ألف نسمة.

(٢) وزارة الشؤون الاجتماعية: سكان لبنان، التقديرات والتوقعات الديموغرافية، بيروت، ٢٠٠٠، ص ١٠.

(٣) وزارة الشؤون الاجتماعية: سكان لبنان، التقديرات والتوقعات الديموغرافية، بيروت، ٢٠٠٠، ص ١٠.

نشير أخيراً إلى أن البلدان التي لم يجر فيها أي تعداد لغاية العام ١٩٧٧ كان عددها تسعة[١]، ولبنان وأفغانستان هما الدولتان الوحيدتان اللتان لم تنفذا تعداداً واحداً على الأقل خلال العقدين المنصرمين، ولم تخططا لإجراء تعداد خلال العامين ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤[٢]. أمّا على صعيد دول غربي آسيا فلبنان هو الدولة الوحيدة التي لم تقم بإجراء تعداد للسكان منذ العام ١٩٥٠.

خاتمة:

يمكننا القول أن المعطيات الديموغرافية مسألة لا خلاف حول أهميتها ودورها الرئيسي في تحديد الاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية والسكانية للدولة؛ فالتنظيم العقلاني للدولة يقوم على المعرفة العلمية للموارد البشرية والمادية، وللاحتياجات الآنية والمستقبلية في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية، إن في القطاع العام أو في القطاع الخاص.

وقد أدّى غياب المعطيات الشاملة والدقيقة عن السكان في لبنان إلى اختلافات جذرية بين نتائج دراساتها، خاصة على صعيد تقديرات أعداد السكان وبالتالي على تقديرات حجم الظواهر الديموغرافية (الولادات، الوفيات، . . .)، ولا سيما تقدير معدل النمو الطبيعي.

وما يؤكد هذا الرأي، النتائج التي توصلت إليها دراسة «مسح المعطيات للسكان والمساكن»[٣] في العام ١٩٩٦، ودراسة «الأوضاع المعيشية للأسر»[٤]

---

(١) هذه الدول، كما حددها مكتب التعداد الأميركي في العام ١٩٧٧، هي تسعة: تشاد ـ أثيوبيا ـ بنان ـ بورندي ـ نيجر ـ أفغانستان ـ كوريا الشمالية ـ عمان، وقطر رغم أنها أجرت في العام ١٩٧٠ تعداداً لم تنشر نتائجه لأسباب سياسية، وبالتالي لم تعترف المنظمات الدولية به.

(٢) United Nations statistics Division, population and Housing census:
htt-p://unstats.un.Org/demographic/cencus/cendate/indexhtm.

(٣) وزارة الشؤون الاجتماعية، مسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن، لبنان، ١٩٩٦.

(٤) إدارة الاحصاء المركزي، الأوضاع المعيشية للأسر في عام ١٩٩٧، دراسات احصائية، العدد ٩، شباط ١٩٩٨.

في العام ١٩٩٧؛ فأعطت الأولى تقديراً لعدد المقيمين في لبنان بحوالي ٣١١١٨٣٠ نسمة، أُعيد تصحيحه بعد تطبيق الوسائل الاحصائية الخاصة، وأعطت بالتالي الرقم المصحّح لعدد المقيمين فكان ٣٢٢٨٠٠٠ نسمة (من دون الفلسطينيين)، في حين حدّدت الدراسة الثانية عدد المقيمين في لبنان بـ ٤٠٠٥٠٠٠ نسمة (مع الفلسطينيين)، ولا ضرورة للتوقف مطولاً عند هذه النتائج، فالأرقام وحدها تبيِّن بوضوح الاختلاف بين نتائج أحدث دراستين لتقدير حجم سكان لبنان.

وقد تكون نتائج الدراسات المذكورة، أقل تناقضاً مما هو حاصل بين المهتمين والباحثين في إطار موضوعات السكان، فهل هنالك من دولة تعرف تخبطاً في تحديد مستوى النمو السكاني فيها، كما هو الحال في لبنان؟ «يبدو أن رقم السكان المصحّح المقدّر لسنة ١٩٩٧ هو حوالي ٣٧٠٠٠٠٠. لكنه، ومهما يكن من أمر، يمكن القول أن عدد سكان لبنان سنة ٢٠٠٠ سوف يكون قريباً من أربعة ملايين مقيماً (عبدو القاعي)»[١].

ويرى باحثون آخرون أن النمو السكاني في لبنان هو سلبي في الفترة ما بين ١٩٩٦ و٢٠٠٠، أي أن السكان في حالة تناقص «فإذا اعتمدنا نتائج مسح المساكن والسكان لسنة ١٩٩٦ بالنسبة لمجموع سكان لبنان (٣,١ مليون نسمة) ونموهم الطبيعي (أي الولادات ناقص الوفيات، ١,٥ بالمئة) نجد أن عدد القاطنين في لبنان من اللبنانيين تناقص حسب هذه الاحصاءات بنسبة ٢ بالمئة سنوياً ما بين ١٩٩٥ ـ ١٩٩٧ و٤,٤ بالمئة سنوياً في السنوات الثلاث ١٩٩٨ ـ ٢٠٠٠ ليبلغ عدد اللبنانيين الساكنين في لبنان في السنة الأخيرة ٢,٤ مليون نسمة» (رياض طبارة)[٢]. أكتفي هنا بالإشارة إلى أن تقديرات حجم سكان لبنان لعام ٢٠٠٠، في فترة قصيرة لا تتعدى الخمس سنوات، قد اختلفت ما بين باحثين من ٤ ملايين إلى ٢,٤ مليون نسمة!!

---

(١) عبدو القاعي، مصدر سبق ذكره.

(٢) رياض طبارة، النمو والبطالة والهجرة، مركز الدراسات والمشاريع الإنمائية، مدما، بيروت، ٢٠٠١، ص ٣.

إذاً قد لا يختلف اثنان حول ضرورة إجراء تعداد شامل للسكان، من الوجهة العلمية ـ الموضوعية، كما أنه ليس من الصعب تقديم المقترحات العملية لتنفيذ التعداد من:

- تطوير إدارة الاحصاء المركزي وتعزيزها بالتجهيزات وبالخبرات في مجالات الاحصاء وقضايا السكان.
- إنشاء مراكز أبحاث ديموغرافية متخصصة، بالإضافة إلى تشجيع مراكز الأبحاث ودعمها في مجال الدراسات المتعددة الأنظمة.

غير أن تحقيق ما تقدم، يبقى غير كاف لتحقيق «حلم» التعداد السكاني في لبنان!

أما المطلوب فعلياً فهو القرار السياسي بتطوير بنية النظام، والارتقاء به من المحاصصة الطائفية إلى بناء الدولة على أسس عقلانية، تنطلق من معرفة الواقع بكافة مستوياته، للارتقاء به نحو الأفضل عبر التخطيط الشامل للدولة.

ونعتقد أن ما تضمنه دستور ما بعد الطائف، لجهة الفصل ما بين الحجم الديموغرافي للطائفة ومستوى تمثيلها السياسي ضمن المؤسسات السياسية والإدارية، يمكن توظيفه في بلورة اتجاه وطني مطالب بإجراء تعداد سكاني شامل دون خلفية هادفة لمعرفة عدد أبناء كل طائفة؛ فالتمثيل الطائفي حالياً خاضع لمبدأ المناصفة بين المسيحيين والمسلمين من دون التوقف عند نسبة كل طائفة إلى مجموع السكان. ويبدو أن هنالك إمكانية للعمل على ذلك، دون أن يعني هذا أننا لا نولي اهتماماً للهواجس الطائفية من مسألة العدد، وكذلك بين مذاهب الطائفة[1].

يبقى أن الحل الجذري لهذه المعضلة التي تواجه التعداد، يكمن بالعمل

(١) «تقول معلومات أن سفارة دولة غربية كبرى تحاول بواسطة بعض الجهات معرفة العدد الحقيقي لكل طائفة لبنانية من خلال احصاءات تعود لهذه الجهات»، جريدة الديار، سر اليوم، الأحد ١٦ شباط ٢٠٠٣، ص ٢.

على أن تحلّ المواطنية بدل الطائفية، والكفاءة مكان الانتماء المذهبي، والانتماء للوطن بدلاً من الانتماء المناطقي.

ملحق ١ توزيع السكان في لبنان حسب الانتماء الطائفي
ـ تعداد ١٩٣٢ ـ

الطائفة	العدد	النسبة المئوية
موارنة	٢٢٦٣٧٨	٢٨,٨
روم أرثوذكس	٧٦٥٢٢	٩,٨
روم كاثوليك	٤٦٠٠٠	٥,٩
مجموع المسيحيين	٤٠٢٣٦٣	٥١,٢
سنة	١٧٥٩٢٥	٢٢,٤
شيعة	١٥٤٢٠٨	١٩,٦
دروز	٥٣٠٤٧	٦,٨
مجموع المسلمين	٣٨٣١٨٠	٤٨,٨
مجموع السكان	٧٨٥٥٤٣	١٠٠,٠٠

المصدر:

Y. Courbage et P. Fargues; la situation démographique au liban, centre de recherches, Université Libanaise, Insitut des scienses sociales-Liban- 1974 - (2éme Tome), P. 21.

ملحق ٢
تقديرات أعداد السكان في لبنان

السنة	المصدر	عدد السكان
١٩٥٣	الأحوال الشخصية	١٤١٦٥٧٠
١٩٥٦	بعثة Doxiadis	١٤٤٥٠٠٠
١٩٥٩	بعثة IRFED	١٦٢٦٠٠٠
١٩٦١	الأحوال الشخصية	٢١٥١٨٨٤
١٩٦٣	بعثة Mazure	١٩٤٠٠٠٠
١٩٦٤	وزارة التصميم	٢١٧٩٧٠٠
١٩٦٦	الأحوال الشخصية	٢٣٦٧١٤١
١٩٦٨	UNESOB	٢٦١٤٠٠٠
١٩٧٠	وزارة التصميم	٢١٢٦٣٢٥
١٩٨٣	مؤسسة ماس للأبحاث	٢٩٢٢٨٢٠
١٩٨٧	الجامعة اليسوعية	٣٠٦١٠٣٠
١٩٩٦	وزارة الشؤون الاجتماعية	*٣٢٢٨٠٠٠
١٩٩٧	الاحصاء المركزي	**٤٠٠٥٠٠٠

* رقم مصحّح من دون الفلسطينيين.

** مع الفلسطينيين.

ـ المصادر: ـ يوسف كرباج وفيليب فارغ

ـ عبدو قاعي

المصادر والمراجع

أ ـ باللغة العربية: كتب ودراسات:

١ ـ أبو عيانة، فتحي، دراسات في علم السكان، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠٠.

٢ ـ الأخرس، صفوح، علم السكان، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٧٩.

٣ ـ طبارة، رياض، النمو والبطالة والهجرة، مركز الدراسات والمشاريع الإنمائية، مدما بيروت، ٢٠٠١.

ـ السكان والموارد البشرية، المؤتمر السكاني الثاني، بيروت، نيسان ١٩٨٢.

٤ ـ الغزالي، عبد الحميد، في اقتصاديات السكان، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٧٣.

٥ ـ القاعي، عبدو، أي سياسة شبابية في لبنان تجاه الواقع السكاني وتطوره؟ ندوة بناء السياسات الشبابية في مواجهة التحديات الاجتماعية في لبنان، اللجنة الوطنية اللبنانية والعلم والثقافة، بيروت، ١٩٩٩.

٦ ـ مكي رجاء، تحليل العناصر النوعية الاقتصادية والاجتماعية للمسكن في ظل ترابط الفقر والهجرة والتحضر، اجتماع فريق خبراء حول ديناميات الترابط بين التنمية الاجتماعية المستدامة وبين الهجرة والفقر والتوسع العمراني، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بيروت تشرين الثاني ٢٠٠٠.

ـ المؤسسات والمنظمات:

١ ـ إدارة الاحصاء المركزي، الأوضاع المعيشية للأسر في عام ١٩٩٧، دراسات احصائية، العدد ٩، شباط ١٩٩٨.

٢ ـ الأمم المتحدة، مسودة المبادئ والتوصيات لتعدادات السكان والمساكن، ١٩٨٠.

٣ ـ الأمم المتحدة، الإطار السكاني: جمع البيانات، التحليل الديموغرافي، السكان والتنمية اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، بيروت ١٩٧٨.

٤ ـ الأمم المتحدة، مصادر البحث حول السكان والتنمية في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، بيروت ١٩٨٠.

٥ ـ وزارة الشؤون الاجتماعية، مسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن، لبنان، ١٩٩٧.

ـ صحف:

ـ الديار: الأحد ١٦ شباط ٢٠٠٣.

ب ـ باللغة الأجنبية:

1- Courbage Youssef, et Fargues, philippe: La Situation démographique au Liban, centre de recherches, université Libanaise, Institut des Sciences Sociales, Beyrouth, 1974.

2 - Dupaquier, Michel: Démographie, PUF, Paris, 2001.

3 - Halbwaks, Maurice: La morphologie sociale, Paris, 1938, La morphologie sociale, A. colin, Paris, 1970, Présentation de Alain Girard.

4 - Landry, Adolphe: Traité de démographie, Payot, Paris, 1949.

5 - Noin, Daniel: La transition Démographique, PUF, Paris, 1983.

6 - Pressat, Roland: L'analyse démographique, PUF, Paris, 4éme edition 1983.

7 - Pressat Roland: La démographie sociale, PUF, Paris 2 éme édition. 1978.

8 - Roussel, Andre: Histoire des doctrines démographiques, Nathan , Paris, 1970.

9 - Vallin, Jacques: La population mondiale, la découverte, col Repères, n° 45, 1993.

10 - Vidal, Annie: La pensée démographique, PUG, Grenoble, 1994.

11 - United Nations: Population, Environment and development, NY, 1994.

Web Site - ج

http://unstats.un.org/demographic/census/cendate/index.htm

الصراع الإبيستمولوجي في الفكر العربي المعاصر

كميل الحاج(*)

ها نحن نبدأ قرناً جديداً من الزمن وما زلنا كشعوب عربية نعيش في تأزم حضاري شامل لم نستطع الخروج منه إلى الآن. وقد بدأ هذا التأزم منذ اللحظة الزمنيّة التي اصطدمنا بها بالغرب. وقد أطلق عليها تسمية «صدمة الحداثة»، أو «الصدمة الحضارية مع الغرب»(١). هذه الصدمة تندرج في سياق زمني أوسع هو التاريخ العربي الإسلامي، ومعنى هذا أن كل حديث عن «تلك المرحلة وإشكالياتها» يتطلب عدم إغفال أهمية التحوّل التاريخي الذي عرفه العالم العربي منذ نهاية القرن التاسع عشر، وما أفرزه التدخل الأوروبي وما طرحه من تحديات، أهمها تحدي الحداثة التي بدأت تطال مختلف أصعدة الوجود البشري. فقد توقف منذ ذلك الوقت النمو الذاتي لهذه المجتمعات، وانتقلت جوانب المنظومة الفكرية الغربية إلى مجال النظر العربي، مما ترتب عنه ازدواجية واضحة في مجال الفكر والسلوك. فأصبح الإنتاج الفكري العربي على وجه العموم محكوماً بمنظومتين مرجعيتين متناقضتين، منظومة تراثية إسلامية ومنظومة غربية علمانية. وقد تكرّس هذا التناقض المرجعي «بإنشطار ثنائي» قسّم المجتمع إلى طرفين متقابلين، طرف يرى ويفكّر ويعمل من منظور «أسبقيّة النص» على العقل، والطرف الآخر على العكس، يرى ويفكر ويعمل من منظور «أوليّة العقل» على النص. هذه «الأوليّات» أشكلت الفكر العربي الحديث والمعاصر ولم تزل تؤشكله إلى اليوم. وقد أصبحت جزءاً من نسيجه العام ومفتاحاً ضرورياً لفتح مغاليقه ولفهم تعقيداته العميقة والمتداخلة. وقد جاءت

(*) معهد العلوم الاجتماعية.

(١) فؤاد زكريا، العلمانية ضرورة حضارية، قضايا فكرية عامة، الكتاب الثامن، أكتوبر ١٩٨٩، ص ٢٧٣.

أدبيات الفكر العربي في مرحلتيه الحديثة والمعاصرة تعكس هذا «الصراع» عبر الأفكار والرؤى المتعارضة التي قدّمها ودافع عنها كل طرف. وإذا كان الطرف الأول وجد حله في رؤية يوفرها الإسلام، الذي «يقدم باب النجاة الوحيد والحل الوحيد والمخرج الوحيد»... فالطرف الثاني وقف في الموقع المضاد، رافضاً الحل الإسلامي مقدماً حلاً بديلاً. ومنذ ذلك الحين تبلورت داخل الثقافة العربية إشكاليتيَ الحداثة والهويّة. فالأولى بدأت في بدايات القرن التاسع عشر مع بداية الاحتكاك بالثقافة الأوروبية، والثانية بعد تفاقم الغزو الاستعماري لهذه المنطقة. وكانت قد تهيّأت فرصة ـ كان بالإمكان الاستفادة منها عندما كانت المسألة الثقافية مرتبطة بموضوع الحداثة ـ كان يمكن أن تحدث تحولاً فعلياً في مصير هذه المنطقة، لو أن مثقفي ذلك الزمن تجرّؤا، وبعد التحولات التي عاشوها في الغرب، أن يستبدلوا «رؤيتهم اللاهوتية للعالم» بالرؤية الحداثية الجديدة. ولكي نحيط بمختلف أبعاد هذه الأزمة من المفيد أن نستعيد بعض الأجواء التي رافقت ولادة هذه النهضة التي بدأت تصير أمراً واقعاً له تأثيره المباشر على المثقفين وعلى أولي الأمر في السياسة والإدارة مع بداية الثلاثينات من القرن التاسع عشر عندما نشر رفاعة الطهطاوي (١٨٠١ ـ ١٨٧٧) شيخ أول بعثة دراسية أرسلها محمد علي إلى فرنسا، كتابه المعروفة «تخليص الأبريز في رحلة باريز» أو «الديوان النفيس في إيوان باريس»، حيث حاول أن يقيم الحد بين ما علينا أن نتعلّمه من حضارة الغرب وبين ما علينا أن نهمله. وكان إعجاب الشيخ الطهطاوي كبيراً بالرقي والتقدم وبالحريات التي يمنحها الدستور الفرنسي للمواطنين، رجالاً ونساءً سواء بسواء. وقد توالت فيما بعد البعثات بعدد وفير إلى فرنسا وغيرها من دول الغرب وتكاثر المتخصصون وتوسّعت دوائر الاقتباس وتطبيق المناهج، والتي كانوا يعتقدون أنها تضمن للغرب تفوقه العلمي والصناعي والفني كما تضمن للإنسان الغربي الرفاه والسعادة. وكان هناك مسألتان حاضرتان كل منهما مع الأخرى، ضمناً أو صراحة في وعي مفكري النهضة في تلك الأيام وما زالتا حاضرتين في أيامنا، وهما: الإسلام في مواجهة المدنية الحديثة، والدولة وما يجب أن تكون عليه بحيث تنهض بالمهام

المطلوب أن تنهض بها. فالقواعد السلوكية التي نص عليها القرآن الكريم وفصّلتها سنة الرسول لا يمكن أن تتبدّل. فهل المبادئ والمناهج التي اعتمدها الغرب وضمنت له التقدم السريع ولمواطنيه الرفاه والسعادة، متوافقة مع هذه القواعد؟ كان الجواب بالإيجاب وعفوياً ـ فالإسلام عكس المسيحية يحتوي على كل بذور التقدم شرط أن نفهمه جيداً ـ وقد زادت هذه المقولة ترسخاً مع دخول جمال الدين الأفغاني (١٨٣٩ ـ ١٨٩٧) الساحة الفكرية ولعبه دوراً أساسياً في توجيه العالم الإسلامي، فقد كانت كتاباته كلها تؤكد أن لدى المسلمين من حيث المبدأ وبدليل الماضي الخصائص كلها التي مكّنت الغرب من التقدم، ولكن شرط أن يفهموا دينهم فهماً صحيحاً. وكان الأفغاني على يقين بأن المسلمين يعانون من شوائب كثيرة، وقد أفسدوا الدين القويم، بحيث صار الإسلام «مثل فروة مقلوبة»، فالإسلام بريء لكن المسلمين هم الفاسدون[1]. وعندما تناظر مع أرنست رينان، فنّد أراء هذا الأخير في الإسلام وعمل كل ما بوسعه كي يبرهن للغربيين بأن الإسلام هو دين عقلاني. وعندما انتقل الأفغاني إلى باريس عام ١٨٨٤، انضم إليه الشيخ محمد عبده (١٨٤٩ ـ ١٩٠٥) الذي سار على نفس الطريق عاملاً على تجديد الإسلام عبر إعادة قراءته على ضوء المدنية الحديثة، قراءة تمكّن المسلمين من تكوين دولة أو دول تضمن للعالم الإسلامي تقدمه ورفاه أفراده. لم يضع محمد عبده نظرية نهائية في الإسلام، بل ترك الباب مفتوحاً أمام التعددية والخلاف في الرأي، وبقيت الإشكالية الأولى لهذه المدرسة الفكرية هي إشكالية التقدم والتأخر. وبعد وفاة محمد عبده استمرت مدرسة الأفغاني ولكن تشعبت في اتجاهين مختلفين. الاتجاه الأول إسلامي ينضوي تحت لوائه ثلاثة مفكرين، هم: فريد وجدي (١٨٧٨ ـ ١٩٥٤)

(١) للتوسع، انظر أعمال جمال الدين الأفغاني، تحقيق ودراسة محمد عمارة، مجلدان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٢، وألبرت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة، دار النهار للنشر، بيروت، ط٣، ١٩٧٧، الفصل الخامس، من ص ١٣١ إلى ص ١٦١.

الذي كان يرى أن قوانين المدنيّة الحديثة ـ التقدم والسعادة ـ هي قوانين الإسلام، ورشيد رضا (١٨٦٥ ـ ١٩٢٥) صاحب مجلة «المنار» الذي أخذ في شبابه خطاً إسلامياً واسع الانفتاح على غير الثقافة العربية الإسلامية، ثم مع تقدمه في السن صار أقرب إلى ابن تيمية والوهابيين. وقد رأى أن سبب ضعف المسلمين مرده إلى تفرقهم لذلك وجّه جهوده كلها، الكتابية بالدرجة الأولى، نحو جعل المسلمين يشكلون وحدة تستعيد وحدتهم عند بداية الإسلام، يقصد أسرة واحدة هي في الوقت ذاته «كنيسة» كما يقول ألبيرت حوراني، أي هيئة تضع الحد بين المؤمن والكافر[1]. والثالث، هو الشيخ مصطفى عبد الرازق (١٨٨٥ ـ ١٩٤٦) الذي درس في السوربون وتتلّمذ على يد أميل دوركايم وصار واحداً من مشايخ الأزهر، وبدوره ناقش رينان مشدداً على المركز الرفيع الذي يحتله العقل في الإسلام مدللاً على ذلك بالمكانة التي يحتلها الرأي في الفقه الإسلامي.

أما الاتجاه الثاني، فكان اتجاهاً معلمناً وكانت رؤيته للعالم رؤية حداثيّة. وقد طالب وعمل على تكوين دولة حديثة بالمعنى الغربي للكلمة. وكان أقطاب هذا التيار معجبين بالثقافة الغربية التي فتحت أذهانهم على مشكلات العصر، وصار اللحاق بها في رأس أولوياتهم. وكانت الثقافة الغربية عندهم هي بالدرجة الأولى عصر الأنوار (روسو ومونتسكيو وفولتير) والفكر الإنكليزي (جون لوك وستيورات ميل وهربرت سبنسر) والفكر الفلسفي (إيمانويل كانط وأرنست رينان)، وقد راهنوا على «المستقبل» وليس على الماضي، لأنه سيحمل معه كل إمكانيات التقدم. وكان من أهم أركان هذا الاتجاه لطفي السيّد (١٨٧٢ ـ ١٩٦٣) وقاسم أمين (١٨٦٥ ـ ١٩٠٨)، وسيتبنى هذه الرأية فيما بعد كل من

(١) حمّل عبد اللّه العروي محمد عبده مسؤولية هشاشة أفكار النهضة، لأنه لم يشأ الاعتراف بما أنجزته الشعوب الأوروبية إذ هاله أن يكون أناس غير مسلمين قادرين أن يحققوا مثل هذا الرقي والتمدن، فنسب إلى الذات ما حققه الغير: (الإيديولوجية العربية المعاصر، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، من ص ٣٩ ـ ٤١).

شبلي الشميل (١٨٥٠ ـ ١٩١٧) وإسماعيل مظهر (١٨٦١ ـ ١٩٦٢) وفرح أنطون (١٨٧٤ ـ ١٩٢٢) وعلي عبد الرازق (١٨٨٨ ـ ١٩٦٦) وطه حسين (١٨٨٩ ـ ١٩٧٢)... هذا الاتجاه تبنّى الرؤية المعلمنة للعالم، فقد كان موقفه بمثابة انقلاب معرفي في الثقافة العربية الحديثة، فقد غيّر سجل الأشياء وبدّل الجذر المعرفي (Paradigme)، قاطعاً مع الماضي ومع المعرفة النصيّة ـ النقلية. فجاءت قفزته نوعيّة ومتعارضة مع الاتجاه الأول الذي صرف جهده للدفاع عن الإسلام مؤمناً بالإصلاح من الداخل، وباحثاً عن نماذج مثلى في العصر الذهبي للإسلام القديم، متمسكاً بالجذر المعرفي القديم، ورافضاً أية «رؤية للعالم» إلاّ من خلال المنظور الديني غافلاً أو متغافلاً عما كان يحصل حوله من اكتشافات علمية وتطورات فلسفية، متمسكاً بيقين لا يتزعزع، بأن بذور التقدم وفكرة الترقي موجودة في الدين، شرط الفهم «الصحيح» للدين، لذا قام بالتفريق التالي: الإسلام بريء، لكن علة الانحطاط في المسلمين، أو كما كان يقول الأفغاني، «الإسلام فروة مقلوبة، اقلبوها وستسير الأمور كلها. فمفكرو الاتجاه الإسلامي وعلى الرغم من الوعي بتخلف مجتمعاتهم ورؤيتهم للانحطاط في كل مجالات الحياة، والتي قابلوها بفكرة التطور والترقي الموروثة من الغرب، لم يتجرأوا على نقد «الرؤية اللاهوتية للعالم» التي كان يقدمها الدين وفتشوا عن «أكباش محرقة» (Scapegoats) ليحملوها سبب الانحطاط، كالمؤسسات التي تجسّد الدين أو «المعممين الجهلة الذين يزرعون الفتنة والظلامية في كل مكان»، كما كان يقول محمد عبده، والذي كان يردّد باستمرار: «الإسلام لا يستطيع تبني الحداثة دون التخلي عن التقليد والتحلي بالعقلانيّة»، و«من دون العقلانية لا يستطيع الإسلام أن يساير الروح العصريّة...»[1].

هذه اللمحة التاريخية الكرونولوجية، تمكّن الباحث من أن يستنتج ما يلي: إن الاتجاه الإسلامي في الفكر العربي الحديث يتحمل مسؤولية ضخمة عن

(١) مجيد خدوري، الاتجاهات السياسية في العالم العربي، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٧٢، ص ٦١ وص ٦٢.

الأزمة الحالية التي تعاني منها المجتمعات العربية، فعلى يديه أجهضت الحداثة، عندما لم يتجرّأ على القطيعة مع النظام المعرفية اللاهوتي واستبداله بجهاز معرفي جديد، مصرّاً على تبني الرؤية الدينيّة للعالم، متغافلاً عن ثلاثة قرون من الانقلابات المعرفيّة التي أحدثتها «الحداثة» في مختلف الميادين. فهذا الاتجاه هو الذي أورث الفكري الإسلامي المعاصر هذا المناخ المأزوم، ممهداً له الطريق لاستبدال إشكالية التقدم بإشكالية الهوية خالطاً بين التغريب والحداثة بكل الطرق وتحت كل الذرائع والحجج[1]، من مثل: الخوف من فقدان الهوية أو الخوف من الاحتواء، أو محاربة الإلحاد، أو الانحلال الأخلاقي الآتي من «حظيرة الغرب»... طارحاً موضوعاته بشكل دوغمائي على طريق إما أو، بعيداً عن أي تصوّر معرفي جديد. فالاتجاه الإسلامي الحديث قصّر معرفياً في استيعاب «الرؤية الجديدة للعالم» التي أنتجتها الحداثة وفاته أن هذه الرؤية هي التي أعطت للغرب قوته وتفوقه، وهي التي همّشت الحضارات الأخرى جاعلة الكثير منها أثراً من آثار الماضي. كما أدّى التشبث بموقفه إلى قيام ثنائية فكرية أحدثت انشطاراً بين قسم من المجتمع ارتبط بالحداثة الأوروبية مادياً وفكرياً وبين قسم آخر تمسك بالرؤيّة الدينية للعالم وبالمرجعيّة الإسلامية في الثقافة والاجتماع والسياسة والاقتصاد... وقد تحوّل هذا الانشطار لاحقاً إلى صراع تناحري اكتسى أحياناً طابع «حرب أهلية ثقافية». وبعدما أثبتت الحداثة فعاليتها كنموذج حضاري، لم يتورّع الاتجاه الإسلامي الحديث ومن بعده المعاصر، من القيام ببهلوانيات فكريّة، مثل التفريق بين كسب تقني «غربي» لأنه مولد للقوة

(١) التغريب في نظر الاتجاه الإسلامي معناه قبول تفوق المسيحية الغربية على الإسلام. مع العلم أن خير الدين التونسي حاول تصحيح هذه المقولة عند مفكري الاتجاه الإسلامي الحديث محاولاً إقناعهم بضرورة اقتباس الأفكار من أوروبا لأن هذا لن يمس الدين الإسلامي في شيء وإن تقدم أوروبا ليس ناجماً عن كونها مسيحية، (فالمسيحية دين يستهدف السعادة في الآخرة لا في هذه الدنيا) وعلى هذا، ليس على الدول الإسلامية أن تتبنى الدين المسيحي بل المؤسسات التي تتميّز بها أوروبا الحديثة (البيرت حوراني، مرجع سابق، ص ١١٤).

وبين الفكرة «التخريبية» التي تؤسّس له لأنها منافية تماماً للتراث وآتية من الغرب المادّوي المتخلف أخلاقياً. وهكذا بدأت مسيرة الغموض والازدواج في الفكر والسلوك، فانعكست تمزقاً في شخصيتنا، وأصبحنا نريد الأمر ونقيضه. نريد أن نكون حديثين وتقليديين، ديمقراطيين واستبداديين، دنيويين ودينيين، متقدمين ومتأخرين... نزدري الغرب ولكن لا يمكن لنا الاستغناء عنه، ونريد أن نتمسك بفكر أو بتراث محتضر أصبح أكثر فأكثر خارج الزمن في عالم سريع التطور والتغيّر. وكل ما نراه اليوم من تشنجات وفكراً ملتبساً من قبل الحركات الإسلامية هو نتيجة لمواقف ولقضايا لم تحسم في حينه، ولأن مفكري تلك المرحلة لم يستعملوا سلاح النقد والنقض لاستئصال القديم والمتخشب من التراث، كما لم يعملوا على الفصل بين مختلف مجالات الحياة (بين مجالين على الأقل)، كما فعل الإنسان الياباني الذي ظل عمله الخارجي وطريقة حياته الحديثة غربيين، بينما ظلّت حياته العائلية والعادات المكوّنة لمنطقة حياته الحميمة تقليدية[1].

فمع إصراره على التمسك بالأفق الديني عزّز الاتجاه الإسلامي وثبّت الرؤية اللاهوتية القديمة للعالم مفوّتاً فرصة تاريخية كان بإمكانها نقل مجتمعاته إلى ساحات التقدم، في الوقت الذي كان يعلم أن الغرب لم يستطع إنجاز أعماله الكبرى إلا بعد أن تخلّص من هذا الأفق، وبعد أن أنجز قطيعة معرفيّة معه قادته إلى تصور غير ديني للعالم. فهذا الاتجاه كان على علم تام بأن الحداثة هي التي نقلت البشرية من الفضاء العقلي للقرون الوسطى إلى الفضاء العقلي للتقدم وللمدنية. فمعظم أقطابه عاشوا فترات طويلة في الغرب، وقد عُرِفوا بثقافة واسعة وببصيرة حادة. وإلاّ لماذا استفاض الشيخ الطهطاوي في الحديث عن ثورة الباريسيين على ملكهم شارل العاشر (١٨٣٠) وإنزاله عن عرشه لأنه لم

(١) شارل عيساوي، تأملات في التاريخ العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩١ (الترجمة العربية).

يتقيّد بأحكام دستور كان قد أقسم على التقيد به؟[١]. ومن المعلوم أيضاً أن الأفغاني ومحمد عبده عاشا في باريس، وكان هذا الأخير «قد طالع الفكر الأوروبي المعاصر على نطاق واسع، وكان على اتصال ببعض المفكرين الأوروبيين (٨٨٨) وأنه كان يزور أوروبا، كلما سنحت له الفرصة لتجديد نفسه كما كان يقول. . .»[٢]. أما السؤال الآخر الذي يبعث على الحيرة والتعجب هو «الردة» التي أصابت الفكر الإسلامي ـ خلافاً لكل قوانين التطور المجتمعي ـ حيث رفض الانفتاح والتثاقف مع الفكر الغربي ومع مفاهيم التقدم والإصلاح والعصرنة مصراً على التمسك بقديمه. .[٣].

فعلى سبيل المثال، رشيد رضا كان أقل تقدماً وانفتاحاً من محمد عبده، وحسن البنا كان أقل انفتاحاً من رشيد رضا، وسيد قطب أقل انفتاحاً من حسن البنا[٤]، ومحمد عبد السلام فرج أقل انفتاحاً من سيّد قطب، وعمر عبد الرحمن أقل انفتاحاً من محمد عبد السلام فرج وهكذا إلى آخر السلسلة الطويلة[٥]. هؤلاء جميعهم رفضوا الحداثة واعتبروها غزواً فكرياً أو حتى عدواناً عليهم، «فهي قد وفدت إلينا من الثقافة الغربية وتستمد إطارها المرجعي لا من الدين

---

(١) راجع كتاب الطهطاوي في الجزء الثاني، مرجع سابق، ص ٢٠١ (نظام الحكم ومايلي، الثورة على الملك).

(٢) انظر ألبرت حوراني، مرجع سابق، ص ١٦٨.

(٣) يقول رضوان السيد في كتابه «المسألة الثقافية» دار الفكر، بيروت، ٢٠٠١، مايلي: «وعندما قاربت الثلاثينات (من القرن العشرين) على الانتهاء كان المشهد الثقافي في العالم الإسلامي أو أقطاره الكبرى قد انقلب رأساً على عقب، مغادراً ساحات التجديد والإصلاح التي كانت قد شغلته طوالي حوالى القرن من الزمن، ومستكشفاً آفاقاً أخرى تتصل كلها بالهوية وتداعياتها برباط وثيق [. . .] بيد أن العداء تجاه الغرب سياسة وثقافة تبلور تماماً مخلفاً وراءه أطروحات التوافق والتحديث، وداعياً إلى ذاتية إسلامية تريد بناء نفسها بمجريات ذلك العالم الهاجم ـ في نظر رجالات السلفية ـ على الإسلام ديارا وثقافة» (ص ١١٩).

(٤) هو الذي كرّس مقولة الإسلام دين ودولة سياسياً في رأي عادل ضاهر (الأسس الفلسفية للعلمانية، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٣، ص ٣٢٧).

(٥) انظر أحمد موصللي، «الأقليات الدينية في فكر الحركات الإسلامية»، صحيفة النهار، تاريخ ٢٠٠١/١٢/٣.

ولكن من أساليب المعرفة الوضعية[1]. ولم ينظروا إليها كظاهرة تاريخية كونيّة تخص الجنس البشري في كل مكان، بل عملوا على إيجاد مدارات ثقافية معزولة عن موجات الحداثة، على حد تعبير هشام جعيط[2]. فكان كل همهم الاعتماد «على» منظور إسلامي صحيح مستمد من فلسفة الإسلام الكلية ونظرته إلى الدين والحياة والإنسان والمجتمع والتاريخ، الذي هو وحده السبيل للخروج من هذا التخلّف، «فكل المشكلات المعاصرة لها حلولها من داخل شريعة الإسلام وكل أدواء مجتمعاتنا أدويتها الناجحة من صيدلية الإسلام لا من مصنوعات الغرب العلماني أو الشرق الإلحادي...»[3].

العودة إلى نقطة البداية والأسئلة الصعبة:

اليوم وبعد مرور قرنين من الزمن على بداية النهضة ـ تلك الحركة العقليّة والثقافيّة التي ظهرت في القرن التاسع عشر ـ نعود إلى نقطة البداية، لنسأل ولنتساءل. نسأل أولاً: ما هي «الرؤية التي يجب اعتمادها» ـ إسلامية أم حداثية ـ لكي نتقدم؟ هذا السؤال كان في أساس الخلاف بين التيارات الفكرية في العالم العربي منذ بداية النهضة وحتى اليوم، ومنه تناسلت الإشكاليات الأخرى: إشكالية التقدم والحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية ومكانة المرأة... إلخ، كما يطال أيضاً «النموذج الحضاري» الذي يجب أن نتبناه لكي نلتحق بالعصر. أما التساؤل، فهو: لماذا لم تستطع المجتمعات العربية ـ الإسلامية أن تقلّع حضارياً بعد؟ لماذا غاب العالم العربي ـ الإسلامي، عن هذه الظاهرة التاريخية الكبرى ـ الحداثة ـ في معناها الواسع جداً؟ ولماذا ما زالت مجتمعاته تجهل حتى الآن المعنى العميق للحداثة وفائدتها، وما زالت تنظر إليها كشيء

---

(١) طارق البشري، في ملحق آفاق ـ صحيفة الحياة بتاريخ ١٨/ ٥/ ١٩٩٨.

(٢) يقول المفكر التونسي هشام جعيط: «لقد ابتكر الإسلام مع الحركات الإسلامية عقله الذاتي بنفسه، لقد صار إسلاماً جديداً. (انظر كتابه: «أزمة الثقافة الإسلامية»، دار الطليعة، بيروت، ٢٠٠٠، ص ١٤٥).

(٣) يوسف القرضاوي، من أجل صحوة راشدة، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٣٣ وص ٣٢.

سلبي وهدّام؟ وهل يمكن أن تتم عصرنة الحياة العربية في السياسة والإدارة والاقتصاد والتنمية والتحديث وما إليها بدون تبني القِيم الثقافية القائمة على شروط الحداثة ومقتضياتها؟[1]. ثم لماذا تظهر فيه ـ حتى مع بدايات هذا القرن الجديد ـ قوى ارتدادية هائلة ترفض الحداثة بكل قوة وعنف؟ وتستهزأ بالعلمنة وتنظر إليها باعتبارها شيئاً يخص المسيحية ولا حاجة لها، لأن الإسلام دين ودنيا وأن العلمنة موجهة ضد طبقة الكهنوت أساساً، وإن هذه الطبقة غير موجودة بالإسلام بالشكل الهرمي المعروف، لذلك فإن العلمنة لا تخص الإسلام ولا تعنيه...[2].

بعد هذا التحليل والتوضيح، يحق لنا أن نتساءل كباحثين: هل هناك أمل في الخلاص من محنة الثقافة العربية الإسلامية، ومن فتح الآفاق المسدودة، أم أن نتشاءم مع المتشائمين في مستقبل هذه الثقافة وبالتالي في تقدم مجتمعاتنا؟[3]. إن نوعية الإجابة على هذه الأسئلة التي طرحناها يمكن أن تشكّل مؤشراً إلى أحد الأمرين: إما أن يدخل العرب والمسلمون ساحة الحداثة الفكرية

---

(١) لقد ربط محمد عابد الجابري مستقبل العرب والمسلمين بكيفية الإجابة على هذا السؤال: «هل يقبل الإسلام ومقتضياتها من ديمقراطية وعقلانية وحقوق الإنسان...»؟ (المشروع النهضوي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٦، ص ١٧٦).

(٢) في الأربعينات من القرن الماضي عندما قِيل لحسن البنا يجب فصل الدين عن الدولة، قال هذه مقولة مسيحية تنطلق من قول المسيح: أعطوا لقيصر وما لله لله. أما في الإسلام كله لله ما لقيصر ورب قيصر. وهذا ما يصرّ عليه مفكري التيار الإسلامي، فيقول أحدهم: «... إن ديننا غير دينهم وتاريخ علماء الدين عندنا غير تاريخ رجال الكنيسة عندهم، وموقف ديننا من العلم غير موقفهم، لم يقم في ديارنا صراع بين الدين والعلم، ولم تنشأ عندنا محاكم تفتيش تقضي بإحراق العلماء، وتمزيق أجسادهم بالخوازيق والمسامير ومحاكمة جثتهم بعد موتهم...» (يوسف القرضاوي «من أجل صحوة راشدة»، مرجع سابق، ص ١١٩).

(٣) يتشاءم هشام جعيط من مستقبل الثقافة العربية ـ الإسلامية، وهو لا يضع مسؤولية التخلف على عاتق التيار الإسلامي وحده، بل على عاتق التيار التحديثي أيضاً لخوفه: «فهو لم يتجاسر ولم يستطع مهاجمة إسلام التقليد وجهاً لوجه (باستثناء تركيا)... فكنت كلما دارت مجابهة بين الإسلام والعقل... كانت الفضيحة وكان استسلام العقل أمام الإسلام...». (انظر هشام جعيط، أزمة الثقافة الإسلامية، مرجع سابق، ص ١٤٥).

ويساهموا في صنع التاريخ المعاصر، أو أن يلهوا مجتمعاتهم في معارك وهمية ويحاربون عصر الحداثة بسيوف خشبية فتزداد الشقة اتساعاً بين تطور الغرب وتخلف مجتمعاتهم. ولكي ندخل مرحلة الحداثة لا بدَّ أولاً أن ينتهي العصر الإيديولوجي العربي (التلاعب بالتراث واستخدام الماضي بشكل إيديولوجي) ليحل محله العصر المعرفي العميق (أي الهادف إلى البحث عن الحقيقة قبل أي اعتبار آخر). وإلاّ أصبح اللحاق بركب الحداثة أمراً صعباً إن لم يكن مستحيلاً، فيُخشى عندها أن يتحول التفاوت بيننا وبين العالم (الذي يتبنى الحداثة ومقتضياتها) إلى صدام «حضاري» أكثر خطورة من الذي حصل على ساحتنا الفكرية. من هذه النقطة سأدخل للإضاءة على الفكر العربي المعاصر للتعرّف على إشكالياته ومآزمه الحالية، والتي لازمته دائماً.

الفكر العربي المعاصر: خلاف في «النظرة في العالم»:

إذا أردنا اليوم التعريف بهويّة الفكر العربي المعاصر، نقول: إن السمة الغالبة لهويّة هذا الفكر هي سمة الانقسام الحاد والسبب خلاف في «النظرة إلى العالم» (weltanschauung)(*) بين أكبر تيارين فكريين في داخله: التحديثي والإسلامي(**). فالقارئ المدقق لهذا الفكر لا يجد صعوبة في أن يكتشف بأن الإشكاليات التي تطرّق إليها هذا الفكر هي امتداد أو تكملة لتلك التي تطرّق إليها مفكرو عصر النهضة «الأولى»، سواء في شقها السلفي أو في شقها الحداثي أو في المساعي المتعدّدة للتوفيق بين المعاصرة والتراث. فالثنائيات «المزدوجة

(*) كلمة ألمانية تحولت إلى مصطلح ومعناها الحرفي «النظرة إلى العالم». وقد تسربت إلى معظم اللغات لصعوبة أداء هذا المدلول الشامل في اللغات الأخرى بلفظة واحدة. وهذا المصطلح يشمل النظرة الشاملة للإنسان ومصيره والكون والحياة والمجتمع والحقيقة... (Webster's dictiontiary, U.S.A. 1994, p. 1339).

(**) ينقسم الفكر العربي المعاصر إلى تيارين كبيرين متناقضين، هما: التيار التحديثي الذي ينطلق من أولية العقل على النص الديني، والتيار الإسلامي الذي ينطلق من أولية النص الديني على العقل. وهناك تيار توفيقي ثالث غير متماسك وغير منسجم داخلياً في طروحاته. ولكل واحد منهما «رؤية للعالم» تتناقض مع رؤية الآخر.

والمتعارضة» لإشكاليات النهضة على اختلاف تشعباتها والمواضيع نفسها التي شغلت العقل والوجدان العربيين منذ أن جرى التفاعل أو (الاصطدام) مع الغرب منذ نهاية القرن الثامن عشر، وبداية «عصر النهضة» ما زالت مستمرة، وكأنَّ العقل العربي لم يعرف طريقاً للخروج من متاهاتها حتَّى الآن بالرغم من كل ما «قُدِّمَ من مشاريع في تطورهم الحضاري بما تحقق منها حتى اليوم وما يجب تحقيقه في «المستقبل»»[١]. وفي عملية إحصاء لإشكاليات الفكر العربي المعاصر، أجراها أحد الباحثين، استنتج: إنّ هناك خمس إشكاليات تمحورت حولها كتابات الفكر العربي المعاصر من بدايته إلى الآن، اثنتان هنّ الأهم: «الإشكاليّة الدينية والإشكالية التراثية». فالأولى هي استمرار للإشكالية التي شغلت عقول مفكري الإسلام منذ انطلاق الدعوة وفي مختلف عصور الإسلام وصولاً إلى عصر النهضة. وهي «تنطلق من الشريعة ومبادئها لطرح القضايا والمحاورة في كل الاتجاهات. إذ إن هناك دائماً أصولاً ثابتة هي التي يتم الانطلاق منها لتقويم كل المتغيرات»[٢]. أمَّا الثانية، «فهي الإشكالية التراثية التي هي أوسع الإشكاليات وذلك بفعل الإشكاليات الفرعية التي يمكن أن تتفرع عنها من جهة، وعدد الباحثين الذين يمكن إدراج أبحاثهم ضمنها من جهة أخرى. أمَّا لماذا تحتل إشكالية التراث المكانة الأولى وهي الأوسع فلأنَّها تشكّل منطقة التشابك بين الدين والهوية والحداثة والآخر. فالتراث مرتبط بالذات التاريخية وبالهوية وبالعمق التاريخي للإسلام»[٣]، «فالوعي بالتراث يضمن للذات العربية تاريخها واستقلالها كذات منتجة وفاعلة. فالمستقبل يبنى انطلاقاً من تراثنا وخصوصيته وإلاّ قرأنا مستقبلنا في ماضي (حاضر) غيرنا»[٤].

وعن عمق هذه الإشكالية وتجذّرها في نفوس العرب يستنتج باحث آخر:

---

(١) ناصيف نصّار، التفكير والهجرة، مرجع سابق، ص ٣٢١.

(٢) محمد وقيدي، بناء النظرية الفلسفية، دار الطليعة، بيروت، ط١، ١٩٩٠، ص ١١٤.

(٣) هشام جعيط، أزمة الثقافة الإسلامية، دار الطليعة، بيروت، ٢٠٠٠، ص ٧.

(٤) محمد عابد الجابري، نحن والتراث، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط٦، ١٩٩٤، ص ٥٣.

«إنّها أساس الأزمة التاريخية العميقة، فهي التي تشق الوعي العربي، وهي السبب المباشر للحرب الأهلية العربية، وهي نقطة التعارض بين تحقيق الهوية وتحقيق الحضارة وبين التراث العربي والحداثة الراهنة»[١]. ويحذّر هذا الباحث من: «أنَّ كل مشروع حديث لا يستطيع أن يستوعب موضوع الهوية والتراث (والإسلام جزء أساسي ومقدّس فيه) يقضي على نفسه بالبقاء في الأدراج»[٢].

وهكذا تم تحويل التراث إلى هويّة والهويّة إلى دين، يمثّل التخلي عن أيٍّ منهما سقوطاً في العدميَّة وتعرضاً للضيَّاع. وقد نعت أحد المختصين بالفكر الإسلامي المعاصر هذا النوع من الإشكاليات بأنَّها نتاج «فكر أزمة». فالتيار الإسلامي بمختلف اتجاهاته، هو فكر «مأزوم» ببنيته بسبب محاولة التوفيق بين المثال والواقع وبين تأكيد الذات ومواجهة الآخر، وبين الزمني (النسبّي) وبين (الأزلي) المطلق. فهي محاولة للتكيف، ولكن في الوقت نفسه ترتكز على فرضيَّة تعاليها بسبب امتلاكها «حقيقة كاملة ونهائية» عاصية على تقلبات الحياة والمجتمع التي تقتضي التراجعات والتنازلات[٣]. وإذا كان التيار الإسلامي اعترضته مآزم داخلية بنيوية، فالتيار التحديثي تعرضت قضاياه لرفض شديد من قبل التيار الإسلامي ومن سواد الناس (انحسار الدعوة إلى العلمانية في العقود الأخيرة). فنُعت بأنه «فكر وافد» و«نبت غريب» لا خير فيه، وأنَّ «بذر الإسلام وحده ينبت ثمراً»[٤]. وإن النخب التي تطرح هذه القضايا هي نخب «أوفشورية» **(Offshore)** غريبة ومغرّبة عن الأكثرية الاجتماعية وكتلتها المليونية[٥]. ولهذا السبب ظلّت مفردات خطابها «العلمانوي» بناءً فوقياً لم تتبناه الجماهير التي ظلّت

---

(١) برهان غليون، اغتيال العقل، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط٦، ص ٣٥٨.

(٢) برهان غليون، المرجع السابق، ص ٣٦١.

(٣) حيدر إبراهيم علي عالم الفكر، المجلد ٢٦، عدد ٣ و١٩٩٨، ٤ ص ١٣) المجلس الوطني للثقافة ـ الكويت.

(٤) أنور الجندي (الفكر العربي)، ذكره برهان غليون في «اغتيال العقل»، مرجع سابق، ص ١٩٨.

(٥) راشد الغنوشي، نقلاً عن محمد باروت (يثرب الجديدة، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت ١٩٩٤، ص ٢١٢).

مشدودة إلى الإسلام ونماذجه الاجتماعية التاريخية[1].

أما لماذا تحوّل الفكر العربي المعاصر إلى فكر مؤشكل ومأزوم ومتوتر؟ فالأسباب عديدة ومتنوعة. وقد أورد عدد من المفكرين بعضاً منها:

أ - يقول عبد الله العروي: تعود إشكالية الفكر العربي المعاصر إلى أنه لم يستوعب مكاسب العقل الحديث عن عقلانية وموضوعية وأنسية... أما الخلاص من هذه الإشكاليات فلن يأتي إلاّ بالتخلص من ثقافة أصلية وما يترتب عليها من أنظمة وهياكل اجتماعية وسياسية وسلوك، وتبني ثقافة ملائمة لمنظور المجتمع الحديث[2].

ب - أهم إشكالية تواجهها الثقافة العربية منذ عصر النهضة حتى اليوم هي «أزمة الحداثة»، يقول أدونيس. ومن هذه «الأزمة - الأم» تناسلت كل الأزمات التي تضرب هذه الثقافة وأهمها: أزمة النظام المعرفي، أزمة الهوية، العلاقة بين السياسة والدين، وضع المرأة، والنظر إلى الآخر غير العربي[3].

ج - ناصيف نصَّار رأى أنَّ إشكالية العرب الأولى هي في كيفية تحقيق العقلنة الحضارية الكاملة كي يتصالحوا مع العصر ويشاركوا في بناء الحضارة العالمية الآتية[4]. لأن العرب كما يرى، يعيشون منذ ثلاثة عقود أزمة حضارية متفاقمة على جميع أصعدة الحياة. فبداية الخروج من هذه الأزمة تكون بتحقيق عدة أهداف يمكن اختصارها في هدف كبيرواحد هو «عقلنة الحياة الاجتماعية القومية حضارياً، على مختلف أصعدتها... لأنَّها إذا تحققت تجعل من العرب قوة هائلة في العالم»[5]. وقد توقّع نصار بأن صداماً سيحصل في المستقبل بين السلفيين الجدد والثوريين التقدميين من

---

(١) محمد باروت، المرجع السابق، ص ٢١١.

(٢) عبد اللّه العروي، العرب والفكر التاريخي، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط٤، ١٩٩٣، ص ٢٢.

(٣) أدونيس، فاتحة لنهايات القرن، بيروت، دار النهار للنشر، ١٩٩٨، ص ٢٧٦، ٢٧٧.

(٤) ناصيف نصَّار، التفكير والهجرة، بيروت، دار النهار للنشر، ط١، ١٩٩٩، ص ٢٣٢.

(٥) م.ن. م.ن.

أجل التحرر المتكامل والعقلنة الحضارية[1].

أما الإشكالية الكبرى للتيار الإسلامي فقد لخّصها أحد أقطاب هذا التيار، عندما اعتبر أن الهدف الذي يعمل لأجله هو وأقرانه، يتمحور حول مهمة أساسية، وهي: «تقديم تصور شامل للإسلام ومقاصده الكبرى في إصلاح أمور الفرد والجماعة.. بعد ما لحق به من تشويه ظالم لحقيقته والحكم بشريعته..»[2].

الحفر الأركيولوجي والقطيعة الإبيستمولوجية:

في ثمانينات القرن الماضي ظهرت مسألة جديدة أخذت تحتل مكاناً متقدماً على لائحة مواضيع الفكر العربي المعاصر، وقد أسماها محمد وقيدي «الإشكالية الإبيستمولوجية»[3]. ومن أهم الذين عملوا في حقلها، محمد عابد الجابري ومحمد أركون، وقد كرّسا معظم كتاباتهما لمعالجة هذا الموضوع، خصوصاً كتابيهما «نقد العقل العربي» للأول و«نقد العقل الإسلام» للثاني[4]. فقد بدأ كل من الجابري وأركون «الحفر» عميقاً للوصول إلى «الجذور الأولى» لمعرفة العوامل التي ساهمت في تكوين بنية «العقل الإسلامي» للأول والعقل العربي» للثاني، وقد توافقا على طريقة مشتركة تقوم على «الحفر الإركيولوجي»

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٣٢ ـ ٢٣٣.

(٢) أحمد كمال أبو المجد، رؤية إسلامية معاصرة، دار الشروق، بيروت ـ القاهرة، ١٩٩٢، ص ١١.

(٣) محمد وقيدي، بناء النظرية الفلسفية، مرجع سابق، ص ١٢٣. مع العلم، كما يقول الوقيدي «أن الإشكالية الإبيستمولوجية تصب في النهاية في إشكالية التراث» (م.ن. م.ن).

(٤) عندما سُئل محمد أركون ما الفرق بين مشروعك لنقد العقل الإسلامي ومشروع محمد عابد الجابري لنقد العقل العربي؟ أجاب: إن مفهوم العقل الإسلامي أكثر محسوسية من مفهوم العقل العربي. فالعقل الإسلامي موجود في النصوص والعقول، وبإمكاننا أن نقبض عليه بشكل واضح وملموس، ونحن نصطدم به كل يوم. وإن الجابري تحاشى استخدام مفهوم «نقد العقل الإسلامي» لكي يريح نفسه ويتجنب المشاكل والمسؤوليات... (قضايا في نقد العقل الإسلامي، مرجع سابق، ٣٣٠ ـ ٣٣١).

للوصول إلى الأسس الأولى للتكوين بغية كشف العوائق التاريخية وآليات اشتغال هذا العقل والتي تحول دون تحديثه وعصرنته. فرأى الأول، أن الخطوة الأولى للحل تبدأ: «بالقطيعة الإبيستمولوجية مع الميت والمتخشب من التراث كشرط أساسي للثقافة العربية كي تنسجم مع مقتضيات العصر الحديث»[1]. أما أركون فقد رأى أن المهمة الكبرى للثقافة العربية هي في قيامها: «بنقد العقل اللاهوتي القروسطي المسيطر علينا منذ مئات السنين، وبدون القيام بهذه المهمة فلا تحرير ولا خلاص. والدليل ما يحصل الآن.. فنقد العقل الإسلامي بهذا المعنى يشكّل الخطوة الأولى لكي يدخل المسلمون الحداثة»[2]. والحل في نظر أركون يكون بـ «تأويل جديد للنص» بشكل مخالف لما ساد في العصور الوسطى. لماذا؟ لأنَّ تصور العصور الوسطى مرعب ومخيف يشل طاقة الإنسان عن الحركة أو يمنع تفتح طاقاته وتحقيق ذاته على وجه الأرض. لذلك يعطي أركون الأولوية المطلقة لنقد «العقل الإسلامي»، لكي يتم التحرير من اللاهوت الدوغمائي القديم. فالتحرير الديني في رأيه، يسبق كل تحرير، وتحرير الأرض مرتبط بتحرير السماء. «لذلك أعطيت الأولية للتحرير الديني على بقية أنواع التحرير الأخرى من سياسية واجتماعية وأخلاقية [...] وأن نقد العقل الإسلامي بهذا المعنى يشكّل الخطوة الأولى لكي يدخل المسلمون الحداثة، لكي يسيطروا على الحداثة...»[3].

أما محمد عابد الجابري، فقد رأى أن مهمة نقد العقل والثقافة العربيين هي الإشكالية الكبرى للفكر العربي المعاصر والتي كان يجب أن ينطلق القول فيها منذ مائة سنة، وقد قام هو بهذه المهمة معتبراً، أن عدم القيام بمهمة النقد كان من أهم عوامل تعثر النهضة العربية الحديثة المستمر إلى الآن فنقد العقل هو

---

(١) محمد عابد الجابري، تكوين العقل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥، ص ٨.

(٢) محمد أركون، قضايا في نقد العقل الديني، ترجمة هاشم صالح، بيروت، دار الطليعة، ١٩٩٨، ص ٣٣١.

(٣) محمد أركون، قضايا في نقد العقل الدين، المرجع السابق، ص ٣٣١.

جزء أساسي وأوّلي من كل مشروع للنهضة، وهذا العمل يجب أن يترافق معه النظر في معطايت الثقافة العربية الإسلامية في مختلف فروعها، لأنَّ العقل العربي قد تكوَّن وتشكّل داخل الثقافة العربية وفي الوقت نفسه الذي عَمِل هو نفسه على إنتاجها وإعادة إنتاجها. ومشروع الجابري النقدي، هو مشروع هادف، كما يقول، فهو لا يمارس النقد من أجل النقد، بل «كمقدمة لإعادة تملك التراث وجعله معاصراً لنا بالبحث فيه عمَّا يمكن أن يساهم في تحقيق «الإستقلال التاريخي التام للذات العربية»[1]. وما يجمع بين أركون والجابري، هو طريقة التقصي الإبيستمولوجي واستعمالهما لمفهوم (Episteme)[*]، بالإضافة إلى مفاهيم أخرى وظّفاها لخلق خطاب معرفي جديد في الفكر العربي المعاصر. ولكن الملفت للنظر عندهما، اعترافهما بأهمية «إشكالية التراث» وبضرورة إعطائها الأولوية في المعالجة، «لأن هذا التراث الذي له من الحضور وثقل الحضور على الوعي واللاوعي بصورة قد لا نجد لها نظيراً في العالم»[2].

هذه هي الصورة العامة للفكر العربي المعاصر، في نهاية قرن وبداية أخر، والتي لم يتغيّر الشيء الكثير فيها. فالإشكاليات التي تؤلف نسيجه العام ما زالت هي ممسكة به مانعة إياه من التقدم، كما أن الرؤى الإبيستمولوجية المتناقضة ما زالت تحول دون التوافق على القضايا الكبرى (الحرية، الوحدة، المعاصرة، حقوق الإنسان الديمقراطية، قضية المرأة، العلاقة مع الغرب، إلخ). فالتياران الديني والحداثي، بالرغم من اعترافهما المشترك بوجود هذه الإشكاليات، وبالحاجة لمعالجتها، يختلفان على طرق المعالجة ومضامينها. فهما متفقان على

---

(١) محمد عابد الجابري، تكوين العقل العربي، مرجع سابق، ص ٥.

(*) المقصود بالابستيممه النظام الفكري الشامل الذي يتحكم ضمنياً بفترة معرفية بأسرها. ولقد استعمل هذا المفهوم المفكر الفرنسي ميشال فوكو، وحدَّده على الشكل التالي: «هو مجموع العلاقات التي تربط في فترة معيّنة من الزمن الخطابات المنتجة لأشكال معرفية أو لعلوم، أو لأنظمة صورية» (انظر: Pierre Aurgan et Guy Palayret, Dix étapes de la pensée occidentale, ellipses, Paris, 1995, p. 2..-2..4).

(٢) محمد عابد الجابري، إشكاليات الفكر العربي المعاصر، مرجع سابق، ص ٣٣.

«تخلف» مجتمعاتهم ولكن غير متفقين على أسباب الانحطاط، ولا على كيفية الخروج منه. فبينما يرى التيار الإسلامي أنَّ سبب الانحطاط يعود إلى الانحراف عن «النص الأصل» وأن العلاج هو في العودة إليه. لذلك فالحل لا بدَّ «أن ينطلق من النص الديني عقيدة وشريعة أي من الأصول المباشرة والعمل على تحصينه، أي جعله معاصراً لنا وأساساً لنهضتنا»[١]. في المقابل، نرى التيار التحديثي في مختلف اتجاهاته يطرح سؤال الحداثة في كل أبعاده ويرى الحل في الإجابة عليه. هذا السؤال الذي وصفه محمد أركون «بأنه ما زال يزرع القلق في عمق المجتمعات العربية والإسلامية وفي بنية شخصيتها وهويتها ـ حيث يبدو الصراع مرعباً بيننا وبين العصر»[٢]. ومن سؤال الحداثة أو الصدمة التي تولّدت من جرّاء الاصطدام بالغرب، تناسلت إشكاليّة الهوية وعلاقة «نحن» و«الآخر». ومن حينها أصبح هناك: «لحظتان في الوعي العربي. لحظة الإعجاب بالآخر والانصهار في ثقافته (حداثة وعلمانية)، ولحظة الرفض للآخر والنكوص إلى تاريخ رمزي. وأصبح هناك نموذجان يتجاذبان الذات العربية. النموذج العربي الإسلامي والنموذج الأوروبي»[٣].

وهكذا، ومنذ أواسط القرن الماضي أصبح الفكر العربي ميداناً لصراع لا يهدأ إلاَّ ليشتد بين مرجعيتين. وبقيت هاتان المرجعيتان تتنافسان في حياتنا الفكرية دون أن تستطيع الواحدة على مدى المائة وخمسين سنة الماضية إقصاء الأخرى ولا استيعابها[٤].

هذا الوضع يثبت من دون التباس، أن الفكر العربي المعاصر، هو فكر

---

(١) محمد عابد الجابري، نحن والتراث، مرجع سابق، ص ١٣.

(٢) محمد أركون، الإسلام، الغرب، ترجمة هاشم صالح، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٥، ص ١٨٥.

(٣) عبد الإله بلقزيز، «مقدمات لتحليل الخطاب السياسي العربي»، المستقبل العربي، عدد ١٢٣، أيار ١٩٨٩، ص ١٦.

(٤) محمد عابد الجابري، وجهة النظر، نحو إعادة بناء قضايا الفكر العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت، ١٩٩٤، ص ١٢ ـ ١٣.

مأزوم، وهذه الأزمة لا تطال فقط الفكر العربي المعاصر، بل يعكس «الأزمة الشاملة لواقع المجتمعات العربية الإسلامية. هذا الواقع الذي «يقوم بأكمله على التناقض العام»[1]. وهذا ما يجعلنا نتساءل بدورنا، كباحثين: هل يعكس هذا الفكر صورة الإخفاق المتواصل للمجتمعات العربية؟ أو هو ـ كما عبّر عنه محمد أركون ـ «يعكس المخاض العسير الذي تتعرض له كل المجتمعات التي تمر بمرحلة أزمة التغير الحضاري. فتلجأ إلى الاستخدام العنيف والمتطرف للمفردات والشعارات والمرجعية الدينية وهذا ليس إلاّ عملية تمويه وتغطية لعملية العلمنة والدنيوة التي الآن هي في طور الحصول في المجتمعات العربية الإسلامية»[2]؟

في المقارنة بين الرؤيتين: الإسلامية والحداثية:

لكي ندرك الأسباب العميقة للخلاف بين التيارين: الحداثي والإسلامي، من المفيد أن نلقي الضوء على المضامين الأنتروبولوجية، والفلسفية، والإبستمولوجية لرؤية لكل تيار، فيسهل عندها إدراك طبيعة الخلاف وعمقه بينهما. وهذا ما ستكشفه لنا المقارنة التالية:

أبعاد الرؤية الإسلامية: تنطلق هذه الرؤية من محورية اللّه في الوجود «Theocentrism». وهي تعتبر أنَّ وجود العالم هو من فعل إرادته وقبل الخلق كان هناك العدم. فالأشياء تكون كما هي بقرار إلهي. فاللّه هو في نقطة المركز المطلق لأنَّه هو الخالق، وهو مصدر الوحي وهو صانع الخلاص. مقابل هذا المطلق، يبدو الإنسان، كما العالم، شيئاً نسبيّاً. فوضعيته ككائن مخلوق، هو جزء من العالم حتى ولو نَعِمَ بوضع مميّز لكونه جُعِلَ سيِّداً على الطبيعة أو خليفةَ اللّه في الكون. وهو يتلقى الوحي، فيكون بذلك كائناً خاضعاً للمشيئة

(١) عبد الكبير الخطيبي، النقد المزدوج، بيروت، دار العودة، ١٩٨٩، ص ١٥٩.

(٢) محمد أركون، الإسلام، الأخلاق والسياسة، دار الإنماء القومي، بيروت، ١٩٩٠، ص ١٣١.

الإلهيَّة عقلاً وإرادة. فخلاصه وتحرره واستعادته حقيقته هي في توجهه نحو اللَّه. فالكينونة الإنسانية ترتد إلى المصدر الأوحد، اللَّه رب العالمين، الذي يخاطبها في أشواقها كلها، ويجيبها عن أسئلتها كلها ويمنحها تصوراتها الحقيقية للعبادة: غاية الوجود الإنساني الكبير..[1]. فاللَّه وحده هو الذي يستطع أن يعرف ما في عمق قلب الإنسان وشؤون الآخرة.. فاللَّه وحده هو علاَّم الغيوب..[2]. فمن منظور الرؤية الإسلاميّة لا يبدو الإنسان محدداً إلا من علاقته باللَّه. ففي الإسلام، هناك تأكيد لبطلان المخلوق بحيث لا قيمة له إلاّ ببقائه خاضعاً لمشيئة اللَّه. «فاللَّه متفرد بخصائص الأولوهية، وأن البشر هم عبيد مجردون من هذه الخصائص [...] وعلى هذا الأساس يسود علاقات الخلق بالخالق أخلص معاني العبودية، فلا مشابهة ولا مشاركة، ولا والد ولا ولد، ولا صهر ولا نسب، إذ يقر الخلق كلهم بالعبودية للَّه الخالق الرازّق الذي بيده الملك وهو على كل شيء قدير[3]. فالواقع الإنساني في جوهره واقع قطيعة أو مصالحة مع اللَّه، منتهياً إمَّا بالخلاص أو بالهلاك. والعالم الحاضر لا قيمة له إلاَّ كمرحلة تهيء لدخول العالم الآتي. هذه الرؤية تتميّز بتأكيدها الماورائيّات والغيّب. فالإنسان هو نفسه طرف في علاقة مع شيء ماورائي، أو مع موجود يكون المبدأ والغاية. وقد عبَّر هذا الموجود عن إرادته الإلهيّة بتنزيل الدين. ومجال الدين يشمل العناصر الآتية: أولاً، العقائد التي يجب التسليم بها. ثانياً، العبادات، طقوساً وشعائر. ثالثاً، الأخلاق، وهي تستلهم العقائد الدينية. رابعاً، الفنون الدينية للتعبير عن العقائد. خامساً، النظم المدوّنة (الفقه الذي يحدِّد الأحكام وكل ما يتعلق بالحياة الفردية والجماعية. ومن مجمل هذه العناصر يتكوّن المجتمع الديني (الأمة التي هي تيوقراطية ونظام سياسي وديني في آن) وهي نموذج العيش الجماعي وفق حقوق اللَّه والناس كما قدَّرها ربّ العالمين.

---

(١) صبحي الصالح، الإسلام ومستقبل الحضارة، بيروت، دار الشورى، ١٩٨٢، ص ٢٦٤.

(٢) المرجع نفسه، ص ٢٤٩.

(٣) المرجع نفسه، ص ٢٤٩.

فالإسلام لا يفصل بين دين ودنيا، وإيمان وحضارة. أمّا فيما يتعلق بالكون (Universe) فله صانع مدبِّر وحكيم ولكن من وقت لآخر يتدخل اللّه في نظام الطبيعة فتكون المعجزات. ولكن مهما حصل فهناك دائماً علاقة تلازميّة بين حقائق الإيمان في كتاب اللّه وحقائق سنن الخلق في كون اللّه.. فلا يتم في هذا الكون شيء إلا بعلمه، فإليه يرجع الأمر كله...[1].

أبعاد الرؤية الحداثية: تنطلق من فكرة «محوريّة الإنسان» (Anthropocentrism) في الكون. فالإنسان هو القيمة الأساسيّة والمحورية. وهي تنفي الماورائيّات والوحي، وعليه يفقد الدين ميزته المعيارية الشاملة. فالإنسان ليس مجبراً على تنظيم أفكاره وأعماله وفق معايير فرضت عليه على أنّها إرادات إلهيّة، بل يجد مبادئ وجوده ومعاييره في ذاته وفي قلب وضعه البشري، «فوعي الإنسان بوجوده وخلق الذات بالذات هو سره الأعظم»[2]. فالرؤية الحداثية لا تُعير اهتماماً لكائن بتخطى الاختبار الإنساني. فالإيمان والتدين ليس إلاّ اختباراً بشرياً تأسَّس على تصورات أسطورية...[3]. والرؤية الحداثية ترفض مقولات «الجوهر» أو «العلة الأولى» أو «الكل المطلق» و«الطبيعة البشرية الثابتة». فالواقع الإنساني ليس معطى خالصاً بل هو في الأساس في طور البناء أو واقع تاريخي[4]. أمّا رؤيتها للعالم فتقوم على عدم خلقه، فهو مستقلاً بوجوده منذ الأزل. كما أنّها تقرأ نص العالم بحروفه ومن خلال قوانينه واتساقها وفق علاقاتها الداخلية. فالعالم يفسّر ذاته بذاته ولا حاجة لوجود لكائن آخر ما وراء هذا العالم ليسيّره ولا لتوسطات خارجية قبلية أو بعدية[5]. ومن بين نقاط الخلاف المهمة بين الرؤيتين، مشكلة المنهج، أي في الطرق أو الوسائل

(١) صبحي الصالح، الإسلام ومستقبل الحضارة، مرجع سابق، ص ٢٦٥.
(٢) ناصيف نصار، طريق الاستقلال الفلسفي، دار الطليعة، ط١، ١٧٥، ص ١٠.
(٣) صادق جلال العظم، نقد الفكر الديني، مرجع سابق، ص ٢٢.
(٤) ناصيف نصّار، التفكير والهجرة، مرجع سابق، ص ٣٢.
(٥) فؤاد زكريا، العلمانية ضرورة حضارية (قضايا فكرية، الكتاب الثامن، أكتوبر ١٩٨٩)، ص ٢٧٣.

للوصول إلى القناعات والمعارف. فالرؤية الإسلاميّة تعتمد للوصول إلى المعرفة على «منهج الرجوع إلى النصوص»، التي تعتبر مقدّمة ومنزلة، فأحياناً (تلجأ إلى الاجتهاد في التفسير والتأويل أو في قراءات جديدة للنصوص). أمّا تبرير هذه العملية بأسرها فيستند إلى الإيمان بمصدر هذه النصوص وعصمتها عن الخطأ. أمَّا الرؤية الحداثية فمنهجها للوصول إلى المعرفة يستند إلى مناهج علمية (ملاحظة، استدلال، تجريب... إلخ) ومدى الإتساق المنطقي للنتائج مع بعضها ومدى انطباقها على الواقع[1]. فالرؤية الحداثيّة فصلت بين العقل والإيمان. فليس ثمة إلاَّ صيغة واحدة للحقيقة هي الحقيقة العلمية ومنهج واحد للبحث عنها هو المنهج العلمي، ومقياس واحد لما نتوصل إليه من الحقائق اليقينية وهو العقل، الذي هو قادر على تفسير أحداث الطبيعة وأشيائها واستقلاله في هذه العملية عن أي سلطة معرفية أخرى، كالوحي الديني والرؤية الغيبيّة وما شابه[2]. فالرؤية الحداثيّة تتأسّس على استقلالية العقل ولا تهتم بالعالم الماورائي الأسطوري والميتافيزيقي، وإنَّما بالواقع الوضعي كما يبدو للعقل، وتهتم بالمجتمع من خلال إعطائه قوانين وضعيّة. فهناك عقلانية في النظر في الوجود والطبيعة والإنسان. فالرؤية الحداثيّة تنظر إلى العالم بحيادية وموضوعية من الناحية النظرية والعملية، أي أن العالم يمكن توجيهه والسيطرة عليه. ومن الناحية الاجتماعية، تاريخيّاً وثقافيّاً، تتمثّل الرؤية الحداثية بالنظر إلى العالم على أنه عالم زالت جاذبيته، أو انتهى سحره (désenchanté) كما وصفه ماكس فيبر، ووصفه بعده، مارتن هيدغر، بأنه فَقَدَ إلهه اليهودي ـ المسيحي، إضافة إلى آلهته القديمة... فالخلاف بين الرؤيتين ليس فقط خلافاً سياسياً، أو اجتماعياً أو ثقافياً، بل إن الخلاف الأساسي والأهم هو على المستوى الإبيستمولوجي. فالرؤية الإسلامية هي لاهوتية الإبيستيمي (Episteme) والاتجاه، والرؤية الحداثيّة علميّة الإبيستمي علمانية الاتجاه. من هنا يصبح التناقض بينهما محتوماً

(١) صادق جلال العظم، نقد الفكر الديني، مرجع سابق، ص ٢٢.

(٢) ناصيف نصار، التفكير والهجرة، دار النهار للنشر، بيروت، ط١، ١٩٩٧، ص ٣٢.

والمواجهة الفكرية بين الطرفين لا يمكن إلا أن تستمر وتتجدّد في شكل مستمر.

أخيراً، يمكن أن نختم بالاستنتاج التالي: أن الفكر العربي المعاصر لم يستطع أن يتوافق على مشروع مشترك للنهوض حضارياً بالوجود العربي، بل بقي مشروعه يتراوح بين طرفي معادلة مستحيلة الحل. والسبب عائد إلى كون التيارين الرئيسيين في هذا الفكر ينطلقان من رؤيتين إبيستمولوجيتين على طرفي نقيض. الرؤية الأولى تنطلق معرفياً من النصوص التأسيسية الكبرى للإسلام وينزع أصحاب هذه الرؤية بالعودة إلى الدين. بينما الثانية تنطلق من العلمية والعلمانية وينزع أصحابها إلى الحداثة والعصرنة. فكان من الطبعي أن ينقسم المجتمع العربي إلى قسمين وإلى مرجعيتين حضاريتين مختلفتين، وزمنين ثقافيين متباينين. وكانت النتيجة صراع فكري عنيف، حيث تحوّلت منابر التفكير إلى منابر للتكفير(*)، وتحوّلت «الحرب العربية الباردة» إلى «حرب أهلية ساخنة»(**)، فتراجع الحوار لينتهي إلى خيار بين «نص ورصاص»(***).

(*) أشير هنا إلى تكفير المفكر المصري نصر حامد أبو زيد وقرار المحكم الشرعية تطليقه من زوجته ابتهال يونس. وقد امتدت حملة التكفير لتطال أيضاً حسن حنفي ومحمد أركون.

(**) العبارة عي عنوان كتاب للمفكر الأمريكي مالكوم كير (رئيس الجامعة الأميركية في بيروت حالياً) وفيه يتحدث عن الصراع السياسي بين الأطراف العربية:

Malcolm Lerr, The Arab Cold War: Ideology in Politics, London, Oxford University Press, 1965.

(***) عنوان لنبيل عبد الفتاح، حيث يصوّر حالة الصراع الفكري في مصر والتي تنطلق من مقولة: إما أن تقبل «نصي» كما هو أو تتلقى الرصاص كبديل عنه (نبيل عبد الفتاح، دار النهار للنشر، بيروت، ط١، ١٩٩٧ (مقدمة الكتاب)).